وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
Université Mohamed Khider – Biskra
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Science Economique, Commercial et des Sciences de Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département des Sciences économique

تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف
دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبة :
فيروز سلطاني

تحت إشراف :
الأستاذة الدكتورة رقية حساني

لجنـــة المناقشـــة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حجازي إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
حساني رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
رايس مبروك	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
بوعزيز ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	مناقشا
آيات الله مولحسان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
منصف بن خديجة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سوق أهراس	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــر والعـرفـــان

ونحن نقدم هذا المجهود لا يسعنا ، إلا أن نشكر الله عز وجل جلاله على توفيقه لنا .

وأشكر الذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيعون من عون ، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "حساني رقية " على ما قدمته من ملاحظات و تشجيعات وحث على الاستمرار ، فكانت توجيهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة وفي تدوين المعلومات القيمة الواردة فيه .

كما أشكر والداي الكريمين اللذان وقفا معي وشجعاني ، وكان دعاؤهما لي مصباحا أنار لي دروب الحياة كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كمالا أنسى كل زملائي في الدفعة ،

وأخيرا أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلّ من مدّ لي العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث وتقديمها في أحسن صورة له .

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى :

والدي الكريمين

زوجي الفاضل وأولادي محمد فراس وأحمد نظال

إخوتي وأخواتي

كما أهديه خاصة إلى روح جديتي العزيزة

ملخص :

تعمل منظمة التجارة العالمية على زيادة الانفتاح التجاري الدولي وتحرير التجارة الدولية ، وهو ما يظهر جليا من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، إلا أن في السنوات الأخيرة شهدت الساحة الدولية انتشار كبير للاتفاقات التجارية الإقليمية بأشكالها ، وأصبحت عددها 290 اتفاقية مفعلة سنة 2018، حيث تهدف هذه الاتفاقات إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية غير الجمركية أمام التجارة البينية ،إلا أنها قد تتعارض في بعض الأحيان مع المنظمة العالمية للتجارة ، الذي من شأنه أن يطرح العديد من المشاكل التي تعيق حركة التجارة الدولية لذلك تتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية : هل تتوافق طريقة عمل الاتفاقات التجارية الإقليمية مع الاتفاقات متعددة الأطراف في مجال تحرير التجارة الدولية ؟ أم أن التكتلات و على رأسها الاتحاد الأوروبي تستخدم التكتل كنوع من الحمائية الخفية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ؟

وقد توصلنا إلى أن الاتفاقات التجارية الإقليمية هي سلاح ذو حدين قد استخدم لتحرير التجارة الدولية ، كما تستخدم أيضا لتقييد التجارة ، فإذا أدت تلك الاتفاقات إلى خلق التجارة ، كما أنها قد تشكل خطرا يهدد المنظمة العالمية للتجارة ، إذا قامت تلك التكتلات الإقليمية بتحويل التجارة ، فتحديد اتجاه الاتفاقات التجارية الإقليمية بالإيجاب أو السلب نحو تحرير التجارة الدولية ، يكمن في قرار الدولة في حد ذاتها ، إذا قررت المساهمة في تحرير التجارة الدولية أو تقييدها ، ويكون هذا القرار ذو تأثير قوي إذا كان من طرف الدول المتقدمة الكبرى ، التي تستطيع التأثير في النظام التجاري متعدد الأطراف ، كالاتحاد الأوروبي .

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة – سياسات تجارية – اتفاقات تجارية إقليمية – منظمة التجارة العالمية – الاتحاد الأوروبي .

Abstract :

The World Trade Organization (WTO) is working to increase international trade openness and to liberalize international trade, which is evident through multilateral trade negotiations. However, in recent years, there has been a large spread of regional trade agreements in their various forms. Agreements to eliminate all non-tariff barriers to trade, But they may sometimes conflict with the World Trade Organization, which would pose many problems that hinder the movement of international trade so come to the following mind problem: Is it compatible multilateral in the field of international trade liberalization, the modus operandi of regional trade agreements with the agreements? Or is the bloc, especially the European Union, using the bloc as a kind of hidden protectionism under the WTO?

We have concluded that RTAs are a double-edged sword that has been used to liberalize international trade and is also used to restrict trade. If these agreements create trade and may pose a threat to the WTO, if these regional blocs transform trade, The trend of regional trade agreements to favor or liberalize international trade liberalization It lies in the state's decision in itself, if you decide to contribute to the liberalization of international trade or restriction, and this decision has a strong influence if by the major developed countries, which can influence the multilateral trading system, like the European Union.

Keywords: Trade liberalization - trade policies - regional trade agreements -World Trade Organization - European Union.

الفهارس

فهرس المحتويات

الشكر .....**I**
ملخص .....**II–III**
فهرس المحتويات..... ..... **V–IX**
فهرس الجداول .....**X–XII**
فهرس الأشكال ..... .**XIII–XV**
فهرس الملاحق .....**XVI–XVII**
مقدمة .....**أ–ذ**
اشكالية الدراسة.....**ت**
فرضيات الدراسة.....**ث**
حدود الدراسة.....**ث**
أهداف الدراسة.....**ج**
أهمية الدراسة.....**ج**
أسباب اختيار الموضوع.....**ج**
منهج الدراسة.....**ح**
صعوبات الدراسة.....**ح**
الدراسات السابقة.....**ح**
تقسيمات الدراسة.....**د**

الفصل الأول : تحرير التجارة الدولية بين التحرير و الحماية 01–75

تمهيد **02**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الدولية 03

المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية 03

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الدولية 04

المطلب الثالث: مفهوم تحرير التجارة الدولية 05

المطلب الرابع: الخلفية التاريخية لمحاولات تحرير التجارة الدولية 05

المبحث الثاني : المؤيدون لتحرير التجارة الدولية 08

المطلب الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية وحجمها 08

المطلب الثاني :الحرية التجارية عند الطبيعيين " الفيزوقراطية" 10

المطلب الثالث : أنصار حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي 11

المطلب الرابع : مؤيدو الحرية التجارية في الفكر النيوكلاسيكي 25

المطلب الخامس: مؤيدو الحرية التجارة في الفكر المعاصر 29

المبحث الثالث: المعارضون لتحرير التجارة الدولية 49

المطلب الأول : مفهوم الحماية التجارية وحججها 49

المطلب الثاني :الحماية التجارية عند التجاريين 54

المطلب الثالث: الحماية عند فريديريك ليست 58

المبحث الرابع : آليات تقييد التجارة الدولية 59

المطلب الأول : عوائق جمركية 59

المطلب الثاني : العوائق غير الجمركية 66

المطلب الثالث: العوائق الأخرى 73

خلاصـــة الفصل 76

الفصل الثاني : دور الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في تحرير التجارة الدولية

77-149

تمهيد 78

المبحث الأول : العولمة : المشهد البارز لتحرير التجارة الدولية 79

المطلب الأول : نشأة العولمة و مفهومها 79

المطلب الثاني : مراحل تطور ظاهرة العولمة 83

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية ومظاهرها 85

المطلب الرابع : مؤسسات العولمة الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة الدولية 87

المبحث الثاني : من اتفاقية GATT إلى منظمة OMC 92

المطلب الأول : مفهوم اتفاقية GATT 92

المطلب الثاني : مبادئ اتفاقية GATT 96

المطلب الثالث : مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT 99

المطلب الرابع : ميلاد المنظمة العالمية للتجارة 107

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية لـ OMCومسارات تحرير التجارة الدولية **114**

المطلب الأول : مؤتمرات 1996-1999 114

المطلب الثاني : المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001 118

المطلب الثالث : مؤتمرات 2003-2005 119

المطلب الرابع : مؤتمرات بعد 2009 120

المبحث الرابع : تقييم تحرير التجارة في ظل اتفاقية الـ GATT وOMC **124**

المطلب الأول : الاتفاقات متعددة الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة 125

المطلب الثاني : الاتفاقية العامة حول تحرير تجارة الخدمات GATS 136

المطلب الثالث: تقييم دور GATT في تحرير التجارة الدولية 140

المطلب الرابع : تقييم دور OMC في تحرير التجارة الدولية 144

خلاصة الفصل: **149**

الفصل الثالث : دور الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحرير التجارة الدولية

218-150

تمهيـد **151**

المبحث الأول : التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي **152**

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي 152

المطلب الثاني : دوافع التكامل الاقتصادي ومقوماته 156

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 160

المطلب الرابع : أشكال التكامل الاقتصادي 166

المبحث الثاني : الإقليمية الجديدة : نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية **182**

المطلب الأول :مفهوم الإقليمية الجديدة 183

المطلب الثاني : أنواع الإقليمية الجديدة 185

المطلب الثالث: المميزات الأساسية للإقليمية الجديدة ومقارنتها بالإقليمية التقليدية 186

المطلب الرابع:دوافع ظهور الإقليمية الجديدة 189

المبحث الثالث : علاقة الاقليمية الاقتصادية بالمنظمة العالمية للتجارة: توافق أم تناقض؟ 190

المطلب الأول : الجوانب القانونية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية داخل النظام التجاري متعدد الأطراف 191

المطلب الثاني : مبدأ الدولة الأولى بالرعايا والاتفاقات التجارية الإقليمية 194

المطلب الثالث :مبدأ المزايا التفضيلية للاتفاقات التجارية الاقليمية 196

المطلب الرابع : أهمية المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الإقليمية وأهميتها ضمن التجارة العالمية 197

المبحث الرابع :التكتلات الاقتصادية : الاستراتيجية الجديدة للعودة لتطبيق الحماية التجارية في ظل الأزمات المالية 206

المطلب الأول : التأصيل النظري للأزمات المالية 206

المطلب الثاني : عرض أهم الأزمات المالية التي واجهها العالم 208

المطلب الثالث : دور الأزمات المالية في تعزيز الحماية التجارية 214

المطلب الرابع : الإجراءات الحمائية المطبقة خلال الأزمات 216

خلاصة الفصل 218

الفصل الرابع : تأثير الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي على مسار تحرير التجارة الدولية

280-217

تمهيد 218

المبحث الأول :التأصيل التاريخي للاتحاد الأوروبي 219

المطلب الأول : نشأة الاتحاد الأوروبي 219

المطلب الثاني : عضوية الاتحاد الأوروبي 222

المطلب الثالث : البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي 225

المطلب الرابع : التكامل النقدي الأوروبي 230

المبحث الثاني :انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية والدولية 236

المطلب الأول : مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية خلال الفترة 2006-2016 236

المطلب الثاني :انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية للسلع 242

المطلب الثالث :الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا	241
المطلب الرابع : اتفاق الشراكة الأورو متوسطية خلال الفترة 1995-2009	244
المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة	**262**
المطلب الأول : موقف الـ GATT من السوق الأروبية المشتركة	262
المطلب الثاني: تأثير الاتحاد الأوروبي على قرارات OMC	263
المطلب الثالث :قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية	265
المطلب الرابع : النظام التفضيلي المعمم(اتفاق كوتونو)	267
المبحث الرابع : تأثير الاتحاد الأوروبي على اتجاه التجارة زمن الأزمات	**269**
المطلب الأول : أزمة الديون السيادية 2011	269
المطلب الثاني : تراجع حجم المبادلات التجارية الأوروبية 2008-2013	272
المطلب الثالث : تصاعد النزعة الحمائية الجديدة في الاتحاد الأوروبي	274
المطلب الرابع : الأساليب الحمائية الأوروبية الناتجة عن الأزمات	275
خلاصة الفصل	**278**
الخاتمة العامة	**285-280**
نتائج اختبار الفرضيات	280
نتائج الدراسة	282
التوصيات	284
آفاق الدراسة	285
قائمة المراجع	**301-286**
قائمة الملاحق	**309-302**

فهرس الجداول

الرقم	عنـــــــوان الجـــــــــدول	صفحة
1	نفقات الإنتاج المنسوجات والخمور مقدرة بساعات العمل	**13**
2	نفقات الإنتاج العصير والقماش مقدرة بساعات العمل	**17**
3	وضع انجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الدولية	**18**
4	نفقات الإنتاج الصوف والتيل مقدرة بساعات العمل	**21**
5	جدول افتراضي للتوليفات البديلة من سلعتي القطن و القمح في مصر والسودان	**27**
06	كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار	**33**
07	مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها	**43**
08	المفاوضات التي تمت في إطار اتفاقية GATT (1947 – 1993)	**106**
09	مراحل إلغاء اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات و الملابس	**129**
10	تطور التجارة الدولية بعد الدخول في اتفاقية GATT خلال1950–1993	**140**
11	معدل الانفتاح العالمي خلال 1950–1996	**141**
12	معدلات التعريفة الجمركية المطبقة في بعض الدول بعد جولة الأورغواي 1993	**142**
13	تطور حجم التجارة الدولية خلال الفترة 1996 – 2016	**144**
14	مقارنة بين النموذجين للإقليمية الجديدة و التقليدية	**189**
15	اتفاقات أوروبا مع دول وسط وشرق أوروبا	**224**
16	أسعار صرف الأورو بعملات الدول الأوروبية	**235**
17	درجة الانفتاح التجاري الخارجي للاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى	**239**
18	حصة الاتحاد الأوروبي(٪) من صادرات دول الشرق الآسيوي لسنة 2012	**244**
19	تواريخ اتفاقات الشراكة الأورو–متوسطية	**246**
20	تطور صادرات الدول العربية المتوسطية من السلع الصناعية لسنتي 2000 و 2014	**251**
21	توزيع واردات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية حسب المناطق لسنة 2009	**253**

22	توزيع صادرات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية حسب المناطق لسنة 2009	254
23	الإعفاءات المترتبة للمنتجات الزراعية لبعض الدول المتوسطية بموجب اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية	255
24	مستوى الحماية الجمركية المطبق على واردات الاتحاد الأوربي من المنتجات الزراعية وغير الزراعية لسنة 2014	256
25	الدعم الزراعي ومؤشراته المقدم للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2001	258
26	قواعد المنشأ بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية	261
27	تطور الاجراءات الحمائية في الاتحاد الأوروبي خلال 1967-2008	274

فهرس الأشكال

الرقم	عنـــــــــــوان الشكـــــــــــل	صفحة
01	تحديد معدل التبادل الفعلي بين الدولتين	25
02	إمكانيات إنتاج القمح والقطن لكل من مصر والسودان	28
03	تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية	38
04	مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية	41
05	الآثار الاقتصادية الجزئية لرسم جمركي حالة دولة صغيرة	62
06	تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة حالة دولة كبيرة	64
07	السوق المحلية لسوق السيارات في دولة صغيرة	68
08	تأثير سياسة دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير	70
09	أجهزة المنظمة العالمية للتجارة	112
10	معدل الانفتاح التجاري العالمي خلال الفترة 1985-2016	146
11	تطور التعريفات التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال 1975-2015	147
12	مجموعة التعريفات التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال سنتي 1996و2013	148
13	أثر خلق التجارة	173
14	أثر تحويل التجارة	174
15	آلية خلق التجارة وتحويلها	176
16	مراحل التكامل الاقتصادي	182
17	تأثير رسوم الدولة الأولى بالرعاية على تحرير التجارة الدولية	195
18	أثر المزايا التفضيلية للاتفاقات الاقليمية على التجارة الدولية	196
19	تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية المفعلة خلال 1949- 2018	198
20	نسبة المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية سنة 2016	199
21	مساهمة التجارة الإقليمية في نمو حجم التجارة العالمية حسب المنطقة ، 2011-2015	**201**
22	الثعبان النقدي الأوروبي	**232**
23	حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية خلال 2006-2016	

24	تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2016	
25	نسبة التجارة البينية في السلع للاتحاد الأوروبي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2015	240
26	نسبة إجمالي التجارة والتجارة البينية إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2015	241
27	الانفتاح التجاري لدول شرق آسيا خلال الفترة 2000-2008	242
28	تطور صادرات الدول الآسيوية خلال الفترة 2007-2012	243
29	معدلات الانفتاح التجاري للدول المتوسطية خلال الفترة 1995-2009	248
30	حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات الدول المتوسطية لسنة 2008	249
31	حصة الاتحاد الأوروبي من واردات الدول المتوسطية لسنة 2008	250
32	تطور الصادرات والواردات الأوربية خلال الفترة 2008-2013	273

فهرس الملاحق

الرقـم	الملحـــــــــق	صفحة
01	**معدلات التعرفة الجمركية المطبقة من قبل بعض الدول بعد جولة الأوروغواي**	**303**
02	**الشركاء الثلاثة الرئيسين لصادرات دول الاتحاد في 2016**	**304**
03	**الشركاء الثلاثة الرئيسين لواردات دول الاتحاد في 2016**	**305**
04	**نظام قواعد المنشأ الأوروبية لسنة 2009**	**306**
05	**المنتجات الرئيسية المستوردة من الدول الأقل نموا في إطار المخططات التفضيلية للاتحاد الأوروبي سنة 2002**	**307**

مقدمة

تمهيد :

شهدت التجارة الدولية نموا متزايدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحد الآن ، بفضل تسارع الدول لإنشاء التكتلات اقتصادية أو ما يعرف الآن بالاقليمية التجارية ومحاولات للاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف ، وذلك للخروج من الأزمات التي عرفها العالم آنذك خاصة أزمة الكساد العالمي في أوائل ثلاثينيات القرن العشري ، فأدرك العالم حينها، أن تحرير التجارة هو الاتجاه الوحيد للتحقيق التنمية الاقتصادية، ووكذا تحقيق معدلات نمو عالية .

فالتكتلات الاقتصادية أو الاتفاقات التجارية الإقليمية ، تسعى لإلغاء كافة الحواجز المعرقلة للتجارة بين الدول الأعضاء فقط ، مع الإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي، ومن أمثلة هذه التكتلات، الاتحاد الأوروبي ، تكتل النافتا ، تكتل الآسيان ...وغيرها من أشكال التكامل المنتشرة بين القارات ، وذلك من أجل تعزيز المركز التجاري للدول الأعضاء ومواجهة الدول التي تتسم بقوة اقتصادها، وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات والاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل وتعظيم المكاسب الإقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة .

أما الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، والمتمثلة في الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) ، بدلا من اتفاقية GATT، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية في تنظيم العلاقات الدولية، والتي انبثق عنها التوقيع عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وذلك في مؤتمر عُقد في مدينة مراكش بالمغرب سنة 1994 ، هدفها تحرير التجارة الدولية ، عن طريق إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية ، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء ، فالمنظمة مسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف إلى جانب صندوق النقد الدولي المسؤول عن النظام النقدي الدولي والبنك الدولي المسؤول على النظام المالي الدولي .

تتوافق قواعد الاتفاقات التجارية الإقليمية مع قواعد الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف من ناحية التحرير التجاري الدولي ، ولكن كل حسب مبادئه التي أسس عليها ، فالاتفاقات التجارية الإقليمية تقوم على أسس من النظم التجارية متناقضة مع قواعد الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، وهو ما يترك الدول الأعضاء داخل التكتل الواحد تتخالف من حيث تطبيق الشفافية في التحرير التجاري مع دول العالم

الأخرى التي لا تنتمي إلى ذلك التكتل،كالتجربة الإقليمية الأوروبية و منطقة تجارة حرة القائمة بين الو.م.أ وكندا و المكسيك (NAFTA) في ظل النظام التجاري المتعددة الأطراف .

ومنذ منتصف التسعينات، قامت الدول الكبرى بإعادة تنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الفضل بإرساء قواعد النظام التجاري العالمي الجديد ، ،كما توجه الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياسته الجوارية مع دول شرق وجنوب البحر المتوسط ،لاعتبارات جغرافية، فشاركت دول جنوب المتوسط في عملية تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة في المنطقة بحلول عام 2020 ، وقد تم السعي إلى هذه العملية في إطار اتفاقيات الارتباط الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل من شركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي خطوة أولى عرفت عملية التحرير هذه بأنها تشمل إزالة الحواجز التجارية أمام السلع الصناعية، وتخفيض التعريفات الجزئية في القطاعات الزراعية وتجهيز الأغذية ، في حين يجري التفاوض بشأن توسيع نطاق الاتفاقات لتشمل تحريرا أعمق في القطاعات الزراعية والخدمات، فضلا عن تخفيض الحواجز غير التعريفية ، وبالتوازي مع ذلك شاركت بعض بلدان جنوب المتوسط في التحرير داخل المنطقة، وذلك أساسا من خلال اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية ، وتنطوي هذه الاتفاقات على تنفيذ تدريجي للتخفيضات الجمركية في القطاعين الزراعي و الصناعي .

1. إشكالية الدراسة :

تعتبر الاتفاقات التجارية الاقليمية شكلا من أشكال النظام التجاري العالمي تؤثر وتتأثر به ، يهدف كلاهما إلى التحرير التجاري بين الدول الأعضاء ، لكن كل على طريقته الخاصة حسب المبادئ القائم عليها ، لذلك جاءت الإشكالية كالتالي :

هل تتوافق طريقة عمل الاتفاقات التجارية الإقليمية مع الاتفاقات متعددة الأطراف في مجال تحرير التجارة الدولية ؟ أم أن التكتلات و على رأسها الاتحاد الأوروبي تستخدم التكتل كنوع من الحمائية الخفية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما هو الفرق بين الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة و الاتفاقات التجارية الإقليمية الكلاسيكية ؟

ب- ما هي أساليب التحرير التجاري المستخدمة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف ؟

ت- ما هو موقع الاتفاقات التجارية الإقليمية في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف ؟

ث- هل يساهم نجاح الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي رائد على العالم في مزيد من التحرير للتجارة الدولية أم أنه يستغله لأجل مصالحه التجارية الخاصة ؟

2. فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية السابقة سنعتمد على الفرضية التالية :

أ- إن ميزان القوى داخل النظام التجاري العالمي يرجح كفة الاتفاقات التجارية الإقليمية للدول المتقدمة على حساب الاتفاقات متعددة الأطراف للدول الأخرى المشاركة كالدول النامية .

ب- يعتبر التزايد المستمر للاتفاقات التجارية الإقليمية مؤشر قوي لنجاح النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال تحرير أكبر قد ممكن من التبادل التجاري الإقليمي والقضاء على المسائل العالقة ضمن النظام التجاري متعدد الأطراف ، وبالتالي تشجيع التحرير التجاري متعدد الأطراف.

ت- حق الأفضلية يرجح كفة التجارة في اتفاقات الاتحاد الأوروبي الاقليمية على حساب الاتفاقات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة

ث- يمارس الاتحاد الأوروبي نوع من اللاعدالة في توزيع المكاسب من التجارة الدولية مع باقي دول المنظمة العالمية للتجارة الأقل نموا .

ج- تتعرض الدول غير الأعضاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية للاتحاد الأوروبي إلى خسائر نتيجة لتحويل التجارة رغم كونها أعضاء في OMC .

ح- يستخدم الاتحاد الأوروبي الحمائية التجارية كورقة رابحة في ظل الأزمات لتشجيع التجارة الأوروبية البينية وحماية أسواقه الداخلية من المنافسة الأجنبية .

3. حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

لقد تم دراسة الموضوع وتدعيم النتائج المتوصل إليها بدراسة حالة الاتحاد الأوروبي و اتفاقاته التجارية البينية و كذلك مع دول الجوار (كالدول المتوسطية ، ودول شرق آسيا)، وكذلك موقفه من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة .

الحدود الزمانية :

بسبب طبيعة الموضوع محل الدراسة ، فإننا تناولنا اتفاقات الاتحاد الأوروبي التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف بعد دخول الاتفاقية المنشأ للاتحاد حيز التنفيذ واكتمال التكامل الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي إلى غاية 2016 .

4. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

أ- معرفة موقع الاتفاقات التجارية الإقليمية ضمن النظام التجاري العالمي الجديد سواء كانت دول متقدمة أو الدول النامية .

ب- رصد واقع التحرير التجاري للاتحاد الأوروبي ومقارنته بالتحرير التجاري في إطار الاتفاقات التجارية المتعدد الأطراف ، من خلال اتفاقات الشراكة مع دول الجوار .

ت- معرفة مدى تأثير الاتفاقات التجارية الإقليمية على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف على مسار تحرير التجارة الدولية خاصة تأثير الاتحاد الأوروبي على النظام التجاري متعدد الأطراف .

ث- معرفة مدى أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية التي زاد عددها في الآونة الأخيرة في ظل تواجد المنظمة العالمية للتجارة المتخصصة أساسا في تحرير التجارة الدولية .

5. أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى المكانة الهامة التي تكتسبها الاتفاقات التجارية الإقليمية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف ، و التي فرضتها العولمة الاقتصادية لتصبح المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الحديث، وشكلا جديدا من أشكال الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، وكذا معرفة

مدى تأثير تلك الاتفاقات التجارية الإقليمية على الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ، خاصة من طرف الدول المتقدمة على رأسها الاتحاد الأوروبي صاحب أكبر وأقدم تكتل قائم لحد الساعة .

6. أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب عدة دفعتني لاختيار هذا الموضوع منها :

الأسباب الذاتية : تتمثل في :

أ- الميول الشخصية لموضوع متعلق بالتجارة الدولية وتحريرها ؛

ب- التطرق لموضوع يناسب تخصص الباحث ألا وهو الاقتصاد الدولي .

أما **الأسباب الموضوعية :** المتمثلة في :

أ- نظرا لحداثة موضوع الاتفاقات التجارية سواء الإقليمية أو متعددة الأطراف وتأثيرهما على النظام التجاري العالمي الجديد .

ب- معرفة مستويات التحرير التجاري المطبقة فعلا في ظل الاتفاقات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف وخاصة خلال الأزمات الداخلية والعالمية .

7. منهج الدراسة :

لإعداد هذه الدراسة ارتأينا أن نستخدم المناهج التالية :

- المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لمسار التجارة الدولية عبر الأنظمة الاقتصادية ، وكذا مراحل الإقليمية الجديدة ،ورصد المراحل التاريخية للاتحاد الأوربي .
- أما المنهج الوصفي نستخدمه في تحديد المفاهيم ؛

8. صعوبات الدراسة :

تكمن الصعوبة التي تم مواجهتها في هذه الدراسة ، في التضارب الموجود في الإحصاءات والبيانات بين مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والأوروبية ، ونقص في المعلومات الإحصائية عن القيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة فعلا من طرف الاتحاد الأوروبي .

9. <u>الدراسات السابقة :</u>

1. الدراسة التي نشرها خير الدين بلعز ،بعنوان : **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف-مع الإشارة إلى حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه ل م د من جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ، تناول فيها النظام التجاري العالمي الجديد ، والصراع القائم بين الاتفاقات التجارية الاقليمية والمتعددة الأطراف ، وكذا تأثير الأزمات على التجارة الدولية ، وتوصل من خلالها إلى أن المتطلبات البيئية، الاتفاقات التجارية الإقليمية والأزمات الاقتصادية العالمية هي أهم التحديات التي تواجه التجارة العالمية.

2. الدراسة التي نشرتها فلة عاشور بعنوان: **تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية- دراسة حالة الجزائر منذ 1994-** أطروحة دكتوراه علوم من جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012، تناولت فيها التجارة الخارجية بين الحمائية والتحرير ، وتطور التجارة الخارجية في ظل العولمة وتأثير مؤسساتها عليها ، وتوصلت فيها إلى أنه في ظل العولمة ، كانت السياسة التجارية في الدول المتقدمة تتأرجح بين الحمائية والتحرير وأن انشاء المنظمة العالمية للتجارة هو نتيجة لتكبد الدول المتقدمة لخسائر كبيرة كالو م أ ،جراء التشدد في اتباع الإجراءات حمائية ، وأيضا أن الاتفاقات التجارية متعدد الأطراف أصبحت تشكل النظام التجاري الجديد بعد أن كانت الدول المتقدمة مستحوذة على تصدير السلع الصناعية واستيراد المواد الأولية من الدول النامية الذي يسمى بالتجارة النمطية .

3. المقال المنشور من قبل عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز ،بعنوان **التكتلات الاقتصادية : وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية** ، في مجلة رؤى اقتصادية سنة 2012 ، تناولت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على ظاهرة الحماية التجارية الحديثة عن طريق التكتلات الاقتصادية ، بالتركيز على قواعد المنشأ وسيرورتها في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، وقد توصلا إلى أن إقامة التكتلات الاقتصادية دون مراجعة الضوابط التي تحكم أساليب عملها أحدث شرخا كبيرا خاصة ببنيان الدول النامية ، التي لا تزال تعاني من ممارسات تمييزية من خلال التكتلات ، والتي أصبحت حاليا القالب الحمائي الجديد في ظاهرها ، ولكنها بوسائل ممنوعة تِثر على الدلو النامية .

4. الدراسة التي نشرها آيات الله مولحسان ،بعنوان: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر- مصر)** ،أطروحة دكتوراه من جامعة الحاج لخضر

باتنة ، 2011/2010 ، تناول فيها تطور التجارة الخارجية ، وتحليل انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ومصر، وتوصل فيها إلى أن هناك آثار سلبية وأخرى ايجابية على التجارة الخارجية للدولتين جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، حيث أن الآثار السلبية تكون أشد تأثير على الأوضاع التي تعيشها الدولتين .

5. المقال المنشور من قبل علاوي محمد لحسن ، **الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، منشور في مجلة الباحث، سنة 2009-2010 ،تناول فيها موضوع تطور الإقليمية الاقتصادية، والدوافع الكامنة وراء انتشار الإقليمية الجديدة ، ومدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ، وفي الأخير توصل إلى أن الانتشار السريع للاتفاقات التجارية الإقليمية و الاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة و دول نامية، أدى إلى ظهور قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي بشكل سلبي، فهناك تشدد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية، و قواعد المنشأ ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، قضايا فض المنازعات... وغيرها من العوائق .

6. الدراسة التي نشرها حشماوي محمد ، بعنوان :**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006 ، تناول فيها مراحل تطور النظام الاقتصادي من الحرب العالمية الثانية إلى اجتياح العولمة له ، اتجاهات التجارة الدولية ، النظام التجار الجديد والدول النامية ، وتوصل فيها إلى أن المصادقة على نتائج جولة الأوروغواي ، وتحديث النظام الاقتصادي العالمي الجديد باستكمال أحد دعائمه الرئيسية أدت إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف و قيادة منظمة التجارة العالمية ، يقوم على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز و القيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم و التعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي و ليس عائقا أو قيدا على التجارة الدولية ، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التكتلات التجارية و تأثيراتها على اتجاهات التجارة الدولية .

7. الدراسة التي نشرها بن موسى كمال ، بعنوان :**المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 ،تناول فيها إلى التحرير التجاري داخل المنظمة العالمية للتجارة وأساليبه ، وتوصل إلى أن تحرير التجارة تدعم بتسهيلات كثيرة ومتنوعة، كالتخفيض في التعريفة الجمركية لمختلف السلع ، وإلغاء الإجراءات الرمادية، وكذا الامتناع عن إعادة إدخالها، وأصبح هدف النظام الجديد إقامة قيود تعريفية بدلا من القيود الكمية مع

التنفيذ التدريجي لها، والتقليل من التمييز لبعض المجالات التي تحض بها التجمعات التجارية الإقليمية، وتسطير برامج زمنية للتفاوض قصد الوصول على المزيد من الإجراءات لتحرير وفتح الأسواق.

أما **موقع دراساتنا من الدراسات السابقة** ،يكمن في كونها تدرس أهمية التحرير التجاري في الاتفاقات التجارية الإقليمية ،وموقعها ضمن النظام التجاري متعددة الأطراف ، و إبراز أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية ،من خلال دراسة الاتحاد الأوروبي ، و حول ما إذا كانت هذه التكتلات تعمل على تكملة و دعم الهدف النهائي للاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وهو تحرير التجارة الدولية أم أنها تناقض و تعيق هذا التوجه السائد .

10. تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول :

الفصل الأول : تحرير التجارة الدولية بين التاييد والمعارضة ، تم تناوله من خلال أربع مباحث ،الأول الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الدولية ، ثم المؤيدون لتحرير التجارة الدولية و المعارضون لتحرير التجارة الدول ، بعدها عوائق التي تحد من تحرير التجارة الدولية .

أما **الفصل الثاني** ، جاء بعنوان دور الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في تحرير التجارة الدولية تم التطرق فيه أربع مباحث ، مقسمة إلى ما يلي ، أولا العولمة المشهد البارز لتحرير التجارة الدولية ، بعدها الاتفاقة العامة للتعرفة والتجارة GATT وميلاد المنظمة العالمية للتجارة ، ثم المؤتمرات الوزارية لـ OMC ومسارات تحرير التجارة الدولية ،وأخيرا تقييم تحرير التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثالث ، بعنوان دور الاتفاقات التجارية متعددة الإقليمية في تحرير التجارة الدولية ، تمتقسيمة إلى أربع مباحث ، حيث تطرقنا فيه إلى التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي، ثم الإقليمية الجديدة الطرح الجديد لمفهوم الاقليمية ، بعدها علاقة الإقليمية التجارية بالنظام التجاري متعدد الأطراف ،وأخيرا التكتلات الاقتصادية : الإستراتيجية الجديدة للعودة لتطبيق الحماية التجارية في ظل الأزمات .

وأخيرا **الفصل الرابع** بعنوان تأثير الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي على مسار تحرير التجارة الدولية، تم التطرق فيه إلى التأصيل التاريخي للاتحاد الأوروبي ثم انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية والدولية ،بعدها الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة ، وأخيرا تأثير الاتحاد الأوروبي على اتجاه التجارة زمن الأزمات .

الفصل الأول :

تحرير التجارة الدولية بين التحرير والحماية

تمهـــــيد :

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الفاعلة داخل اقتصاد أي دولة، وضرورة حتمية في ظل نظام عالمي قائم على التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، فقد شهد العالم موجات عديدة نحو تحرير تجارتهم ، بعدما نشأت حروب عقب تبني سياسة حماية التجارة ، نتيجة تحقيق أقصى الأرباح بشتى الطرق التي من شأنها أن تلحق الضرر بالطرف الآخر، ، لذلك فقد تمخضت عنها آراء تراوحت بين رأي يدعو إلى تحرير التجارة الخارجية و رأي إلى حمايتها، هذا تبعا للوضع الذي يعيش في ظله الاقتصاد مابين فترات الرواج أو فترات الكساء الاقتصاديين على التوالي، فقد نشأت عدة أفكار و عدة مبادئ تدافع عن هذه السياسة أو تلك، فتبلورت هذه الأفكار في شكل نظريات تتأثر بالواقع و تحاول التأثير فيه من خلال الأحداث و التجارب التي مروا بها من جهة، و محاولة الوصول إلى نتائج مقبولة تترجم الواقع، وذلك انطلاقا من فرضيات تحاول أن تنسجم مع الواقع المعاش في تلك الفترة الزمنية بالذات و هذا لإرضاء قاعدتهم العلمية من جهة أخرى ، فسياسة التحرير التجاري أصبحت شعار كل الدول ، إلا أنهم ما زالوا يطبقون الحماية التجارية في بعض القطاعات رغم تنديدهم للحماية التجارية .

لذلك سنتناول ما سبق بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الدولية

المبحث الثاني : المؤيدون لتحرير التجارة الدولية

المبحث الثالث : المعارضون لتحرير التجارة الدولية

المبحث الرابع : آليات تقييد التجارة الدولية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الدولية

سياسة التحرير التجاري ليست وليدة القرن ، وإنما كانت من دعاة الكلاسيك والنيوكلاسيك ،الذين كان لهم الفضل في إظهاره المكاسب التجارية التي تأتي من خلالها ، وذلك بعد تفشي ظاهرة الحماية التجارية التي كانت مطبقة بشدة خلال القرن 18 ، الذين دعوا إلى الحفاظ على رصيد الدولة من المعادن النفيسة ، أي عكس الكلاسيك الذين دعوا إلى انتهاج الحرية الاقتصادية وحرية التبادل كأساس لزيادة الثروة و توسيع السوق ، إلا أن المدرسة الطبيعة أو الفيزوقراطيون أيضا كرسوا مبدأ حرية التجارة ، ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتاجرين ، لذلك صنفوا من رواد مذهب التحرير التجاري أيضا.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية

عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية هو خطأ شائع يقع فيه الكثيرون ، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ، وهي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الموال والأشخاص)، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شمولية لمجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم .[1]

يخضع مصطلح التجارة الدولية لتباين كبير حول مضمونه ، والذي يشمل في معناه :[2]

أولا : المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ثانيا :المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من:

1-الصادرات والواردات المنظورة (السلعية) ؛

2-الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) ؛

3-الهجرة الدولية ؛

4-الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة ، الجزائر ،2010 ، ص 12 .

[2] سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم** ،الدار المصرية العربية، القاهرة ، ط2 ، 1993 ، ص 36 .

وبالتالي فإن مصطلح التجارة الدولية أشمل من مصطلح التجارة الخارجية ، والتي تعني كل دخول وخروج للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة ، أي تخطيها للحدود الإقليمية للدول.

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الدولية

ترجع أهمية التجارة الدولية إلى أنها توفر للمجتمعات كل ما تحتاجه من سلع وخدمات التي لا يمكن أن تنتجها محليا ، أو يصعب عليها انتاجها بسبب تكلفتها المرتفعة نسبيا عن الدول الأخرى ، وعن أسباب قيام التجارة الدولية ما يلي :

أ- الندرة النسبية :عدم قدرة أي دولة في العالم ، مهما بلغت قوتها الاقتصادية ، أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية ، أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لانتاج هذه السلع محليا ؛

ب- اختلاف تكاليف إنتاج السلعة بين دول العالم ، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الدول الأخرى ، لذا يكون عليها من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج بتكاليف أقل ؛[1]

ت- التخصص الدولي : هناك علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي ، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلولا التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم تتطور التجارة الخارجية ، فضلا عن كون الدول لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك .[2]

ث- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز ، القطن... إلخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل

---

[1] محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 09 .

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 13 .

وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج .[1]

المطلب الثالث: مفهوم تحرير التجارة الدولية

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة ، وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، إلا أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم واسع ،يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق الغير تعريفية التي تأخذ أشكالاً عديدة ،وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية ، والتي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية ، كالتغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها ، وإجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي ، كما هو شائع .[2]

وعليه فالتحرير التجاري يعني "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف" [3]، كما يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة تجاه الواردات أو الصادرات ،وهي عملية تستغرق وقتا طويلا، وبالتالي ينصرف تحرير التجارة الخارجية إلى عدم تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية ، سواء ما تعلق بحركة الصادرات أو الواردات أو الأموال ، وعدم تدخل الدولة يعني عدم فرض أي قيود على حركة التجارة والتزام الحياد التام .

المطلب الرابع :الخلفية التاريخية لمحاولات تحرير التجارة

خلال العصور السابقة لم تتدخل الدولة في التجارة الدولية ، وتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن 17 بطالعها المالي ، دون الاهتمام بالحماية التجارية ، حتى ظهور المذهب التجاري ،

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون ، **التجارة الخارجية** ، دار صفاء ، عمان ، 2001 ، ص 17.

[2] أحمد فاروق غنيم ، **تحرير التجارة** ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، متاح على الموقع :**www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp**، تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/14، على الساعة 09:45 .

[3] باريك مراد ، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد قياسي مالي وبنكي ، غير منشورة ، جامعة أبو بكر تلمسان بلقايد ، 2014/2013 ، ص 37 .

الذي كان له أثارا إيجابية على اقتصاديات الدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا ، اللتان ازدهرت صناعاتهما بسبب عدم الخوف من المنافسة الأجنبية .

تعتبر الفترة الممتدة من 1842 إلى 1873 فترة رواج و تدعيم لمذهب الحرية التجارية، واعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد ومصالحهم الشخصية ، واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية ،خاصة في انجلترا وفرنسا ، إذ تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي وكانت التجارة الدولية بما أتاحته من اتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذا إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في في إنتاج المحاصيل الزراعية والمواد الأولية .[1]

فقد عمدت انجلترا سنة1828 إلى التخفيف التدريجي من الحماية التجارية التي كانت تطبقها من أجل المحافظة على نموها الاقتصادي ، بإلغاء الحظر الذي كانت تفرضه على الصادرات من الفحم والصوف ، الضرائب المفروضة على وارداتها من المواد الأولية ، الضرائب الجمركية على السلع المصنعة سنة 1840.

وكان التطبيق الفعلي لسياسة الحرية التجارية لانجلترا بإلغاء قوانين القمح التي كانت تحد من استراده سنة1846 ،أما فرنسا فقد انتهجت سياسة حرية التجارة إثر معاهدة كوبدن **شيفاليي** **cobden**–chevalier treat*y ،والتي أدت بدورها إلى تحول كبير في سياسة فرنسا التجارية ، فيها أنهت سياسة الحماية التجارية وانتهاج سياسة الحرية التجارية ،كما عمدت الدول الأوربية إلى عقد عدة معاهدات بينها لإضفاء نوع من المعاملة الجمركية الموحدة ما بينها في تلك الفترة [2]، ونتج عنها استغلال الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة انجلترا وفرنسا ، فنادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بضرورة حماية المنتجات المحلية من غزو المنتجات الانجليزية والفرنسية ، وانتهى الأمر بانتهاج الدول

---

[1] زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الفتح ،الاسكندرية ، 2003 ، ص 285.

* هي معاهدة عقدت بين فرنسا وانجلترا في 23جانفي 1860 ، خفضت المعاهدة الرسوم الفرنسية على معظم السلع المصنعة في بريطانيا إلى مستويات لا تزيد عن 30 ٪ وتخفيض الرسوم البريطانية على النبيذ الفرنسي والبراندي، ونتيجة لذلك تضاعفت قيمة الصادرات البريطانية إلى فرنسا أكثر من الضعف في ستينيات القرن التاسع عشر ،كما تضاعف استيراد الخمور الفرنسية إلى بريطانيا، أنهت فرنسا المعاهدة في عام 1892 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، **التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية–النظريات والسياسات**– ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2014، ص99.

الأوروبية سياسة الحماية الواحدة تلو الأخرى بدء من من سنة 1873 إلى قيام الحرب العالمية الأولى فحدث انخفاض الأسعار حتى عام 1896 ، ثم أخذت الأسعار ترتفع ببطء تتخلله فترات هبوط عامي 1901 و1908 ، مما أثر على صادرات كثير من الدول ، بالإضافة إلى حاجة الحكومات الأوروبية إلى مزيد من الأموال لتمويل سياساتها الاستعمارية والتوسعية استعداد للحرب وقيام الحرب العالمية الأولى ، مما أدى في هذه الفترة إلى اتباع سياسة الحماية التجارية .

خلال الفترة بين 1923 و1929 ، شهدت عدم تدخل الدولة وترك الحماية والعودة إلى عهد المعاهدات التجارية وشرط الدولة الأولى بالرعايا ، وبالتالي وحدة المعاملة الجمركية ما بين الدول ،كما زاد الطلب على منتجات الدول الصناعية والمواد الأولية التي تنتجها الدول الأخرى ، فأدى هذا إلى عقد مؤتمر عالمي في جنيف سنة 1927 لبحث مشروع معاهدة تنمية التجارة الدولية عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، وفي سنة 1929 أهمل المشروع نتيجة أزمة الكساد التي اجتاحت العالم الرأسمالي، فبلغت سياسة الحماية التجارية أوجها وتعددت أساليبها ، بالإضافة للرسوم الجمركية فرضت الدول قيودا كمية على وارداتها وسياسة الرقابة على الصرف [1]، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 ، أصبح الجو مهيأ لتنظيم التبادل التجاري الدولي ، ووضع مجموعة قواعد متناسقة في مجال السياسة التجارية الخارجية لتكون أساسا لتحرير أكبر لحركة التجارة الدولية ، وتكللت تلك الإنجازات بإنشاء كيان دولي للإشراف على سير العلاقات التجارية الدولية ، وهو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT سنة 1947 وامتدت إلى أواخر القرن العشرين ، عقدت خلالها ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف،انصب الاهتمام في المفاوضات الستة الأولى على تخفيض التعرفة الجمركية ،أما الجولة السابعة جولة طوكيو ركزت على إزالة القيود غير التعريفية ، وقد تم من خلال اتفاقية مراكش 1994 تم الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كإطار تنظيمي مؤسسي يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية .[2]

[1] زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ، ص ص:286-287 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، ، مرجع سابق ، ص ص 100-101 .

المبحث الثاني : المؤيدون لتحرير التجارة الدولية

يستند أنصار الحرية التجارية كل حسب وجهة نظره وحسب الظروف التي نشأ فيها ، إلى جملة من الحجج للدفاع عن هذه السياسة ، و تعتبر المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة الدولية ، يليهم الكلاسيك على رأسهم آدم سميث ،ريكاردو وجون ميل ، تحت شعار التحرير التجاري ، ثم النيوكلاسيك الذين اعتمدوا على التحليل الكلاسيكي .

المطلب الأول : مفهوم سياسة الحرية والتجارية وحججها

مهما اختلفت النظم السياسية في العالم ، فإن الدولة لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة ، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل ما تحتاجه بنفسها ، رغم الظروف الاقتصادية كارتفاع تكاليف الإنتاج ، والجغرافية كالمناخ السائد ، فمهما يكن ميل الدولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة ، فوجب عليها أن تنتج السلع التي تؤهلها ظروفها الاقتصادية والجغرافية في إنتاجها ، وتبادلها بفائض الإنتاج من الدول الأخرى ، في منتجات لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تنتجها بتكاليف مرتفعة عن الدول الأخرى ، يصبح عندها الاستيراد من الخارج أفضل من إنتاجها داخليا ، وبالتالي فأنها تشجع تحرير التجارة بطريقة تلقائية .

الفرع الأول : مفهوم سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات[1]، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية .[2]

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ،

---

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 ، ص 249 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** ، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ،ص133 .

فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار .[1]

وبالتالي فإن تحرير التجارة تعني تلقائيا ترك المجال أمام التجارة الدولية بحرية الدخول والتخلي نهائيا عن كافة القيود المفروضة عليها ، وهي حالة فرضا الاعتماد المفرط للحماية التجارية ، وحتمية ضرورية للخروج من حالة العزلة .

الفرع الثاني : حجج المؤيدين للتحرير التجاري

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها :[2]

أولا: التخصص في الإنتاج :

تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر. بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب و هذه الظروف الجديدة لا سيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف ؛

ثانيا :الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: فهي تراعي مصلحة المستهلك و تهمل

وجهة نظر المنتج الوطني نظرًا لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة و شدة المنافسة الأجنبية، و بذلك فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين، و من جهة أخرى توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين و الأجانب و تقسّم بينهم الأسواق و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدًا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة و نفقات النقل ، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرًا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليًا ؛

---

[1] مصطفى رشدي شيحة ، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 158 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2003 ، ص 224 .

ثالثا : الحرية تشجع التقدم التقني:

يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك، أما إمكانية المنتج المحلي (الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية) في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع أو من السهل الانتقال إليها و بالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي ؛

رابعا : الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:

لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.

المطلب الثاني : الحرية التجارية عند الطبيعيين " الفيزيوقراطية "

يعتبر المذهب الفيزيوقراطي أول مدرسة اقتصادية تم تأسيسها من طرف مجموعة اقتصاديين أولهم الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي(1694-1774) ، الذي لم يبدأ اهتمامه بعلم الاقتصاد إلا في السن الثانية والستين، والاقتصادي روبير جاك تورجو (1728-1781) وهو ابن تاجر غني ، نصب عمدة لميناء ليموج بفرنسا ،شجع الزراعة ودعم التجارة في الحبوب داخل فرنسا ، وتحسين النقل والمواصلات ، والحد من المظالم الضريبية ،أما الشخصية الثالثة من بين الفيزيوقراط بيير صمويل ديبون دي نيمور(1739-1817) ، الذي قام برئاسة تحرير مجلة متخصصة في الزراعة، وجمع بعض أعمال كينيه تحت عنوان " الفيزيوقراطية" ، لم يستمر هذا المذهب الفيزيوقراطي إلا فترة وجيزة لا تتجاوز ربع القرن(1730-1760)، فقد كان التزامهم الأول تجاه القانون الطبيعي ، لأنه في رأيهم كان يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي ، كما

يتماشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي ، ومن ثم تتماشى مع حرية الشراء والبيع – حرية التجارة– والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال ، فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير وفقا للقيود الطبيعية دون تدخل أي جهة ، على أساس أن تكون على " دعه يعمل ، دعه يمر "، هذه الكلمات الأربع هي أعظم تراث للفيزيوقراطيين ، وصف هذا الشعار بمثابة عمل مشترك ضد التدخل الحكومي في أي شكل .[1]

لذلك من القانون الطبيعي نشأت الأفكار التي تتعارض مع المركنتيليين ،فالإجراءات التي كانت تتخذ لمصلحة التجار كمنح الاحتكارات وكافة القيود لحماية التجارة الداخلية وإهمال قطاع الزراعة، فمن الزراعة تأتي كل زيادة في الثروة ولا يجيء شيء من مجالات العمل الأخرى ، بقولهم "إن الزراعة هي مصدر كل ثروة الدولة وثروة مواطن " .[2]

المطلب الثالث : أنصار حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي

نشأت النظرية الكلاسيكية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أي مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا ،التي تركز على جانب العرض في تفسير الفوارق السعرية بين الدول المتبادلة ، ومن أهم رواد المدرسة التجارية ، آدم سميثA. Smith ، دافيد ريكاردو وD.Ricardo وجون ستيوارت ميل J.S.mill .

الفرع الأول : فرضيات الفكر الكلاسيكي

تأتي أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية فيما يلي :[1]

1. عناصر الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل البلد الواحد : بمعنى عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج ، والحواجز الإدارية هي تلك القيود التي تفرض على الانتقال بين الوحدات الإدارية المختلفة ، أما الحواجز التنظيمية هي تلك القيود التي تفرضها النقابات المهنية والحرفية ، ويصبح في مقدور عنصر الإنتاج القابل للانتقال داخل البلد الواحد ، وأن يتحول من نشاط إنتاجي إلى آخر ومن مكان إلى آخر داخل الدولة سعيا وراء العائد أي المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج؛

---

[1] جون كينيث جالبريت ، **تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)**، ترجمة لـ :أحمد فؤاد بلبع ،ص44

[2] نفس المرجع ، ص ص :64-65 .

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ،مرجع سابق، ص ص: 66 -68 .

2. أن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين الدول المختلفة :من الأسباب التي تحول دون انتقال عناصر الإنتاج متعددة منها اجتماعي ، ثقافي ، إداري سياسي ، فالعامل من الصعب عليه أن يتكيف مع الظروف الاجتماعية (بما فيها عادات وتقاليد) في بلد غير بلده ن أو قد يجد أن حاجز اللغة والثقافة لا يمكن اختراقه ، وقد يعزف عن الانتقال رغم وجود الدافع الاقتصادي (كارتفاع الأجور أو ملائمة ظروف العمل في بلد آخر) ، كما أن العمل في بلد أجنبي قد يتطلب الحصول على تصريح بالعمل ، كذلك نلاحظ في معظم الحالات ضرورة الحصول على تأشيرة للانتقال إلى بلد أجنبي ، كل هذه العوامل تشكل حواجز أمام انتقال عناصر الإنتاج ؛

3. قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كليا بكمية العمل المتضمنة فيها :تعرف بنظرية العمل في القيمة ، وهي من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي التي نادى بها آدم سميث ،" إن قيمة أي السلعة بناء على ذلك ، الشخص الذي يملكها ولا ينبغي استعمالها أو استهلاكها بنفسه بل مبادلتها بسلع أخرى تساوي كمية العمل التي تمكنه من شراءها ، فالعمل بناء على ذلك هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع "، ولا يعني ذلك أن تتحدد للسلعة قيمة أو ثمن مساو لكمية العمل المبذول في إنتاجها ، وإنما كما يقررها ريكاردو أن نسبة المبادلة بين أي سلعتين تساوي نسبة ما بذل في إنتاجها من عمل ؛

4. آلية الملاءمة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات ، فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى ، فإن الدولة الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات ، ويؤدي هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن ؛

5. كمية الموارد المتاحة معطاة ، فلا تتأثر بالتبادل ، فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان ومعدل نموهم وتركيبهم العمري وبالتالي ليس لها تأثير على التبادل الدولي ، كذلك بالنسبة للأرض وكمية رأس المال كلها معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي ؛

6. التشغيل الكامل للموارد ، بمعنى كل عناصر الإنتاج مشغلة ؛

7. هناك بلدين فقط يتم التبادل بينهما ، والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل .

الفرع الثاني: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى الاقتصادي آدم سميث *، الذي يعتبر أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية في كتابه " ثروة الأمم" [1]،وطبق أفكاره الخاصة بالتخصص وتقسيم العمل في المعاملات الدولية ، واستنتج أن الدول مثل الفرد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة[2]، على أساس أنه " إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا " ، أي أن آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهم [3]، وهو ما يطلق عليه بنظرية النفقات المطلقة ، التي يستند فيها إلى نظرية القيمة ، العمل ، أي أن قيمة السلعة المنتجة تستمد من قيمة العمل المبذول في إنتاجها ، وبالتالي فإن نفقة إنتاجها تقاس بالعمل المبذول في الإنتاج [4].

عرض النظرية :لتوضيح الفكرة فترض وجود دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال ، كل منهم يستطيع إنتاج سلعتين فقط المنسوجات والخمور ، وإنتاجية كل منهما على النحو التالي :

الجدول رقم 01:نفقات الإنتاج المنسوجات والخمور مقدرة بساعات العمل

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

البلد / السلعة	المنسوجات	الخمور
انجلتـــــــــرا	01	04
البرتغـــــــــال	02	03

المصدر : محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 30 .

وفقا للجدول السابق ، فإن انجلترا تحتاج إلى 01 ساعة عمل واحدة لانتاج ياردة من المنسوجات ولكنها تحتاج إلى 04 ساعات عمل لانتاج الجالون الواحد من الخمور ، وبالمثل تحتاج البرتغال إلى 02

* آدم سميث (1790-1723): إقتصادي سكوتلاندي ، من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سابق ، ص 27 .

[2] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 30 .

[3] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 70 .

[4] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001 ، ص 57 .

ساعة عمل لإنتاج ياردة من المنسوجات و03ساعات عمل لإنتاج الجالون الواحد من الخمور ، لذلك فإن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات ، لأن الياردة من المنسوجات في انجلترا تحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالبرتغال، ومن ناحية أخرى فإن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمور ، لأن الجالون الواحد من الخمور في البرتغال يحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بانجلترا ، وفقا لآدم سميث فإن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما ، وكل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، وبالتالي فإن انجلترا تتخصص في إنتاج وتصدير المنسوجات ، والبرتغال تتخصص في إنتاج وتصدير الخمور .[1]

الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات المطلقة : من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية النفقات المطلقة ، ما يلي :[2]

1. عدم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بينهما ، سواء في المجال أو الأشخاص المتعاملين فيها أو في الخصائص أو النظريات التي تحكم بينهما ؛
2. اشتراط النظرية ضرورة توافر مبدأ حرية التجارة سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية كشرط أساسي لوجود تقسيم العمل والتخصص ، وهو ما يصعب التسليم به واقعيا ، حيث إن توفر مبدأ حرية التجارة على النحو الذي نادت به النظرية نادر الوجود ، حيث تتدخل الدول أيا كان النظام الاقتصادي الذي تتبعه بدرجة أو بأخرى في مجال التجارة سواء الداخلية أو الخارجية بهدف المحافظة على تحقيق أهدافها الأساسية والاستراتيجية في هذا المجال ؛
3. أغفلت النظرية إيضاح موقف الدول التي تتمنع بمزايا مطلقة في انتاج جميع السلع ، وهل ستجد في مثل هذه الحالة أي أساس لقيام التبادل التجاري مع غيرها من الدول أم لا؟ ، وكذلك موقف الدول النامية التي لا تجد أية ميزة مطلقة لديها لإنتاج جميع السلع ، وهل سيكون من مصلحتها الاعتماد على استيراد كل ما تحتاجه من سلع من الدول الأخرى ؟،فضلا عن عدم قدرتها على سداد قيمة ما تستورده من السلع ،بسبب عدم امتلاكها موارد المتأتية من التصدير ، مما يعرض التجارة

[1] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص ص :31 – 32 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق ، ص ص 50-51 .

الخارجية للدول ذات المزايا المطلقة في الإنتاج إلى خطر الكساد وعدم التصريف نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على شراء هذه السلع ، مما يؤثر على حركة وحجم التجارة الدولية .

وقد تعين الانتظار لأكثر من أربعين عاما ، حتى جاء ريكاردو لجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية ، والتي عرفت باسم نظرية التكاليف النسبية .

الفرع الثالث : نظرية النفقات النسبية Comparative Avantage Théorie

لديفيد ريكاردو (1772- 1832)

تنسب هذه النظرية للاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو *، حيث في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي David Ricardo بالرد على نظرية Smith Adam ، وذلك بكتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية comparative advantage ، إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب تكلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع ،بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين الدول أن تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، بل إن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول وليس التكاليف المطلقة ، ويتحقق المكسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين [1].

أولا : عرض النظرية

يرى ريكاردو أن اختلاف النفقات المطلقة بين الدولتين ليس سببا كافيا لقيام التجارة بينهما ، وإنما على اختلاف النفقات النسبية بين الدولتين تقوم التجارة بينهما ، فما المقصود بالنفقات النسبية ؟ يقصد بها إحدى المعنيين التاليين:[2]

1. النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين (التباين الجغرافي):

- التكلفة النسبية لإنتاج السلعة (A) في الدولة (S) بالنسبة للدولة (Y) هي:

---

* دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " **Les principes de l'économie politique** 1817".

[1] رائد فاضل جويد ، **النظرية الحديثة التجارة الدولية** ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،دمشق ،المجلد 05، العدد17، 2013 ، ص 127 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص 73 .

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (A) في الدولة (S)

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (A) في الدولة (Y)

- النفقة النسبية لإنتاج السلعة (B) في الدولة (S) بالنسبة للدولة (Y) هي:

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (B) في الدولة (S)

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (B) في الدولة (Y)

2. النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد (التباين السلعي) .

- النفقة النسبية لإنتاج السلعة (A) بالنسبة للسلعة (B) في الدولة (S) هي:

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (A) في الدولة (S)

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (B) في الدولة (S)

- النفقة النسبية لإنتاج السلعة (A) بالنسبة للسلعة (B) في الدولة (Y) هي:

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (A) في الدولة (Y)

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة (B) في الدولة (Y)

واقترح ريكادو لتبسيط نموذجه ، المثال التالي بين انجلترا والبرتغال على القماش والعصير ، بالاعتماد على نفقة إنتاج السلعتين داخل البلد الواحد .

جدول رقم02 : نفقات الإنتاج العصير والقماش مقدرة بساعات العمل

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

البلد / السلعة	العصير	القماش
انجلترا	120	100
البرتغال	80	90

Source : Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales,El Maari,Alger,p 24.

نلاحظ من خلال الجدول أن انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل، ووحدة واحدة من القماش ب100وحدة عمل ، في حين تنتج البرتغال وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل ، بينما تنتج القماش بتكلفة 90 وحدة عمل ، فحسب آدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين ،و انجلترا لا تستطيع تصدير أي من السلعتين ، وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه ، ولكن حسب ريكاردو رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين [1]،إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم التجارة بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بالمفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي :

1. النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (التباين الجغرافي): تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كما يلي: [2]

- تكلفة العصير بالنسبة للقماش :

انجلترا : 100/120 = 1,2 ≪1 وحدة عصير = 1,2 قماش .

البرتغال : 90/80 = 0,88 ≫ 1وحدة عصير =0,88 قماش .

تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج العصير لأن: 0,88<1,2

- تكلفة القماش بالنسبة للعصير :

انجلترا : 120/100 =0,83 ≪ 1وحدة قماش =0,83 عصير .

[1] : Brahim guendouzi, **Relations Economiques Internationales**, El Maari,Alger, p 24 .

[2] Ibid , pp :24-25.

البرتغال :80/90 = 1,125 ≪ 1وحدة قماش = 1,125 عصير .

تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن : 0,83 <1,125 .

والجدول التالي يوضح وضع انجلترا والبرتغال قبل قيام التجارة الدولية وبعد قيام التجارة الخارجية والمكسب المتوقع من قيام التجارة الدولية بين البلدين .

الجدول رقم 03: وضع انجلترا والبرتغال قبل وبعد قيام التجارة الدولية

البيان	وضع انجلترا	وضع البرتغال
قبل قيام التجارة الدولية	تقوم انجلترا بإنتاج وحدة القماش +وحدة العصير بتكلفة قدرها(100+120)=220 ساعة عمل	تقوم البرتغال بإنتاج وحدة القماش +وحدة العصير بتكلفة قدرها (90+80)=170ساعة عمل .
بعد قيام التجارة الدولية	تتخصص انجلترا في إنتاج وحدتي قماش بتكلفة قدرها (100×2) =200ساعة عمل	تتخصص البرتغال في إنتاج وحدتي العصير بتكلفة قدرها (80×2)=160ساعة عمل .
التبادل على أساس وحدة بوحدة	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى انجلترا 1وحدة قماش +1وحدة عصير بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى البرتغال 1وحدة قماش +1وحدة عصير بتكلفة قدرها 160 ساعة عمل .
المكسب المتوقع من قيام التجارة الدولية	20 ساعة عمل	10 ساعات عمل

المصدر : السيد محمد أحمد السريتي ،محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 35.

من خلال الجدول رقم03 ، الذي يوضح وضعية كل دولة قبل وبعد قيام التجارة الدولية والمكاسب المحققة لكل منهما ، فقبل قيام التجارة الدولية فإن كلا من انجلترا والبرتغال يقوم بإنتاج السلعتين بتكلفة 220 ساعة عمل و160 ساعة عمل على التوالي ، وهي تكلفة مرتفعة ، فضلا عن قيام كل دولة باستهلاك ما تنتجه من السلعتين ، ومن ثم لا يتحقق التخصص وتقسيم العمل الدوليين اللذان يعتبران أساس التجارة الدولية ، عند قيام التبادل ينتج البرتغال وحدتين من العصير، ويستبدل وحدة منه التي تكلفته 80 ساعة عمل مقابل وحدة قماش التي يستخدم فيها 90 ساعة عمل، وبذلك يوفر البرتغال 10 ساعات عمل، أما إنجلترا تنتج وحدتين

من القماش الذي تكلفة الوحدة منه 100 ساعة عمل، وتقوم باستبدالها بوحدة من العصير الذي تكلفته 120 ساعة عمل، وبذلك تكون قد وفرت 20 ساعة عمل .

وبهذا وضح ريكاردو الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل ، ولكنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين ، وهذا ما تناوله جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية .[1]

يقوم التبادل الدولي وفقا للتخصص بين البلدين المتبادلين على أساس التفوق النسبي وليس التفوق المطلق، وذلك في حدود معدل التبادل الدولي المحصور بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين[2]، وأجاب ريكاردو عن ذاك القصور التي لم تجد له نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث إجابة ، إذن نظرية النفقات النسبية هي امتداد للنظرية المطلقة .

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية

نظرية النفقات النسبية لم تخلو من العيوب ، وهذه الأخيرة تمثلت فيما يلي :[3]

1. **اعتماد ريكاردو في تفسير نظريته على نظرية العمل في تحديد القيمة** : أي أنه اعتمد على عنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج لتحديد قيم السلع المنتجة ، في حين أن العمل يشترك مع رأس المال أو الأرض أو الاثنين معا في العملية الإنتاجية ، لذلك فإن النظرية لم تقدم تفسيرا منطقيا لكيفية تحديد تخصص كل دولة ونوعية السلع موضوع التبادل ؛
2. **صعوبة معرفة التكاليف النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية** : فالمنتج غالبا ما يكون على عدم دراية كاملة بتكاليف إنتاج السلع المماثلة للسلع المصدرة ، وهو ما أفقد النظرية جزء كبيرا من أهميتها ، فالبديل لمقارنة التكاليف النسبية هو اللجوء إلى مقارنة الأسعار بالنسبة للسلع المماثلة التي يعرضها المنتجون في السوق الدولية ؛
3. **افتراض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج** : ولا يعني هذا الافتراض أن حدوث التقلبات في النشاط الاقتصادي هو أمر غير محتمل الحدوث ، ولكنه أكد أن قوى السوق الحرة كفيلة دائما بإصلاح

---

[1] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2009 ، ص 38 .

[2] محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص 24 .

[3] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص ص: 51 -52 .

أي خلل فو توازن الاقتصاد القومي بطريقة تلقائية ، وسرعان ما أثبتت حالة الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين خطأ هذا الافتراض ، وعدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن تلقائيا

4. **افتراض عدم قدرة عوامل الإنتاج للانتقال دوليا** : وهو افتراض غير صحيح بصفة مطلقة ، كاستحالة انتقال عنصر الأرض ، وقد تصعب الهجرة السكانية الكبيرة بسبب الموانع والقيود التي تفرضها الدول ، وقد تتسم حركة رؤوس الأموال بالبطء ، إلا اننا لا نستطيع أن نقرر استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية في كندا واستراليا ، مازال تعتمد على الهجرة السكانية إلى حد ما ، وكذلك بالنسبة للدول العربية التي تفتقر للعمال نسبيا ، فهي تشجع قدوم العمال والفنيين إليها من الخارج ، في حين يقوم هؤلاء بتحويل بعض رؤوس أموالهم إلى مواطنهم الأصلية.

فبالرغم من تلك الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ، إلا أنها تمثل المدخل الرئيسي للنظريات الكلاسيكية التي أتت بعدها حتى العقد الرابع عشر من القرن العشرين ، وسميت بالنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

الفرع الرابع : نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل* (1806- 1873)

كان لجون ستيوارت ميل الفضل الكبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي[1] ، وهذا ما تحدث عنه في كتابه عن " مبادئ الاقتصاد السياسي " الذي نشر سنة 1848 ، فنسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا ، في رأيه فإن هذه النسبة تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين ، وفي رأي ميل أن هذا المعدل يقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أي الطلب المتبادل للدولتين .[2]

لقد حاول جون ستيوارت ميل سد الفجوة التي تركتها نظرية النفقات النسبة ، المتمثلة في إغفال توضيح حدود التبادل بين الدولتين ، وأبرز "جون ميل " ملامح نظريته من خلال تناوله لمسألة القيم الدولية ، أي المعدلات التي ستتبادل بها السلعة الواحدة بالسلعة الأخرى[3] ، لكن هذا المجال يضم عددا لا نهائيا من

* هو أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية ولد في لندن في 20 ماي 1806 ، ومن أهم الكتب التي نشرها ميل "نظام المنطق" وكتاب "مبادئ. الاقتصاد السياسي وبعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية" ، وهو أهم كتاب لميل في الاقتصاد السياسي، توفي 1873

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 50 .

[2] عبد المنعم مبارك ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص29 .

[3] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 53.

معدلات التبادل الممكنة أن تتم على أساسها التبادل، إلا أن هناك معدلا واحدا و فريدا يحقق هذا التوازن في التجارة الخارجية، الذي لم يكن ريكاردو أن يوضح القوى التي تعمل على تحديده [1]، ويعرف معدل التبادل الدولي هو النسبة التي يمكن أن يتم على أساسها التبادل الدولي بين السلعتين[2] ،الذي يظهر بثلاث صيغ التالية : [3]

معدل التبادل الدولي =1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات = قيمة الواردات .

معدل التبادل الدولي>1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات > قيمة الواردات .

معدل التبادل الدولي <1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات < قيمة الواردات .

بدأ ميل نظريته بافتراض دولتين انجلترا وألمانيا تنتجان كل من الصوف والتيل ، وأن تكاليف الإنتاج قد تحددت على أساس أن نسبة التبادل في حالة العزلة (عدم وجود تجارة بين الدولتين) كما يلي :

الجدول رقم 04 : نفقات إنتاج الصوف والتيل مقدرة بساعات العمل

الوحدة : ساعة عمل

البلد / السلعة	الصوف	التيل
ألمانيا	10	20
انجلترا	10	15

المصدر : محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2009 ، ص 40 .

ومن خلال هذه البيانات نجد أن :

ألمانيا : ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل = $\frac{20}{10}$ =2 أي :1 ياردة من الصوف = 2 ياردة من التيل.

ثمن التيل معبرا عنه بالصوف = $\frac{10}{20}$ = $1/2$ أي : 1 ياردة من التيل = $1/2$ ياردة من الصوف.

انجلترا : ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل = $\frac{15}{10}$ = 1,5 أي : 1ياردة من الصوف = 1,5 من التيل.

[1] بوطمين سامية ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 55 .

[3] سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 ، ص85 .

ثمن الكتان معبر عنه بالصوف = $\frac{10}{15}$ = $^2/_3$ أي : 1 ياردة من التيل = $^2/_3$ من الصوف.

ومن خلال هذه البيانات نلاحظ أن التكاليف النسبية للصوف في انجلترا أقل في ألمانيا (1,5 <2)، والتكاليف النسبية للتيل في ألمانيا أقل منها في انجلترا ($^1/_2$ > $^2/_3$) فتتخصص انجلترا في إنتاج الصوف وألمانيا في إنتاج التيل ، ولكن أين تتحدد نسبة التبادل الدولي ؟ .

يفترض ميل أنها من الممكن أن تتحدد ، فعلى سبيل المثال ، عند 10 ياردة من الصوف = 17 ياردة من التيل (أي بين نسبتي التبادل في حالة العزلة) ، عند هذا السعر الدولي ، كان طلب ألمانيا هو 10000 ياردة من الصوف (فهي تعرض 17000 ياردة من التيل) ، في حين كان طلب انجلترا 17000 ياردة من التيل (فهي تعرض 10000 ياردة من الصوف) .

عندئذ : طلب انجلترا على التيل = عرض ألمانيا من التيل .

طلب ألمانيا على الصوف = عرض انجلترا من الصوف .[1]

يقصد بالطلب المتبادل تلك العلاقة بين كمية ما تعرضه الدولة من السلعة التي تصدرها للخارج والكمية التي تطلبها من السلعة المستوردة مقابل تلك الكمية من السلعة المصدرة ، أي انه علاقة مركبة تشمل العرض والطلب معا [2]، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل ، على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب ، ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ، والحد الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية .[3]

وحسب المثال السابق ، إذا افترضنا أن طلب انجلترا عند ذات السعر الدولي قد انخفض إلى 13600 ياردة من الكتان (فهي تعرض إلا 8000 ياردة من الصوف) ، في حين ظل طلب ألمانيا ثابتا عند 10000 ياردة من الصوف (وبالتالي فهي تعرض 17000 ياردة من التيل) ،أي يكون طلب ألمانيا على الصوف أكبر مما تعرضه انجلترا ، وطلب انجلترا على الكتان أقل مما تعرضه ألمانيا ، ومن هنا فالتوازن بين الطلب والعرض من الصوف من ناحية ، والطلب والعرض من التيل من ناحية أخرى لا يتحقق

---

[1] محمود يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص: 40 -41 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 55 .

[3] زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الفتح ،الاسكندرية ، 2003 ، ص 51 .

إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للتيل ، بحيث يزداد طلب انجلترا على التيل(أي يزيد ما تعرضه من الصوف) ، ويقل طلب ألمانيا على الصوف (أي يقل ما تعرضه من الكتان) ، وهكذا كلما تغيرت نسبة التبادل – السعر الدولي – سيتغير طلب ألمانيا على الصوف وبالتالي عرضها من التيل ، وطلب ألمانيا على التيل وبالتالي عرضها من الصوف ، إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب والعرض .[1]

وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل الداخلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا ، والعكس صحيح ، وقد انتهى جون ستيوارت ميل أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة من التجارة الدولية .[2]

وبالتالي لقد وضح جون ستيوارت ميل أن توزيع المكسب من التجارة الخارجية بين الدولتين يتوقف على عاملين أساسين ،هما حجم الطلب المتبادل بين الدولتين وكذا مرونة هذا الطلب ، وتكمن العلاقة بين المرونة و معدل التبادل الدولي على النحو التالي :

- إذا كان الطلب على السلعة غير مرنا مقارنة بالدولة الثانية ذات الطلب المتكافئ المرونة فهذا يعود على الدولة الأولى بالنفع الأكبر بينما الثانية بالنفع الأقل .
- إذا كان الطلب عن السلعة مرنا مقارنة بالدولة الثانية ذات الطلب المتكافئ المرونة فهذا يعود على الدولة الأولى بالنفع الأقل بينما الثانية بالنفع الكبر.

الفرع الخامس : تقييم الفكر الكلاسيكي

لقد ساهم المفكرون الكلاسيك في الدفاع عن الحرية التجارية بين الدول لأكثر من قرن ،من خلال تفسير أسباب قيامها ، ومن النتائج المتوصل إليها والتي كانت توافق الظروف التي كانت تعيشها الدول آنذاك، إلا أنها لم تخلو من بعض النقائص التي تعد اليوم شبه معدومة ، نظرا لما يتناقض حاليا مع التطورات التي يعيشها العالم اليوم ، ويبقى لها الفضل في وضع اللبنة الأولى في التجارة الدولية ،ومن هذه النقائص ما يلي :

[1] محمود يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص ص : 41-42 .

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 51 .

1. افتراض النظرية قيام التبادل التجاري بين الدولتين في صورة مقايضة ،مخالف لواقع المبادلات الدولية الحالية القائمة على أساس النقود ، أي على أساس الأسعار ؛

2. اعتماد النظرية على فرض عدم قدرة عوامل الإنتاج للانتقال بين الدول ، في حين أن بعض عوامل الإنتاج يمكنها انتقالها دوليا ، مما يؤثر في وفرة وندرة عوامل الإنتاج ؛

3. يعاب على النظرية تسليمها بفرض حالة التشغيل الكامل ، فالدول الرأسمالية لا تزال تعاني من مشكلة البطالة ، كما أن المجتمعات الاشتراكية لم تصل إلى حالة التشغيل الكامل ، فلزيادة الإنتاج يمكن استغلال الطاقات العاطلة في العملية الإنتاجية ؛[1]

4. افتراض أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع لقانون الغلة الثابتة وهو ما جعل نظرية النفقات النسبية تبتعد عن الواقع وتتميز بالتبسيط في تحليلها، ومن ثم التوصل إلى نتائج غير منطقية، لأن الواقع العملي يبين لنا أن الإنتاج في غالب الأحيان يخضع لقانون الغلة المتناقصة بل أن البعض من المشروعات الصناعية يخضع إنتاجها لقانون الغلة المتزايدة (أي النفقة المتناقصة) إلى أن تصل قدراتها الإنتاجية إلى مستوى الحجم المثل للإنتاج. [2]

5. استخدمت النظريات السابقة في تفسيرها لأسباب التجارة الدولية على نظرية العمل في تحديد القيمة ،إلا أن الواقع يشير بعكس ذلك ، فالعمل ليس العنصر الوحيد للانتاج ، حيث يوجد العديد من عوامل الانتاج في كل دولة إلى جانب عنصر العمل يوجد رأس المال والأرض ، كما أن العمل ليس متجانسا ، هناك مستويات مختلفة (ماهر ، متوسط ، غير ماهر) ، كما أنه من الصعب وإن لم يكن مستحيلا فنيا قياس كل عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل ؛[3]

6. أخذت النظرية طابعا استاتيكي (ساكن) ، ولم تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ومدى تأثيره على تطور هيكل الاقتصاد ونمو عوامل الإنتاج ؛

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] عبد الرشيد بن ديب ،**تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، فرع التسيير ،جامعة الجزائر ، 2003/2002، ص 28 .

[3] محمود يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 55 .

7. يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الدولية أن الإنتاج يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، غير أن هذا الافتراض بعيدا جدا عن الواقع العملي ، إذ يلاحظ أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان إلى قانون الغلة المتناقصة(النفقة المتزايدة) أو قانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) .[1]

المطلب الرابع: مؤيدو الحرية التجارية في الفكر النيوكلاسيكي

جاء تحليل النيوكلاسيكي تدعيما لتحليل الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية ، انطلاقا من نظرية النفقات النسبية لريكاردو ، غير أنهم رفضوا الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، واستخدموا بديلا عنها أكثر واقعيا وهي نظرية تكلفة الفرصة البديلة .

الفرع الأول : نظرية الطلب المتبادل لمارشال –ادجورث

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى جون ستيوارت ميل ، حيث تناول مارشال تحليل جون ميل بطريقة بيانية ، مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال ، ثم أكمل فرانسيس ادجورث العمل الذي بدأه مارشال .[2]

الشكل رقم 01 : تحديد معدل التبادل الفعلي بين الدولتين

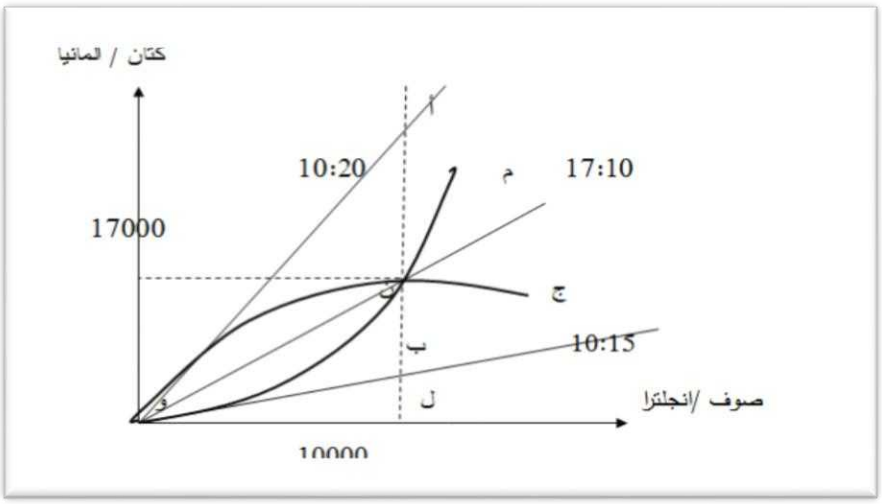

المصدر:علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط2،دار المسيرة ،عمان ، 2007، ص 102 .

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 110 .

[2] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 39 .

نلاحظ في الشكل رقم 01 ،أن منحنى عرض المبادلة لانجلترا هو (و م) ومعدل التبادل المحلي لها قبل قيام التجارة هو (10:15) ، أما منحنى عرض المبادلة لألمانيا هو (و ج) ومعدل التبادل المحلي هو (10:20)، وبالتالي ستكون التجارة مفيدة لكلا البلدين إذا استقر معدل التبادل الفعلي بين المعدلين المحليين السابقين ، وتمثل النقطة ن نقطة التوازن وتقاطع منحنيي عرض لألمانيا وانجلترا ويمر بهذه النقطة الخط (و ن) الذي يمثل معدل التوازن الفعلي التوازني أ (10:17) ، وعنده يتساوى الطلب المتبادل في كل من الدولتين، والطلب المتبادل حسب جون ستيوارت كمية الصادرات التي تفرضها دولة معينة عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات ، وعندما يكون الطلب المتبادل متوازنا فإن قيمة صادرات كل دولة تكون متساوية تماما مع قيمة وارداتها ، وكلما زاد طلب الدولة على منتجات الدولة الأخرى وزادت مرونة الطلب كان معدل التبادل الدولي في غير صالحها والعكس صحيح ،بمعنى أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي قل مكسب الدولة من التجارة ، والعكس صحيح .

ويمكن تحديد مكاسب كلا الدولتين من التجارة بينهما ، يلاحظ أن انجلترا كانت تحصل على كمية (ب ل) من التيل و (ول) من الصوف عند معدل التبادل المحلي (10:15) ، ولكن بعد قيام التجارة الدولية فإنها تحصل على الكمية (ل ن) من التيل مقابل نفس الكمية من الصوف (ول) وعليه فان مكسبها من التجارة يساوي (ب ن) من التيل ، أما ألمانيا فعندها تحصل على الكمية (ول) من الصوف مقابل الكمية (أل) من التيل قبل قيام التجارة ، ولكن بعد قيام التجارة فإنها تحصل على نفس الكمية من الصوف (ول) مقابل تصدير أقل من التيل قدرها (ن ل) وبالتالي يكون مكسبها من التجارة (ن أ) من التيل . [1]

الفرع الثاني : تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost theory لـ : جوتفريد فان هابرلر

حاول الاقتصادي هابرلر Haberler. Gتفسير نظرية النفقات النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة في العمل، وذلك باستخدام نظريته البديلة المعروفة باسم تكلفة الفرصة البديلة ، فمن غير الواقعي أن يكون عنصر العمل هو العنصر الوحيد الذي يدخل في العملية الإنتاجية ، فهنا كعنصري الأرض ورأس المال ،فضلا عن كون عنصر العمل لا يستخدم بنسب ثابتة في إنتاج كافة السلع ، فهناك منتجات كثيفة العمل كالمنسوجات التي يدخل في إنتاجها عنصر العمل بنسبة أكبر من العناصر الأخرى ، ومنتجات

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)** ، ط2 ، دار المسيرة، عمان، 2007، ، ص ص: 102 – 103.

كثيفة رأس المال كصناعة الصلب ،التي يدخل في إنتاجها عنصر رأس المال بنسبة أكبر من العناصر الأخرى .[1]

يرى هابرلر أن تكلفة الفرصة البديلة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي تتمتع بها دولة ما في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياها في إنتاج سلع أخرى[2] ، وهي عبارة عن مقدار ما نضحي به من إحدى السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى ،وقد استخدم هابرلر ما يعرف بمنحنيات الناتج المتساوي أو منحنيات الإحلال أو منحنيات السواء الإنتاجية ، يبين هذا المنحنى بالنسبة لدولة معينة كل المجموعات التي يمكن أن تنتجها هذه الدولة من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة زمنية معينة ، وذلك بكميات محددة من عناصر الإنتاج ،[3] ولتوضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة وتطبيقها في نظرية التجارة الدولية ، لا بد من الاستعانة بمنحنى إمكانية الإنتاج ، الذي يبين التوليفات البديلة من سلعتين ، يدخل في إنتاجهما الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج وفي أفضل التكنولوجيا المتاحة .

الجدول رقم :05 جدول افتراضي للتوليفات البديلة من سلعتي القطن و القمح في مصر والسودان

مصر/إنتاج آلاف الأطنان في السنة		السودان /إنتاج آلاف الأطنان في السنة	
قمح	**قطن**	**قمح**	**قطن**
160	0	0	120
120	20	10	90
80	40	20	60
40	60	30	30
0	80	40	0

المصدر :علي عبد الفتاح أبو شرار ، <u>الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)</u> ، ط2 ،دار المسيرة ،عمان ،2007، ص 49.

أما تمثيل التوليفة لكل من السلعتين القطن و القمح في مصر والسودان بيانيا ، من خلال الشكل رقم 02 الموالي :

[1] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 62.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 53.

[3] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 62.

الشكل رقم 02 :إمكانيات إنتاج القمح والقطن لكل من مصر والسودان .

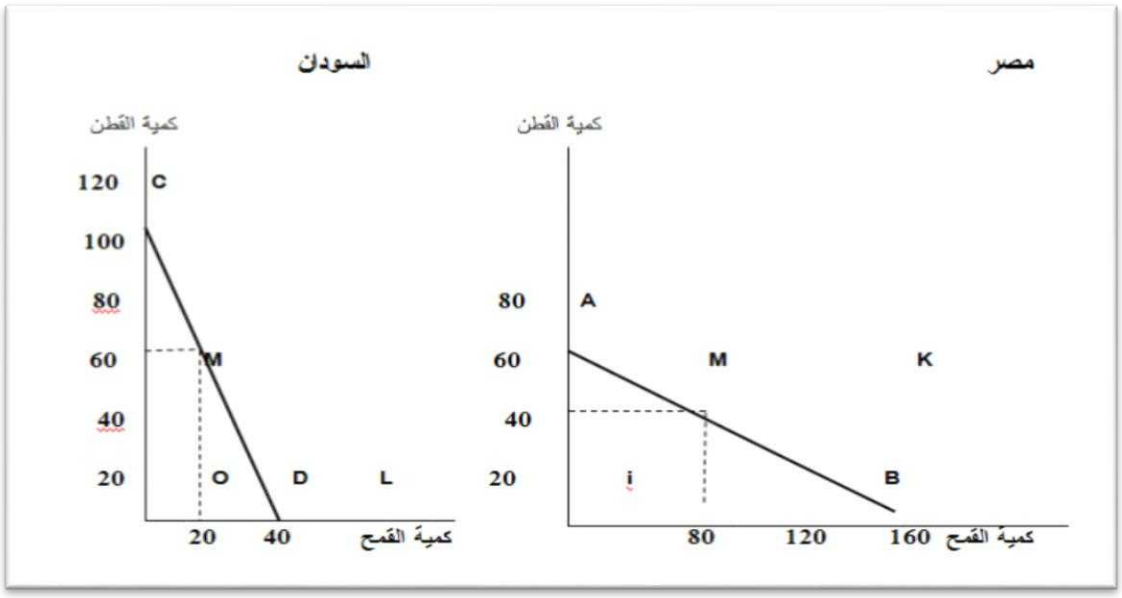

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2009، ص 49.

بعد تمثيل بيانات الجدول رقم 05 برسم بياني نجد أن الخط المستقيم (AB) يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج لدولة مصر، وعند النقطة **M** تنتج مصر 80 ألف طن من القطن ولا تنتج شيئا من القمح ، حيث تسخر كافة مواردها المتاحة لإنتاج القطن فقط، أما النقطة B فإنها تبين إنتاج 160 ألف طن من القمح وصفرا من القطن وهنا تسخر كل مواردها لإنتاج القمح فقط ، أما النقطة M فإنها توليفة إنتاج مكونة من 80 ألف طن من القمح و 40 ألف طن من القطن ، وهناك العديد من النقاط التي تقع على منحنى إمكانية الإنتاج (AB) التي تبين التوفيقات البديلة والمختلفة من السلعتين، أما الخط المستقيم (CD) فتقع عليه جميع التوفيقات المختلفة والبديلة للسلعتين والتي يمكن للسودان إنتاجها بالاستخدام الأمثل للموارد وبأفضل التكنولوجيا المتاحة .[1]

ويحدد ميل منحنى إمكانية الإنتاج كمية إحدى السلعتين التي يضحي بها من أجل إنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى ،وفي المثال السابق نرى أن منحنى إمكانية الإنتاج $\frac{80}{160} = \frac{1}{2}$ وهذا يعني التضحية بنصف وحدة قطن من أجل جل إنتاج وحدة إضافية من القمح ، ونلاحظ أن مصر تواجه تكلفة

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 50 .

الفرصة البديلة الثابتة على مستوى الإنتاج الكلي ،وهي التضحية بـ 20ألف طن قطن من أجل إنتاج 40 ألف طن من القمح ، أي التضحية بنصف وحدة قطن من أجل إنتاج وحدة إضافية من القمح ، وهذه هي تكلفة الفرصة البديلة ، ونظرا لأن تكلفة الفرصة البديلة ثابتة فإن منحنى إمكانية الإنتاج يأخذ شكل الخط المستقيم وميله المطلق $\frac{80}{160}=\frac{1}{2}$ والذي يتساوى مع تكلفة الفرصة البديلة الثابتة .

أما عن ميل منحنى إمكانية الإنتاج لكل من مصر والسودان سالب وينحدر من أعلى إلى أسفل ، وهذا يدل على أن مصر والسودان عندما يريدان زيادة الإنتاج من القمح فإنما سوف تنقصان من إنتاج القطن وهذا ما يحدث في ظل افتراض التوظيف الكامل، ويمثل على منحنى إمكانية الإنتاج في كل من مصر والسودان م ب وج د على التوالي أعلى التوفيقات البديلة من القمح والقطن والتي يستطيع الاقتصادان المصري والسوداني تحقيقهما في ظل التوظيف الكامل، أما جميع النقاط التي تقع على يمين خط منحنى إمكانية الإنتاج ، وتمثل توليفات من القمح والقطن مثل L, K في كل من مصر والسودان فإنه لا يستطيع اقتصاد أي البلدين الوصول إليهما وتحقيقهما في ظل الموارد والتكنولوجيا المتاحة لهما ، أما النقاط التي تقع أسفل أو على يسار منحنى إمكانية الإنتاج كالنقطتين I,O فيمكن تحقيقهما ولكن لا تتحقق عندهما الكفاءة في استخدام الموارد حيث يبقى جزء منها معطلا أو غير مستخدم استخداما ملائما ، نظرا لعدم استعمال أفضل للتكنولوجيا المتاحة .[1]

على الرغم من قدرة هابرلر من توضيح فكرة منحنيات السواء الجماعية ، وإعادة صياغة قانون النفقات النسبية ، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف نفقات النسبية بين الدول المتبادلة .

المطلب الخامس : مؤيدو الحرية التجارية في الفكر المعاصر

لا تزال محاولات تفسير التجارة الدولية مستمرة لغاية عصرها الحديث ،كنظرية هكشر وأولين ، النظرية التكنولوجية ونظرية ليندر اللتان اعتمدتا على المنهج الديناميكي ، الذي أهملته النظريات الكلاسيكية.

الفرع الأول :نظرية لهكشر واولين

نشر هكشر مقالا في 1919 يحتوي على أسس نظرية بعنوان The Effect Of Foreign Trade On The Income Of Distribution " تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل " قدم فيه النظرية

[1] المرجع السابق ، ص 51 .

الحديثة للتجارة الدولية ، ولكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام برتل أولين وهو تلميذ هكشر ،بنشر كتاب له في 1933 بعنوان Inter-regional And International Trade ، وقد حاولا تفسير سبب قيام التجارة الدولية ، وأرجعانها إلى التفاوت الموجود بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة ، وهذا التفاوت من شأنه خلق تفاوت في أسعار السلع ، مما يؤدي إلى قيام التجارة الدولية .

أولا : الافتراضات التي تقوم عليها النظرية

تقوم نظرية هكشر وأولين على مجموعة من الفرضيات المبسطة للواقع ،وهي :[1]

1. هناك دولتان فقط A وB، تقومان بإنتاج سلعتينXوY ، ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل و رأس المال ؛
2. استخدام الدولتين لنفس الفن الإنتاجي ؛
3. أن السلعةX كثيفة عنصر العمل ، والسلعة Y كثيفة عنصر رأس المال ، وهو ما يعني أن السلعةX تحتاج إلى قدر كبير من عنصر العمل مقارنة باحتياجاتها من عنصر رأس المال، بينما السلعة Y تحتاج إلى قدر كبير من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل ؛
4. السلعتينXوY يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات غلة الحجم ، أي أن زيادة المستخدم من كافة عناصر الإنتاج (عمل ورأس المال) ، بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة ، فلو زدنا عنصر العمل ورأس المال بنسبة 10٪ ، يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة ؛
5. التخصص غير كامل في الدولتين بعد قيام التجارة ،ما يعني سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة ، التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين ؛
6. تماثل أذواق في الدولتين ،بمعنى تطابق خريطة السواء للدولتين ؛
7. سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج ، أي أن أسعار السلعتين متساوية في الأجل الطويل وتنعدم بذلك فرص الربح غير العادية ، ومن ناحية أخرى تعني عدم قدرة أصحاب عناصر الإنتاج من تحديد معدل الجر وسعر الفائدة ؛

[1] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص ص :142-143.

8. المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط لآخر ومن مكان لآخر وفقا للعوائد الحدية ، أي تساوي العوائد الحدية لعناصر الإنتاج المتجانسة في كل المناطق والصناعات داخل الدولة الواحدة ، وعدم قدرتها على التحرك دوليا ، بمعنى تباين عوائد تلك العناصر قبل قيام التجارة الدولية ؛

9. عدم وجود تكلفة نقل ، وغياب أي شكل من أشكال تقييد حرية التجارة ؛

10. استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداما كاملا في الدولتين ؛

11. توازن التجارة بين الدولتين ، أي تساوي قيمة الصادرات والواردات .

وتتمثل مساهمتي هكشر و أولين وتم اعتبارهما نظريتين: الأولى عرفت باسم " نظرية هبات عناصر الإنتاج " تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول على أساس الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج، و الثانية عرفت باسم " نظرية تعادل عوائد عناصر الإنتاج " ، تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج .[1]

1. **نظرية هبات عناصر الإنتاج** : بالاعتماد على الفروض السابقة التي قامت عليها نظرية هكشر وأولين ،التي تنص على أن الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج الموجودة بها بكثرة وسعر منخفض نسبيا ، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي سعره مرتفع نسبيا في الدولة المستوردة[2] ، فالدول تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر الإنتاج ، ليس بصورة مطلقة وإنما بصورة نسبية ، والسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة ، فهناك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال وأخرى كثيفة العمل ، من هنا نجد دول غنية بعنصر الأرض يكون لديها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة الأرض ، دول غنية بعنصر رأس المال يكون لديها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال ، ودول غنية بعنصر العمل يكون لديها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل .[3]

2. **نظرية تعادل عوائد عناصر الإنتاج** :في 1941 قام ساموبلسون بتطوير نظرية هكشر وأولين، وعرفت باسم نظرية هكشر –أولين –ساموبلسون ، مفادها أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت النفقات

[1] المرجع السابق ، ص 144 .

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 118 .

[3] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 100 .

النسبية بين الدول . ويترتب على قيامها تساوي أسعار السلع أساس التبادل ، وهذا بافتراض أن عناصر الإنتاج غير قابلة للتنقل دوليا ، وفقا لهذه النظرية تؤدي التجارة الدولية في ظل الحرية إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة ، وتحويل الطلب المحلي إلى عن العناصر النادرة نسبيا إلى الدول الأخرى ،وهذا ما يؤدي إلى التخصص والتبادل الدوليين ، اللذان من شأنهما إعادة توزيع الدخل القومي .[1]

ثانيا : انتقادات النظرية

تعرضت نظرية هكشر وأولين إلى العديد من الانتقادات ، أهمها ما يلي :[2]

1. عدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج :تقوم هذه النظرية على أساس اختلاف درجة الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول ، وهي تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج ، أي تهتم بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتهمل الاختلافات النوعية ظن فعنصر الأرض غير متجانس ، فهناك أراضي صالحة للزراعة ،أخرى غير صالحة للزراعة ،أراضي صحراوية وغابات ... ،فيمكن تحويل الأراضي الصحراوية إلى أراضي مزروعة بفضل التكنولوجيا ،أما عنصر العمل تختلف كفاءته من عمل ماهر ، يدوي وذهني ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على أجور العمال كمؤشر لمدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل ،وقد يرتبط انخفاض الأجور بانخفاض إنتاجية العمال في دولة ما ، وبارتفاع الكفاءة الإنتاجية لدولة ما لا تتمتع بوفرة نسبية عي عنصر العمل ، قد تتمتع من إنتاج سلع كثيفة العمل بأرخص الأسعار نسبيا من دولة أخرى تتمتع بوفرة نسبية عي عنصر العمل ،وبالنسبة لعنصر رأي المال الذي بدوره ينقسم إلى رأس مال اجتماعي (الطرق ، مشروعات البنية التحتية ..) ورأس مال إنتاجي (الآلات ،..) و رأس مال المخزون من السلع والمواد الأولية ؛

2. إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج دوليا :اشتركت نظرية هكشر وأولين مع نظرية النفقات النسبية لريكاردو في إهمال حرية انتقال عناصر الإنتاج دوليا ، فالنسبة لعنصر الأرض يستحيل انتقاله جغرافيا . أما بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال ، فهناك الهجرات العمالية وحركات رؤوس الأموال بين الدول، رغم تلك القيود المفروضة عليهما ، إلا أن الهجرات العمالية إلى دولة تعاني من ندرة

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2] السيد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سابق، ص ص ص:89-90-91.

نسبية في عنصر العمل يؤدي إلى قيام الدولة بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل بتكلفة منخفضة نسبيا ، كما أن حركات رؤوس الأموال لدولة تعاني ندرة نسبية فيه ما يؤدي إلى أنتاج سلع كثيفة رأس المال .

3. إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة : تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في كل الدول ، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك ، حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة لأخرى ، وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف .

ثالثا : الاختبار التجريبي لنظرية هكشر وأولين

ظلت نظرية هكشر وأولين مقبولة كأساس لنظرية التجارة الدولية ، إلى أن ظهر ليونتيف W.Léontief، واستخدام فيها أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات " Imput– out put" للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية .

انطلاقا من جدول ليونتيف لسنة 1947 ، قام بحساب كمية العمل و رأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية وليس مقارنة كمية العمل وكمية رأس المال في حد ذاتهم ، كما هو موضح في الجدول رقم 06 المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 .[1]

الجدول رقم 06 : كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار

ما قيمته مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2.550.780	3.097.339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب أفل دولار)	14000 دولار	18000 دولار

المصدر : عادل أحمد حشيش ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2000، ص 107.

[1]Roger Dehem , **précis d'économie internationale**, les presses de l'université laval, Dunod, Québac,1982,p 43 .

يبين هذا الجدول أن إنتاج ما قيمة 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يحتاج استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار ، وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل ، وأن إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنه يحتاج إلى استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل ، وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل 14 ألف ، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات فإنها تتطلب ما قيمته ألف دولار من رأس المال لكل عامل 18ألف .

حاول ليونتيف أن يجعل نتائجه معقولة بدلا من أن يرفض نموذج هكشر وأولين ، وذلك بالإعتماد على حجة أن حجة إنتاجية العمل الأمريكي سنة 1947 كانت تعادل ثلاث أضعاف إنتاجية العمل الأجنبي ، وبضرب أعداد القوى العاملة أمريكية في 3 ، وبمقارنة العدد الناتج بالكميات المتاحة من رأس المال في أمريكا ، نجد أن الولايات الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في العمل ، وعندها يكون مناسبا أن تكون سلع صادرات الولايات الأمريكية كثيفة العمل بالمقارنة مع سلع البدائل ، ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولا ،فقام ليونتيف بسحبه ، بسبب أن العمل الأمريكي كان أكثر إنتاجية من العمل الأجنبي ، وكذلك رأس المال الأمريكي ،إذ يجب ضرب كل من العمل الأمريكي ورأس المال في 3 ، وهذا ما يجعل الوفرة النسبية لرأس المال الأمريكي ثابتة .[1]

وفي 1956 أعاد ليونتيف تجربته مستخدما بيانات إحصائية من سنة 1951 ، وقد أظهرت نتائجها أن السلع الأمريكية أكثر كثافة بعنصر العمل بمقدار 6٪ من سلع بدائل الواردات ، أي نفس النتيجة التي توصل إليها باستخدام بيانات سنة 1947 .

واستنتج ليونتيف من ذلك ، أن اشتراك الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع ، أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل، والحقيقة أن العكس هو الصحيح . [2]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 140 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ، ص ص: 107 –108 .

الفرع الثاني : النظرية التكنولوجية

لقد ساهمت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسية في تفسير جزء كبير من التجارة الدولية ، إلا أنها ألغت عامل الزمن في تحليلها ، وهو مال لا يمكن التغاضي عنه في وقتنا الحالي ، فجاءت النظرية التكنولوجية لتأخذ مسارا ديناميكية أكثر واقعية .

يمكن للتطورات التكنولوجية تتخذ شكل اختراع أو اكتشاف ، وهو الأساس الذي تستند إليه عملية التطور التكنولوجي والتجديد الذي يتم من خلاله استخدام وإدخال هذا الاختراع أو الاكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية وتجديدها ، عن طريق استخدام طرق جديدة في الإنتاج ، استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج أو التوصل إلى سلعة جديدة ، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية ، سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما[1] ، تتضمن ثلاث نماذج نظرية رئيسية هي: نموذج اقتصاديات الحجم، نموذج الفجوة التكنولوجية، ونموذج دورة المنتوج، وتستند النظرية التكنولوجية إلى مجموعة من الفروض هي : [2]

1. الحصول على المعلومات عن التجارة الدولية بين الدول لا يعتبر حرا ، بل انه خاضع للكثير من التعقيدات التي تعرقل حركة انسياب هذه المعلومات عبر الحدود ، ومن أجل تحقيق هذا الانسياب يجب تحمل " تكاليف المعلومات " ، وهذا يرتبط بالعمل على تخصيص إنفاق استثماري على مجلات البحث والتطوير التكنولوجي ، والعائق أمام هذا التخصيص للموارد الاستثمارية قو قلة المعرفة عن حالة السوق في الداخل والخارج ، وهذا يقتضي تحمل نفقات مرتفعة لتوفير مثل هذه المعلومات ، وهذا مرتبط بالدول الصناعية المتقدمة التي لديها سوق داخلية واسعة ، استنادا إلى طلبها المحلي على السلع والمنتجات الجديدة التي ترتكز على الاختراعات والاكتشافات .

2. اختلاف الأساليب الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول ، مما يعني عدم تجانس وتماثل دوال الإنتاج ، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم في إنتاج سلعة معينة وخاصة الجديدة ليست الشائعة وليست متوافرة في الدوق الدولية ، مما يدفع بالدول لجعلها أساس لاحتكارها ولامتيازات شركاتها ، وعلى هذا الأساس يرى أصحاب النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج ، وفي ضوء ذلك ، تم تقسيم المزايا النسبية إلى نوعين هما :

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 79 .

[2] نفس المرجع ، ص ص : 80- 82 .

أ- **المزايا النسبية الطبيعية** : والتي تصل بالاختلاف بين الدول في مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج فيها وبالتالي أسعارها ، ومن ثم في التكاليف النسبية لإنتاج السلع تبعا لذلك ، وهو ما اعتمدته النظرية الحديثة في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية .

ب-**المزايا النسبية المكتسبة** : وهي تركز على العديد من العوامل التي تشكل أساس هذه المزايا ، والتي من أبرزها :

- التطور النوعي للموارد البشرية والمتمثل بتوفر العلماء والباحثين والاختصاصيين والفنيين والعمال الماهرين ... إلخ ، بالشكل الذي يؤدي كل منهم إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية .

- مزايا وفورات الحجم المرتبطة بما تتيحه الأسواق اللازمة لتصريف السلع بالشكل الذي يوفر إمكانية لقيام حجم كبير للإنتاج .

- التطور التكنولوجي المستند إلى التوسع في البحث العلمي والتكنولوجي استنادا إلى توفر البيئة التي تساعد على ذلك ، وتوفر الإمكانات البشرية والفنية والمادية والمالية ، والطلب والحوافز التي تدفع إلى ذلك ،التي ينجم عنها تزايد مدى الاكتشاف والاختراع .

ت-مما سبق ، ونتيجة اختلاف الدول في مدى تطورها التكنولوجي وقدرتها على القيام بذلك ، فإن دوال الإنتاج ليست خطية ، وغير متجانسة (كما افترضت النظرية الكلاسيكية)، وبالتالي يمكن أن تؤدي التطورات التكنولوجية ، وهو ما يحصل غالبا ،إلى زيادة الإنتاج المتحقق مقابل استخدام عوامل إنتاج معينة ، وهو ما يعني خضوع العملية الإنتاجية إلى قانون الغلة بدلا من ثبات الغلة .

ث- إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول ، من حركة رؤوس الأموال الواسعة بين الدول ، وما يصاحبها من المتاجرة بالسلع الوسيطة والاستثمارية بين الدول ، بواسطة الشركات الدولية .

ج- الاعتماد على التحليل الحركي ، حيث يدخل التغير الذي يحصل في الميزة النسبية في الاعتبار، لذلك يتم تفسير قيام التجارة الدولية على أساس التطورات التكنولوجية .

أولا : نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج ، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات

الحجم ، والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج ، وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الإستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطية) ، وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير)، ومن هنا يمكن القول أن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[1]

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.[2]

ثانيا : نموذج الفجوة التكنولوجية

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات ، فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الدولية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق [3]، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج ، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجية والمستوردة لها ، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة ، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى .

يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي Posner ، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية ، حيث تتمتع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع ، و يرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما : – وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 232

[2] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، 49.

[3] جون هدسون ، مارك هرندر ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1987 ، ص 134 .

- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة . [1]

وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر بما يسمى "" الفجوات التكنولوجية " ، تتركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل نسبيا من الدول ، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية ، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع ، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول أكثر تخلفا في عملية التنمية [2]، أطلق الاقتصادي M.V. Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية اسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه، ويمكن تحديد هذه الفجوة بيانيا باستخدام مصطلحات فجوة الطلب وفجوة التقليد .[3]

الشكل 03 : تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية

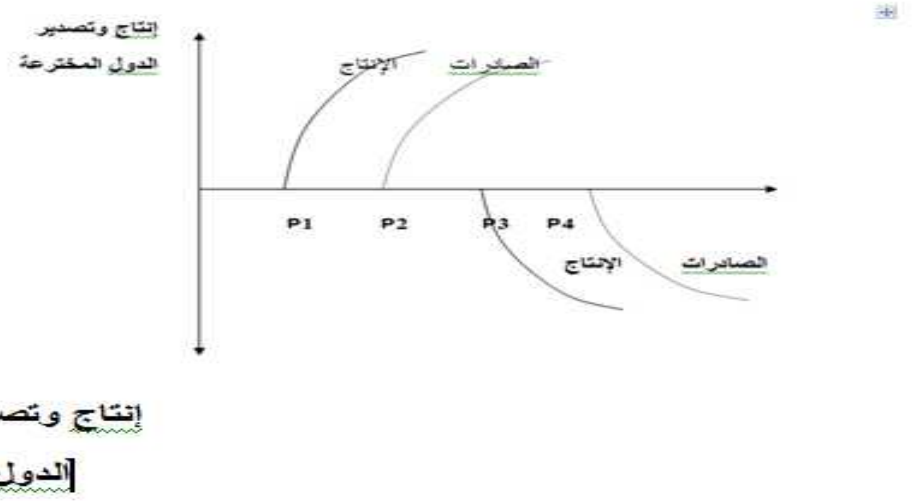

المصدر : سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2005 ، ص 240 .

[1] سكينة حمود ، مرجع سابق ، ص 92 .

[2] جون هدسون ، مارك هرندر ، مرجع سابق ، ص 134 .

[3] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2005 ، ص239 .

من خلال الشكل السابق الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول ، نلاحظ أن هناك فجوتين مختلفتين هما :[1]

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد للدولة صاحبة الاختراع التي تحتكر إنتاج المنتج وتصديره عند P1 ، وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة عند P2 .
- **فجوة التقليد** : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع (الدول المتقدمة) P1، وظهوره في الدول المقلدة (الدول النامية)P3.

الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (P1 . P2) وفجوة التقليد(P1 . P3)

يمكن القول أن النموذج الذي عرضه Posner في تجارة الفجوة التكنولوجية أظهر بعض القصور ، المتمثل في عدم التمكن من الإجابة على سؤالين هما : لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما دون غيرها ؟ و ما طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ بمزاياها النسبية المكتسبة في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا ؟ فالإجابة على السؤال الأول تكمن في معرفة السياسة المتبعة من طرف المنتجين من خلال البحث والتطوير في أساليب الإنتاج ، أما السؤال الثاني فالإجابة عليه تكمن في نموذج دورة حياة المنتج الذي سد الثغرة التي وقعت فيها النظرية التكنولوجية .

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

يدرس هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج في كل فترة وعمر هذا المنتج ، وأيضا يمكن أن يسمح لان بالتنبؤ بتقييم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه هذا المنتج من أجل وضع استراتيجيات السوق لمناسبة ، كما يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار كأساس للتجارة الدولية ، وقد قامت عدة محاولات لربط هذا

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 87 .

النموذج بالتجارة الدولية ، والتي بدأها كل من vernon في 1961 و Hirch في 1967[1] ، فقد استعملا النموذج من أجل شرح هيكل التجارة الدولية وتفسيرها وفق التحليل الديناميكي مع إدخال التكنولوجيا ، وفيما نقدم تفسير كل منهما على حدا .

1. نموذج vernon :قام raymond. vernon ببناء نموذجه على افتراض أن التفوق التكنولوجيا الذي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يعطي لأمريكا أن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها للنجاح والرواج ، ومع التوسع في الطلب الأجنبي على هذه السلع التي وصلت إلى حجم كبير بما فيه من الكفاية لتحفيز المنشآت الأجنبية للحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة، ستباشر في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة ، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة[2] ، وبناء على ذلك ، قدم Vernon افتراضين لبناء نموذجه ، تمثلا في :[3]

- وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة .
- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل إلى دول أخرى .

فقد اعتبر Vernon أن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في : مرحلة المنتج الجديد أي اختراع منتج جديد ، والمرحلة الثانية مرحلة النمو ومرحلة النضج ، أما الدراسات الخاصة بالتسويق أضافت مرحلة رابعة في هذه الدورة وهي مرحلة تدهور المنتج [4]، والشكل التالي يمثل مراحل دورة حياة المنتج .

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 72 .

[2] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص36.

[3] سكينة حمود ، مرجع سابق ، ص 90 .

[4] Lamia Ben Jamia, **Relations Economiques Internationales** ,centre de publication universitaire , Tunis ,2005, p 21 .

الشكل 04 : مراحل دورة حياة المنتج والتجارة الدولية

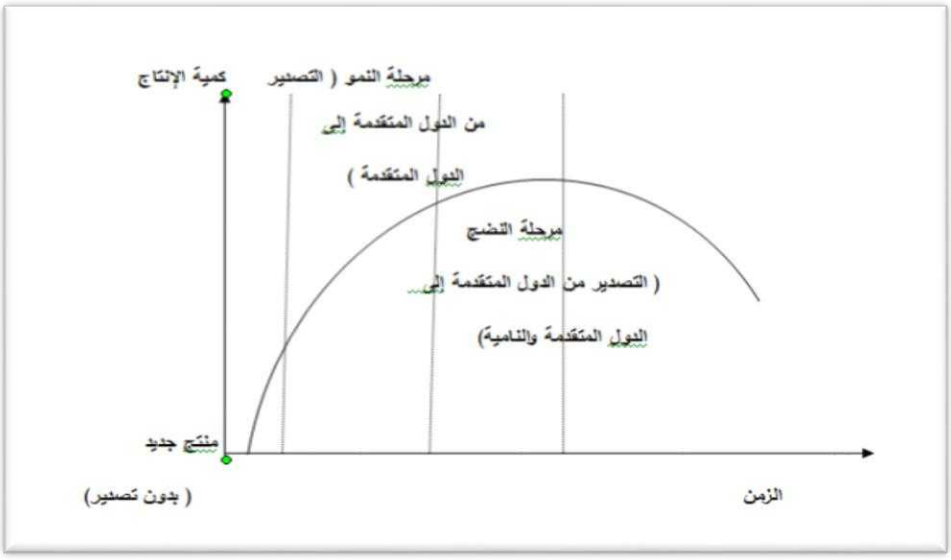

source : Lamia Ben Jamia , Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire , Tunis ,2005, , p 21.

من خلال الشكل رقم **04** ، نقوم بشرح كل مرحلة من مراحل المنتج :

1. **مرحلة المنتج الجديد :** تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار مرجعي ، لأنها التي تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة الجد مؤهلة ، وفي سوق جد محدود ، أي نكون في حالة الاحتكار التام للمنتج ، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لأنها مصدر للتكنولوجية [1] .

وبالتالي تحددت العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتج في الدول الصناعية الأكثر تقدما دون غيرها من الدول الأخرى ، وبهذا يكون نموذج دورة المنتج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه وهو السؤال الأول ، وهنا اتفق LINDER مع نموذج VERNON ، أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة العالية ، والأسعار المرتفعة نسبيا، ساعد الدول الصناعية المتقدمة ذات المستوى المرتفع من متوسط دخل الفرد تعتبر موطنا أصليا للمنتج .

[1] Brahim Guendouzi , op, cit ,p 29 .

2. مرحلة النمو : في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة ، ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الابتكار إلى الدول أخرى ، وبالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي، وهذا نظرا لحاجة الدولة لتصريف المنتج الأصلي وتوسيع سوقه، فيبدأ الإنتاج في الظهور في عدة مناطق ويصبح نمطي .

3. **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة فإن التكنولوجيا تكون منتشرة بين دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، فأخذ منتجو الدول السائرة في طريق النمو بتحويل مبيعاتهم إلى الدول المتقدمة من أجل زيادة الأرباح وتقليل من التكاليف وبالتالي منافسة تكون قوية عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتج أصبح نمطي والإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة ، فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة لهذا المنتج .[1]

2 . نموذج HIRCH: يعتبر HIRCH من مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية، قام بإجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج ، قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي، والدول السائرة في النمو، حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل ، استند في عرضه إلى الفرضيات التالية :[2]

- التركيز على دالة الإنتاج ، والتغير في استخدام عوامل الإنتاج عبر دورة حياة المنتج .
- قام بتضمين رأس المال البشري في نموذجه عن نموذج دورة حياة المنتج .
- لم يقدم أي نموذج محدد لميكانيكية تقديم المنتج الجديد .
- قدم نموذج كأساس للتجارة ، وليس كأساس لتوجيه الاستثمارات .

وبناء على ذلك ، فقد قسم HIRCH مراحل دورة حياة المنتج إلى :[3]

المرحلة الأولى : مرحلة المنتج الجديد ، التي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري* سواء المؤهل من خبراء، ومهندسون ... إلخ، أو غير المؤهل .

---

[1] Lamia Ben Jamia, op. cit , p **22**

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 84 .

[3] نفس المرجع ، ص 85 .

* يعرف على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل في صناعة ما أو في بلد ما .

المرحلة الثانية : دخول المنتج مرحلة النمو والنضج ، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات (كثافة رأسمالية) مع بقاء المهارات المؤهلة .

المرحلة الثالثة : وفيها يدخل المنتج مرحلة النضج ، ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار .

ومما سبق يميز HIRCH بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارات العالية المستوى التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في مرحلته الأولى ، ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ، ثم الدول الأقل تقدما ، وهكذا يتم الإنتاج وتتحدد الميزة النسبية تبعا لذلك ثم يأتي دور التجارة الدولية

وقد ركز HIRCH على خمسة عناصر رئيسية يلخص فيها دورة حياة المنتج ، وذلك وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم 07 : مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها

خصائص دورة المنتج	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الفن التكنولوجي	تغير مستمر في الأساليب المستخدمة، والاعتماد على الوفورات الخارجية	التغير المستمر في الإنتاج	ثبات التكنولوجيا واستخدامها على آجال طويلة
كثافة رأس المال	ضعيفة	عالية بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدال	عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات
شكل الصناعة	الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم خدمات متخصصة	نمو الشركات	امكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات
رأس المال البشري	علماء ومهندسون	إدارة	عمالة ماهرة وغير ماهرة
شكل الطلب	يتحدد بواسطة البائعون	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر	يتحدد بواسطة المشترين

المصدر : فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001 ، ص 85 .

إذن باستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج يكون HIRCH قد توصل إلى تفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، حيث تكون صادرات الدول السائرة في طريق النمو تتكون بالأساس من نسبة عالية من سلع ريكاردو وسلع دورة المنتج الناضج وهي سلع هكشر و أولين (كثيفة العمل)، نظرا لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج وهي الأرض، وعنصر العمل غير الماهر، أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة، وسلع هكشر و أولين كثيفة رأس المال المادي نظرا لوفرة عنصر رأس المال البشري ورأس المال المادي لديها .

وفي دراسة سابقة لنفس الكاتب باستخدامه للنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية في العلاقات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية، ودول الجامعة العربية حيث توصل من خلالها إلى النتائج التالية :

– تمتع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج، نظرا لوفرة عنصر رأس المال البشري، وتفوقها التكنولوجي نظرا لما تقوم به من استثمارات في مجال البحوث والتطوير.

. تمتع الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال (المنتجة للبترول) بمزايا نسبية كامنة في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج ، وهو قطاع البتروكيماويات وهذا يعود إلى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لإنتاج هذه الصناعات بنفقات أقل .

– تمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو، وسلع هكشر و أولين كثيفة العمل غير الماهر نظرا للوفرة النسبية لعنصر الأرض، والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر. [1]

وكتقييم للنظرية التكنولوجية التي اهتمت بالبحث والتطوير لقيام التجارة الدولية ، وتمكنها من حل لغز ليونتيف الذي توصل إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل في حين أن المعروف عنها أنها كثيفة رأس المال ، وتوصلت إلى ما يلي :

[1] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سابق ، ص 63 .

1. فنظرية المناهج التكنولوجية تتميز عن النظريات السابقة من كونها أكثر اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر و أولين في نسب عناصر الإنتاج بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت على نموذج هكشر و أولين لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير

2. أن نظرية المناهج التكنولوجية بينت أن صادرات الولايات المتحدة تتضمن على نسبة عالية من سلع دورة المنتج التي تحتوي على رأس المال البشري المتمثل في الخبراء والمهندسين والفنيين والعمال المتخصصين، وهذا دليل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة رأس المال البشري وهو حل للغز ليونتيف ؛

3. كما عالجت النظرية أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها ، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها ، وإهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد الدولي. والتي تصدت لها نظرية المناهج التكنولوجية، حيث عالجت قضايا اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري ، والبحث والتطوير، واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الدولية .[1]

الفرع الثالث: نظرية ليندر

قدم الاقتصادي السويدي SAFFAN B .LINDER في مقال له في أوائل الستينات تفسيرا لقيام التجارة الدولية ، يعتمد على منهج ديناميكي ، يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك والنيوكلاسيك ، فقد تميز ليندر في هذا المقال بأنه فرق في تفسير التجارة الدولية بين السلع والدول التي تنتجها ، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة ، والسلع المصنعة التي تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية [2]، ومن بين الفروض التي قام عليها تحليله هي : [3]

1. الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة ، وذلك من أجل إنتاج كبير الحجم الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض تكلفتها ، وبالتالي تمكنها من غزو الأسواق الأجنبية

[1] المرجع السابق ، ص 64 .

[2] أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية** ، 1999 ، بدون ذكر دار النشر ، ص 73 .

[3] رشاد العصار و آخرون ، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، 2000 ، ص 44 .

2. افتراض أن الدولة تتميز بتشابه الدخل وتشابه الذوق ، وبالتالي فإن فرص التصدير للدولة تكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة من حيث الدخل (من هنا جاء اسم النظرية) .

فاختلاف نوع السلع حسب ليندر له تأثير على التجارة الدولية ، فالسلع الأولية (سلع كثيفة الاستخدام للمواد الأولية) ، حسب رأي ليندر فإن نموذج هيكشر وأولين يصلح لتفسيرها ، إذ تتمتع الدول الغنية بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تعتمد على المواد الأولية ، وبالتالي تستطيع التخصص في إنتاجها وتصديرها ،فهذا يؤدي إلى قيام التجارة بينها وبين الدول الأخرى التي تتمتع بندرة نسبية في توافر هذه المواد الأولية في السلع الأولية ، والتجارة في السلع المصنوعة غير المتجانسة وفي نفس الوقت متمايزة بطريقة أخرى*

يرى ليندر أن هذا الأمر أكثر تعقيدا ، إذ تتعدد العوامل المؤثرة في الصادرات والواردات منها ، فقد اعتمد ليندر على أن المحدد الأساسي للصادرات من هذه السلع هو وجود طلب محلي قوي عليها ، باعتبار أن الطلب الخارجي هو امتداد للطلب الداخلي ، لذلك سمي هذا الأخير بالطلب الممثل [1] ، فكثافة التجارة في السلع الصناعية عند ليندر هي مقياس لحجم التجارة الدولية باستبعاد تأثير حجم الدول على التجارة الدولية بينها ، وتقاس هذه الكثافة بميل لدول للاستيراد من بعضها ، فكلما تشابه هيكل الطلب في الدولتين كانت التجارة محتملة بينهما أكثر كثافة ، ومن بين محددات هيكل الطلب : الدخل المتوسط (كلما ارتفع متوسط الدخل في الدولة يؤدي إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب) ، المناخ ، اللغة ، الدين والثقافة .

احتوت نظرية ليندر على كثير من الحقائق ، فالدول النامية بخصائصها لا تستطيع الاستفادة كثيرا من قيام التجارة الدولية ، لأن التجارة أن أدت إلى ارتفاع مستويات ادخل في الصادرات الأولية ، فأنها قد تصيب القطاعات الأخرى خاصة المنافسة للواردات بالتراخي والتراجع ، وهو ما يعرف بالمرض الهولندي ، إلا أنها تستطيع تحقيق استفادة إذا أحسنت استخدام مواردها من الصادرات ووجهتها لتنمية قطاعات أخرى غير تصديرية دون إهمام مزاياها التصديرية والعمل على تصحيح هياكل اقتصادها بما يزيد الصادرات ويحد من الواردات التقليدية ، وخير مثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا التي حققت معدلات نمو في التجارة العالمية تفوق الدول الصناعية الكبرى ، بإقامة تجارة الإقليمية بينها وبين دول أمركا اللاتينية .[2]

* بمعنى متنوعة بين الدول المتشابهة في الدخل وفي أنماط الطلب .

[1] أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص74 .

[2] نفس المرجع ، ص ص : 76 – 77.

وكتقييم لنظرية ليندر ،نقول أنها ساهمت في تفسير التجارة الدولية ، ولكنها لم تخلو من بعض الانتقادات ساهمت في تطوير الاقتصاد : [1]

1. اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي ، وهو اعتبار أهملته نظرية نسب عناصر الإنتاج بتركيزها على فروض غير واقعية ؛

2. أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة ، وهي بهذا اقتربت من الواقع الاقتصادي ؛

3. انتهجت المنهج الديناميكي في تحليلها ، وهو ما مكن من إلقاء الضوء على العلاقة بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد ، فقد ذهبت إلى مدى أبعد من نظرية نسب عناصر الإنتاج التي اهتمت بتخصيص كمية الموارد ؛

4. قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم ، الشيء الذي أدى إلى الانسجام بين النظرية والواقع ؛

5. ألقت النظرية ظلالا من الشك حول مذهب حرية التجارة ، مؤكدة على أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة التي كانت تبلغ جنوب إيطاليا أربعة أمثالها في شمال إيطاليا ، أدى إلى الاختفاء الشبه الكامل لصناعات الجنوب ؛

6. التجارة الدولية و اللامساواة في الدخول ، أقر ليندر أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي الدول المتقدمة ، ولا تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي الجامد أي الدول المتخلفة أو النامية ، وهو ما يترتب عليه اتجاه اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والنامية ، فالتبادل الدولي حسب ليندر إذن ليس وسيلة لتضييق الهوة في الدخل بين الدول المتقدمة والنامية بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينها .

الفرع الرابع: نظرية الطلب اللامتكافئ

وفقا للنظرية الكلاسيكية وكذلك لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، فإن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على كل أطراف هذا التبادل،كما من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول في الدول

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ص : 142 -143.

المختلفة، غير أن واقع التبادل الدولي يشير إلى عكس ذلك ، حيث أن عدم التكافئ هو السمة الأساسية البارزة لهذا التبادل، وانطلاقا من هذا الواقع ظهرت منذ الخمسينات بعض كتابات الاقتصاديين أمثال سنجر، حيردال، و بيرييش و غيرهم تبين أن الدول المتخلفة هي الأضعف في عملية التبادل ، بمعنى أن التبادل بين الدول المتخلفة التي تمثل الأغلبية الفقيرة و الدول المتقدمة هي التي تشكل الأقلية الغنية، و هو تبادل غير متكافئ، لأن التبادل الدولي لا يؤدي إلى التساوي في الدخول كما نصت عليه الكلاسيكية و نظرية هكشر وأولين، و جاءت نظرية الطلب اللامتكافئ وفقا للافتراضات التالية :

1- التوازن المستقر : إن و اختلافات بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج و الدخول تولد قوى تلقائية تؤدي إلى تلاشيها – الاختلافات – من خلال التبادل الدولي؛

2- انسجام المصالح : عدم وجود تناقص بين طرفي التبادل؛

3-المنافسة الكاملة : فليس في مقدور أي من طرفي التبادل تحديد نتيجة التبادل بمفرده.[1]

ويخلص "**ميردال**" إلى أن إزدياد اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل، أما الاقتصادي الأرجنتيني "**راول بريبيش**" فقد أوضح من جهته أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية، تميل على المدى الطويل إلى غير صالح الأخيرة ، وهذا ناتج بنظره عن عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول في مجال التبادل التجاري، ولذا يوصي بريبيش الدول المتخلفة برفض سياسة حرية التجارة وإتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية .

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي "**أرجيري – إمانويل**" مؤلفه "التبادل اللامتكافئ" الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى آخر أن التبادل غير متكافئ وقد ثرت نقاشات حادة حول أفكار إمانويل ، أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنية، حيث ساهم سكانها في استغلال الدول الفقيرة فجميع الطبقات

[1] سامية بوطمين ، مرجع سابق ، ص 44 .

الاجتماعية المساهمة في النظام الاقتصادي العالمي يكون شغلها الشاغل زيادة نصيبها من الدخل المحلي، دون أن توجه أدنى اهتمام لأشكال الاستغلال الرأسمالي للدول المتخلفة .[1]

المبحث الثالث : المعارضون لتحرير التجارية الدولية

خلال القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كانت جميع الدول تتبع نظام الحماية، فقد كانت تحاول جاهدة اتباع سياسة الربح التجاري ، بأن تكدس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات ،وهو ما يتوافق مع المذهب التجاري السائد آنذاك، كما انتشرت أيضا خلال النصف الأول من القرن العشرين 20، خلال الانهيار الاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينات نتيجة الأزمة العالمية 1929 ، فاتخاذ سياسة الحماية التجارية للاقتصاد المحلي ، تعني مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تقييد التجارة مع الغير ، وإتباع سياسة العزلة النسبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

المطلب الأول : مفهوم الحماية التجارية وحججها

تعبر الحماية التجارية عن الحالة التي تأخذ فيها الدولة سياسة العزلة والانفراد عن العالم الخارجي ، وقد كانت هذه السياسة مطبقة بصورة كاملة من طرف التجاريين خلال القرن الثامن عشر ، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك .

الفرع الأول: مفهوم الحمائية التجارية

ينصرف مفهوم الحماية التجارية إلى أنها " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة " [2].

---

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة(دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية دول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012 ، ص 129 .

[2] زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ، ص 296 .

وتعبر أيضا عن " قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ، مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية لها " [1]

وتسمى أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية ، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات .[2]

فسياسة الحماية التجارية تعني تدخل الدولة في من أجل تقييد التجارة في السلع والخدمات بفرض أدوات وأساليب على وارداتها فقط من الدول الأخرى ، فهي تسعى بذلك لتحقيق أقصى قدر من الربح من هذه التجارة ، وفي المقابل لن تقف الدول الأخرى مكتوفة الأيدي ستقوم بنفس الإجراء ، لذلك شاع استخدام هذه السياسة لأكثر من قرن خاصة من طرف الدول الأوروبية .

الفرع الثاني : حجج المعارضين للحرية التجارية

لقد أخذت سياسة الحماية التجارية من اهتمام بعض المفكرين الذين دافعوا عنها منهم التجاريون كـ: **A. Marshall** و **P.A.L Samuelson** ، والاقتصادي الألماني الشهير Freidrich List في كتابه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " سنة 1841، وغيرهم ، الذين يستندون إلى مبررات اقتصادية ومبررات غير اقتصادية ، وذلك أن الاعتبارات الاقتصادية ليست المعيار الوحيد الذي تستند إليه الدولة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها .

أولا :المبررات الاقتصادية للحماية التجارية :

تكمن الحجج الاقتصادية في النقاط التالية :

1- حجة حماية الصناعات الناشئة : تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية ، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية ، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة

[1] محمد أحمد السريتي ،مرجع سايق ، ص 133 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 131 .

بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها [1]،طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، ففي سنة 1790، دشن ألكسندر هاملتن *ALEXANDRE HAMILTON ، سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، أعاد فريدريك ليست F LIST. طرحه هذه الفكرة عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر مؤيدي الحمائية بفرض الرسوم الجمركية [2]، فقد وضع فريدريك List عدة شروط لتطبيق الحماية وهي : [3]

– أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة ، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثم فهي مهيأة للتخصص الزراعي والتمتع بالمزايا النسبية بذاتها ، وان حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية والأولية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور، وهذا سلبي للصناعة الناشئة ؛

– تقتصر الحماية على الصناعات القادرة ، أي أن الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية وأن تتنافس في المستقبل ، هي فقط التي يجب حمايتها ، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الظروف ، يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها ؛

– الحماية مؤقتة ، ومرتبطة بالظروف والفترة الملائمة للنمو ، وبعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة والمنافسة .

2. توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي : يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري ، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي ، وذلك بطريقتين :

الطريقة الأولى : الرسم القيمي : بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية مثلا) ، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي ، وهذا يرهق المستهلك المحلي ، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة ، عندها يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل أتعابه المتمثلة في الرسوم الجمركية وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق متمثلة بالرفاهية الاقتصادية للمستهلك ، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته

---

[1] عبد الرحمان أحمد يسري ، **الاقتصاديات الدولية** ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 167 .

* وزير جورج واشنطن للخزينة

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، 2007 ، ص 65 .

[3] مصطفى رشدي شيحة ،مرجع سابق ، ص 135 .

الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها ، وبالتالي يتحسن معدل التبادل الدولي ، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يمكن الجزم أن معدل التبادل الدولي سوف يتحسن بفرض الرسوم الجمركية ، أولا ، قد لا يتحمل المنتج الأجنبي الجمارك أو ارتفاع الأسعار نظرا لجودة المنتج الصناعي ، ثانيا حماية الصناعة المحلية سوف يشجع هذه الصناعة على التحول إلى قطاعات لا تتمتع بتلك المزايا ما دامت أسعار السلع المنافسة الأجنبية قد ارتفع ، مما يحكم عليها بعدم الكفاءة ، لأن أسعار السلع المصنعة محليا تحدد قيمتها على أساس سعر السلعة المنافسة المستوردة مضافا إليها الرسوم الجمركية ، وهذا ما يدل على التأثير الخارجي في الأسعار الداخلية ، وبذلك قد تكون هذه الحجة لصالح الحرية التجارية .

الطريقة الثانية : الأثر الكمي : لتقييد الواردات (الحصص والإعانات) ، يؤدي إلى تخفيض لحجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية ،إلا أن هذه الطريقة منتقدة أيضا، نظرا لأن هذه القيود قد تؤدي إلى زيادة تهريب السلع وبذلك يتحقق العجز في التجارة الدولية مما يؤثر في سعر الصرف ومعدل التبادل.

بالرغم من هذه الانتقادات إلا أن تنظيم التجارة الدولية ، وتطبيق بعض القيود على التجارة الدولية ، يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية ، حيث يكون من ضمن الحلول المقدمة للرقابة على التجارة الدولية .[1]

3- **الحصول على إيرادات للخزينة العامة** : يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة ، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي ، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا ، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام ، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية ، إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع و إعانة الصناعات الوطنية المماثلة ، ويعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك ، مما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي .[2]

4- **جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم إجراء

[1] المرجع السابق ، ص ص: 141 – 142 .

[2] نفس المرجع ، ص 144 .

الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في انتاجها على رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ، كما يساعد رأس المال على تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته ، إلا أنه يعاب على هذه الحجة ، أنها قد تضر بالاقتصاد المحلي ، بتسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح ، لذلك فسياسة الحماية التجارية من أجل جذب رؤوس الأموال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال الأجنبي لإحكامه وتحديد مساره لتحقيق التنمية الاقتصادية بها .[1]

5- **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية ، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية ، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين ، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق ، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الإستراد نهائيا .[2]

ثانيا :المبررات غير الاقتصادية للحماية التجارية :

يقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها أو إعطاءها وزنا ماديا ، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية ، والتي تكمن في النقاط التالية :

1. **دعم الأمن القومي** : هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية ، فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء بدون حماية ، لذلك من الضروري حماية هذه السلع التي قد لا تتسم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة ، فيخشى أنصار الحماية أن يؤدي اعتماد الدول على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الإستراتيجية كمعدات الدفاع أو الغذاء ، إلى تهديد استقلال الدولة ،خاصة عند نشوب الحروب التي تؤدي إلى قطع طرق المواصلات ، لهذا كان على الدولة حماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج تلك السلع الإستراتيجية

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 295 .

[2] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 120 .

2. **الحفاظ على الشخصية القومية** : مما لا شك فيه ، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة ، سهولة المواصلات والاتصالات ، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية ، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي ، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها ، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها .[1]

3. **حماية القطاع الزراعي** : يترتب على مبدأ الحرية التجارية سيادة المنافسة الدولية،مما قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي ، خاصة إذا كانت المحاصيل الزراعية المستوردة منخفضة الثمن، لذلك تتدخل الدولة من أجل حماية الإنتاج الزراعي ودخول فئة المزارعين الوطنيين ، وهذا ما حدث مع الحكومة البريطانية التي تعهدت بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الإنجليزي لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية والأجنبية المستوردة، ولهذا حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب (الأمن الغذائي) .[2]

المطلب الثاني : الحماية التجارية عند التجاريين

يعرف الفكر المركنتيلي أو الفكر التجاري ، على أنه مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من 1500 إلى 1750 ميلادي ، وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار هذه المعتقدات مدرسة نظرية ، حيث أنها لا تعد وَ أن تكون مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية .[3]

يؤمن التجاريون بأهمية التجارة الدولية ، وذلك لنظرتهم إلى المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، حيث يرون أن ثراء الدولة وقوتها يقاس بمقدار ما تملكه من المعادن النفيسة مقارنة بالدول الأخرى ،وهذه المعادن تمثل قوة شرائية عالمية تستطيع الدول من خلالها الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى ، و يرون أن المصدر الأساسي لزيادة وتراكم هذه المعادن النفيسة لا يكون مصدره الإنتاج فقط ، لأن هناك العديد من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن و إنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الدولية ،

---

[1] جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص ص: 140 – 141 .

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد ، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2006 ، ص 204 .

[3] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 17 .

بتحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري ، عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات ، مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة ، فتدخل الدولة ضروري في النشاط الاقتصادي لتحقيق التقدم والرقي بالمجتمع .[1]

الفرع الأول :الظروف التي مهدت لظهور الفكر التجاري

يطلق مصطلح التجاريون على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت الرأسمالية التجارية في أوروبا ، منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، وتتمثل أهم الظروف التي مهدت للفكر التجاري في :

1. **تزايد أهمية التجارة الدولية** : شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا ، نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة لأخرى ، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة ، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى ، وقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الدولية ،التي كانت تنمو آنذاك بصورة مضطربة وقوية ، حيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار العاملين فيها وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم ، ومن الأسباب التي أدت إلى نمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين :[2]

أ- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا ، ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحروب الصليبية ؛

ب- اكتشاف طرق موصلات بحرية دولية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى)، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى ؛

ت- اكتشاف كولومبس colombus الطريق البحري إلى القارة الأمريكية 1493 واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك ،مما أدى إلى زيادة التجارة الدولية ونموها مع الشرق الوسط ،إلى أن زاد ثراء التجار الرأسماليين ، فزاد تدفق الذهب ؛

[1] محمود يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 19 .

[2] محمد عمر أبوعبيدة ، عبد الحميد محمد شعبان ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2009 ، ص 96

2. **ظهور القوميات الأوروبية الحديثة** :ظهرت عدة خطوات أدت إلى ظهور القوميات الأوروبية الحديثة ، التي أدت إلى ظهور التجاريين لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي ، نذكر منها :

أ- اتحاد التجار مع مالكي الأراضي ، واشتراكهم في القضاء على سلطة النبلاء والأمراء ، مما أدى إلى تغلب سلطة مالكي الأراضي ، وهي سلطة مركزية على سلطات الأمراء والنبلاء التي تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة ؛

ب-ظهور القوميات الأوروبية التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المختلفة في العصور الوسطى ، التي كانت تضم في حدودها أكثر من دولة وأكثر من إقليم ؛

ت- ظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومي ، وتخضع لقوة مركزية واحدة.

كل هذا أدى إلى رسم سياسة التجارة الدولية لأول مرة على المستوى القومي ،مما ساهم في تحقيق القدر الأكبر من الربح والثراء .[1]

3. **عصر النهضة الأوروبية** : كانت النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث الحضارية التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي ، التي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية ، فقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ، ومن فلسفات وقيود الكنيسة وظهور مصطلح " القوانين الطبيعية "ليحل محل "القوانين الدينية "في كتابات المركنتيلين ، فأدت النهضة الفكرية بعناصرها المختلفة إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى إضعاف سلطتها ، ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي ، وتقوية السلطة المدنية المركزية (الملك والحكومة) ، وكان من أهم نتائج هذه النهضة على مستوى الدولة العمل على وضع سياسات اقتصادية قائمة على المنطق العقلي ، وذات طابع مركزي لتحقيق المصلحة القومية عملية .[2]

الفرع الثاني : المبادئ الاقتصادية للفكر التجاري

كان للظروف السابقة التي ميزت العصر التجاري ، تأثيرا مباشرا على الفكر الاقتصادي ، فقام المفكرون التجاريون بوضع المبادئ والسياسات لتحقيق مصلحة الدولة التجارية ، والتي تكمن فـــي :

---

[1] المرجع السابق ، ص 97 .

[2] عبد الرحمان يسري أحمد ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 198 .

1. **ثراء الدولة بمقدار ما تملكه من المعادن النفيسة** : إن ثراء الدولة ،تقدمها وقوتها الاقتصادية ، يتوقف على مقدار ما تملكه من المعدنين النفيسين الذهب والفضة ، لذلك وجب منع تصدير المعادن النفيسة إلى الخارج ، وكذا إبقاء العملة النقدية المحلية (مصنوعة من الذهب والفضة) متداولة داخل الدولة فقط ؛

2. **زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان** : فالغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها ،أما رفاهية الفرد فقد كانت مهمشة ،فكانت نظرتهم إلى السكان ، أنه كلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فزيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة ، فزيادة هي مصدر اليد المحاربة واليد العاملة ؛ [1]

3. **تحقيق ميزان تجاري موافق** : كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم ،عن العلاقة بين ثروة الأمة ما لديها من معدن نفيس ، فالثروة عندهم تعتمد بصفة خاصة على ما لدى الدولة من الذهب والفضة والاستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة ، ومن ثم إذا كان لدى البلد مناجم لهذه المعادن ، وجب على الدولة أن تعمل على استغلالها بكل الوسائل ، فإذا لم تكن لديها مناجم فالطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة منها يكون عن طريق التجارة الدولية ، أي تحقيق الفائض في الميزان التجاري ، حيث أن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس .[2]

4. **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** : انطوت آراء التجاريين على مختلف القيود على التجارة الخارجية ، فقد وضعت قيودا على التجارة الخارجية تحت رقابة الدولة ، حتى تضمن زيادة الصادرات عن الواردات ، وذلك بفرض الرسوم على الواردات ووضع القيود على تصدير الذهب من هنا ظهرت الاحتكارات التجارية القوية التي تسيطر على التجارة الخارجية ، وأصبح وجود القيود والعقبات في وجه التجارة ما يميز هذه المرحلة .[3]

1. المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي : تعتبر التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة ، وتقع التجارة أعلى الهرم ، تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تساهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، و قد أشار التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد

---

[1] عبد الرحمان أحمد يسري ، مرجع سابق ، ص ص: 199- 200 .

[2] محمد عمر أبوعبيدة ، عبد الحميد محمد شعبان ، مرجع سابق ،ص ص : 100- 101 .

[3] محمد دويدار ، **محاضرات في الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 349 .

شيئا إلى الثروة ، ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر، أما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي، و بالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية .

وفي مجال الصناعة ، أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية ، فالصناعة هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس ،فأدى ذلك إلى إتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة .

أما الزراعة فلم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر ، لأن حسب اعتقادهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج لذلك فقد جاءت التجارة في ذيل أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة .[1]

المطلب الثالث : الحماية عند فريديريك ليست

فريدريك ليست (1789-1846) اقتصادي ألماني كان أحد أكبر دعاة تقديم الحماية للصناعة الألمانية ي القرن التاسع عشر ،عندما كانت ألمانيا متأخرة صناعيا مقارنة مع انجلترا وفرنسا ، حيث كان يجادل بأن نظرية الميزة النسبية نظرية ستاتيكية ، تنظر فقط إلى الوضع القائم وتمنع الدولة من إظهار ميزتها الكامنة وتطويرها ، لذا دعى إلى حماية الصناعة الناشئة حتى تنهض ، وبعدها يمكن رفع الحماية وتحرير التجارة .[2]

لقد شاع استعمال مصطلح الحماية التجارية من طرف الدول المتقدمة الداعية الحرية التجارية، خاصة بعد أطروحة F.V list المتعلقة "بالحماية المربية " protectionnisme éducateur" في القرن التاسع عشر، حيث شجع List تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لحماية الصناعات الناشئة فقط بالقطاع الصناعي، و هذا لفترة زمنية محددة أو مؤقتة، و في هذا الإطار يقول List : " صحيح أن فرض ضرائب قصد الحماية ستزيد من أثمان المنتجات المصنوعة في أول الأمر، لكنه صحيح أيضا، أنه بتقدم الزمن و

[1] منتدى الطالب، متاح على الموقع، etudiantdz.com: //http ، تاريخ الاطلاع **10-09-2014**، على الساعة 10:00 .

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد ،**مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية** ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 ، ص 65 .

قدرة الأمة على بناء قوة صناعية كاملة النمو الخاصة بها ، فإن هذه المنتجات ستنتج في الداخل بأرخص من الثمن به استيرادها من الأمم الأجنبية" .[1]

المبحث الرابع : آليات تقييد التجارة الدولية

تختلف الأدوات التي تؤثر على التجارة الدولية أو ما يصطلح عليه بالسياسة التجارية ، بين الحمائية والحرية ،الأولى تهدف إلى تقييد التجارة الدولية بفرض قيود و حواجز لتقييد التبادل الدولي، وهو ما تلجأ إليه الدول الصغيرة ، وقد تسعى الدولة إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة كافة القيود و الحواجز المعرقلة لها، وتمتنع التدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فنجد ذلك في الدول الكبيرة ، إلا أنه في الواقع ، لا وجود لتقييد مطلق أو حرية كاملة ، وإنما هناك مزيجا من الحرية و الحماية في حدود ما يتطلبه الواقع وما تهدف إليه الدولة لتحقيق مصالحها .

المطلب الأول : عوائق جمركية

تتمثل العوائق الجمركية في الرسوم الجمركية بأنواعها ، وهي إحدى أدوات السياسة التجارية الأكثر استخداما من طرف السلطة الاقتصادية، كونها تؤثر مباشرة على الأسعار.

الفرع الأول : مفهوم الرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود ، سواء كانت صادرات أم واردات ،[2] ويستثنى من ذلك السلع العابرة للحدود الوطنية تحت الأنظمة الجمركية الخاصة كنظام العبور الدولي للبضائع، أما العبور الوطني فإن الاستثناء يكون مؤقتا، والسلع تخضع للرسوم ، ويكون مجموع الرسوم المطبقة في الدولة، خلال فترة زمنية معينة التعريفة الجمركية [3]، وهي عبارة عن جدول أو قائمة بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة .[4]

---

[1] سامية بوطمين ، ص 49 .

[2] السيد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ،مرجع سابق ، ص 134 .

[3] مفتاح حكيم ، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص 37 .

[4] عادل أحمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 238 .

وبالتالي فالرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة دخولها إقليمها في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات وهو نادر الحدوث ، ويستثنى من ذلك السلع العابرة للحدود الوطنية تحت الأنظمة الجمركية الخاصة كنظام العبور الدولي للبضائع، ويكون مجموع الرسوم المطبقة في الدولة، خلال فترة زمنية معينة تعرفة جمركية ، هذه الأخيرة من بين الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لتسوية علاقاتها التجارية الدولية ، وتستخدمها لتحقيق أهداف من شأنها التأثير على التجارة الدولية .

الفرع الثاني :أنواع الرسوم الجمركية

تختلف أنواع الرسوم الجمركية ، حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي ،حسب الهدف وحسب وعاء الرسم :

أ- **حسب كيفية تحديد الرسم:**تنقسم إلى رسوم قيمية رسوم نوعية ورسوم مركبة

- رسوم قيميةADVALOREN TARIFFS :تفرض وتحسب على أساس نسبة في قيمة البضاعة المستوردة ، أي نسبة من سعر البيع أو الاستيراد ، كأن تفرض 5% من قيمة السلعة ، ويعتبر السعر النسبي أشهر الأساليب المطبقة [1]،يمتاز هذا النوع بامكانية تدارك تقلبات الأسعار ،غير أن عدم دقة تحديد القيمة يحول دون تحقيق الميزة ، يرجع ذلك إلى أن تقدير الواردات يتم على أساسين هما :قيمة السلعة بما فيها مصاريف الشحن والتأمين CAF(Cout-Assurance-free) ،وعلى أساس قيمة البضاعة في ميناء الشحنFOB(Freeon Bord) .[2]

-رسوم نوعية SPECIFIC TARIFFS: تتحدد الرسوم النوعية على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة ، بصرف النظر عن قيمة السلعة ، كأن تفرض 50 دينارا على كل طن من الشحنة .

-رسوم مركبة COPOUND TARIFFS: وهي الرسوم التي تتضمن رسما نوعيا ويضاف إليه رسم قيمي ، كأن تفرض ضريبة قيمية ب 10% من قيمة السلعة ، و20 دج على كل كيلو غرام زائد من السلعة.[3]

---

[1] سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005/2004 ، ص 181 .

[2] يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 81 .

[3] سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، مرجع سابق، ص 182 .

ب- **حسب الهدف** : وهنا نميز بين نوعين من الرسوم مالية وحمائية .

- الرسوم المالية : وهي التي تفرض قصد تحقيق إيرادات لخزينة الدولة .

- الرسوم الحمائية : وهي التي تفرض من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. [1]

- الرسوم التعديلية : هي ضريبة تهدف لإلغاء تصدير السلع المحلية ، التي يكون سعرها داخليا لسبب أو لآخر منخفض جدا بالنسبة للأسعار المحلية .[2]

وفي أغلب الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين لذا يقترح هابرلر HABERLER أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا [3]، وهناك حالة استثنائية ، وهي أن تفرض الرسوم على سلع مستوردة ليس لها نظير محلي ، هنا تحقق الرسوم الغرض المالي دون الغرض الحمائي ، ويقابل هذه الحالة أن تفرض الرسوم بأسعار مرتفعة تحول دون استيراد السلعة ، هنا يتحقق الغرض المالي ، وتسمى بالرسوم المانعة .[4]

ج - **حسب وعاء الرسم** : وهنا نفرق بين نوعين من الرسوم الجمركية وهما :

- رسم على الصادرات : وهو الذي تفرضه الدولة على مصدريها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى توفي حاجتها في الاستهلاك المحلي ، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية ، وهذه الرسوم نادرة الحدوث .

- رسم على الواردات :وهو أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات والمنتجات المحلية وموازنة ميزانها التجاري ، وهذا الرسم هو الأكثر استخداما ، إلا أنه يتعب كاهل المستهلكين الأجانب .[5]

- الرسم على العبور :ضريبة تطبق على السلع التي تستخدم التراب الوطني لتنقلها ، من دولة الذهاب إلى دولة الوصول ، نادرا ما يطبق هذا النوع من الرسوم ، ويستخدم كوسيلة في الحروب التجارية.[6]

---

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 297 .

[2] قاشي فايزة ، **الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج)** ، منشورات دار الأديب ، وهران، الجزائر ، 2007 ، ص 77 .

[3] مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 38 .

[4] سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص 184 .

[5] مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 130.

[6] فايزة قاشي ، مرجع سابق ، ص 78 .

وهناك عدة أنواع من الرسوم الجمركية ، كرسم تفصيلي ، رسم مواجهة الإغراق و رسم تعويضي ، رسم ذاتي ، رسم اتفاقي ، رسم تفضيلي ، رسم ثابت ، رسم متغير ، رسم اسمي ورسم فعلي ...إلخ .

الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

يختلف تأثير الرسوم الجمركية في الدولة الكبيرة عن الدولة الصغيرة ، نظرا لارتباطه بقدرة الدولة للتأثير على الاقتصاد العالمي ،نظرا لتعدد أنواع الرسوم الجمركية ، سنركز في دراستنا هذه على الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات ، لأنها شائعة التطبيق ،من خلال ما يلي :

أولا : حالة دولة صغيرة : هي الدولة التي لا تؤثر على الأسعار الدولية ، وبالتالي ستكون متلقية للأسعار الدولية [1]، بافتراض صناعة جهاز التلفاز في الأردن ، في وضع التوازن كما هو مبين في الشكل الموالي ، حيث تتوازن الصناعة عند تقاطع منحنى الطلب المحلي مع منحنى العرض المحلي عند النقطة A حيث يتحدد السعر التوازني المحلي قبل التجارة الدولية عند $P^a = 400$ دينار ، ، وأن السعر الدولي للتلفاز $P^W=100$ دينار فقط ، عند هذا السعر الدولي الطلب المحلي يساوي Q_4 والعرض المحلي Q_1 والكمية المطلوبةEF تستورد من الخارج ، وبالتالي فإن العرض الكلي من أجهزة التلفاز تساوي الطلب المحلي ،[2] وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم05 الموالي .

الشكل رقم05 : الآثار الاقتصادية الجزئية لرسم جمركي حالة دولة صغيرة

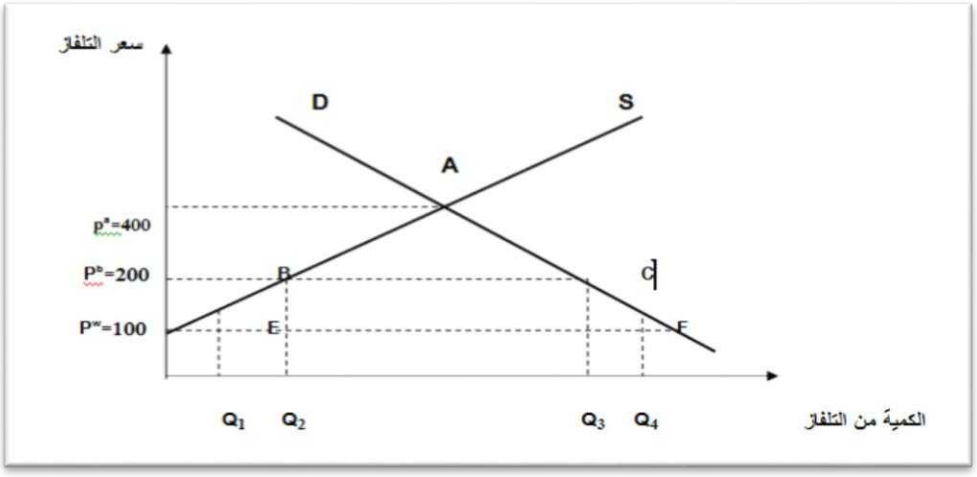

المصدر :عوض طالب ، <u>التجارة الدولية نظريات وسياسات</u>، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995، ص 139 .

[1] موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 65 .

[2] عوض طالب ، **<u>التجارة الدولية نظريات وسياسات</u>**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995، ص 139.

عند قيام الدولة بفرض رسم جمركي(ضريبة استيراد) محددة بـ 100 دينار للوحدة ، فيرتفع السعر المحلي لأجهزة التلفاز من 100 دينار إلى 200دينار ، حيث ترتب على مستوردي التلفاز أن يدفعوا مبلغ 100 دينار لكل وحدة مستوردة ، وفي ظل فرض الرسم الجمركي يرتفع السعر المحلي لكل وحدة من أجهزة التلفاز المنتجة محليا والمستوردة بمقدار مساو للضريبة (100دينار) ، وهذا التغير في السعر يؤثر بدوره على كميات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستيراد ، كما يلي : [1]

1. **الإنتاج المحلي** : عند ارتفاع سعر أجهزة التلفاز ،ستتوجه المنشآت المنتجة لهذه السلعة نحو توسيع إنتاجها من الكمية Q1إلى الكمية Q2 ، وهذه الزيادة في الإنتاج وما ينجم عنها من زيادة في عمالة الصناعة المحلية ، هي ما يسمى بالأثر الحمائي للضريبة .

2. **الاستهلاك المحلي** : يؤدي ارتفاع أسعار أجهزة التلفاز إلى تقليل كميات الاستهلاك المحلي من Q4 إلى الكميةQ3 ،بسبب ارتفاع الأسعار ، فأدى إلى الانتقال من النقطة F إلى النقطة Cعلى منحنى الطلب المحلي .

3. **الكميات المستوردة** : بسبب زيادة الإنتاج المحلي وتخفيض الاستهلاك المحلي ، فإن ضريبة الاستيراد ستؤدي بالضرورة إلى تخفيض الكميات المستوردة من أجهزة التلفاز ، من الكمية EF إلى الكمية CB ، وهذا الانخفاض في المستوردات يؤدي إلى تخفيض الاعتماد على المنتجين الأجانب وتدعيم الاكتفاء الذاتي للاقتصاد المحلي .

فالرسوم الجمركية عملت على زيادة الكمية المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة مبيعات المنتجين المحليين ، فهي تشجع على الإنتاج أكثر ،فيمكن القول أن فرض الرسوم الجمركية له أثر إيجابي على رفاهية المنتجين حيث تشكل الرسوم الجمركية لهم حماية من قوة المنافسة الخارجية القادمة مع الواردات ، وكلما كانت الرسوم الجمركية كبيرة ، فإنها تخفض من الاستهلاك المحلي ، وتزيد من الإنتاج المحلي ، وتقلل الاستيراد ، هنا تسمى الرسوم الجمركية المطبقة بضريبة استيراد مانعة ، وفي هذا المثال تقدر بـأكثر من 200 دينار .

[1] المرجع السابق ، ص140 .

ثانيا : حالة دولة كبيرة : هي الدولة القادرة للتأثير على المعروض العالمي من السلعة محل الدراسة، والشكل التالي ، يوضح تأثير فرض الجمارك على اقتصاديات الدولة الكبيرة ، لتكن الولايات المتحدة الأمريكية .

الشكل رقم 06 : تأثير رسم جمركي على سوق سلعة معينة حالة دولة كبيرة

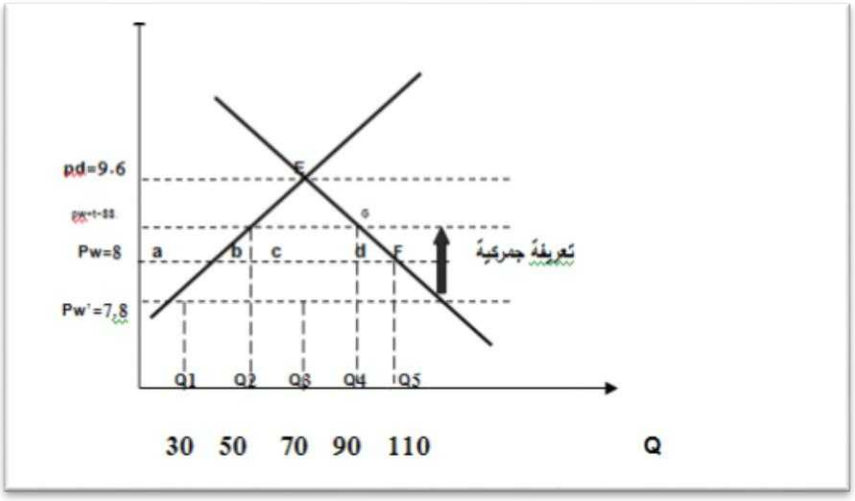

المصدر : قاشي فايزة ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج) ، منشورات دار الأديب ، وهران، الجزائر ، 2007 ص 199.

من خلال الشكل رقم 06 ، نلاحظ أن قبل قيام التجارة ، الدولة الكبيرة تنتج و تستهلك 70 وحدة من السلعة بسعر 9,6 $ للوحدة عند النقطة E ، وبتحرير التجارة ، يصبح السعر في السوق الدولية يعادل Pw= 9,6$ ، أما سعرها الداخلي Pd =9,6 $ ، وبما أن السوق العالمي تقدم لهذه الدولة كمية محدودة من السلعة بعسر Pw، وانخفاض السعر يخفض من عرض السعر ، فإن العرض يصبح ممثلا بالمنحنى Sd+w الذي يبين حجم السلعة المتوفرة للمستهلكين المحليين من الإنتاج المحلي والمستورد ، السعر في السوق الدولية له علاقة مباشرة بكمية السلعة المشتراة من طرف الدولة الكبيرة ، وهذا هو جوهر اختلاف النموذج بين الدولة الصغيرة والكبيرة التوازن بين العرض والطلب يحدث في النقطة F ، تقدر حجم الطلب بـ110 وحدة، حيث الكمية المقدمة محليا Q0Q1 وتقدر المستوردة Q1Q5 ،وعند القيام بالاستيراد ، ينخفض السعر الداخلي للسلعة من Pdإلى Pw ، تنخفض مبيعات المنتجين المخليين بحجم Q1Q3 أي 30 وحدة ،ويرتفع الاستهلاك حتى 110وحدة ، منها 80 وحدة مستوردة .[1]

[1] قاشي فايزة ، مرجع سابق ، ص84 .

عندما تقرر الدولة حماية منتجيها المحليين ، تطبق رسوم جمركية على دخول السلع الأجنبية ، ما يعني أن شروط تبادل هذه الدولة تتحسن يفضل انخفاض أسعار الواردات مع بقاء أسعار وارداتها على حالها ، حيث أن السعر المحلي للسلعة يرتفع بفعل الرسم t من Pw إلى Pw+t ،وينتقل منحنى العرض إلى الأعلى بقيمة الرسم الجمركي ، عندها يتحقق توازن جديد في النقطة G، يرتفع الإنتاج المحلي من Q0Q1إلى Q0Q2 أي من 30إلى 50 وحدة ، وينخفض الاستيراد من Q1Q5إلى Q4Q2 أي من 80 إلى 40 وحدة ، ويرتفع السعر المحلي للوحدة من 8$ إلى 8,8$ ،أما الاستهلاك ينخفض بكمية قدرها Q5Q4 ويصبح 90 وحدة .[1]

إذن تأثير الرسوم الجمركية حالة دولة كبيرة ، التي كان لها تأثير على كل من المنتجين ، المستهلكين والإيرادات الجمركية التي تجنيها الدولة ، فيما يلي :

1. **المستهلكون** : تأثر المستهلكون سلبا في الدولة ،بسبب ارتفاع الأسعار ، يظهر الأثر السلبي في صورة انخفاض في فائض المستهلك ، محددة بالمساحة d ،المقدرة بـ 8$.

2. **المنتجون** :تأثر المنتجون بشكل إيجابي في هذه الدولة فارضة للضريبة، ويظهر هذا الأثر الإيجابي في صورة ارتفاع فائض المنتج المحدد بالمساحة المنقطة في الشكل السابق ، وهي في الأصل تحويل من فائض المستهلك إلى فائض المنتج .

3. **الحكومة** :تتأثر إيرادات الدولة تأثرا ايجابيا ،من خلال الحصيلة الجمركية التي يحصل عليها الجمارك ، جزء يعبر عن حصيلة الجمارك ، الذي تحصلت عليه الدولة وتحمله مستهلكو هذه السلعة في الدولة المستوردة ، أما الجزء الثاني،يعبر عن الحصيلة الجمركية التي استطاعت الدولة تحويلها إلى الدولة المصدرة ، في شكل أعباء جمركية تحملها منتجو الدولة المصدرة *، باعتبار أن الدولة المستوردة هي دولة كبيرة تستطيع التأثير على العرض الدولي .[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص 85 .

* مثلا قبل فرض الضريبة (رسم جمركي) كان سعر السلعة 10 دولار، يصبح سعرها 11دولار بعد فرض الضريبة، ونظرا لان الدولة المستوردة كبيرة ، فإن ارتفاع السعر سيؤثر على الكمية المستوردة، لذلك يضطر منتجو الدولة المصدرة لتخفيض السعر نظرا لكبر الكمية إلى 10,3دولار، وفي المقابل يتحملون جزء من العبء الضريبي 30سنتا والجزء الآخر 70 سنتا يتحمله مستهلكو الدولة المستوردة .

[2] محمود حامد عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص ص :45-46 .

من خلال ما سبق ، نستخلص من آثار فرض الرسوم الجمركية على الدولة الكبيرة يختلف عنها في الدولة الصغيرة ، فقط في كون السعر المحلي للسلعة المستوردة في الدولة الكبيرة لن يترفع بقيمة الرسم كله بل جزء منه يتحمله مستهلكو الدولة المستوردة ومنتجو الدولة المصدرة ، بخلاف الدولة الصغيرة التي يرتفع سعر السلعة المستوردة بقيمة الرسم الذي يتحمله مستهلكوها ، وكل هذا يتوقف على نوعية السلعة المستوردة ضرورية أو كمالية ، لأن الأمر يختلف ، إذا كانت السلعة المستوردة ضرورية سيحافظ المستهلكون المحليون في الدولة الصغيرة على استهلاكهم لها مهما ارتفع سعرها ، أما إذا كانت السلعة المستوردة كمالية ، فارتفاع سعرها سيؤدي إلى انخفاض استيرادها ، و بالتالي يضطر مصدري الدولة الصغيرة إلى تخفيض الأسعار.

المطلب الثاني : العوائق غير جمركية

تعتبر الرسوم الجمركية أكثر أدوات الحماية شيوعا ، إلا أنها ليست الوحيدة المستخدمة في ظل إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف ، فالعوائق غير الجمركية أيضا لا تقل أهمية عن الرسوم الجمركية ، في تأثيرها على تحرير التجارة الدولية، والمتمثلة في حصص الاستيراد ،تراخيص الاستيراد، إعانات التصدير،تخفيض سعر الصرف، وغيرها من العوائق .

الفرع الأول : حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد

فضلا عن استخدام الرسوم الجمركية في التأثير على التجارة الدولية ، قد تستخدم الدولة أساليب أخرى لا تقل أهمية عن الرسوم الجمركية ، كحصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد .

أولا : مفهوم حصص الاستيراد

بالرغم من أن اتفاقية تنظيم التجارة والتعرفة الجمركية GATT قد منعت الدول الأعضاء من استخدام نظام الحصص الكمي لوارداتها ، إلا أن استخدامها أصبح شائعا في الآونة الأخيرة ، باسم التحديد الاختياري للصادرات [1]، وبمقتضاه يتم تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة ، ولا يجوز استيراد كمية أكبر منها[2] ، استخدمت قديما في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغرض

[1] عوض طالب ، مرجع سابق ، ص 148 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 259 .

حماية الصناعات المحلية [1]، وفيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة ، يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو معفى من الرسوم ، وكل زيادة عن تلك الكمية يدفع عنها رسم مرتفع يسمى بحصة الرسوم الجمركية . [2]

وبالتالي حصص الاستيراد تعني تحديد سقف للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وهذا السقف محدد بالكمية أو بالقيمة ، حيث لا تسمح الدولة بتجازو الكمية أو القيمة من نوع معين من السلع .

ثانيا : تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص ، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من الجهة الإدارية المختصة [3]، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.[4]

وبالتالي فتراخيص الاستيراد تستخدمه الدولة من للحد من التجارة الخارجية ، بعدم السماح للمستوردين بالاستيراد دون ترخيص منها .

ثالثا :الآثار الاقتصادية لحصص الاستيراد

علما أن حصص الاستيراد تعمل مثل الرسوم الجمركية ، فهي تفرض على حجم معين من الواردات ، فالنتيجة ستكون ارتفاع أسعار السلع المحلية ، بل يمكن أن تعتبر الزيادة في الأسعار المحلية عن نظيرتها الدولية كرسوم جمركية ضمنية متكافئة للعوائق غير الجمركية ، تحسب على أساس :

$$TE = \frac{Pd - Pf}{Pf} .$$

حيث : P_d: الأسعار المحلية P_f: الأسعار الأجنبية TE :الرسوم الجمركية المكافئة

الشكل التالي يوضح الوضع المحلي لسوق السيارات في دولة صغيرة مستوردة لها ، وعند فرض هذه الدولة نظام حصص على وارداتها من هذه السلعة ، يحدث ما يلي :

---

[1] موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 132 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 261 .

[3] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 307 .

[4] نفس المرجع ، ص 308 .

الشكل رقم : 07السوق المحلية لسوق السيارات في دولة صغيرة

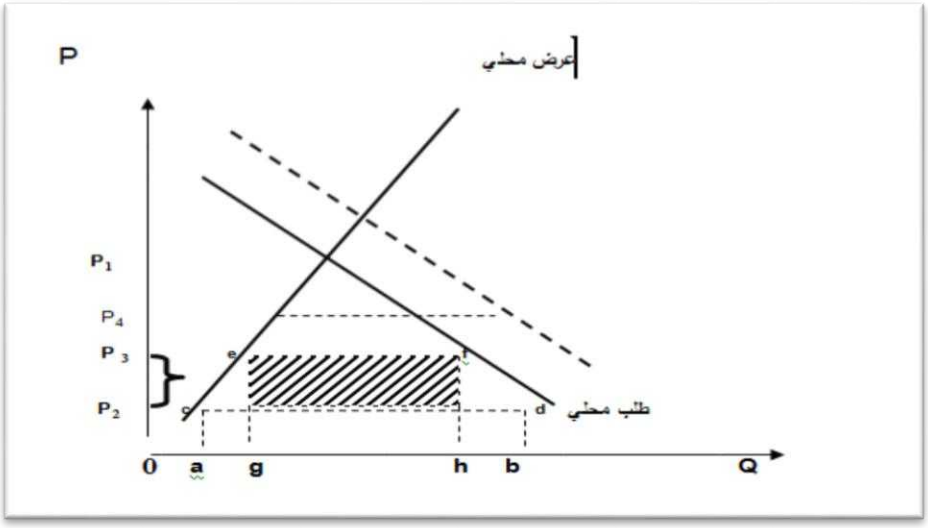

المصدر : مردخاي كريانين ،الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ ،الرياض ، 2007 ، ص 135.

في ظل غياب التجارة الدولية ، فإن السعر المحلي P_1 ، أما عند تحرير التجارة يكون السعر العالمي P_2 ، يتم استيراد كمية مقدرة بـab ، فرضت عليها رسوم جمركية ، سيرتفع السعر إلى P_3 ، وبالمقابل تنخفض الكمية المستوردة إلى gh ، أما المنطقة المظللة تمثل إيرادات الحكومة جراء فرض رسوم جمركية ،وهي ريع الحصة في حالة تطبيق حصص الواردات ، أما إذا تم عرض حصص الواردات على المزاد العلني بصورة تحقق إيرادات مماثلة لتلك التي حصلت عليها الحكومة عند فرض رسوم جمركية ،هنا تكون آثار كل من الرسوم الجمركية وحصص الواردات متطابقة .[1]

الفرع الثاني : إعانات التصدير

رغم سيطرة ضرائب الاستيراد في السياسة التجارية ، إلا أن الدولة قد تلجأ أحيانا إلى التدخل من أجل تشجيع صادراتها ، بمنح دعم لمصدريها ، وقد يكون هدفها وراء ذلك هو تحسين الميزان التجاري ،أو مساعدة صناعة ذات نفوذ أو تنشيط منطقة تعاني كسادا اقتصاديا[2] ، ويتمثل الدعم في تقديم الدولة مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس قيمي أو نوعي ، وقد يكون غير مباشر بمنح المشروع بعض

[1] موردخاي كريانين ، مرجع سابق ، ص ص :134، 135 .

[2] عوض طالب ، مرجع سابق ، ص 145 .

الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ، وما يقلل من أهمية هذه الإعانات ، هو قيام الدول الأخرى من فرض رسوم إضافية على دخول السلع المدعمة لأراضيها ، يسمى هذا النوع من الرسم بالرسوم التعويضية .[1]

وبعبارة أخرى إعانات التصدير هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، يمكن أن يكون نسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية)، أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية ، كما يمكن أن نصنف الإعانات إلى صنفين :[2]

ا- الإعانات المباشرة : وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي . و تحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB ، كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي .

ب – الإعانات غير المباشرة : وتتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك ، الإعفاءات الضريبية ،التسهيلات الإئتمانية، تقديم بعض الخدمات التي تسهل للمصدرين من الوصول إلى الأسواق العالمية، كالدعاية، تسهيل الإتصالات بالمستوردين المحليين، وإقامة المعارض .

ثانيا : تأثير سياسة دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير

عادة ما تقدم الدولة دعما إنتاجها المحلي لتشجيعهم على التصدير و تقليص الواردات ، يمكن توضيح أثر دعم الصادرات على كل من المنتج والمستهلك والدولة ، من خلال الشكل رقم 08 الموالي.

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302 .

[2] مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 47.

الشكل رقم 08: تأثير سياسة دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير

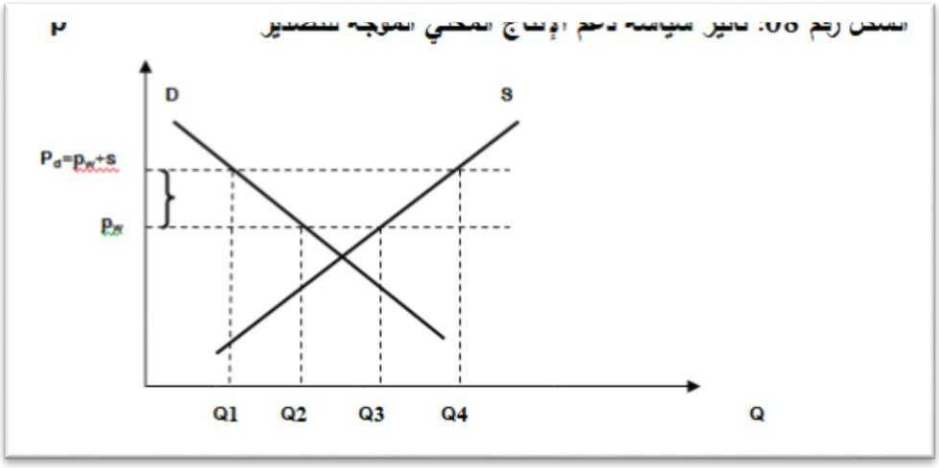

المصدر : موسى سعيد مطر ، التجارة الخارجية ، دار صفاء ، عمان ، 2001 ، ص 68 .

تجدر الإشارة هنا أن الدولة التي قدمت دعما لصادراتها ، هي دولة صغيرة ، لن تؤثر على السعر العالمي ، نلاحظ من خلال الشكل أن الكمية المطلوبة في السوق المحلي عند السعر العالمي Pw هي Q2 أما الكمية المصدرة من هذه السلعة تكون بين Q2وQ3 ، فعند منح دعم للصادرات بمقدار s، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الكمية المصدرة من Q2 Q3 إلى Q1Q4، وبما أن منحة التصدير لا تمس السلع المستهلكة محليا ، فإن المصدر يقبل ببيعها محليا بالسعر Pd ، وبالتالي ينخفض الطلب المحلي عليها من Q2إلى Q1 .[1]

أما إذا كان هذا الدعم من طرف دولة كبيرة ، فإنه يعمل على تخفيض السعر العالمي ، وتكون هذه السلعة منافسة للسلع المماثلة لها ، التي يكون سعرها مرتفع مقارنة بالسلعة المستوردة ، لذلك تستطيع أن تفرض هذه الدولة ضريبة استيراد .

نجد أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ،يتبعان أسلوب دعم الأسعار المحلية ثم يتم تصدير الفائض إلى الخارج بأسعار مدعمة ، في بداية التسعينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة استعادة الأسواق التي فقدتها نتيجة دعم الاتحاد الأوروبي لصادرات الحبوب ، فاندلعت حرب دعم

[1] موسى سعيد مطر ، مرجع سابق ، ص 69 .

بين هذين العملاقين ، وكانت بهدف السيطرة على السوق الصينية ، مما أدى إلى تضرر استراليا لأنها المصدر الأساسي للحبوب في الصين ، وقد ضلت هذه الحرب بينهما في عدة مجالات أخرى .[1]

الفرع الثالث : سياسة الإغراق

هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي[2]، يهدف الإغراق إلى التخلص من السلع التي تعتبر فائضا إنتاجيا لم يتم تسويقه ، كما تهدف الدولة من خلاله إلى إزاحة السلع المماثلة من السوق والسيطرة عليه .

فالإغراق هو سياسة تنتهجها الدول ، من أجل اكتساب حصة أكبر في الأسواق الخارجية ،وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية .

وينقسم من حيث مدى استمراره إلى ثلاثة أنواع هي : [3]

1. **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة ؛
2. **الإغراق قصير الأجل أو المؤقت:** والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله ؛
3. **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق المحلية الذي يتمتع بالحماية .

تختلف آثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدولة المستوردة عن الدولة المصدرة والدولة المستوردة ، من خلال يلي :[4]

1. **آثاره على الدولة المصدرة :** تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة (المغرقة) باختلاف الظروف التي تحدث فيها ، فالمستهلك هو المتضرر الأكبر منه ، لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الأجنبية نتيجة البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، ولكنها لا تمثل خسارة كبيرة بالنظر إلى الأرباح التي

[1] موردخاي كيريانين ، مرجع سابق ، ص 153 .

[2] محمد سيد عابد ،مرجع سابق ، ص247

[3] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ،ص 302 .

[4] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص ص: 161 -162

يحققها المصدرون في السوق الأجنبية ، فنتائج الإغراق تختلف حسب نوع الإغراق ، فيترتب على الإغراق القائم على تمييز الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي ، انخفاض الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع السعر المحلي ، وبالتالي انخفاض المبيعات المحلية ، وأيضا يترتب على الإغراق زيادة حجم صادرات الدولة المصدرة ، خاصة إذا كان الطلب الخارجي على السلعة المغرقة ذو مرونة مرتفعة ، وبالتالي تقوم هذه الدولة من زيادة الإنتاج والتوظيف ، أما إذا كان الإغراق لفترة قصيرة بهدف فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة المصدرة في السوق الأجنبي نتيجة اشتداد المنافسة ، فإنه من المشكوك فيه أن يلحق ضرر بالمستهلك المحلي ، ولكن إذا كانت السلعة تباع في الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون ، فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من تخفيض الأسعار .

2. **آثاره على الدولة المستوردة :** تتأثر الدولة المستوردة (المغرق فيها) ، حسب نوع الإغراق ودوافعه ، فالإغراق المستمر ، يترتب عليه آثار إيجابية للمستهلك المحلي في الدولة المستوردة ، يتمثل في زيادة فائض المستهلك ، نظرا لحصوله على السلعة المستوردة بسعر منخفض ، وقد يستفيد المنتج المحلي أيضا ، عندما تشجعه هذه الواردات على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الواردات .

أما الإغراق الإفتراسي ، يترتب عليه خسائر للمنشأة الأجنبية في الدولة المستوردة أثناء فترة الإغراق ، ولذلك لبيعها أقل من التكلفة الإنتاجية ، آملة أن تحقق قوتها الاحتكارية مكاسب في المستقبل ، أما إذا كان الإغراق التي تقوم به هذه المنشأة مؤقتا ، فيمكن للشركات المحلية الاقتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية من محاولة إخراجها من المنافسة ، والإغراق الذي يهدف إلى التخلص من فائض المخزون لدى المنشآت المصدرة ، فيترتب عله زيادة فائض المستهلك في الدولة المستوردة ، أما المنشآت المحلية تتأثر سلبيا ، ولكنه مؤقتا يزول بتوقف الإغراق.

الفرع الرابع : سياسة تخفيض سعر الصرف

هو أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا ، في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب ، أو لم يتخذ أي إجراء ، ويترتب على هذا الإجراء تخفيض الأسعار المحلية ، مقومة بالعملات الأجنبية ، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية .[1]

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 203.

أما عن آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على قيمة الصادرات والواردات ،بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أما أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ، يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ، أو كان إنتاج الصادرات غير مرن .[1]

المطلب الثالث: العوائق الأخـــرى

من بين تلك الآليات الأخرى المؤثرة على التجارة الدولية ، والتي تعتبر جديدة نسبيا في استعمالها والمتمثلة القيود الطوعية على الصادرات،قواعد المنشأ، الاتفاقات السلعية الدولية ،اتحادات المنتجين الدولية .

الفرع الأول : القيود الطوعية على الصادرات les restrictions volontaires à l'exportation RVE :

عادة ما تلجأ الدول إلى القيود الطوعية على الصادرات ، كبديل لنظام الحصص الذي منعته منظمة التجارة العالمية ، والقيود الطوعية على الصادرات هي اتفاقية ثنائية بين حكومتين ، تقوم بمقتضاها الدولة المصدرة لمنتج معين بوضع حد لصادراتها منه إلى الدول المستوردة ، حيث غطت حوالي 10٪ من التجارة العالمية أكثر المنتجات تأثرا بالقيود الطوعية على الصادرات هي الصلب ومشتقاته ، النسيج ، السلع الزراعية ، المنتجات الغذائية والالكترونيات والماكينات ، من قبل المصدرين في اليابان ، كوريا وتايوان وعدد من الدول النامية ، طبقت في أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا ، فالفرق بينها وبين نظام الحصص يكمن في كون الحصص عالمية ، في حين نجد القيود الطوعية على الصادرات تفرق بين منابع السلع ، تجدر الإشارة إلى انه تم التطرق لها في جولة الأورغواي ، و تم التخلص من القيود الطوعية على الصادرات في2005 .[2]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 205 .

[2] موردخاي كيريانين ، مرجع سابق ، ص ص :138،139 .

الفرع الثاني : قواعد المنشأ (آلية المحتوى المحلي)mécanisme de contenue local

هي مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي دولة ، لتكتسب السلعة على أساسها صفة "المنشأ المحلي" ، والتي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عنها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية، شرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية، الذي يمنع أي دولة عضو في المنظمة منح إعفاءات أو مزايا لسلع دول أخرى(سواء كانت عضوًا في المنظمة أم لا) تزيد عن المزايا والإعفاءات الممنوحة لباقي الدول الأعضاء ، وقد تبنت هذا التعريف كل الدول دون استثناء [1]، ومن أهم معايير تحديد قواعد المنشأ معيار المنتجات المتحصل عليها بالكامل ،وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو إنتاج أو صنع بلد واحد فقط، وبدون استعمال أي مدخل غير محلي كالحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، الخضار والفواكه المقطوفة في البلد، أما المعيار الثاني التحويل الجوهري ، تصنف السلع وفق هذا المعيار على أساس عمليات التصنيع التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد ما، وتصبح من خلالها صالحة للاستخدام بشكل مختلف عن استخدامها الأولي، بمعنى آخر تكتسب السلعة صفة المنشأ في البلد الذي يجري عليها فيه آخر عملية تحويل أو تصنيع جوهري، شرط أن يؤدي هذا التصنيع إلى منتج جديد .[2]

الفرع الثالث :الاتفاقات السلعية الدولية les accords internationaux de produits

إن التجارة الدولية في سلع أولي معينة كمواد الخام والمنتجات الزراعية ، محكومة بالاتفاقات السلعية الدولية ، التي يتم تصميمها لتحقيق استقرار الأسعار العالمية لتلك السلعة أو تصريف الفائض منها ، عادة ما تتخذه الدول المنتجة ، مدعية أنه عندما تكون الاستجابة للتغير في الأسعار منخفضة من قبل المنتجين والمستهلكين ، فإن آلية السوق تكون بطيئة جدا ، وتحتاج إلى تعديلها ببعض التوجهات المركزية ، وتأخذ تلك الاتفاقات الأشكال الثلاثة التالية :

- **التقييد المنظم للصادرات** : والذي من شأنه التحكم في الكمية المطروحة في الأسواق الدولية بوسائل الحصص المحلية للإنتاج أو الصادرات المتعلقة بدول المنبع ، كاتفاقية الكاكاو سنة 1993 ؛

[1] بن داودية وهيبة ، **أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، سنة 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 99 .

[2] نفس المرجع ، ص 104 .

- **المخـزون الاحتيـاطي** : تـتم بوضـع حـد أدنـى وحـد أقصـى لسـعر بيـع أو شـراء السـلعة فـي الأسواق الدولية ؛
- **العقود متعددة الأطراف** : يتم بمقتضاها التزام الدول المنتجة للسلعة بطرح الكمية اللازمة في الأسواق، للحفاظ على حد أدنى وحد أقصى محدد مسبقا للسعر ، كما تلتزم الدول المستهلكة لتلك السلعة بشراء الكمية لزائدة من الأسواق ، للحفاظ على الحد الأدنى من السعر المتفق عليه مسبقا .[1]

الفرع الرابع: اتحادات المنتجين الدولية

تمثل اتحادات المنتجين الدولية امتداد للسلوك الاحتكاري المحلي إلى العالمي ، وهي عبارة عن اتفاق مجموعة من منظمات الأعمال في دول مختلفة في نفس مجال الصناعة أو مجموعة الحكومات على الحد من المنافسة ، وتنظيم السوق بتقييد التجارة ، وهذا النوع مقتصر على المنتجين دون المستهلكين ،على عكس الاتفاقات السلعية الدولية ، وهو ما حدث بين العامي 1973-1974 ، قامت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC ، برفع أسعار البترول الخام إلى أربع أضعاف ، كما ضاعفته مرة أخرى في 1979و 1980 ، وأيضا في 2000 و2004 .[2]

[1] موردخاي كيريانين ، مرجع سابق ، ص ص :141 – 142

[2] نفس المرجع ، ص 146 .

خلاصـــة الفصـــل :

إن تمسك مفكري الاقتصاد الليبرالي من الكلاسيك حتى وقتنا الحاضر بتأييدهم لمبدأ التجارة الحرة، بالتزامهم الأساسي بالمنافع المتبادلة للتجارة الحرة ، وبالتخصص القائم على الميزة النسبية ، وبمزايا تقسيم إقليمي شامل للعمل ، ورغم ذلك فهم يصفون التجارة الحرة بأنها أفضل سياسة للجميع في كل الأوقات ، إلا أنها قد تكون ضارة ، فهم لا يجادلون بأن كل فرد سيستفيد بالضرورة من التجارة الحرة ، على الأقل ليس على المدى القصير ، فهناك مكاسب محتملة تزيد من الرفاه العالمي ،وتكسب الجميع على المدى الطويل إذا مارسوا سياسة تخصص قائمة على الميزة النسبية ، التي هي أساس كل نظريات المؤيدة لتحرير التجارة الدولية .

من خلال الرسوم الجمركية يمكن معرفة مدى الانفتاح التجاري للدول ، فهي أكثر انفتاحا وشفافية كلما اعتمدت على تخفيض أو إلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية .

الفصل الثاني :

دور الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في تحرير التجارة الدولية

تمهيـــد:

ســاهمت الاتفاقــات التجاريــة متعــددة الأطــراف فــي تحريــر جــزء كبيــر مــن التجــارة الدوليــة ، والقضــاء علــى الحمايــة التجاريــة التــي تطبــق مــن طــرف واحــد ، التــي تــؤدي فــي غالــب الأحيــان إلــى انتشــار السياســات التجاريــة الحمائيــة والتمييزيــة، خاصــة تلــك التــي تتخــذها الــدول الكبــرى التــي تتمتــع بقــوى احتكاريــة ، والحــل يكمــن فــي نطــاق مفاوضــات متعــددة الأطــراف ، فتحريــر التجــارة هنــا يتــيح تكــافؤ الفــرص بــين الــدول فــي مجــال انفتــاح الأســواق المحليــة والأجنبيــة علــى حــد ســواء ، فمنــافع تحريــر التجــارة متعــدد الأطــراف مــن خــلال لانضــمام لاتفاقيــة الـــGATT ومنظمــة التجــارة العالميــة OMC حاليــا ،يضــمن تســهيل عمليــة تبــادل الإعفــاءات التجاريــة بــين الــدول الأعضــاء ، وتعزيــز قــدرة الــدول علــى مقاومــة الضــغوط الحمائيــة فــي الــدول الكبــرى فــي الســوق العالميــة، وبنــاءا عليــه تــم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : العولمة المشهد البارز لتحرير التجارة الدولية

المبحث الثاني : من GATT إلى OMC

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية ومسارات تحرير التجارة الدولية

المبحث الرابع : تقييم تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول : العولمة : المشهد البارز لتحرير التجارة الدولية

ساهمت ظاهرة العولمة التي اجتاحت كافة مجالات الحياة ، خاصة العولمة الاقتصادية الاقتصادية، التحي أدت إلى ظهور اتجاهات جديدة للتجارة الدولية ، وتنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية وعبر الإقليمية ، وظهور منظمات جديدة من شأنها تنظيم العلاقات الدولية ، كصندوق النقد الدولي المشرف على النظام النقدي الدولي ، البنك الدولي للانشاء والتعمير المشرف على النظام المالي الدولي ، ثم منظمة التجارة العالمية المسئولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي .

المطلب الأول : نشأة العولمة و مفهومها

يدل هذا المصطلح " العولمة " على نظام جديد للعالم، وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات ، فقد اختلف المؤرخون حول التحديد الدقيق لميلادها ، فهي كمصطلح جديدة ، إلا أن جذورها ممتدة منذ القدم ، فوفقا لإصدار منظمة التعاون والتنمية في أوروبا ، فقد استخدم مصطلح "العولمة" لأول مرة سنة 1985 من قبل تيودور لفت في كتاب " عولمة الأسواق "ليصف التغيرات التي حدثت في الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي ، كما أشار آخرون أن مصطلح العولمة استعمل في قاموس اكسفورد الانجليزي أواخر سنة 1962 [1] ، سنحاول من خلال هذا المطلب لنشأة العولمة ومفهومها وأبعادها ، ثم نتناول العولمة الاقتصادية كأحد أبعاد العولمة التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الدولية .

الفرع الأول : نشأة العولمة

ذهب جيري بينتلي وآخرون إلى أن العولمة تعود إلى سنة 1500م ، فالشبكات التجارية بلغت كل المناطق تقريبا من أوروبا إلى إفريقيا ، وذلك بعد حملات فاسكود جاما وكريستوفر كولومبس ، ترتب عن رحلاتهم نقل التكنولوجيا ، البشر ،النباتات ،الحبوب والحيوانات ...إلخ. [2]

هناك من يقول إلى أن العولمة بدأت بوادرها في البروز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، مع إنشاء عدة مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثم تبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية هذه الأخيرة وحدت الأطر القانونية والنظام الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى إتباع معظم الدول لما

[1] رضا عبد السلام ، **انهيار العولمة** ، المكتبة العصرية ، مصر ،2007 ، ص ص 25 ، 26 .

[2] نفس المرجع ، ص 27 .

تقتضيه قوانين هذه المنظمة ، كما يعتقد أيضا أن ظهور مفهوم العولمة كان في منتصف الستينات ، من خلال ما كتب عن حرب الفيتنام، والدور الذي لعبته التلفزة عندما حولت المشاهدين إلى مشاركين ، وعملت على تغيير الأفكار والتوجهات الاجتماعية ، وأيضا من خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتحركة ، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التقنية والإلكترونية ، وأن النظام الرأسمالي تفرد بقيادة العالم، كنموذج فرض نفسه بديلا للأنظمة الأخرى ،خاصة مع ظهور مقولة نهاية التاريخ لصاحبها فرانسيس فوكوياما سنة 1989 ، إلا أن المتأمل في فكرة العولمة يجد أنها ليست جديدة بالدرجة التي توحي بحداثة المصطلح، فبعض المفكرين يفرقون بين "عولمة قديمة" و "عولمة جديدة "، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات ، وتم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مثل القارية أو الكونية أو العالمية .[1]

أما الفكر الغربي، فيرجع نشأة العولمة ، إلى الحقبة التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي ، بمعنى أنها ليست حديثة بالدرجة التي توحي بها حداثة اللفظ ، فالعناصر الأساسية في العولمة كازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في السلع والخدمات ، انتقال رؤوس الأموال ، أو انتشار المعلومات والأفكار أو تأثر أمة بقيم وعادات غيرها) ، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ، خاصة الكشوفات الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر ، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول تزداد قوة ، باستثناء فترات قصيرة اتخذتها الدول للاكتفاء الذاتي ، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدلات انتقال رؤوس الأموال (أزمة الكساد العالمي الكبيرة في الثلاثينات من القرن العشرين) ، وباستثناء بعض المجتمعات المعزولة ، أو فضلت اتباع سياسة العزلة كالاتحاد السوفياتي ، والصين في الخمسينات والستينات، و اليمن في منتصف القرن العشرين .[2]

أما المفكرين العرب والإسلاميين، يرجعون نشأة ظاهرة العولمة كان مع بعث الرسل والأنبياء، خاصة الرسالة السماوية التي جاء بها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وهي الإسلام، تعتبر أحسن مثال للعولمة عبر التاريخ، حيث كان يدعو إلى توحيد الديانة، وبذلك تتوحد اللغة والعادات والتقاليد، كما جاء لينظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق منهج موحد لكافة شعوب العالم ممن يريدون

[1] غربي محمد ، **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2009 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 19 .

[2] جلال أمين ، **العولمة** ، ط4 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2009 ، ص 17 .

الانطواء تحت رايته، وجاءت العديد من الآيات والأحاديث مبينة ذلك ،حيث يقول تعالى: "**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**" * ويقول أيضا: "**إن هو إلا ذكر للعالمين**" ** ، كما يؤكد أيضا على هذه العالمية والتعارف الآية التالية حيث يقول تعالى:"**يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وشعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**" ، *وبالنسبة للذين يرفضون الانطواء تحت هذه الرسالة فيقول لهم سبحانه وتعالى على لسان رسوله في الآية 06 من سورة الكافرون " **لكم دينكم ولي دين**" ،[1] ونحن نرجح هذا الرأي لنشأة العولمة كظاهرة ، ليس لأننا مسلمون فحسب ، بل لما أقره القرآن الكريم منذ مئات القرون على العالمية والتعارف بين الشعوب ، وهو الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان .

الفرع الثاني :المفهوم الاصطلاحي للعولمة

تعتبر العولمة السمة الأساسية للنظام الاقتصادي الجديد ،

أولا :مفهوم العولمة لغة :

توصف العولمة على أنها ظاهرة phénomène أي التي تحدث بتلقائية، كما توصف أيضا عملية procès أي أنها عملية خطط ورتب لها من ذوي المصلحة من الشركات والمؤسسات الدولية ، لذلك وجب التمييز بين العولمة كمصطلح لغوي والعولمة كظاهرة .[2]

يعد كل من Oliver Reiser و B.Davise أول من نحت فعل يعولم To Globlise ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين، بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة ، أما الفرانكفوريين يفضلون استخدام عبارة Mondialisation نسبة إلى الكوكب بالفرنسية Le Monde [3]، والعولمة لها عدة مسميات ، وهي الكوكبة، الكونية، الشمولية، التدويل، وكلها أسماء لظاهرة واحدة، ولفظ العولمة هو الأكثر شيوعاً في هذه الفترة ، نجد أن هناك :[4]

---

* الآية 107 من سورة الأنبياء .

** الآية 90 من سورة الأنعام .

* الآية 13 من سورة الحجرات .

[1] سمير يحياوي ، **محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة** ، الجزء الأول : دراسة تطور ظاهرة العولمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2014/2013 ، ص ص : 10، 11 .

[2] رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 25 .

[3] مبروك رايس ، هشام حريز ، **أبعاد العولمة وإشكالية الألفية الجديدة** ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، العدد الافتتاحي،السنة غير مذكورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص 139 .

[4] عبد الحليم عمار غربي ، **العولمة الاقتصادية (رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين)** ، مجموعة دار أبي الفداء العالمية ، سوريا، 2013 ، ص 20.

-**العولمة** : في اللسان العربي من "العالم" ويتصل بها فعل "عولم " على صيغة "فوعل " ، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، ، والعولمة في معناها اللغوي تعني "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، كما يرتبط معناها بالانتقال من المجال الوطني أو القومي، إلى المجال الكوني .

-**الكوكبة** :فهي تشر إلى عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض .

-**الكونية** : أول من أطلقه معرفياً العالم الكندي مارشال ماك لوهان ، عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية) ، جاعلاً من العالم مجرّد قرية واحدة لجميع سكان الأرض.

-**الشمولية** :هذا المصطلح يجد أصله في الأدبيات المخصّصة للشركات المتعددة الجنسيات ، التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في أسواق المال والخدمات.

-**التدويل** : ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ التبادل ينتقل من مرحلة قطرية أو إقليمية(بين بعض الشركات أو الدول)إلى مرحلة التدويل ليشمل جميع الدول ، بسبب ازدهار التجارة الدولية، وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

ثانيا :مفهوم العولمة اصطلاحا :

" العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب ،تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة التفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد ،ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق ، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة " .[1]

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يعرفها على أنها "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي وأسواق رأسمال ، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات ، تحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي." [2]

كما ينصرف مفهوم **العولمة** إلى أنها "عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل **INTERDEPENDENCE** في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة بين الفاعلين **ACTORS** في التبادل الدولي لهؤلاء، من حيث المستوى والحجم في مجالات متعددة وأهمها السلع الخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط

[1] محمد غربي ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] مبروك رايس ، هشام حريز ، مرجع سابق ،ص 142 .

الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية يتعاظم دورها مقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي "[1]

كم تعني العولمة هي " مفهوم يعمل للترويج لظاهرة اقتصاد السوق، كما أن هناك من يرى بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ، ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها.[2]

تعددت التعريفات المذكورة سابقا عن العولمة ، كل حسب وجهة نظره ، فهي ليست شاملة ، وهذا راجع إلى تشعب العولمة وشمولها لكافة مجالات الحياة، مع اختلاف الآراء حول اعتبارها ظاهرة أم عملية أم حالة ، ويمكن تعريفها على أنها فك العزلة و توطيد العلاقات بين الدول سواء في مجال السلع والخدمات أو الأموال لجعل العالم كقرية صغيرة متكاملة .

المطلب الثاني : مراحل تطور ظاهرة العولمة

للعولمة تاريخ قديم– كما رأينا سابقا – ذاعت وانتشرت بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال وظهور شبكة الانترنت ، وعن مراحل تطورها حسب نموذج رونالد روبرتسون ، فقد مرت بخمس مراحل ، تبدأ بالمرحلة الجنينية، ثم مرحلة النشوء ، فمرحلة الانطلاق،و مرحلة لاصراع من أجل الهيمنة ،أخيرا مرحلة عدم اليقين.

الفرع الأول : المرحلة الجنينية

في هذه المرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض ونقاش، إقناع واقتناع، مد وجزر، امتداد وانحصار، حيث ترجع جذور العولمة إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين...إلخ، أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى، وما أكثرها عبر التاريخ .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية–منظماتها،شركاتها وتداعياتها** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 ، ص 17.

[2] مقدم عبيرات ، عبد المجيد قدي ، **العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي** ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، ص 37 .

أما روبرتسون فيؤكد أن هذه المرحلة ظهرت بوادرها في أوروبا من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما عمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية .[1]

الفرع الثاني : مرحلة النشوء

تعتبر هذه المرحلة، اللاحقة للأولى ،حيث بدأت و استمرت في أوربا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 و ما بعده ، و قد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، و في هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية ، و زادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول، و بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، و بدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية .[2]

الفرع الثالث : مرحلة الانطلاق

استمرت من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى أواسط العشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلى" لمجتمع دولي "مقبول"، ضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى "المجتمع الدولي"، وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية، وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي وسرعتها، ونمو صور التنافس العالمي (الألعاب الأوليمبية، وجائزة نوبل) وتطبيق الوقت العالمي، والانتشار شبه العالمي للتقويم الغريغوري، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم.[3]

الفرع الرابع :المرحلة الصراع من أجل الهيمنة

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم،

[1] سمير يحياوي ، مرجع سابق ، ص ص :11- 12 .

[2] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 38 .

[3] عبد العزيز المنصور ، **العولمة والخيارات العربية المستقبلية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25، العدد 02، السنة 2009 ، ص565.

في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، لقد تم إنشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية .[1]

الفرع الخامس : مرحلة عدم اليقين

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني .[2]

المطلب الثالث : العولمة الاقتصادية ومظاهرها

يعرف صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية " تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم ."[3]

تتحدد مظاهر العولمة الاقتصادية في نوعين أساسيين هما :

أولا : العولمة الإنتاجية

تتحقق العولمة الإنتاجية بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، وتتم بدون وجود أزمات كما حدث للعولمة المالية وما صاحبها من أزمات وخاصة أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 ،

[1] سمير يحياوي ، مرجع سابق ، ص 13 .

[2] نفس المرجع ، 14 .

[3] إبراهيم توهامي ، إسماعيل قيرة، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 2004 ، ص 16.

فعولمة الإنتاج تقرر لنا أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل، ويمكن أن نرى ذلك في طبيعة المنتج الصناعي ، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل ، كالسيارات مثلا ، يتم تجميعها في أكثر من دولة ، ومن ثم تصبح قرارات الإنتاج والاستثمار من منظور عالمي ، وفقا لاعتبارات الرشاد في التكلفة والعائد ، وقد أتاح ذلك فرصا هائلة للكثير من الدول النامية يمكن اغتنامها ، وبالتالي اختراق السوق العالمي في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج[1] ، وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين ، **عولمة التجارة الدولية** و **الاستثمار الأجنبي المباشر** .

ثانيا :العولمة المالية

هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية والمحلية بالعالم الخارجي ، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول ، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى أسواق المال العالمية [2]،ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما[3] :

1.المؤشر الأول : هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا سنة 1996 ،وعلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس السنة .

2.المؤشر الثاني : هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار سنة 1995 وهو ما يزيد عن 84 **%** من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية –**منظماتها، شركاتها وتداعياتها**–، مرجع سابق ، ص 42.

[2] مفتاح صالح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02 ،جوان 2005، ص 206 .

[3] نفس المرجع ، ص ص:206-207.

المطلب الرابع: مؤسسات العولمة الاقتصادية ودورها في تحرير التجارة الدولية

تنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاث منظمات اقتصادية عالمية ، انبثقت عن مؤتمر بريتن وودز*1944 ، وهي صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ، تختص كل منها على مجال معين إلا أهداف كل منهم أهدافا تكاملية، فقد أدركت البلدان التي شاركت في مؤتمر بريتن وودز ،الحاجة لإنشاء منظمة دولية للتجارة إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين، بحيث تعمل معهما على توسيع التجارة الدولية وتنميتها .

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي الركن الأساسي للنظام النقدي الدولي ، ولا يعتبر تحرير التجارة الدولية من مهامه الرئيسية ، وإنما يسعى لتحرير التجارة الدولية بطريقة غير مباشرة ، فمن خلال مهامه تمكن علاقته بتحرير التجارة الدولية .

أولا :نشأة الصندوق

أنشئ صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز عام 1944 و قد استهدفت هذه الاتفاقية وضع أسس تكفل حسن سير النظام النقدي العالمي و تشجيع التعاون النقدي الدولي و تهيئة المناخ النقدي الملائم لتوسيع حجم و نطاق التبادل التجاري الدولي و الحفاظ على استقرار أسعار صرف عملات العالم و فتحت العضوية لجميع الدول بدون استثناء، و تم تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق مرتين ،المرة الأولى في ماي 1968 عند إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة ،والمرة الثانية في أفريل 1976 عند إلغاء دور الذهب كوسيط لتقييم عملات الدول الأعضاء.

يتكون الصندوق من مجلس المحافظين الذي تضم عضويته محافظا و نائب محافظ يتم تعيينه من قبل الدولة العضو (عدد الأعضاء حوالي 155 دولة) و يجتمع مرة واحدة في السنة ،ومجلس الإدارة يضم خمسة أعضاء من الدول صاحبة الحصص الكبرى، وهي(فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات

* في 20 جويلية 1944، تم التوقيع اتفاقيات بريتون في نيو هامشير الأمريكية ، حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا بالإضافة إلى ممثلي اثني و أربعين دولة أخرى، و توصلوا إلى نظام الصرف بالذهب ، و أصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه ، من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود، أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار .

المتحدة الأمريكية، الهند)، بالإضافة إلى عدد آخر يتم انتخابهم من بين الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التمثيل الجغرافي المتوازن واللجان المختلفة مثل لجنة 24 ، و لجنة التنمية .

تتكون من رأس المال المكون من حصص الدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى مثل الاقتراض و موارد أخرى مستحدثة سنة 1969 مثل حقوق السحب الخاصة* ، و تتحدد حصة كل دولة عضو استنادا إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي(PIB) ،ونصيب الدولة من التجارة الدولية و حجم الاحتياطات الرسمية، و يتم دفع حصة الدولة ، بـ25 % من الحصة عملات أجنبية قابلة للتحويل (كان يدفع الذهب و ذلك حتى التعديل الثاني لمواد الاتفاقية 1978)، و75 % من الحصة تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو، و لكل دولة 250 صوتا يضاف إليها صوت عن كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصتها .[1]

ثانيا : أهدافه

يسعى الصندوق للحفاظ على تدبير مالية وتعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية وتوازن ميزان المدفوعات وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة للصندوق أهدافه فيما يأتي :[2]

1. تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية ،عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور والتآزر بشأن المسائل النقدية الدولية ؛

2. التنشيط المتوازن للتجارة الدولية ، مع تحقيق و المحافظة على مستوى مرتفع من العمالة و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء ،باعتبارها أهدافا أساسية للسياسة الاقتصادية ؛

3. ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات ، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية ، مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف عملاتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة و تحت رقابة دولية ، و بهدف تصحيح الخلل في موازين المدفوعات ؛

---

* حقوق السحب الخاصة **SDR** :هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية .

[1] صالح مفتاح ،**المالية الدولية** ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الرابعة ليسانس مالية نقود وبنوك ،منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 ، ص 32.

[2] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 ، ص 179 .

4. المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية ،تحقيقا للمصلحة السياسية و الاقتصادية بين الأعضاء، و العمل على إزالة القيود المفروضة على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية ؛

5. توفير الثقة للدول الأعضاء ، بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة ، و بضمانات كافية و إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها ، دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شانها تقويض الرخاء القومي و الدولي .

ثالثا : دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية

بالإضافة للأهداف السابقة لصندوق النقد الدولي ، هناك أهدافا أخرى متعلقة بتحرير التجارة الدولية إلى غاية ظهور اتفاقية العامة للتعرفة والتجارة سنة 1947 ، ثم المنظمة العالمية للتجارة في 1995 ، اللتان تخصصا في الأمور التجارية بين الدول الأعضاء ، وإلى ذلك الحين ، تمثل دور الصندوق في مجال تحرير التجارة الدولية ، في ما يلي :

1. إلغاء القيود المفروضة على الصرف الأجنبي ،فالدولة العضو ملتزمة حيال الصندوق ، باعتباره منظمة دولية تمنع فرض قيود على الصرف ، سواء ما تعلق المدفوعات أو التحويلات الخاصة بالصفقات الدولية الجارية ، إلا أن إزالة القيود في إطار المنظمة ، تختلف عن إزالة القيود الخاصة بالمدفوعات على التعاملات التجارية في الصندوق ، فنظام المنظمة يتسم بالمرونة و يتطلب الامتثال لقواعدها ، أما إزالة القيود في الصندوق ترتبها نصوص صريحة تفرض عواقب قانونية من الصندوق ؛[1]

2. اتفاقية الصندوق تحدد اختصاصه بشكل دقيق، فنظام المشروطية الذي ابتدعه المجلس التنفيذي للصندوق يتضمن مجالاً واسعاً جداً من السياسات الاقتصادية والمالية، التي يمكن أن تمتد إلى تحرير التجارة ، وتشير الدراسات الحديثة عن المشروطية، إلا أن إجراءات تحرير التجارة التي تتضمنها برامج الصندوق دوماً ما يجري التقيد بها من البلد العضو الذي يطلب تمويلاً من الصندوق ، فضلاً عن أن من بين الشروط النموذجية في البرنامج الذي يصممه البلد العضو ،وجوب امتناع العضو عن فرض قيود على الاستيراد أو زيادة القيود المفروضة بذريعة ميزان المدفوعات، ويعد الالتزام بذلك شرطاً للاستمرار في الحصول على التمويل من الصندوق ؛

[1] ياسر الحويش ، **العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية : تكامل أم تناقض ؟** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 03 ، 2013 ، ص 84 .

قيام الصندوق بمطالبة أعضائه – في غير محلها – بتحرير التجارة ، عندما يقدم الصندوق تمويلا للعضو الذي يقع ميزان مدفوعاته تحت العجز، شرط ألا يستخدم لغير الغرض المخصص له، أي أن الأموال التي يحصل عليها العضو من الصندوق يجب استخدامها لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وليس من أجل صرفها في وجوه أخرى، كأن تستخدم لدعم المشروعات الصناعية الخاصة أو لأغراض تنموية ، ومن شأن تقييد سلطة العضو في استخدام التمويل الذي يقدمه الصندوق له وحصر هذه السلطة في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات أن يعزز تحرير التجارة الدولية، لأن تمويل العجز في ميزان المدفوعات يعني أن العضو الذي يحصل على هذا التمويل سيستخدمه فقط في سداد ما عليه من ديون بسبب هذا العجز، وعندما يفعل ذلك فإن التعاملات الدولية الجارية المتمثلة بالمبادلات التجارية سوف تستمر مستقبلاً م ما يعزز تحرير التجارة الدولية. [1]

الفرع الثاني : البنك الدولي

البنك الدولي هو المؤسسة المالية الثانية التي أنشئت وفقا لاتفاقية بريتن وودز ، من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي ، وترتبط مهامه أيضا بتحرير التجارة الدولية بطريقة غير مباشرة .

أولا : نشأة البنك

هو المؤسسة الثانية التي تم إنشاؤها من خلال مؤتمر بريتن وودز 1944 ، ليكون مكملا لعمل صندوق النقد الدولي ، في معالجة الاختلال طويلة الأجل في موازين المدفوعات ، والمرتبطة منها بشكل خاص باختلال الهيكل الاقتصادي ، عن طريق توفير الموارد المالية للاستثمار في المشروعات الزراعية والصناعية ، والبنية التحتية [2]، التي شكلت نسبة 60٪ من مجموع قروضه خلال الخمسينات من القرن العشرين ،[3]

ثانيا :أهداف البنك الدولي

يتمثل الهدف الأساسي للبنك الدولي إلى إعادة تعمير الدول التي دمرتها الحروب ، و النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ومن أهم أهداف البنك الدولي الأخرى ما يلي :

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص :87-88.

[2] فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 255 .

[3] نفس المرجع ، ص 257 .

1. المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء ، والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي دمرتها الحرب ، وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية الم ا رفق الإنتاجية في مختلف الدول ؛

2. تشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر ،عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تعذر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى؛

3. تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة ، بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولابد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأجل ؛

4. إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية ؛

5. السعي إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دورا نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية .

ثالثا : دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية

ساهم البنك الدولي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية ، ولو أن مساهمته في عمليات تحرير التجارة تكمن فيما يلي : [1]

- تقديم قروض البرامج ، وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو اقطاعي لتمويل عملية الاستيراد ،فالبنك الدولي يقدم قروضا في الحالات الطارئة كالأزمات ولتمويل عمليات الاستيراد ؛
- يبدي البنك الدولي استعداده لمنح قروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح ، التي تكثر فيها االاستثمارات الأجنبية ، أي أن أولوياته مساعدة الدول ذات الاقتصاد المفتوح ، وهو ما يعتبر تشجيعا على تحرير التجارة الدولية ؛
- سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تعتمد على تحويل اقتصاد دولة معينة إلى اقتصاد سوق ، من خلال انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي تدريجيا ، وبما أن البنك يقدم مجموعة سياسات متكاملة تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فإنه يسعى إلى تحرير التجارة الدولية .

[1] عريبي مريم ،**آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)** ، مذكرو لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصاية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس سطيف ، غير منشورة ، 2014/2013 ، ص 23 .

ثالثا : دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة

بعدما تم في مؤتمر بريتن وودز 1944 تخصيص صندوق النقد الدولي بتولي الشؤون المتعلقة بالسياسة النقدية الدولية ، والبنك الدولي بالسياسة المالية الدولية ، نشأت المنظمة العالمية للتجارة بعدهما بفترة سنة 1947 لتتولى السياسة التجارة الدولية ، بعدما فشل الصندوق والبنك الدوليين في تحرير التجارة الدولية ، ولمعرفة دور المنظمة في تحرير التجارة الدولية وقبلها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، سنتطرق إليهما بالتفصيل من خلال المباحث التالية .

المبحث الثاني : من GATT إلى OMC

شهد العقد الأخير من القرن العشرين أحداثا هامة بدء بعصر العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، المتزامن مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ، والإعلان عن نهاية الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT ، التي ظلت قائمة طيلة نصف قرن تقريبا ، فيه حققت نتائج معتبرة كان لها أثر كبير على تطور التجارة الدولية وتنظيمها .

المطلب الأول : ماهية اتفاقية GATT

قامت الحرب العالمية الثانية بتغيير الخارطة السياسية للعالم، حيث انقلبت موازين القوى السياسية والاقتصادية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية واقتصادية، كما أدت إلى تشكيل نظام دولي جديد، أرسيت دعائمه في مؤتمر " بروتن وودز" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلا أن المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية زادت من حدتها ، فوجب البحث عن حلول لها، من خلال مشروع ميثاق للتجارة، وقدم هذا المشروع للمؤتمر المنعقد في هافانا في 1947 ، والذي عرف باسم "ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة" ، واتفقت الدول آنذاك بالدخول في مفاوضات تستهدف تخفيض التعريفة الجمركية دون أن تنتظر ظهور منظمة التجارة الدولية، وقامت الدول المشاركة إلى تخفيض رسومها، وخاصة قررت التطبيق المسبق للجانب التجاري المتضمن في ميثاق هافانا دون انتظار نهاية المفاوضات حوله، وهو ما عرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT .

الفرع الأول : ميثاق هافانا

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية بصورة كبيرة بين الدول ، إلى درجة أنها وصفت بحرب تجارية ، مما أدى إلى تسارع الدول الرأسمالية

بناء على دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا عاصمة كوبا من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1948 ، وحضره 56 دولة [1] ، وقد أبرز هذا المؤتمر أهمية تطبيق السياسة التجارية ، والمساواة في المعاملة الجمركية ولهتم بالمنح والإعانات التي تمنحها الدول الغنية لقطاعاتها الإنتاجية، كما أجاز إنشاء اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة ، ومكافحة الإغراق بفرض رسوم تعويضية وهذا إذا مس الإغراق الصناعات الناشئة وقد استثنت مواد هذا الميثاق بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في ثلاث حالات تتعلق بالسلع الخاصة بالمنتجات الزراعية ، إنشاء صناعات جديدة وعجز ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية ، لذلك فإن هذا الميثاق كان منهجا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول النامية وجميع دول العالم . [2]

من أجل أن تكتمل أدوار النظام الاقتصادي العالمي ، ظهرت الحاجة الملحة إلى عقد اتفاق حول تكميله، من خلال ميثاق هافانا ،المقصود منه أن يكون مكملا لاتفاقية بريتن وودز ، وذلك لاعتبارين ، همـــا : [3]

- **الاعتبـار الأول** : أن صندوق النقد الدولي يهدف إلى تصحيح اختلالات موازين المدفوعات الدولية ، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى حركات رؤوس الموال ، وإنشاء نظام دفع متعدد الأطراف ، هذه الهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحررت التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها ، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا ؛

- **الاعتبار الثاني** : يقدم البنك الدولي قروضا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة ، إلا أن هذا المصدر لا يكفي وحده لتمويل التنمية بالمعدلات المطلوبة ، لذلك لا بد أن يقترن ذلك بمصدر آخر للتمويل ، يتمثل فيما تقدمه الدول المتقدمة من معونات اقتصادية إلى الدول النامية ، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا أيضا .

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 19 .

[2] سمير محمد عبد العزيز ،**التجارة العالمية وجات 94** ، ط2 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص : 12 - 13 .

[3] آيات الله مولحسان ، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر – مصر)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 ،ص 40 .

الفرع الثاني : التعريف بالاتفاقية

الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة *GATT هي معاهدة دولية متعددة الأطراف أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 و أصبحت سارية المفعول منذ 1 جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط *التي تشارك بنسبة 80% من التجارة الدولية ، مقرها الرئيسي جنيف (سويسرا)، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية ، بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول و تعيق حركة التجارة الدولية [1] ، و GATT ما هي إلا اتفاقية مبسطة بين الدول الموقعة عليها والذين يعتبرون طرفا متعاقدا وليس أعضاء فيها .

كما تعرف الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ، على أنها إطار مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها ، فهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء ، تهدف للإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بـ 90 % من جملة التجارة العالمية .[2]

كما تعرف على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدولة الموقعة عليها تسعى لتحرير التجارة الدولية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية لآدم سميث الذي تقضي به النظرية الكلاسيكية .[3]

ولكل الدول الحق في المشاركة في هذه الاتفاقية وذلك بمجموعة إجراءات تتمثل في ، طلب من السكرتارية GATT للانضمام فيها بعد مراجعة نظام GATT لسياسات وآليات وشروط العضوية ، ثم الإجابة عن أسئلة من خلال جلسات يتم فيها اتخاذ قرار قبول الانضمام بعد تحديد جداول التجرير التجاري وعرضها على مجلس GATT ، ثم توقع الدولة على بروتوكول التعامل مع GATT ، تستطيع

---

* **GATT** : General agreement on tariffs and trade.

*أستراليا، كندا، سيلان، شيلي، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بورما، روديسيا الجنوبية، سوريا ، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هذا و قد انسحبت بعض هذه الدول مثل : سوريا و الصين من هذه الاتفاقية بعد سنتين من بدء سريانها.

[1] Annick Busseau , **stratégies et techniques du commerce international** , Masson , Paris ,1994 , p 12 .

[2] جمال جويدان الجمل ، مرجع سابق ، ص 149 .

[3] محمد محمد علي إبراهيم ، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003/2002 ، ص 5 .

التكتلات الإقليمية الانضمام إلى GATT أو أي دولة أخرى منتمية إلى اتحاد جمركي معين بشرط أن تلتزم بشروط GATT .[1]

الفرع الثالث : أهداف الـ GATT

تتلخص أهم أهداف اتفاقية الـ GATT فيما يلي:[2]

- إقامة نظام تجارة دولية حرة ، يهدف إلى رفع مستويات المعيشة للدول المتعاقدة .
- السعي إلى تحقيقي زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي .
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و تطويرها.
- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات .
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من استثمارات دولية .
- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز المعرقلة لها .
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وفض المنازعات .

الفرع الرابع : وظائف الـ GATT

تكمن وظائف الـ GATT في ثلاثة وظائف أساسية على سبيل الحصر ، وهـــي:[3]

– الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها GATT و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في GATT.

– تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، و من أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات .

– العمل على الفصل في المنازعات بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في GATT ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة .

---

[1] فريد النجار ،**إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسية)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 261 .

[2] عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2002 ، ص18 .

[3] حشماوي محمد ، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 125 .

المطلب الثاني : مبادئ GATT

تقوم GATT على عدة مبادئ أساسية ، وهي كما يلي :

الفرع الأول: مبدأ عدم التمييز Non-discrimination

تنص المادة الأول من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شروط المزايا والحقوق والإعفاءات التي تنمح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن فهذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى ، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء فيGATT في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ، ويعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية للاتفاقية ، ويصبح ساري المفعول بتحقق شرطين هما شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل .

الفرع الثاني : مبدأ الدولة الأولى بالرعايا CLAUSE DE LA NATION LA PLUS FAVORISEE

هو المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية ، يقصد به أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالرسوم الجمركية أو الرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير أو المدفوعات الدولية أو الإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) ، سوف تمنح للأطراف المتعاقد أو غير المتعاقدة في GATT ، إلا أنه هناك استثناءات للدول النامية يمكن إيجازها في ما يلي :

- الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية ، حتى تصبح قادرة على المنافسة العالمية
- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية الكبرى كانجلترا ، فرنسا وايطاليا و بعض مستعمرات هذه الدول .
- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ، وتشجيعا على تحرير التجارة الدولية ، فقد أجازت GATT قيام اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها معاملة تفضيلية للدول الأعضاء في هذا التكتل دون غيرهم ، ولكن فرقت GATT بين تكتلات الدول النامية والدول المتقدمة كما يلي :

- **التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة :** تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعايا ، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحريري التجارة الدولية تتم بين الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين .

- **التكتل الاقتصادي للدول النامية** :تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعايا كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري وهي ترتيبات تفضيلية ، مناطق حرة و اتحادات جمركية ، حتى ولو كانت تلك الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين .[1]

الفرع الثالث: شرط المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية): National Traitement

وهو المبدأ المنصوص عليه في المادة الثالثة من اتفاقيــة GATT ، والذي يقضي في جوهره على عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب و الرسوم ، أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى ، كوسيلة لحماية المنتج المحلي ، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد ، فالدول المتعاقدة في GATT تلتزم بأن تعطي للسلع المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محليا ، كأن يمتنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المستورد ، أو فرض ضرائب أو رسوم على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي ، كما أوردت GATT استثناءا لفائدة وضع القوانين التنظيمية وأيضا بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسســات المحليــة وهــذا الاستثناء تم تحديده عن طريق المفاوضات الخاصة بقانون الأسواق العمومية ، واستثناءين* آخرين أحدهما للتفضيل التعريفي والآخر للاتحادات الجمركية والمناطق الحــرة .[2]

الفرع الرابع : مبدأ التخفيض الجمركي

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية لـ GATT ، ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء في الاتفاقية على التخفيضات الجمركية بصفة دورية بما يسمى بدورات التعريفة الجمركية في جوالات GATT : جولة كينيدي (1962-1968) ، وجولة نيكسون (1973 -1980) ، وجولة الأوروغواي من 1986 ، التي أقرت على التخفيض المهم للتعريفة الجمركية ، والآن تواجه GATT صراعا كبيرا بين الحواجز الجمركية التي تؤدي إلى الحماية وهو ما يتعارض مع GATT [3] ، وهذه التخفيضات المتبادلة تتم بأحد أسلوبين :[4]

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص ص: 30 - 31 .

*نص عليهما ميثاق هافانا في المادة 44 ، ووردت في المادة 24 من GATT .

[2] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 31 .

[3] Annick Busseau , op .cit , p 12 .

[4] مفتاح حكيم ، مرجع سابق ،ص ص: 68- 69 .

أ – أسلوب سلعة بسلعة: أجرت GATT مفاوضاتها لتخفيض التعريفات الجمركية في بادئ الأمر على أساس أسلوب السلعة بالسلعة، وقد أدي هذا الأسلوب إلى إجراء العديد من المفاوضات الثنائية للتخفيضات الجمركية، حيث تقدم كل دولة قائمتين ، تتضمن الأولى المنتجات التي ترغب الدولة في التوسع في تصديرها وفي مقابل ذلك تطلب من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها أسواق هذه الدول، وتتضمن القائمة الثانية مجموعة السلع التي تكون الدولة مستعدة لإجراء تخفيضات جمركية عليها ، وينسحب أثر هذه التخفيضات الثنائية على جميع الدول الأطراف تطبيقا لأحكام شرط الدول الأولى بالرعاية المطبق في إطار من عدم التمييز، ولكن يوجد لهذا الأسلوب عيوب أهمها ما يلي :

– وجود احتمال دائم بأن العروض السلعية المقدمة لم تعد على أساس أهمية وحساسية السلعة في التجارة الدولية وأنها تعد على أساس السلع التي لها أهمية في التجارة الدولية مما يقلل من الفاعلية المطلوبة.

– تصاعد حدة الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب بالتزايد المستمر في أعضاء GATT .

ب– الأسلوب المنسق: ويأخذ هذا الأسلوب شكل التخفيض المتساوي لجميع التعريفات، وهي الصيغة التي تم إتباعها في جولة كيندي.

خامسا : مبدأ الشفافية (مبدأ حظر القيود الكمية) Transparency

سمي هذا المبدأ بالشفافية لأن التعريفات الجمركية يتم إدراجها في جداول التزامات كل الدول ، أي تكون معرفة لكل الدول ومن السهل تتبعها ومن الصعب قياس أثر القيود غير التعريفية في التجارة الدولية ، ويعني هذا المبدأ الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كنظام الحصص ، إلا في حالات خاصة تضمنتها المادة 12 من اتفاقية GATT ، والتي تخول الدول المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل الكبير في ميزان المدفوعات ، وقد اشترطت GATT أن ليس من حق أي دولة طرف في الاتفاقية أن تفرض على منتجات الدول الأخرى أية قيود سواء على الصادرات أو على الواردات .

1. الالتزام بتجنب سياسة الإغراق : الإغراق حسب المادة 6 من الاتفاقية العامة هو :" ذلك السعر الأدنى للمنتج مقارنة مع تلك الأسعار المطبقة في العمليات التجارية، لمنتج مشابه موجه للاستهلاك في داخل الدولة المصدرة " ، ووفقا لهذه المادة ، لا يمكن اتخاذ إجراء مضاد ضد الدولة المتسببة فيه ، إلا

إذا كان هناك تهديدات بحدوث ضرر جوهري في المنتج المحلي لإحدى الدول المتعاقدة ، ويتمثل هذا الإجراء في فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه .[1]

المطلب الثالث : مفاوضات اتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT

قامت اتفاقية GATT بجملة من الإجراءات التي ساهمت بتحرير جزء كبير من التجارة الدولية، من القيود التعريفية وغير التعريفية التي كانت مفروضة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث التزمت الدول الموقعة عليها بالعمل على إزالة كافة هذه القيود أو على الأقل تخفيضها، ويتم ذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل الدول الموقعة على الاتفاقية .

تميزت الجولات الخمس الأولى GATT بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ، حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية في وجه التدفقات السلعية، أما الجولات الثلاث الأخيرة (كينيدي ، طوكيو ، الأورغواي) فإنها تحتل مكانا متميزا نظرا لما حققته من نتائج [2]، يمكن إيجازها كما يلي :

الفرع الأول : المفاوضات الأولية لـ GATT (1947 – 1962)

تتمثل المفاوضات الأولية لـ GATT في مفاوضات جنيف 1947 ، مفاوضات آنسي 1949 ، مفاوضات توركواي (1951–1950) ، مفاوضات جنيف (1952– 1956) ، مفاوضات دايلون (1961–1960) .

أولا :مفاوضات جنيف 1947

اتفقت 23 دولة بجنيف بسويسرا ، على الدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الجمركية ، قبل إقرار وتصديق الدول على ميثاق هافانا بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، وقد قررت هذه الدول على العمل بموجب مسودة ميثاق هافانا للإسراع بعملية تحرير التجارة من القيود التي عانت منها خلال فترة ما بين الحربين ، وتم التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية GATT ، وجرى الاتفاق على تبادل التخفيضات الجمركية على السلع المصنوعة التي بلغت حوالي 45.000 تخفيض ، على أن يسري التعامل بها في أول جانفي 1948 ، وبلغ حجم التجارة التي تأثرت

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 30 .

بالتخفيض نحو 10 بليون دولار، أي ما يعادل خمس التجارة العالمية في ذلك الوقت ، واستمرت لمدة قاربت النصف قرن ، مع إجراء تعديل عن اقتضت الحاجة لذلك. [1]

ثانيا: مفاوضات آنسي Annecy 1949

عقدت بفرنسا بمشاركة 13 دولة فقط ، نظرا لضعف بنية النظام التجارة متعدد الأطراف ومحدودية تأثيره فضلا عن عدم اكتساب صفة العالمية ، شهدت هذه الجولة عدة تنازلات جمركية بين الدول ، فبلغ عدد التخفيضات المتبادلة في هذه الجولة 5000 تخفيض فقط مقارنة بالجولة السابقة .

ثالثا: مفاوضات توركواي Tourquay (1950- 1951)

عقدت هذه الجولة في مدينة توركواي بانجلترا ، حضرها 38 دولة نظرا لرغبة الدول في تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أما الصادرات ،فقد كانت أغلب هذه الدول متقدمة لأن الدول النامية قد انسحبت من GATT لاعتبارات مرتبطة بتجاهل مصالحها، وقد بلغ عدد التخفيضات الجمركية المتبادلة 7800 تخفيض [2]، وقد تم تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة 25% بالنسبة لسنة 1948 .[3]

رابعا:مفاوضات جنيف (1952- 1956)

عقدت بجنيف بسويسرا باشتراك 26 دولة ، و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار و هو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض و تمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 90 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.[4]

أما عن الطريقة المتبعة في هذه الجولات من المفاوضات، فقد تم اعتماد طريقة التفاوض سلعة بسلعة، وكانت هذه المفاوضات تتم على أساس ثنائي وليس متعدد الأطراف، وتجمع أهم الموردين والمستوردين للسلعة، وبعد التوصل إلى اتفاق حول الرسوم الجديدة، يطبق الاتفاق على جميع دول على

---

[1] عادل المهدي ، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص 152 .

[2] نفس المرجع ، ص 153 .

[3] André Dumas , **l'économie Mondiale (commerce, Monnaie, Finance)** ,3 éme Edition , De Boeck , Paris, p 31 .

[4] حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 130 .

أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز. هذه الطريقة في التفاوض سرعان ما أثبتت فشلها لكثرة المنتجات والسلع التي مستها المفاوضات، لهذا تم اعتماد طريقة جديدة في التفاوض ابتداء من جولة كينيدي. [1]

خامسا:مفاوضات دايلون Dillon (1960-1961)

تعتبر هذه الجولة التي اتسمت بالبحث في إحداث المزيد من التبادل والتخفيضات الجمركية بين الدولة المشاركة التي بلغت 26 دولة و عقدت خلال الفترة من سبتمبر 1960إلى جويلية1962 و سميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية دوغلاس دايلون الذي اقترح انعقاد الجولة ، و قد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 5 مليار دولار، وانطوت على تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الأوروبية الاقتصادية التي تحولت إلى الإتحاد الأوروبي بداية من عام 1992، ولكن لم يتم التوصل إلا بتخفيض نسبة 6% بدلا من 20% المقترحة من طرف المجموعة الأوروبية . [2]

الفرع الثاني : جولة كينيدي (1964 -1967)

نسبت هذه الجولة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق جون كينيدي ، حيث وضع رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في 25 جانفي 1962 ، يلح فيها على ضرورة القيام بالمفاوضات لإجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى ، واشترك في هذه الجولة 63 دولة [3]، وقد منح الكونغرس الأمريكي للرئيس جون كينيدي صلاحية خفض التعرفة الجمركية بمقدار 50% عن المعدلات السائدة [4]، في الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في ماي 1963 ، وتم الاتفاق على أسس جديدة منها إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسب محددة على المجموعة السلعية المختلفة بدلا من الذي تم الاتفاق عليه سابقا وهو التفاوض سلعة بسلعة ، وقد حققت هذه الجولة فعلا تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 50% على المعدلات السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات [5]، إلا أن ما تم تخفيضه فعلا هو نسبة 35%

---

[1] مفتاح حكيم ، مرجع سابق ، ص 74 .

[2] André Dumas , op.cit , p : 31- 32

[3] أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي والدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 474 .

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات** ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2007 ، ص 20.

[5] ابراهيم العيسوي ، **الغات وأخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 49 .

تدريجيا على مدى خمس سنوات وشملت جميع المنتجات الزراعية بنسبة 25% ماعدا الحبوب والصناعية[1] ، كما شهدت زيادة في الدول الأعضاء من الدول النامية نظرا لإضافة نص جديد* في فقرة التجارة والتنمية ، جاء فيها : " على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية ، وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها...إلخ " ، وقد بلغت قيمة التخفيضات 40 مليار دولار من حجم التجارة العالمية ، ونمو السوق الأوروبية واليابان [2]، ونظرا لحدوث بعض المشاكل من الدول المصدرة منها الولايات المتحدة الأمريكية والست دول السوق المشتركة ، على أن تزايد استخدام قوانين مكافحة الإغراق المستخدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، سيترتب عليه اضطراب في التجارة الدولية ، وعليه فإن ما أضافته هذه الجولة بما يخص بمكافحة الإغراق ، يتمثل في الإجراءات التفضيلية التي تحدد الإجراءات التمهيدية للفحص الكامل لحالات الإغراق ، والتطبيق بأثر رجعي لرسوم مكافحة الإغراق ، وقد تمت مراجعة قوانين الإغراق في جولة التالية .[3]

الفرع الثالث : جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1973 -1979)

بعد ستة سنوات من جولة كيندي، انطلقت جولة جديدة من المفاوضات التجارية ، التي بدأت في سبتمبر 1973 بممثلين عن 99 دولة ، اجتمعوا في طوكيو لمحاولة تنشيط التجارة الدولية [4]، وإن كانت المفاوضات لم تبدأ إلا في 1974 بعد إقرار الكونغرس الأمريكي على إعطاء صلاحية واسعة للإدارة الأمريكية في إجراء المفاوضات ترجع هذه الصلاحية إلى انهيار نظام بريتن وودز 1971 والتنديد بإتباع سياسة حمائية بدلا من التحرير [5]، تم التطرق من خلالها إلى مسائل أدرجت لأول مرة ، حيث اشتملت على الموضوعات التالية الخاصة بالإطار القانوني للتجارة العالمية ، أنظمة الإعانات المالية والتعويضات ، العوائق الفنية ، التقييم الجمركي ، تراخيص الاستيراد في منتجات الألبان ومشتقاتها والتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وقد تم التوصل إلى تخفيض التعرفة الجمركية بالنسبة للدول الصناعية من 7% إلى 4,7% أني بنسبة تخفيض قدرت بـ 34% مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية لهذه الدول [6]،

[1] أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 474 .

*المادة 06 من اتفاقية GATT .

[2] جمال جويدان الجمل ، مرجع سابق ، ص 152 .

[3] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 168 .

[4] أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 475 .

[5] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 22 .

[6] ابرهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص 50 .

واتفقت الدول على المشاركة في هذه الجولة على القيام بمراجعة اتفاق مكافحة الإغراق الذي تم التوصل إليه في جولة كينيدي ، والذي عرف باسم تقنين الجات لمكافحة الإغراق ، يقدم مساعدة فنية للدول النامية التي قبلت بالتقنين ، وبهذا تكون جولة طوكيو قد قامت بتفسير وتطوير اتفاق مكافحة الإغراق الذي توصلت إليه جولة كينيدي ، ولكن بصورة تفصيلية [1]، أما فيما يخص المشتريات الحكومية حدد الاتفاق القواعد التفصيلية لطرح المناقصات الحكومية دوليا ، كما أعطى الاتفاق معاملة تفضيلية للدول النامية في تجارتها ، ويمكن القول أن هذه الجولة قد نجحت إلى حد كبير في إرساء قواعد التحكم في استخدام الدول الأعضاء في GATT للعوائق التجارية بخلاف التعرفة الجمركية[2] ، كما تم تصنيف نظام الأفضلية التجارية المصممة ، والتي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية من دون معاملة بالمثل ، أي تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعايا .[3]

لم تختلف نتائج هذه الجولة عن سابقاتها من الجولات ، إلا في الدافع وراءها وهو وجود مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتحقيقيها ، بسبب أزمة الدولار الأمريكي سنة 1971 ، وموجة الحماية الجديدة ، بالإضافة إلى أزمة البترول التي أدت إلى ركود تضخمي .[4]

الفرع الرابع : جولة الأورغواي (1986 – 1993)

انعقدت في مدينة بونتادالاست بالأورغواي في سبتمبر 1986، جولة الأورغواي والتي انتهت في 15 أفريل 1994 بمراكش المغربية ، دامت سبع سنوات من المفاوضات [5]، جاءت لتكون آخر جولة تفاوضية ، شاركت فيها 123 دولة ، فقد اتسمت هذه الجولة بمشاركة الدول النامية بفعالية في المفاوضات لأول مرة في تاريخ GATT [6]، إلا أنها كانت متخوفة من ثلاث قضايا أساسية هي تيقنها الكامل بأنها ستكون المستهدفة بصفة أساسية لتقديم تنازلات جديدة ، وأن المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للدول المتقدمة

[1] محمد محمد الغزالي ، **مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007، ص ص: 385 – 386

[2] أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 476 .

[3] سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية)** ، دار حامد ، عمان ، 2003 ، ص 31 .

[4] محمد محمد علي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 35 .

[5] Philippe D'arvisenet , **Economie Internationale** , Dunod , paris, 1999 , p 304 .

[6] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 ، ص 231 .

ستحظى بالأولوية ، في حين أنه سيتم تجاهل الموضوعات ذات الأهمية الكبرى للدول النامية [1]، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 755 مليار دولار. [2]

أولا : محتوى الجولة

يمكن تلخيص أهم بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في جولة الأورغـواي :

- **تخفيض التعريفة الجمركية :** خفضت جولة أوروغواي الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من المنتجات بنحو 40٪، وعلى سبيل المثال، انخفضت التعريفات الجمركية على الحواسيب في أوروبا من 4.9 ٪إلى 2.5 ٪ ، انخفضت الرسوم الجمركية على رقائق الكمبيوتر المستوردة إلى 8٪ ؛

- **إلغاء قيود الاستيراد:** ويتخذ الاتفاق خطوات رئيسية نحو تخفيض أو إلغاء القيود المفروضة على الواردات ، فيما يتعلق بكل من السلع الصناعية والزراعية ، ولعل الأهم في هذا الصدد هو الإلغاء التدريجي لعشر (10) سنوات من الترتيب المتعدد الأطراف، وهو **نظام حصص** ، الذي يحد من واردات المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية، و قد زادات التجارة العالمية في المنسوجات والملابس بنسبة تصل إلى 60٪ ؛

- **الإعانات :** يضع اتفاق جولة أوروغواي قيودا على الإعانات الحكومية لبعض الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في القطاع الزراعي ، فق خفضت جولة أوروغواي من إعانات التصدير ودعم الميزانية الحكومية للزراعة بنسبة 36٪ في الدول المتقدمة، و 24٪ في الدول النامية ،ويقيد الاتفاق تقديم الدعم للمنتجات الزراعية الاستوائية إلى أبعد من ذلك ؛[3]

- إضافة تجارة الخدمات ، وغيرها من التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقات GATT ، كخدمات النقل والتأمين ، الخدمات المصرفية ...إلخ ؛

- إضافة موضوعين جديدين لم تشملهما المفاوضات وهما ، العلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل والإغراق الاجتماعي ؛

- إخضاع سوق حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع إلى القواعد التجارية في نطاق GATT؛ وينص اتفاق جولة أوروغواي على أن جميع الموقعين سيعتمدون حماية الملكية الفكرية في مجال حقوق

---

[1] بها جيراث لال داس ، **اتفاقات المنظمة التجارة العالمية (المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة)** ، تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ،دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 ، ص ص : 23 – 24 .

[2] محمد حشماوي ، مرجع سابق ، ص 135 .

[3] Leonard bierman and athers, **THE GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE: WORLD TRADE FROM A MARKET PERSPECTIVE**,p827, on site web:www.brookings.edu, consulate le 01/08/2017, at 12H.

النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتصاميم الدوائر المتكاملة والبيانات الجغرافية وغيرها ؛

– تقوية النظم القانونية لـGATT بوجه عام ، وبصفة خاصة الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق ؛

– إيجاد آلية لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء على النحو الذي يضمن الشفافية والتنسيق بين السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يتفق مع السياسة التجارية التي رسمتها نتائج الجولة؛

– استحداث جهاز متكامل وأكثر صرامة وإنصافا لتسوية المنازعات التجارية للدول المشاركة ، الأمر الذي يعزز فرص لحماية مصالح الدول الضعيفة من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية أو تعسفية من قبل الدول الكبرى .[1]

– مواجهة سياسات الإغراق : تضمن الاتفاق حول تنفيذ المادة 06 من اتفاقية GATT المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق عددا من الإضافات المهمة الرامية إلى ضبط معنى الإغراق ، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق ، والجديد الذي أضافته الاتفاقية يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 05 سنوات على اتخاذها ، مع الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلا أي أقل من 2% من سعر تصدير السلعة ، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة أي أقل من 3% أو أكثر من إجمالي الواردات من هذا المنتج .[2].

–حقوق الملكية الفكرية : تشمل جميع حقوق الطبع والعلامات التجارية ، براءات الاختراع ، العلامات الجغرافية التي تشير إلى مكان صناعة السلعة ...إلخ، تتعهد الدولة العضو بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية خلال عشرين (20) سنة بالنسبة لحقوق الاختراع ، وخمسين (50) سنة بالنسبة لحقوق الطبع ،على أن تعطى فترة سماح للدول النامية 10 سنوات في مجال حقوق الاختراع للصناعات الدوائية .[3].

ومن خلال الجدول التالي ، يمكن تلخيص مفاوضات اتفاقية GATT السابقة على النحو التالي :

---

[1] آيات الله مولحسان ، مرجع سابق ، ص 69.

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه)**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص ص : 360 ، 361 .

[3] نفس المرجع ، ص 371 .

الجدول رقم 08: المفاوضات التي تمت في إطار اتفاقية GATT (1947 – 1993)

الجولة	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف 1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي1949	13	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي 1951-1950	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف 1956-1952	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
دايلون 1961-1960	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي1964-1967	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو 1979-1973	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأورغواي 1993- 1986	123	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية	%40	%24 إلى %36

المصدر : محمد حشماوي ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 137 .

ثانيا :إعلان مراكش 1994

يمثل إعلان مراكش الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة الأورغواي ، تضمن الإعلان الذي قدمه "آرثر دنكل" سكرتير عام في الجات آنذاك ، مشروع تضمن 28 وثيقة قانونية ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد اتفاقية GATT الأصلية ، لتغطي كافة مجالات التفاوض التي تم

التوصل إليها في جولة الأورغواي ، ومن بين هذه الوثائق مشروع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، تم التصديق عليها بعد مرور 08 أشهر ، فتقدمت 40 دولة بطلبات العضوية ولكن تم قبول عدد منها فقط ، ومن الدول العربية الأعضاء في المنظمة كل من :مصر ، المغرب ، تونس ، موريطانيا ، الأردن ، الكويت ، البحرين ، قطر ،الإمارات العربية المتحدة ، ودول أخرى تتمتع بصفة مراقب فقط : السعودية ،الجزائر ، لبنان ، السودان ، عمان ، اليمن ، وقد أسفر إعلان مراكش عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الذي أخفق مؤتمر هافانا 1947 في إنشائها نظرا للتعنت والتخوف الأمريكي أن يؤدي إنشاؤها إلى تقليص السيادة الأمريكية المطلقة على سياستها التجارية الدولية ، و استمرار المعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا .[1]

المطلب الرابع : ميلاد المنظمة العالمية للتجارة

حلت المنظمة العالمية للتجارة محل GATT ، بكل تعديلاتها وكافة القرارات التي تم اتخاذها حتى 31 ديسمبر 1993، وأصبح هناك منظمة لها كيان ،وتضم 164 عضو من الأعضاء والآخرون بصفة مراقب ، ولها الكفاءة في متابعة تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ومراقبة السياسات التجارية الدولية ، جاءت هذه المنظمة من خلال ميثاق هافانا ، وتجسدت من خلال جولة الأورغواي .

الفرع الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC

تعتبر مجموعة الدول الصناعية الكبرى المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ، المسيطرة على المنظمة تسعى لضم مجالات جديدة في صالحها إلى مهام المنظمة كحماية الملكية الفكرية أي احتكار التكنولوجيا ، والاستثمارات والخدمات وشروط البيئة... ،أما مجموعة الدول النامية تبدي تحفظا على إدخال بنود جديدة لأنها ستكون المتضرر الوحيد ، بحكم أن التصويت يكون حسب حجم لقوة الاقتصادية للدولة .[2]

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، دار الثقافة، عمان ، 2009 ، ص ص : 34 ، 35 .

[2] السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، مرجع سابق ، ص 30 .

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها : منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية .[1]

يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية و قانونية عالمية مستقلة ، تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية ،عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها بما يخدم النظام التجاري العالمي .

الفرع الثاني : مهام منظمة التجارة العالمية

تقرر عرض نتائج جولة الأورغواي على السلطات التشريعية في الدول المختلفة لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة ، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ أول جانفي 1995 ، لتقوم بالمهام التالية ، أهمها: [2]

1. مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة الأورغواي ، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف .
2. توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورغواي وقضايا أخرى ، الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف .
3. حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية .
4. تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية .
5. عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ، بهدف تعزيز المنافسة العادلة ، ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة .
6. التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي .

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص 46 .

[2] بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص ص : 232 – 233 .

الفرع الثالث :أهداف المنظمة العالمية للتجارة

نشأت المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف ، التي يمكن إجمالها فيما يلي :[1]

- إنشاء إطار لبحث المسائل المبادلات التجارية الدولية ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تقف أمام التجارة الدولية ؛
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء ؛
- إيجاد التشريع القانوني والمؤسساتي لتنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ؛
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة ،عن طريق منحها فترة سماح أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق ؛
- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة ، وإتاحة ذلك لجميع أعضاء المنظمة ؛
- إدارة الاتفاقات التجارية الخاصة بالمنظمة ؛
- متابعة السياسات التجارية للأعضاء ؛
- تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية ؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، للتنسيق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية ؛
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء ، وتسهيل الوصول إلى الأسواق لدولية .

الفرع الرابع :الهيكل التنظيمي للمنظمة

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مجموعتين ، الأولى ذات طابع عام والثانية أجهزة متخصصة تباشر اختصاصات محددة .

[1] عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، سنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 58 .

أولا : الأجهـزة العامــة : تشـمل كـلا مـن المـؤتمر الـوزاري ، المجلـس العـام ، الأمانــة ، جهـاز تسـوية المنازعات ، جهاز استعراض السياسة التجارية .

1. المؤتمر الوزاري : يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء ، يختص بالمهام الرئيسية للمنظمـة ولـه سـلطة اتخـاذ القرارات فـي جميـع المسـائل كمـنح العضـوية ، سـريان وتعـديل الاتفاقـات ، الإعفاء من الالتزامات ، إنشاء اللجان .

2.المجلس العام : يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة ، يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف عل أعمال المجالس النوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى .[1]

3.الأمانة : للمنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري ، والمدير بدوره يعين مـوظفي الأمانــة ، وتكـون مسـؤوليات المـدير العـام ومسـؤوليات مـوظفي الأمانــة مـن حيـث طبيعتهـا مسؤوليات دولية بحتة، ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة وألا يحاولوا التأثير عليهم في أداء مهامهم[2]، فمهمة المدير العام تقديم تقرير سنوي إلى لجنة الموازنة والمالية وكذا مشروع الميزانية لفحصهما . ويقدم توصيات متعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الدي وكل بالمصادقة .[3]

4.جهاز تسوية المنازعات : تشمل مهمة تسوية المنازعات كافة المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف (السلع – الخدمات – حقوق الملكية)، وكذلك الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش .

---

[1] عبد القادر فتحي لاشين ،**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATSوعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 ، ص ص : 53 – 54 .

[2] سمير عبد العزيز، مرجع سابق ، ص70.

[3] محفوظ لشعب ، **المنظمة العالمية للتجارة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 ، ص40 .

5.جهاز استعراض السياسة التجارية : وذلك بغرض إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى .

ثانيا : الأجهزة المختصة : تنقسم بدورها إلى نوعين ، المجالس تتعلق بقطاعات التجارة واللجان تتعلق ب مسائل محددة .

1. **المجالس :** تنص اتفاقية مراكش 1994 ، على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل مجلس بأحد قطاعات التجارة الدولية ، وهي :

- **مجلس شؤون تجارة السلع :** والذي يشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع .
- **مجلس شؤون تجارة الخدمات :** يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها من خلال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتفاقية .
- **مجلس الملكية الفكرية :** ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ، وهو الأداة لتنفيذ الملكية الفكرية .

2. **اللجان :** وهي نوعين ، نوع حددته اتفاقية مراكش ، والآخر تكفلت ببيانه اتفاقية تجارة السلع.

- **اللجان الواردة في اتفاقية مراكش :** وهي لجان التجارة والتنمية ، قيود ميزان المدفوعات ، الميزانية والمالية .
- **اللجان الواردة في اتفاقية تجارة السلع :** وهي لجان متعلقة بالقيود الفنية على التجارة المرتبطة بالاستثمار ، الزراعة والدعم والإجراءات التعويضية .

الشكل رقم 09: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة

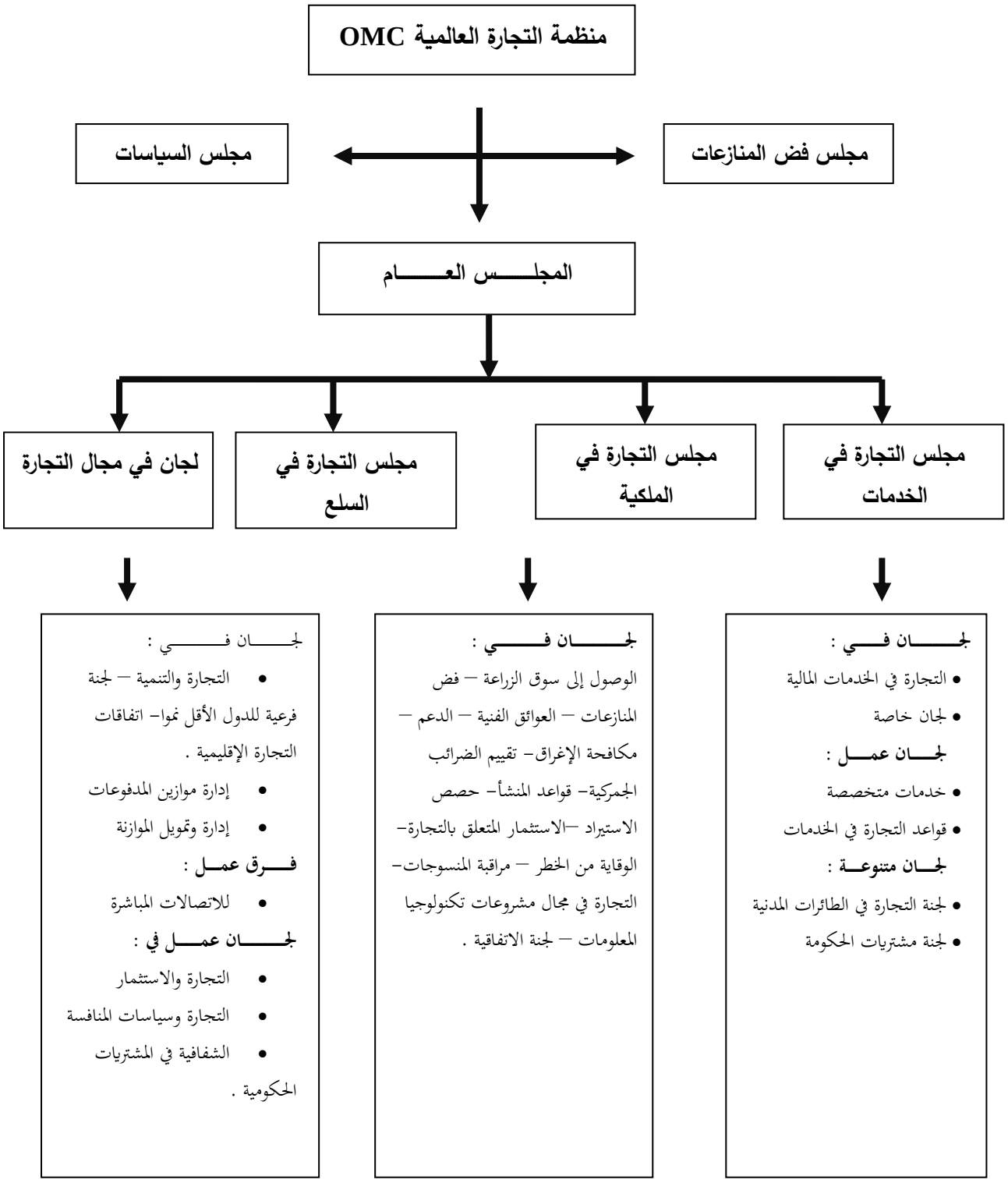

المصدر : عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، سنة 2005 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، ص 57 .

الفرع الخامس:أهم الاختلافات بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية GATT

جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات منGATT آخرها دورة الأورغواي، وغم أنهما تعملان باتجاه واحد وهو التحرير الكامل للتجارة الدولية ، إلا أنهما تختلفان في بعض النواح المهمة، منها على الخصوص : [1]

1-الجانب القانوني :تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة واتفاقياتها دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني، ومن جهة أخرى، فإن المنظمة تضم" الأعضاء "بينما الاتفاقية تضم " الأطراف المتعاقدة"، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية ؛

2-**جانب المنهج** :كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد، لذلك فإن جميع الاتفاقات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقات معينة ورفض اتفاقات أخرى من طرف الدولة العضو، بل عليه أن يقبل جميع الاتفاقيات كحزمة واحدة ؛

3-**جانب الشمول** :لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة تشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع التجارة في الخدمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية؛

4-**مجال تسوية المنازعات** :إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الاتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها، بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في المنظمة، على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات ؛

5-**جانب الشخصية القانونية** :تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد، فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ،**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل** ،مجلة الباحث ، العدد 03 ، سنة 2004 ،ص 69 .

فالاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، لذا فإنها تتمتع" بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاءها ؛

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ومسارات تحرير التجارة الدولية

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة، وإحدى الآليات لتحقيق و تطبيق نتائج جولة الأوروجواي، و ينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة ،وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية و اتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن ، وأهم تلك المؤتمرات الوزارية ، ما يلي :

المطلب الأول : مؤتمرات 1996-1999

تتمثل في مؤتمر سنغافورة 1996 والمؤتمر الوزاري بجنيف 1998 ، و مؤتمر سياتل 1999، وفيما يلي يتم عرض أهم ما جاءت به هذه المؤتمرات .

الفرع الأول : مؤتمر سنغافورة 1996

كان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ ، اشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والزراعة لأكثر من 120 دولة ، في الفترة الممتدة من 9 – 13 ديسمبر 1996 ، شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء ، نوقشت بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأولتين من نشاط وتنفيذ جولة الأورغواي ، وقد صدر عن هذا المؤتمر الإعلانين التاليين :

الأول:الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة ، ومراجعة وتقييم السياسات وخاصة من أجل :

- تقييم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية .
- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال.
- متابعة التطورات في التجارة الدولية .

- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور .

الثاني : الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء .[1]

الفرع الثاني: المؤتمر الوزاري بجنيف 1998

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 18 – 20 من شهر ماي 1998 ، يسعى مؤتمر جنيف 1998 و هو المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروجواي 1994، و الاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق و البحث عن حلول لها، بالإضافة على تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، و البحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا، وبالتالي أدخلت في هذا المؤتمر، موضوعات جديدة لم تدخل في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة 1996 [2]، والجديد الذي جاء به ما يلي : [3]

1. إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي ، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقات المنبثقة عن جولة الأورغواي ، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول .

2. نتيجة الصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية ، فقد أكد المؤتمر مجددا أهمية تحرير وفتح الأسواق ، لذا رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييدية مع ضرورة العمل في المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستقر لكل الدول .

3. تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة ، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

4. ترحيب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة ، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والدول الأقل نموا مع تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام .

---

[1] سمير اللقماني ، مرجع سابق ، ص 48 .

[2] حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 166 .

[3] عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص ص 322 –323 .

5. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية ، لذا رحب المؤتمر بتعاون هذه الدول على حل مشكلها مع فتح الأسواق أمام صادراتها .

6. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد اجتماع وزاري ثالث ، يشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقات ، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات ، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة ، وتم إصدار الإعلانين التاليين :

الأول: الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين : يؤكد هذا الإعلان عن أهمية مساهمة نظام التجارة خلال 50 سنة في النمو والتوظيف والاستقرار ، من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية ، وفقا لأهداف المتضمنة في ديباجة الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية .

الثاني : الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية : يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية وفتحها آفاق جديدة للتجارة ، وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي ، كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول برنامج العمل ، ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية على أجهزة الإرسال الإلكترونية بعد فرض الرسوم الجمركية .[1]

الفرع الثالث : المؤتمر الوزاري بسياتل 1999

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1999 إلى 02 ديسمبر 1999 ، بمدينة سياتل الأمريكية ثالث أكبر ولاية مصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد كاليفورنيا و تكساس، أثار جدلا كبيرا بعد فشله حول مستقبل عمل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف ومن الظروف التي واكبت هذا المؤتمر :

- الأزمة المالية العالمية سنة 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا والممتدة إلى مختلف دول العالم.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التجارة العالمية ، حيث بلغت الصادرات العالمية سنة 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار أي بانخفاض قدره 2% مقارنة بالعام الماضي ، وانخفاض صادرات الدول النامية 7% ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول والخام.

[1] سمير اللقماني ، مرجع سابق ، ص 49 .

- ما صاحب العولمة من آثار سلبية على الدول النامية من تهميش وعدم استفادتها من العولمة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية .
- عدم التوازن الذي خلفه النظام التجاري العالمي بين الدول النامية و الدول المتقدمة .

أما المواضيع التي تم التطرق إليها في هذا المؤتمر ما يلي :

1. استكمال تحرير الزارعة : في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات ، و ذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة أوروجواي حيث اقتصر الوضع الخاص بتحرير تجارة السلع الزراعية على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% و خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة 36% و خفض التعريفات على المنتجات الزراعية بنسبة 40% و فتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا [1]، مازال الصراع بين الولايات ا لمتحدة الأمريكية التي تسعى لتعزيز قدرتها التنافسية في الزراعة ، والمجموعة الأوروبي واليابان اللذان يعاملان الزراعة معاملة خاصة ، لذلك فالتفاوض بشأنها صعب .

2. تحرير قطاع الخدمات : يبقى الخلاف على تحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات مع اختلاف درجة الطموح بين الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الحرية في كافة القطاعات واحتكارها ل 96% من براءات اختراع عالمية ، وبين الدول النامية التي تعطي أهمية للقطاع ذات الأهمية الكبيرة لها ، أما عن حركة الاستثمار و الأموال عبر العالم فقد زادت الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة خلال الخمسة و عشرين عاما الأخيرة فقط بمقدار 271 مرة و بمتوسط زيادة سنوية 17% وصلت قيمتها الإجمالية إلى 645 مليار دولار عام 1995 و بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة 4100 مليار دولار عام 1998 ، والاستثمارات في البورصة بلغت 544 مليار دولار سنة 1998 . [2]

3. قضايا الإغراق : تصدرت أمريكا قائمة الدعاوي على الإغراق ب 60 دعوى ، في حين الاتحاد الأوروبي 47 دعوى إغراق ، اليابان 7 دعاوى ، والدول النامية سوى 44 دعوى مع تلقيها 61 دعوى ،

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، مرجع سابق ، ص 46 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من الأورغواي لسياتل وحتى الدوحة)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005، ص 364 .

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم يتخوفوا منه كثيرا بسبب قوانين لمكافحة الإغراق ، وتبقى الدول النامية محدودة القدرات والخبرات في هذا المجال .[1]

4. قضية المنسوجات والملابس الجاهزة : لم يلقى هذا الموضوع تطورا ملحوظا في تحرير ، رغم سعي GATT لإنهاء نظام الحصص خلال عشر سنوات ، على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس ، إلا أن الدول المتقدمة ما زالت تضع عراقيل أمام وارداتها من الدول النامية ، نظرا لتخوف الدول المتقدمة من المنافسة بسبب ما يتمتع به هذا القطاع من كثافة في اليد العاملة الذي يعطي للدول النامية ميزة أكبر منها .

5. قضايا العمل والبيئة : اقترح الرئيس الأمريكي قضية فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية، و أنه يريد إيجاد مجموعة عمل قادرة على صياغة و إعداد معايير للعمالة، ثم يضمن بعد ذلك هذه المعايير في جميع الاتفاقيات التجارية، مع تفضيله لوجود نظام يتضمن عقوبات في مواجهة الانتهاكات التي قد تحدث لأي من النصوص التي تضمنتها أي اتفاقية تجارية، و قد أثار ذلك التصريح قلق معظم الوفود المشاركة في المؤتمر، و انتقاداتها، حتى دول المجموعة الأوروبية وقفت إلى جانب الدول النامية و الفقيرة في ذلك، و التي تعتبر الإصرار على هذه المعايير شكلا مستترا من أشكال الحماية، و مؤامرة من جانب الدول الصناعية التي تهدف إلى حرمانها من إحدى ميزاتها الأساسية التنافسية، و هي الأجور المتدنية. [2]

المطلب الثاني: المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001

انعقد مؤتمر الدوحة في قطر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 ، جاء هذا المؤتمر في ظروف دولية معقدة بما في ذلك النمو البطيء الذي شهده العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر مناقشة العديد من الموضوعات التي مست التحرير التجاري في المنتجات الزراعية والصناعية ، تحرير تجارة الخدمات ، القضايا المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نموا ، حقوق الملكية الفكرية ، القضايا المتعلقة بحماية الصحة العامة والأدوية ، الديون الخارجية ومشاكل

[1] المرجع السابق، ص 365.

[2] نفس المرجع ، ص ص ص : 374 -375-376 .

النفط [1]، وقد خصص هذا المؤتمر أهمية إدماج الدول النامية والدول الأقل نموا في نظام التجارة العالمية لأنها عانت كثيرا من التهميش وسوء المعاملة ، لذلك سميت هذه الجولة من المفاوضات " أجندة الدوحة للتنمية DDA " ، مؤكدا على دور التجارة في تخفيف حدة الفقر بهذه الدول ، والاستفادة من مكاسب الرفاهية التي يحققها النظام التجاري متعدد الأطراف ، من خلال فقرته الثانية : " إن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة من الدول النامية ، ونحن نسعى إلى وضع مصالح هذه الدول واحتياجاتها في صلب برنامج العمل المعتمد من خلال هذا الإعلان ، وإننا نذكر باتفاق مراكش ، وسنواصل بذل جهود إيجابية ترمي إلى ضمان حصة للدول النامية ولا سيما الأقل نموا في نمو التجارة العالمية .... " [2] ، لقد التزمت الدول الأعضاء في المنظمة على معالجة التهميش الذي تعانيه الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية ، التي سيطرة عليها الدول المتقدمة وجعلتها في صالحها دون مراعاة المشاركة الدولية ، ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية وجعلها عنصرا فعالا في المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها تمثل الأغلبية الساحقة في المنظمة .

المطلب الثالث : مؤتمرات 2003-2005

تم خلال سنة 2003 عقد مؤتمر بكانكون ، وفي سنة 2005 مؤتمر بهونغ كونغ ، ولأكثر تفصيل من حلال ما يلي :

الفرع الأول: المؤتمر الوزاري في كانكون 2003

عقد هذا المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة كانكون المكسيكية ، قدم كل من رئيس المجلس العام ومدير منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون للوزراء في 31 أوت 2003 وأكدا على أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء منه ، واختتم المؤتمر في 14 سبتمبر دون التوصل لاتفاق ، وهو ما عكسه الرئيس المكسيكي الذي أشار فيه إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأعضاء يحافظون على موافقتهم خاصة على مواضيع سنغافورة ، فحدثت خلافات كبيرة بين الدول متقدمة

[1] عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص 325 .

[2] محمد خالد المهايني، **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقات التجارة العالمية** ، مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام – الإجراءات – المفاوضات)، دمشق ، مارس 2008 ، ص 50 .

والنامية ، وانصبت بشكل أساسي على قضية دعم المزارعين ، وكيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة .[1]

الفرع الثاني : المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ 2005

بدأت المفاوضات في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ ، تهدف إلى التوصل إلى اتفاق لتنفيذ ما بجولة الدوحة ، التي أوصت بإعطاء المزيد من الأهمية لمطالب الدول الفقيرة خاصة بالمجال الزراعي ،الذي مازال الخلاف عليه ، قام المفوض التجاري الأوروبي بتقديم مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي، وصرح وزير الخارجية البرازيلي بأنه إذا لم يقدم الاتحاد الأوروبي عرضا أفضل حول المنتجات الزراعية فلن يتم نجاح دورة الدوحة ، واتهم الدول الصناعية بإغفال مصالح 70% من مزارعي العالم في الدول النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعهم ، فقام الاتحاد الأوروبي بخفض الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية بين 35% إلى 60% ، مع إمكانية خفضها ما بين 20 % و50% إذا لم توافق واشنطن والدول النامية ، مع الإلغاء التام لدعم الصادرات في 2010 ، ولكن في حلول السنة لم يتم إلا التخفيض الجزئي فقط على أن يتم إلغاؤها في 2013، أما فيما يخص السلع الصناعية ، نص على ضرورة مساواة معدلات الخفض 10 % بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهو ما يتعارض مع مبدأ المعاملة التفضيلية لـ GATT.

وفي نهاية نوفمبر 2005 ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم دعم مادي للدول المنتجة للقطن التالية ، مالي ، تشاد ، بينين ، بوركينا فاسو ، لمساعدة هذه الدول على زيادة إنتاجها من القطن وتوفير فرص للتصدير ،و فتح أسواقها لمنتجات أجنبية ، فردت الدول الأوروبية بإعلانها أيضا على مبادرة أخرى مستهدفة في ذلك تنشيط وتفعيل اتفاقية كيتانو مع الدول الأفريقية .[2]

المطلب الرابع :مؤتمرات بعد 2009

وبعد سنة 2009 تم عقد عدة مؤتمرات، كمؤتمر جنيف سنة 2009 ،ومؤتمر جنيف سنة2011 ، ومؤتمر نيروبي سنة 2015 ، وسنأتي بالتفصيل فيما جاء به كل مؤتمر من خلال ما يلي :

[1] محمود صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009/2008 ، ص 170 .

[2] نفس المرجع ، ص ص ص: 180-181-182.

الفرع الأول : مؤتمر جنيف 2009 [1]

عقدت هذه الجولة في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف في سويسرا، في الفترة الممتدة مابين 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2009 ، بمشاركة 153 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى 36 دولة ملاحظ، و 76 منظمة دولية تحمل صفة ملاحظ وتم مناقشة موضوع "المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري متعدد الأطراف والمناخ الاقتصادي العالمي الراهن"، و قد أبرزت أهمية وجود منظمة التجارة العالمية، التي حاربت مظاهر الحمائية التي عاشها العالم سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، رغم التداعيات التي عرفتها الأزمة الاقتصادية على التراجع الحاد في التبادلات التجارية، كما و أن منظمة التجارة العالمية هي حجر الزاوية في النظام التجاري متعدد الأطراف، ويمكن أن نبرز أهم النتائج التي خرج بها هذا المؤتمر فيما يلي :

- الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمة التجارة العالمية في تجاوز الأزمة الاقتصادية ، وانعاش الاقتصاد العالمي ؛
- إعطاء أهمية قصوى لقضايا الدول النامية والدول الأقل نموا؛
- العمل على المضي قدما في القضايا الخاصة بالزراعة والسلع الصناعية و الخدمات وتسهيلات التجارة ؛
- التركيز على احتياجات الاقتصاديات الصغيرة والدول الأقل نموا، والعمل على ضمان وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية معفاة من الرسوم ونظام الحصص؛
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها التجارة العالمية ، كالأمن الغذائي والتغيرات المناخية؛
- التأكيد على أهمية آلية تسوية المنازعات وكذا الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني : مؤتمر جنيف 2011

يعتبر المؤتمر الوزاري الذي عقد بجنيف في سويسرا ، يوم 15 ديسمبر 2011 ، تمت فيه الموافقة على انضمام كل من روسيا، الجبل الأسود وجمهورية الساموا، حيث ناقشت هذه الجولة ثلاثة مواضيع أساسية ، أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف والمنظمة العالمية للتجارة ،التجارة والتنمية و

[1] المنظمة العالمية للتجارة ، متاح على الموقع : www.wto.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/08/01، على الساعة 10:00 .

جولة الدوحة للتنمية ، جاءت هذه الجولة بسبب تباطؤ في حركة التجارة العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية 2008 .

الفرع الثالث : مؤتمر نيروبي 2015

انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في العاصمة الكينية نيروني من 15 إلى 19 ديسمبر 2015 ، وبعد خمسة أيام من المشاورات المكثفة اختتم المؤتمر الوزاري أعماله بالاتفاق على مجموعة النتائج تتضمن بيان ختامي و تسع قرارات وزارية ، في الزراعة و القطن وقضايا تهم البلدان الأقل نمواً ، و حقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية وبرنامج عمل الاقتصاديات الصغيرة ، كما أقر المؤتمر بانضمام كل من ليبيريا وأفغانستان إلى عضوية منظمة التجارة العالمي ،ليصبح عدد أعضائها 164 دولة في نهاية 2015 ،[1] وقد تم التوصل إلى القرارات التالية :

أولا : القطاع الزراعي

1- **قرار وزاري خاص بإزالة دعم الصادرات الزراعية:** تم إقرار إزالة ما تبقى من الدعم المقدم للصادرات في القطاع الزراعي بصفة فورية من قبل الدول المتقدمة ، وعلى فترات انتقالية متفاوتة بالنسبة للبلدان النامية ، أما فيما يتعلق بالدول النامية في مجموعها فقد تم تحديد الفترة الانتقالية في نهاية 2018 ، مع الاستمرار في الاستفادة من البندين 4 و9 من اتفاقية الزراعة إلى نهاية 2023 ، أما الدول الأقل نمواً والبلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية فتم تمديد الفترة الانتقالية لإزالة كل ر أنواع دعم الصادرات لديها إلى نهاية 2030

2- **قرار وزاري متعلق بنظام خاص للوقاية لصالح الدول النامية :** بموجب هذا القرار يتم منح الدول النامية الحق في اللجوء إلى رفع الرسوم الجمركية مؤقتاً على منتج زراعي معين في حال تدفق كميات كبيرة من نفس المنتج إلى داخل الدولة، كما تم تكليف لجنة الزراعة بمواصلة المفاوضات حول نظام وقاية خاص لصالح الدول النامية بهدف التوصل إلى حل نهائي في هذا الشأن .

3- **قرار وزاري متعلق بتكوين مخازن حكومية للأمن الغذائي:** تلتزم الدول الأعضاء بموجب هذا القرار بمواصلة المفاوضات الخاصة بهدف التوصل إلى حل نهائي ، فيما يتعلق بتكوين مخازن حكومية لأغراض الأمن الغذائي لصالح الدول النامية ، وكذلك منح هذه الدول حق الاستمرار في تكوين

[1] منظمة التجارة العالمية ، **نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية (نيروبي- كينيا ، 15-19 ديسمبر 2015)**،مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016، ص 05.

مخازنها الخاصة بالأمن الغذائي استثناء من التزامات اتفاقية الزراعة المتعلقة بالدعم المحلي إلى حن إيجاد حل نهائي في هذا الإطار.

4- **قرار وزاري متعلق بمنتجات القطن:** يؤكد القرار الوزاري أهمية القطن بالنسبة للدول الأقل نمواً ويتيح إمكانية نفاذ منتجات القطن الخام إلى أسواق الدول المتقدمة معفية من الرسوم الجمركية وكذلك إلى أسواق الدول النامية التي تقرر ذلك، كما تم بموجب هذا القرار الالتزام بإزالة دعم صادرات القطن في الدول المتقدمة بصفة فورية وفي الدول النامية خال فترات انتقالية محددة .

ثانيا: قضايا البلدان الأقل نمواً

1- **قرار وزاري خاص بقواعد المنشأ التفضيلية لصالح الدول الأقل نمواً** :بموجب هذا القرار تلتزم الدول الأعضاء بتخفيف أعباء قواعد المنشأ بالنسبة لمنتجات الدول الأقل نمواً المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم ، وذلك فيما يتعلق بنشاطات عمليات التحويل والتراكم المعمول بها في تحديد بلد المنشأ ومتطلبات الوثائق الخاصة بذلك.

2- **قرار وزاري متعلق بالمعاملة التفضيلية لصالح البلدان الأقل نموا في مجال الخدمات:** تم بموجب هذا القرار تمديد صلاحية « السماح » الذي تم إقراره في المؤتمر الوزاري الثامن 2011 ، و يقضي بمنح أفضليات للدول الأقل نمواً في مجال تجارة الخدمات ، دون تعميمها على باقي الدول الأعضاء، إلى نهاية عام 2030 .

ثالثا : قرارات في قضايا أخرى متعددة الأطراف

1- قرار وزاري متعلق ببرنامج عمل خاص بالاقتصاديات الصغيرة: يؤكد هذا القرار الالتزام ببرنامج عمل خاص بالاقتصاديات الصغيرة و الوعي بالتحديات التي تواجه هذه المجموعة والفرص المتاحة لها، كما يفوض القرار الوزاري لجنة التجارة والتنمية تحت مسؤولية المجلس العام لمواصلة دوراتها الخاصة بالاقتصاديات الصغيرة .[1]

2- قرار وزاري يتعلق بالشكاوى في وضع عدم انتهاك مقتضيات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

يقضي هذا القرار بالزام الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم شكاوى في حالة عدم انتهاك اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، استثناء لاتفاقية المذكورة من تطبيق المادة الثالثة و العشرون

[1] نفس المرجع ، ص ص:06-07 .

من اتفاق الجات GATT ،الذي يمنح حق اللجوء إلى نظام تسوية المنازعات ،عندما يقع الضرر بسبب عمل دولة عضو حتى ولو لم تكن في حالة انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

3- **قرار وزاري يتعلق بالتجارة الإلكترونية:**يؤكد القرار مواصلة برنامج العمل الخاص بالتجارة الإلكترونية ويلزم الدول الأعضاء بالاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني إلى تاريخ انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر عام 2017.

رابعا : اتفاق توسيع نطاق اتفاقية تكنولوجيا المعلومات: تم خال المؤتمر الوزاري العاشر اتفاق بين 53 دولة من بن 82 دولة عضو اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، يقضي بتوسيع مجال تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل 201 منتج جديد ، يضاف إلى قائمة المنتجات الواردة في القائمة المرفقة بالاتفاقية في نسختها الأولى، وبالتالي تم برمجة إزالة جميع الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات المتضمنة في القائمة الإضافية ، إما فوراً بالنسبة لجزء منها أو خلال فترة انتقالية لا تفوق ثلاث سنوات بالنسبة للجزء المتبقي.[1]

المبحث الرابع :تقييم تحرير التجارة في ظل واتفاقية GATT والمنظمة العالمية للتجارة

ساهمت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT في تحرير جزء كبير من التجارة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وجاءت المنظمة العالمية للتجارة لتكمل ما بدأته الاتفاقية التجارية GATT ، ونميز بين هذه الاتفاقات الخاصة بتجارة تتضمن ثلاث اتفاقيات هامة هي:

1. الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع ؛
2. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)*؛
3. اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (trims)
4. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية (TRIPS)**.

[1] المرجع السابق، ص ص:08-09.

* (**GATS**): General Agreement on Trade in Service.

** (**TRIPS**): The Agreement on Trade Related Intellectual Property Rights.

المطلب الأول : الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع

جاءت هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع لتنظيم التجارة في السلع، بوضع قواعد خاصة بتحرير التجارة الرئيسية الواردة في الاتفاق، والمتمثلة في قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع المنسوجات والملابس ، وحماية منتجاتها وأسواقها بوسائل لا تخالف القوانين ونظم المنظمة، وفيما يلي سنحاول عرض أهم ما جاء حول التجارة في السلع بأنواعها .

الفرع الأول : تحرير التجارة في السلع الزراعية

شكل اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في جولة الأوروغواي ، عائقا في إنهاء الجولة في موعدها المحدد سنة 1990 ،نتيجة تضارب مصالح الدول المشاركة في مفاوضات تجارة المنتجات الزراعية واستمرت المفاوضات لثلاث سنوات أخرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ،فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، خاصة في جولة كينيدي ، بإصرارها على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية ، وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في المفاوضات ، في حين تبنى الإتحاد الأوروبي سياسة الزراعة المشتركة ، التي لم تحقق له سوى نسبة 10٪ زيادة في الصادرات الزراعية .

ولكن بقي الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية حول الخيار الصفري* الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية وقبول التفاوض بتحرير الزراعة من خلال ثلاث محاور : تحسين فرص النفاذ للأسواق ، خفض دعم الصادرات ، تقليص الدعم المحلي للمنتجين المزارعين وهو ما يعرف باقتراح دنكل Dunkel ، فردت الجماعة الأوروبية على ذلك بخطة ماشاري Macharry التي ركزت فيه على تقديم الدعم النقدي للقطاع الزراعي الذي يتم في إطار السياسة الزراعية المشتركة CAP .[1]

أدى اتفاق الزراعة إلى التزام الدول الأعضاء بالتوصل من خلاله إلى تعهدات محددة في ثلاث مجالات هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير(دعم الصادرات)، والتي نوجزها فيما يلـــي :

---

* **الخيار الصفري**: طرحته الولايات المتحدة الأمريكية خلال جولة الأوروغواي ، يتمثل في إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي، وإلغاء القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال عشر سنوات .

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص: 33 – 34.

أولا : تحسين النفاذ للأسواق

يقصد بتحسين النفاذ للأسواق ، تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى ، من خلال تسهيل آليات التالية :

1. الاتفاق على أن تكون تحرير التجارة الدولية في قطاع الزراعة تدريجيا، على أن يتم هذا التحرير خلال فترة 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، مع تحويل القيود غير التعريفية على المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية متكافئة ، من حيث ما تنطوي عليه من حماية ، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل .[1]
2. تخفيض التعريفات المفروضة على واردات المنتجات الزراعية ، وذلك بتحديد نسبة التخفيض بنسبة 36 ٪ خلال ستة (06) سنوات في حالة الدول المتقدمة أي خلال الفترة 1995-2000 ، ونسبة 24٪ خلال عشر (10)سنوات في حالة الدول النامية أي خلال الفترة 1995-2004، أما بالنسبة للدول الأقل نموا ، فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات من المنتجات الزراعية .[2]
3. طبقا للفقرة (1) من المادة (4) من الاتفاق إلتزمت الدول الأعضاء في المنظمة بربط جميع تعريفاتها الجمركية الزراعية، أي يتم ربط 100% من هذه التعريفات، ويعني الالتزام بالربط، الالتزام بعدم زيادة هذه التعريفات عن المعدلات التي تم ربطها عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر التخفيضات على التعريفات الجمركية تمت في القطاعات التي تخضع لأدنى معدلات الحماية الجمركية، بينما طبقت معظم الدول الحد الأدنى للتخفيض، أي بنسبة 15% في الدول المتقدمة و10% في الدول النامية على السلع التي كانت مشمولة بحماية شديدة قبل اتفاق جولة أورغواي، في حين تمت تخفيضات أقل في القطاعات التي تخضع لحماية أعلى، مما يفيد بأن القطاعات التي استفادت من برامج الدعم الحكومي قبل اتفاقية جولة أورغواي ستظل مشمولة بمعدلات حماية مرتفعة. [3]

---

[1] محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 31 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه)، مرجع سابق، ص ص :350-351 .

[3] الصادق بو شنافة ، الآثار **المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص تخطيط ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص 126 .

ثانيا : تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

تخفيض الدعم الموجه لمنتجي السلع الزراعية أيا كان شكله ، الذي تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي بمقدار 20% خلال ستة (6) سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 13,3 % خلال عشر سنوات في حالة الدول النامية ،كما حددت الاتفاقية ضوابط للدعم المسموح به ، تخفيض الدعم لا يطبق على نسبة معينة من الإنتاج لا تتجاوز 05٪ للدول المتقدمة ابتداء من سنة 1995 و10٪ للدول النامية .[1]

ثالثا : دعم الصادرات الزراعية

نص الاتفاق على عدم تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية ،وعلى تخفيض الدعم المباشر الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمته وبنسبة 21% من حجم الصادرات التي تستفيد من دعم التصدير ، وذلك من خلال 6 سنوات بالنسبة للدول الصناعية، وبنسبة تخفيض تقدر بـــ24 % من القيمة ، و 14% من الكمية بالنسبة للدول النامية خلال مدة 10 سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق .[2]

وقد حددت الاتفاقية في المادة 09 ، أشكال الدعم التصديري الخاضعة لالتزامات التخفيض :[3]

- الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية أو هيئاته ، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتج فردي أو تعاونية أو جمعية المنتجين أو هيئة تسويق ، طالما ان هذا الدعم مرتبط بالتصدير ؛
- قيام الحكومة أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المدفوع للمنتجين في الأسواق المحلية ؛
- المدفوعات لتصدير أي منتج زراعي الممولة بمقتضى تدابير حكومية ؛
- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية، ماعدا خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع ؛
- الدعم المالي المقدم للمنتجات الزراعية التي تعتبر مدخلات في منتجات مصدرة .

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 82 .

[2] الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 127 .

[3] الأخضر بن عمر ، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ،مالية ونقود ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص 50 .

الفرع الثاني : تحرير التجارة في الصناعة

لم يكن التوصل لاتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الصناعية على الدرجة نفسها ، فقد تمت معالجة قطاع الصناعة كله باستثناء المنسوجات و الملابس التي تمت معالجتها بصفة خاصة .

أ. اتفاقية المنسوجات والملابس

موضوع المنسوجات و الملابس من أكثر الموضوعات إثارة للخلاف بين الدول المتقدمة و الدول النامية المصدرة لهذه السلع، حيث وضع الاتفاق إطار للإنهاء الخلاف تدريجيا خلال عشر سنوات لاتفاقية الألياف المتعددة* التي كانت تمتلك الدول النامية فيها ميزة نسبية، في حين تمارس عليها الدول المتقدمة الحماية ، و هكذا أرادت هذه الاتفاقية دمج قطاع المنسوجات و الملابس في اتفاقيات المنظمة، و قد نص الاتفاق على المعاملة التفضيلية للدول أقل نمو، و تحديدا تنص الاتفاقية على ما يلـــي :[1]

1. تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية و إلغاء القيود غير الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية و منح الرخيص؛
2. تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة و المساواة في التجارة المنسوجات في مجال الإغراق ومكافحته و الإعانات و الرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية ؛
3. تفادي الانحياز ضد الواردات من المنسوجات و الملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية.

كما أعطت الاتفاقية للدولة حرية اختيار هذه المنتجات ضمن أربعة مجموعات كالتالي : المجوعة تبدأ كالتالـــي : [2]

– **المرحلـة الأولـى:** إدماج 16% من حجم واردات العضو سنة 1990 ، وتختار هذه النسبة طبقا لوصف السلعة : الخيوط الممشطة والمغزولة ، الأقمشة ، المنتجات النسيجية الجاهزة ، الملابس .

– **المرحلة الثانية :** تبدأ من الشهر السابع والثلاثين بعد تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج 17% ،من إجمالي واردات الأعضاء بنفس الأنواع السابقة .

– **المرحلـة الثالثـة :** تبدأ في الشهر الخامس والثمانين من بدأ تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج 18% من إجمالي واردات الأعضاء سنة 1990 بنفس الأنواع السابقة .

---

* هي الاتفاقية التي تنظم التجارة في المنسوجات والملابس وفق استثناء من القواعد العامة لـGATT ، إذ تحدد هذه الاتفاقية حصصا كمية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس إلى الدول المتقدمة ، وتشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة خاصة في GATT .

[1] عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص 69.

[2] مصطفى رشدي شيحة ، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 مرجع سابق ، ص 169 .

– **المرحلة الرابعة :** تبدأ في الشهر المائة وواحد وعشرين من بدأ تنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بإدماج باقي المنتجات في اتفاقية GATT ، وتحرير وتحويل الحصص إلى تعريفات وتخفيض الرسوم الجمركية وتقارب السلع الصناعية . والجدول التالي يوضح نسب التحرير حسب مراحل إلغاء اتفاقية لتجارة المنسوجات و الملابس .

الجدول رقم 09: مراحل إلغاء اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات و الملابس

المرحلة	*بداية المرحلة*	*نسبة التحرير من نسبة واردات عام 1990*
الأولى	**95/01/01**	16% من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990
الثانية	**98/01/01**	17% من إجمالي الواردات لسنة 1990
الثالثة	**2002/01/10**	18% من إجمالي قيمة الواردات من وارداتها عام 1990 .
الرابعة	**2005/01/01**	49 %من إجمالي قيمة وارداتها عام 1990

المصدر: مفتاح حكيم : السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص 85.

ب.اتفاقية المنتجات الصناعية

أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من إعفاءات وتخفيضات أهمها:[1]

1. إعفاء مجموعة من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية في أسواق الدول الصناعية ومنها المنتجات الصيدلانية، معدات البناء، المعدات الطبية، الصلب، الأثاث والمعدات الزراعية...الخ ؛

2. تخفيض تعريفات السلع المصنعة من متوسط 6,3% إلى متوسط 3,8% أي بنسبة خفض تصل إلى 40% في الدول المتقدمة ؛

[1] كمال بن موسى ، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 158 .

3. تقليص حجم الواردات التي تدخل إلى أسواق البلدان الصناعية بتعريفة جمركية تساوي أو تزيد عن 15% (من 7% إلى 5% مجمل الواردات)، وتكون تلك النسبة في البلدان النامية من 9% إلى 5%؛

4. تعهدات الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة 40% على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل، وبنسبة 60% على الأخشاب والورق والآلات اليدوية.

الفرع الثالث : الاتفاقات الأخرى المكملة لتحرير التجارة الدولية في السلع

فيما سبق تم عرض اتفاق تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أنه تم التوصل أيضا إلى اتفاق حول بعض القواعد المتعلقة بتجارة السلع لتحديثها حتى تساير التطورات الاقتصادية الراهنة ، تشمل هذه القواعد مواضيع منظمة ومكملة للتجارة الدولية في السلع .

أولا :القواعد المنظمة للتجارة في السلع: تتكون الإجراءات المنظمة للتجارة في السلع في إطار جولة الأورجواي مما يلـــــي :

1. **مواجهة سياسات الإغراق** : تضمن الاتفاق حول تنفيذ المادة 06 من اتفاقية GATT المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق عددا من الإضافات المهمة الرامية إلى ضبط معنى الإغراق ، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق ، والجديد الذي أضافته الاتفاقية يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 05 سنوات على اتخاذها ، مع الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلا أي أقل من 2% من سعر تصدير السلعة ، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة أي أقل من 3% أو أكثر من إجمالي الواردات من هذا المنتج .[1]

2. **الإجراءات المضادة للدعم** :ينطبق الدعم المحظور على دعم السلع والخدمات أو قطاعات معينة ، وفيما يخص الإجراءات المضادة للدعم تشمل فرض رسوم تعويضية أو تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر ، وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال خمس (05) سنوات من تطبيقها ، إلا أنه هناك استثناءات لصالح الدول النامية منها : يسري حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه)، مرجع سابق ، ص ص : 360 ، 361 .

الأقل نموا (الدخل الفردي فيها أقل من 1000دولار في السنة) ، أما باقي الدول الأعضاء فتلغي دعم الصادرات خلال فترة سبع (07) سنوات ابتداء من 1995 ، أما بالنسبة لدعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد فلن يسري حظره إلا بعد خمس (05) سنوات من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة [1]،كما يتعين إلغاء دعم الصادرات إذا أصبحت الدولة النامية قادرة على منافسة المنتج المعني ، ويستدل على تحقق هذه القدرة بوصول نصيب الدولة النامية في التجارة الدولية لهذا المنتج 3.25% لسنتين متتاليتن .[2]

3. **الإجراءات الوقائية** : تعني أنه إذا زادت واردات الدولة العضو من منتج ما بصورة غير متوقعة بشكل يحدث ضررا جسيما لها ، يجوز لها مؤقتا أن تتخذ إجراءات وتضع قيود للحد من وارداتها وحماية إنتاجها المحلي .[3]

4. **اتفاق الدعم**_: أسفرت جولة الأوروغواي عن اتفاق بشأن الدعم ، وجرت المفاوضات حول تعزيز نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمة ، مع كيفية إثبات الضرر للصناعات المحلية من جراء انتهاج سياسة دعم الصادرات ، ويسري هذا الاتفاق على المنتجات الصناعية ، بينما تطبق أحكامه على اتفاق الزراعة الخاص بالدعم المنتجات الزراعية وحدها .[4]

ثانيا : الإجراءات المصاحبة للتجارة الدولية في السلع: تتضمن هذه الإجراءات ما يلـــــي:

1. **الاتفاق حول العوائق الفنية للتجارة** : يتعلق هذا الاتفاق بالعلامات و البيانات التجارية على السلع، و المطابقة للمعايير و المواصفات الفنية، وكذلك إجراءات الفحص و استخراج شهادات الصلاحية، ويهدف هذا الاتفاق إلى منع التعسف في الشروط التي تفرضها الدول الأعضاء لاستخراج هذه الشهادات مما يؤدي إلى عرقلة التجارة، و تلتزم الدول الأعضاء باستخدام هذه المعايير الدولية، ويختص بهذه الأمور و وضع الضوابط التنظيمية لهذه المعايير لجنة تابعة لمنظمة التجارة العالمية تسمي لجنة الحواجز الفنية، ويعطي هذا الاتفاق معاملة تفضيلية للدول النامية، وتقديم العون لها من

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص 260 .

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه ، مرجع سابق ، ص 363 .

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، مرجع سابق ،ص 262 .

[4] كامل بكري ، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، مرجع سابق ، 249.

الدول الأعضاء المتقدمة من خلال تقديم المعلومات له و تأسيس أجهزة متطورة تطبق هذه المعايير الدولية .[1]

2. **الاتفاق حول التقييم الجمركي:** يهدف هذا الاتفاق إلى وضع قواعد لتقييم السلع عند دخولها إلى المنافذ الجمركية بما يحقق التوازن بين مصالح المستوردين والمصدرين في نفس الوقت، مع عدم خلقه حواجز وإجراءات تمنع تحقيق النفاذ إلى الأسواق ، لذلك يتطلب إتخاذ عدة خطوات تؤمن الوضوح والانضباط والشفافية للإجراءات التي تشير إليها الدول في تحديد قيمة السلع المستوردة بغرض فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها، وذلك بما يحول دون الاستخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركية أو تهريب رؤوس الأموال .

3. **الاتفاق حول قواعد المنشأ :** أسفرت جولة الأورجواي عن اتفاق حول قواعد منشأ السلع سعيا لسد ثغرة مهمة بالنسبة إلى تطبيق هذه القواعد، حيث كانت الدول المصدرة الكبيرة تستخدم قواعد المنشأ في التهرب من تطبيق مبادئ الجات المتعلقة بمكافحة الإغراق، وذلك من خلال التجميع في دولة ثالثة ، فتشكلت بمقتضى هذا الاتفاق لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها، وتم التوصل إلى أسس محددة، أهمها: مبدأ عدم التفرقة بين السلع الوطنية والسلع المنتجة في الدول الأخرى عند تطبيق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ، كما يجب أن تطبق هذه الأنظمة بطريقة سهلة وعادلة، وأن تنشر الدولة خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات التعديلات التي ترى إدخالها على أنظمة بلد المنشأ قبل شهرين من تنفيذها، بشرط ألا تكون مقيدة للتجارة الدولية، كذلك يجب البت في طلبات المستوردين والمصدرين فيما يتعلق ببلد المنشأ خلال 150 يوما من تقديم الطلبات وتضل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات.[2]

4. **التفاهم حول التجمعات التجارية الإقليمية*:** وهي من الاتفاقيات المهمة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، حول التفاهم على التجمعات التجارية الإقليمية من خلال المادة 24 من اتفاقية الجات، الخاصة بالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة .

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 142.

[2] كمال بن موسى ، مرجع سابق ، ص ص :163 -164 .

* سنتطرق إلى التجمعات الإقليمية وموقعها من GATT في الفصل الثالث .

5. **الاتفاق حول التقييم الجمركي :** تضمن الاتفاق بهذا الشأن مراجعة للقواعد الواردة في المادة السابعة من الجات، كما تطلب اتخاذ خطوات عدة تؤمن الوضوح و الانضباط و الشفافية للإجراءات التي تشير إليها الدول في تحديد قيمة السلع المستوردة ،بغرض فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليها، دون استخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركية أو تهريب رؤوس الأموال[1]

ثالثا : الاتفاقيات المكملة للتجارة في السلع: وتشمل كل من اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، اتفاقية التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية .

1. **اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS**

جاءت هذه الاتفاقية لمنع قيام أي عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقيات GATT 1994، وخاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة 4 من المادة 3) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والاكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها لهذه الواردات، ويعطي الاتفاق فترة انتقالية لمدة عامين اعتبارا من 1995/01/01 للبلدان المتقدمة لإلغاء جميع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تتعارض مع مبادئ الجات، أما إذا كانت من الدول النامية فثمة معاملة تفضيلية في إطالة الفترة المذكورة إلى 5 سنوات، وبالنسبة للدول الأقل نموا إلى 7 سنوات [2]، وتتمثل إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة فيما يلي :[3]

- **شرط المحتوي المحلى:** يشترط قيام المستثمر الأجنبي باستخدام منتجات محلية أو استخدام نسبة معينة للمكون المحلي في منتجات المشروع ؛
- **شرط التوازن التجاري :** ويتمثل هذا الشرط في أن الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي تشترط على المستثمر الأجنبي أن يستورد المواد التي يحتاجها لأغراض عملياته الإنتاجية بنسبة معينة من قيمة صادراته، وأحيانا تشترط بعض الدول ألا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدر؛
- **شرط حدود التصدير:** ويتمثل هذا الشرط في أن الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي تفرض على المستثمر الأجنبي أن يصدر كمية من إنتاجه لا يقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلى ؛

[1] عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص 88.

[2] كمال بن موسى ، مرجع سابق ، ص 176.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ،2005 ، ص 74 .

- **شرط توازن العملات الأجنبية:** بمعنى تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي لشراء واردات من الخارج إلى ما يحصل عليه من عملات أجنبية مقابل صادراته من المنتج، وقد نصت الاتفاقية على إلغاء مثل هذه القيود خلال سنتين بالنسبة للدول الصناعية وخمس سنوات للدول النامية و سبع سنوات للدول الأقل نموا، كما نصت على تشكيل لجنة تقوم على تطبيق هذه الالتزامات .

2. اتفاقية التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية TRIPS

حقوق الملكية الفكرية هي حقوق منحت لأشخاص وشركات مقابل إبداعاتهم ،كالاختراعات والأعمال الفنية ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف ، براءات الاختراع ...إلخ ، يتم منح صاحب الحق ملكية خاصة لمدة زمنية معينة [1]، وقد كانت هذه الحقوق سابق محمية بثلاث معاهدات أو مؤسسات مختصة بحماية الملكية الفكرية وهي : معاهدة Berne التي تختص بحقوق الفك الفني والأدبي ، معاهدة Paris التي أوكلت لها مهمة حماية حقوق الملكيات الصناعية ، واتفاقية Washington التي تحمي الرموز التجارية والإنتاجية (الماركات المسجلة) ، وكل ما يتعلق ببراءة الاختراع .[2]

وقد ألحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على إدراج الموضوع في مفاوضات جولة الأوروغواي ، وعلى الوصول إلى اتفاق بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية ، من أجل تأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ،و تم التوقيع على اتفاقية TRIPS في إطار مفاوضات جولة الأوروغواي بمراكش في 1994/04/14 ، دخلت حيز التنفيذ من أول جانفي 1996 بالنسبة للدول المتقدمة ، ومن أول جانفي بالنسبة للدول النامية ، مع إعطاء فترة سماح تنتهي في أول جانفي 2005 ، ومن أول جانفي 2006 بالنسبة للدول الأقل نموا[3]، وتتمثل الالتزامات الواردة في الاتفاقية فـي :[4]

1. تقرير حماية لا تقل عن عشرين عاما لبراءات الاختراع ، و لا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية و التصميمات الصناعية في حالات استثنائية ؛

---

[1] فلة عاشور ، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية- دراسة حالة الجزائر منذ 1994**- ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012، ص 104 .

[2] سكينة بن حمود ، مرجع سابق ، ص 209 .

[3] عبد السلام مخلوفي ، **اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها** ؟ ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 03 ، ديسمبر 2005 ، ص ص 117- 118.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)، مرجع سابق ، ص 89 .

2. تلتزم الدول الأعضاء بنصوص الاتفاقات و المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، اتفاقية BERNE لحماية الأعمال الفنية و الأدبية سنة 1886 والمعدلة في 1971 ، و اتفاقية PARIS لحماية الملكية الصناعية سنة 1833 المعدلة في1967 ، واتفاقية روما لحماية المبدعين و منتجي المسجلات الصوتية1961 سنة ، واتفاقية واشنطن للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة سنة 1989 ؛
3. تعديل التشريعات الداخلية في الدول الأعضاء في الاتفاقية ،على النحو الذي يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الأدبية و الفنية و الصناعية، بما في ذلك تقرير مبدأ التعويض و إعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء، وتسمح الاتفاقية باستثناء براءات الاختراع إذا كان ضروريا لحماية حياة وصحة الإنسان و الحيوان و النبات أو للحد من الأضرار المدمرة للبيئة، كذلك تستثني الوسائل الملكية و العلاجية و الجراحية لمعالجة الإنسان والحيوان .

أ- مبادئ والتزامات اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS

اتجهت هذه الاتفاقية في اتجاه التأكيد على الالتزام بأحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية بأنواعها المتعددة ،وبالإضافة إلى ذلك ، فقد نصت الاتفاقية على سريان مبادئ اتفاقية GATT الرئيسية وهما :[1]

- **شرط الدولة الأولى بالرعاية** : الذي يقضي بمنح نفس المزايا التي تمنح لدولة ما إلى باقي الأطراف جميعها ؛
- **شرط المعاملة الوطنية** التي تمنح نفس المعاملة للأجانب الممنوحة للمواطنين ،كما نص الاتفاق على ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة .

ب-تأثير اتفاقية TRIPS على تحرير التجارة الدولية

من خلال المبادئ والالتزامات السابقة لاتفاقية TRIPS ، يتبين أنها حمائية بالدرجة الأولى لأصحابها إلا أنها تساهم بشكل كبير في الحد من النزاعات والخلافات التي تنشأ نتيجة السرقة والقرصنة ،و يتم تحرير التجارة الدولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، من خلال الأحكام القانونية التي تقررها

[1] مقدم عبيرات ، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص غير مذكور ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2002/2001 ، ص 266 .

التشريعات الداخلية لكل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة ، وتطبيق هذه الاتفاقية سيؤثر على التجارة الدولية على النحو التالي :[1]

- سيكون هناك ضبط إنتاج السلع المقلدة والمتاجرة فيها، ومع اتجاه السلطات المختصة في البلاد الأعضاء نحو وضع قوانين العلامات التجارية وحق المؤلف والحقوق المتصلة بها موضع التنفيذ، سيتحول القائمين بعمليات القرصنة والتقليد والتزييف للمنتجات الأجنبية، إلى ممارسة إنتاج هذه المنتجات بالطرق القانونية المعمول بها، وذلك بالحصول على رخص أصحاب الحق في الملكية الفكرية لهذه المنتجات ؛
- من شأن الاتفاقية تشجيع المشروعات الأجنبية الكبرى على الدخول في مشروعات مشتركة، وفي بعض الترتيبات التعاونية لنقل المعارف التكنولوجية على أسس تجارية إلى الدول النامية ؛
- سيترتب على تطبيق الاتفاقية تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية في مجال البحث والتطوير، حيث سيتحصل أصحابها على عوائد مالية من وراء إبداعاتهم وابتكاراتهم الفكرية في البلد المضيف ؛
- تؤدي الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية إلى زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في البلاد النامية .

المطلب الثاني : الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدماتGATS

يعتبر إدراج قطاع الخدمات في اتفاقية GATT من أبرز نتائج جولة أورغواي المتصل إليها كون أن هذا القطاع لم يكن ضمن محاور التفاوض في الجولات السابقة لتحرير التجارة العالمية، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدافع بقوة لإخضاع التجارة الدولية في الخدمات لقواعد GATT، وعلى عكس الدول النامية التي كانت تسعى جاهدة لإبقاء الملف خارج دائرة المفاوضات ولا يخضع للتحرير، كون أن قطاع الخدمات أصبح يمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي العالمي، ويمثل القطاع ما يعادل 20% من حجم التجارة العالمية ، و يبلغ فيها نصيب الدول المتقدمة نحو 85.1%، مقابل 13.5% للدول النامية و1.4% لدول شرق أوربا .[2]

[1] الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 136 .

[2] الصادق بوشنافة ، مرجع سابق ، ص 132 .

الفرع الأول : مفهوم تحرير الخدمات

يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، على اعتبار أن الخدمات لا تستلزم عبور الحدود، ولا تعريفات جمركية لانتقال الخدمات، و إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين و التشريعات و الإجراءات التي تضعها كل دولة ، فتجارة الخدمات هي تلك المعاملات الاقتصادية غير المنظورة ، التي تتم بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين.

لذلك ينصرف مفهوم تحرير تجارة الخدمات إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية، و التقليل من التحيز تجاههم و تمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية .[1]

معنى التحرير بالنسبة للخدمات هو التحرير من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها،أي أن القضية المطروحة ليست إزالة التعريفة الجمركية التي تعترض الخدمات عند عبورها الحدود، كما هو الحال في السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية ، ولا نقاط عبور في حالة الخدمات ، ولكن القضية المطروحة هنا هي النظام الداخلي للدول المختلفة ،معنى هذا أن المفاوضات متعددة الأطراف في الخدمات امتدت ولايتها إلى القيود واللوائح الداخلية ، بعد أن كانت مقصورة على القيود التي طبق على الحدود .[2]

الفرع الثاني : مجالات تحرير تجارة الخدمات

تجارة الخدمات لم تخضع لأي تنظيم أو أي شكل من أشكال الاتفاقات الدولية ، إلا من خلال جولة الأوروغواي ، نظرا لأهميته قطاع الخدمات ، ويتضمن اتفاق الخدمات التالية هـي :[3]

1- قطاع الخدمات المالية (مصرفية وتأمينية): حيث يشتمل -كما حددته جولة الأورغواي علي :

أ- قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين علي الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التي تعمل في هذا المجال ؛

---

[1] بريش عبد القادر ، **تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية GATS** ، متاح على الموقع الالكتروني : www .neevia.com، تارسخ الاطلاع:2017/01/10، على الساعة :09:00 .

[2] عتيقة وصاف ، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع أشارة إلى حالة الجزائر (2009-1999)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013 ، ص 37.

[3] صفية أحمد أبو بكر ، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS** ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،ص ص 970-971 .

ب- قطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى (باستثناء التأمين) وتشمل المؤسسات التي تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء ،وتمول المعاملات التجارية، والشركات التي تعمل في مجال بيع وشراء الأسهم والسندات، والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال أسواق النقد والقطع الأجنبي والمشتقات المالية والتي تتعامل في الأصول النقدية والمالية ؛

2- خدمات النقل (برية وبحرية وجوية) ؛

3- خدمات الاتصالات والمعلومات؛

4- الخدمات المهنية (الطبية والهندسية والتعليمية)؛

5- خدمات قطاع التشييد والبناء ؛

6- خدمات أنشطة قطاع السياحة.

الفرع الثالث : مبادئ اتفاقية GATS

قامت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على مجموعة من المبادئ و القواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية ، وهي لا تخرج عن مبادئ GATT وهي : [1]

1. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** : و ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق، و أن أي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر أو لدولة أخرى غير عضو في الاتفاقية، و ينبغي أن تمنح في ذات الوقت و دون شروط أو قيد إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية، أي أية ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف تمتد تلقائيا لطرف آخر، كما سمحت الاتفاقية للدول إمكانية استثناء بعض الخدمات من هذا المبدأ عند تقديم جدول التزاماتها فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات، على أن يتم مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من سريان الاتفاقية المذكورة ؛

2. **مبدأ التحرير التدريجي:** طبقا لهذا المبدأ فإنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير الخدمات من القيود و التشريعات بشكل تدريجي يضمن حماية الخدمات، و ذلك من خلال الحرية للدول في التحديد جداول التزاماتها ، و مراجعة تلك الالتزامات بشكل يسمح تدريجيا بالتحرير الكامل لقطاع الخدمات للدولة العضو.

[1] بريش عبد القادر ، مرجع سابق .

3. **مبدأ الشفافية:** طبقا لهذا المبدأ فإنه يتعين على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بالإعلان عن جميع القوانين و التشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في الخدمات، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول، حيث أشارت الاتفاقية في مادتها الثانية ،أنه يجوز لأي عضو تعديل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاث سنوات من تقديمها ،على أن يبلغ مجلس تجارة الخدمات بذاك التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين، بل و أعطيت الدولة العضو حق تعديل جداول التزاماتها بوضع قيود على أنشطة الخدمات التي تواجه صعوبات على إثرها في ميزان مدفوعاتها ، بحيث تتصف هذه القيود بعدم التمييز و تكون منسجمة و نصوص اتفاقيات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز للمعلومات، في حين تكفل نصوص الاتفاقية الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين، أو تتعارض مع المصلحة العامة أو تضر بالمصالح التجارية لشركات معينة من القطاع العام أو الخاص ؛

4. **مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:** تنص المادة الثالثة و الرابعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية ،من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز و تقوية قدرات توفير الخدمات في هذه الدول و زيادة كفاءتها و قدراتها التنافسية، مع إمكانية وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع و شبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات ؛

5. **مبدأ التغطية و الشمولية:** تغطي اتفاقية GATS جميع أشكال تجارة الخدمات ، منها الخدمات المالية و المصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات و في مختلف القطاعات، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، و خدمات هيئات الضمان الاجتماعي ؛

6. **مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسة التجارية المقيدة:** تم الاتفاق على هذا المبدأ نظرا لأن أحد أساليب الحماية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات ،يتمثل في الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدمو الخدمات المحليين للتقييد و الحد من منافسة الأجانب.

و قد تعاملت المادتين الثامنة و التاسعة من الاتفاقية مع هذه الممارسات، و أعطت الصلاحية لمجلس الخدمات بناءا على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الاحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

وبشكل عام يكمن جوهر اتفاقية GATS ، في الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء في الجداول (البرامج) التي تعدها بشأن النفاذ إلى الأسواق ، وتحرير قطاعات معينة من القطاعات الحكومية ، وجعلها مفتوحة أمام المنافسة الأجنبية ، إضافة إلى تقييد الموردين الأجانب لإحدى وسائط التوريد بغض النظر عن القطاع المعين .[1]

المطلب الثالث : تقييم دور اتفاقية GATT في تحرير التجارة الدولية

لقد حققت اتفاقية GATT نتائج بالغة الأهمية ، من حيث تطور حجم التجارة الدولية ومستويات تحريرها ،مقارنة عما كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية ، و من أجل تقييم مسار التحرير التجاري العالمي ، يجب معرفة تطور حجم التجارة العالمية منذ البدء بالعمل بتلك الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، وكذا أهم التخفيضات على العوائق التجارة على التجارة الدولية .

الفرع الأول : حجم التجارة الدولية

عرفت التجارة الدولية تطورا كبيرا منذ عقد الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة إلى غاية 1993 ،والجدول التالي يوضح حجم كل من الصادرات والواردات للدول التي عقدت اتفاقية GATT .

الجدول رقم 10: تطور التجارة الدولية بعد الدخول في اتفاقية GATTخلال الفترة 1950-1993

الوحدة : بليون دولار أمريكي

	1948	1953	1963	1974	1983	1993
الصادرات العالمية (السلع)	37,4	58,4	117,7	470,1	1415,2	3625,3
الواردات العامية (السلع)	36,3	56,8	123,4	507,8	1500,7	3652,8
اجمالي التجارة الدولية	**73,7**	**115,2**	**241,1**	**977,9**	**2915,9**	**7278,1**

[1] سكينة بن حمود ، مرجع سابق ، ص215.

(السلع)						

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مجمعة من :

-OMC, Word Trade Statistical Review ,2016, p p :93-94

من خلال الجدول رقم 10، عرفت كل من الصادرات والواردات العالمية تطورا كبيرا من حيث الحجم وبعد عقد الدول اتفاقية GATT ، نلاحظ أن قدرت صادرات الدول من السلع في 1948 بـ 37,4 بليون دولار أي ما نسبته 63,4٪ من الصادرات العالمية ، لتصل في سنة 1993 إلى3625,3 بليون دولار أي أكثر من 98 ٪ من الصادرات العالمية ، كذلك الحال بالنسبة للواردات التي بلغت سنة 1948 36,3 بليون دولار أي بنسبة 58,6 ٪ لتصل إلى 97 ٪ من الواردات العالمية ،أي أن هناك تطور كبير في تحرير في التجارة الدولية التي يجب أن تغطي على الأقل 90 ٪ من المبادلات التجارية ، نستطيع القول أن هناك مرونة في تطبيق السياسات التجارية من قبل الدول الموقعة على اتفاقية GATT، ولكن تبقي نسبة تطبيق سياسة التحرير متباينة من دولة لأخرى .

الفرع الثاني : معدل الانفتاح العالمي

من أجل معرفة درجة انفتاح دول العالم على بعضها ، بمعنى معرفة مدى استعداد الدول لتحرير التجارة ، فيحسب معدل الانفتاح العالمي بنصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة انفتاح الاقتصاد المحلي ، وفقا للمعادلة التالية : *

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} \times 100$$

M:الواردات. X: الصادرات. PIB : الناتج المحلي الخام.

والجدول التالي يوضح مدى انفتاح بعض دول العالم على بعضها .

الجدول رقم11: معدل الانفتاح العالمي خلال 1950-1996

الوحدة : ٪

	1960-1950	1970-1960	1980-1970	1990-1980	1996-1990
نمو التجارة الدولية	6,3	8,3	5,2	3,7	5,9
نمو PIB	4,2	5,3	3,6	2,8	1,4

* متاح على الموقع : http// manualzz.com/doc/...chap 10-101 ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/10، على الساعة 16h .

التجارة الدولية /PIB	1,5	1,6	1,4	1,3	4,2

Source :GATT , OMC ,2013

من خلال الجدول رقم 11، يتضح لنا أن التجارة الدولية شهدت ارتفاعا بنسبة 8,3٪سنويا في المتوسط بين 1950 إلى 1970 ،وهذا راجع إلى المكانة الدولية الهامة للدولار الأمريكي الذي كان مسيطرا على المعاملات التجارية بين دول العالم آنذاك ، وكذلك ارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي 5,3٪ فقط سنويا في المتوسط ، أي أن تطور المبادلات الدولية كان في المتوسط يمثل مرة ونصف من نمو الناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) العالمي، ثم تطورت هذه النسبة إلى الضعف 4,2 ٪خلال الفترة من 1990-1996 ،و هو ما يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات دول العالم و وجود انفتاح مستمر لمختلف الاقتصاديات المحلية .

الفرع الثالث : القطاعات الاقتصادية محل التحرير التجاري

فبالرغم من الانجازات التي حققتها GATT في مجال التحرير التجاري ، إلا أن هناك إخفاقات لم تنجح في تخطيها وهي العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية خاصة بالدول النامية، واقتصارها على الدول الصناعية ، مع بقاء التجارة الدولية الخاصة بالمنسوجات والملابس خارج نطاق اتفاقية GATT ، فخضعت تجارة المنسوجات الدولية لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات أو الألياف المتعددة التي استهدفت ضوابط لنفاذ هذه المنسوجات لأسواق الدول المتقدمة ، ووجدت الدول النامية نفسها محرومة من الاستفادة من مزايا التحرير في أهم صناعة تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة[1] ،والجدول التالي يوضح معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على بعض القطاعات الاقتصادية بعد جولة الأورغواي .

الجدول رقم 12: معدلات التعريفة الجمركية المطبقة في بعض الدول بعد جولة الأورغواي 1993

الوحدة :%

الدولة	برازيل	الاتحاد الأوروبي	اليابان	كوريا	المكسيك	تركيا	و م أ
الزراعة	35,3	19,5	11,7	62,2	42,9	63,9	5,5
الصناعة	29,7	4,1	3,6	11,4	34,8	40,7	3,8

[1] عبد الباسط وفا ، سياسات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 58 وما بعدها .

الخدمات	30,3	7,4	5,1	18,3	35,5	44,1	4,1

Source :www .wsu.edu ,consulté 01/08/2017 , a 10:30h

من خلال الجدول رقم12 ، رغم انتهاء جولة الأوروغواي ، إلا أن معدلات تعريفة جمركية المطبقة على قطاع الزراعة والصناعة عرفت ارتفاعا نسبيا في تطبيقها رغم تخفيضها ضمن جولات الجات السابقة ، ففي الدول النامية كالبرازيل وكوريا وتركيا بين 35٪ و63٪ على قطاع الزراعة و بين 11٪ و40٪ على قطاع الصناعة ، وبين 18٪ و 44٪ على قطاع الخدمات، في حين أن الدول المتقدمة رغم انخفاض معدلات التعريفة الجمركية فيها إلا أنها لم تلغها ، وبذلك فقد بقيت معدلات التعريفة الجمركية مطبقة على تلك قطاعي الزراعة والخدمات أكثر من قطاع الصناعة ، وبالتالي فإن الـGATT أخفقت في تحرير قطاعي الزراعة والخدمات و الذين بقيا لوقت طويل خاضعين للحماية، وظلّ تحرير تجارة السلع الزراعية أملا يراود الدول الزراعية التي عجزت عن تحريرها أمام إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ومجموعة الدول الاقتصادية الأوروبية في بداية الستينات من القرن العشرين .

وكانت هذه الجولات الثمانية من المفاوضات ناجحة جدا في خفض التعريفات الجمركية ،وفي أواخر الأربعينيات، كان متوسط الرسوم على المنتجات الصناعية التي تفرضها البلدان النامية حوالي 40٪من القيمة ، مع وجود تفاوت من عضو لآخر ومن منتوج لآخر ليصل إلى 5% في و.م.أ،اليابان،الاتحاد الأوروبي، و 7% في الدول المتقدمة، تبقى النسب المثبتة على قطاع المنسوجات والملابس الأكثر ارتفاعاً بنسبة 9% في و.م.أ،اليابان،الاتحاد الأوروبي ،ونسبة 12% في الدول المتقدمة الأخرى،و29% في الدول النامية ، تليها النسب المثبتة على الجلود،المطاط،الأحذية ومصنوعات الجلود وأصبح لدى العديد من المنتجات الآن بنسبة 0 ٪، كالخشب ومشتقاته (انظر الملحق رقم 01) الذي يوضح مستويات الرسوم الجمركية المطبقة حتى جولة الأوروغواي على بعض المنتجات الزراعية والصناعية، ويعتبر الاقتصاديون عادة أن الرسوم الجمركية التي تقل عن 5 ٪ تكون مصدر إزعاج وليس حاجزا، وعلاوة على ذلك، لا تزال العديد من الدول النامية تفرض رسوم جمركية مرتفعة جدا،

وتتحمل البلدان المتقدمة عبء النمو على مجموعات محددة من المنتجات، مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات.[1]

المطلب الرابع : تقييم دور OMC في تحرير التجارة الدولية

ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية بشكل ملحوظ ، فمنذ سنة 1995 عرفت التجارة الدولية تطورا كبيرا ، وهو ما يفسر باقبال العديد من الدول على الانضمام إلى OMC ، وقد شهدت سنوات التسعينيات ظهور ملامح نظام تجاري دولي جديد ،يقوم أساسا على حرية التجارة والتبادلات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وفتح الأسواق أمام الجميع، وترك مجال المنافسة الكاملة في كل القطاعات ، من أجل تحقيق أكثر تقدم ورفاهية للمجتمع الدولي ،لذلك سنتعرف عى تطور التجارة الدولية بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة ومعرفة مستويات التحرير التجاري ،من خلال ما يلي :

الفرع الأول : تطور التجارة الدولية من السلع خلال الفترة 1996-2015

واصلت المنظمة العالمية للتجارة مسيرة تحرير التجارة العالمية ، وأكملت ما أخفقت فيه الـGATT من بقاء الحماية التي مازلت مفروضة خاصة على قطاعي الزراعة والخدمات .

الجدول رقم 13 : تطور حجم التجارة الدولية خلال الفترة 1996 – 2016

الوحدة : ٪

السنة / التجارة		1996	1998	2000	2005	2008	2009	2010	2012	2013	2016
نسبة التجارة الدولية		6,5	4,2	12,4	7,4	2,7	11,9-	14,0	2,8	0,3	2,2
دول متقدمة	ص	6,0	3,8	5,7	1,9	13,4-	14,1	2,1	2,3	2,1	1,8
	و	6,2	5,7	6,3	0,3	13,3-	13,3	1,1	1,4	1,1	2,1
دول نامية	ص	9,2	5,3	10,9	4,1	8,1-	13,9	4,2	4,4	4,2	2,6
	و	8,1	0,6-	9,8	8,2	9,5-	15,4	5,8	5,6	5,8	2,4

ص : تمثل الصادرات – **و:** تمثل الواردات

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على : – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 2013، ص327.

[1] Word trade orgainization , dispute settlement , united nations conference on trade and development,2003, p 45

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، 2011، ص279.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001 ، 2001، ص17.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016 ،2016 ص 277.

من خلال الجدول رقم 13، عرفت التجارة الدولية نموا كبيرا منذ سنة 1995 أي السنة التي عرف فيها العالم الحدث الكبير المتمثل في عقد اتفاقية دولية : اتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركيةGATT إلى غاية 1998 ، التي عرفت تراجعا ملحوظا في نسبة الصادرات والواردات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء بنسبة 4,2٪ ، وهذا بسبب ما يسمى بأزمة النمور الآسيوية ، وتبني معظم الدول خاصة النامية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لتحرير التجارة الدولية ،من خلال التخفيض التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية واستمر تطور التجارة من1998 إلى غاية سنة 2000 بشكل بطيء،التي عرفت انتعاشا كبيرا للتجارة بنسبة 12,4٪ ، إلا أنها عرفت تراجعا بالنسبة لصادرات وواردات الدول المتقدمة بسبب أزمة الكساد في السلع الرأسمالية وبالمقابل عرفت الدول النامية استقرار مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام ، وفي خلال سنتي 2008و 2009 اللتان شهدتا حالة انكماش كبير لحجم التجارة الدولية للدول المتقدمة بسبب الأزمة المالية العالمية ، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية نتيجة للتبعية السلبية للأزمة ، لتعاود الانتعاش بنسبة 14٪ خلال سنة 2010 ، إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال السنتين 2012 و2013 إلى ٪2,8 و0,3٪ على التوالي للدول المتقدمة وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية خاصة العربية منها ، التي عرفت تحولات سياسية كبيرة أثرت على تجارتها الخارجية ، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط ، بعدها في سنة 2016 عاودت الارتفاع من جديد لتحقق الانتعاش بنسبة تطور 2,2% في التجارة الدولية لجميع الدول ، وهو مؤشر جيد يدل على أنا الدول تخطت تداعيات الأزمة .

الفرع الثاني : معدل الانفتاح العالمي 1985-2016

يسمح معدل الانفتاح التجاري العالمي ، بقياس مدى انفتاح تجارة الدول على بعضها ، نقوم بحساب ذلك المعدل منذ إنشاء المنظمة ومعرفة مدى تأثير المنظمة على تجارة الدول حتى سنة 2016 ، من خلال الشكل الموالي رقم 10.

الشكل رقم :10 معدل الانفتاح التجاري العالمي خلال الفترة 1985-2016

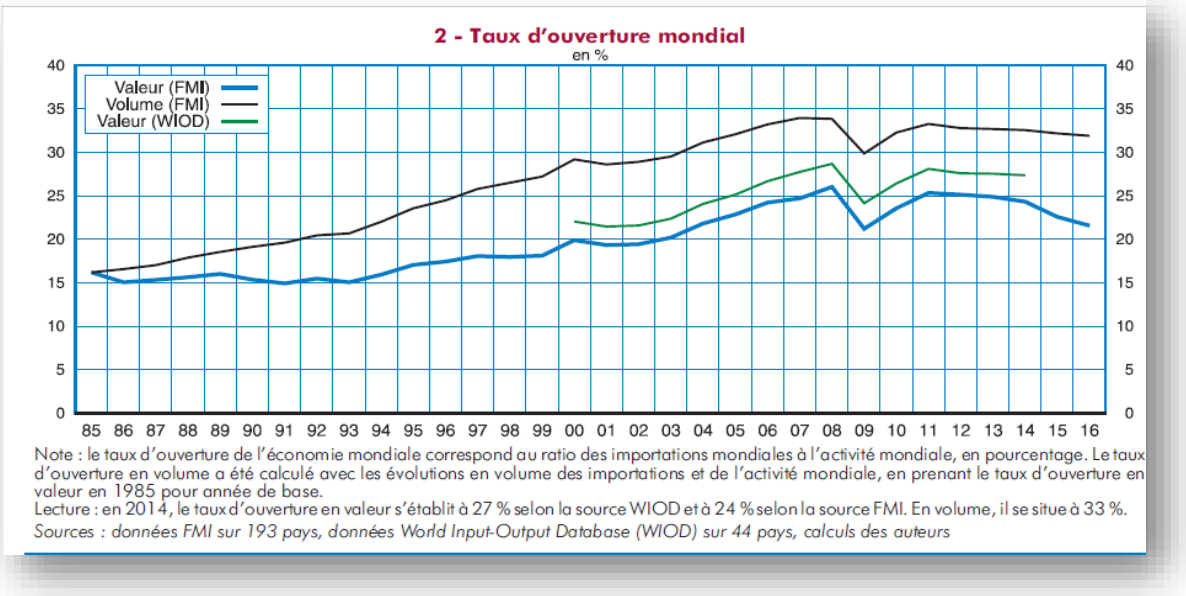

Source : David Berthier ,Brieuc Monfort,Anne-Marie Stoliaroff-Pepin, En2017 le taux l'économie mondiale se redresserait enfin , juin 2017 ,p 20

نلاحظ من الشكل رقم10 أن معدل الانفتاح الذي يتعلق نسبة الواردات إلى النشاط العالمي ، هو مؤشر للترابط بين اقتصادات العالم ، فقبل أزمة 2008-2009 ،كان هذا المعدل في زيادة مستمرة وبشكل منتظم ،حيث تضاعف بين عامي 1986 و 2007 ، من 17٪ إلى 34٪ خلال تلك الفترة، وخلال فترة الركود العظيم من 2008-2009 انخفض بشكل ملحوظ في أغلب اقتصادات العالم، بسبب تداعيات الأزمة العالمية 2008 بشكل عام ، وفشل المفاوضات في مؤتمر الدوحة من 2001 -2008 بشكل خاص ، ليرجع للارتفاع في الفترة 2010-2011، و لكن ليس بنفس الارتفاع السابق للأزمة ، بل انخفض قليلاً (-2) نقطة إلى 32٪ سنة 2016 (وهي نقطة حرجة عابرة شهدها العالم)،وعلى العموم ،إلا أن هذا المعدل يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم ، ومؤشر

جيد لقياس مدى مرونة العلاقات التجارية بين الدول ، وكلما ارتفع دل على وجود انفتاح مستمر ،وهذا الانفتاح يتناسب عكسيا مع حجم السوق الداخلية .

الفرع الثالث : مستويات التحرير التجاري

وعلى مدى قرابة العشرين سنة الماضية، تضاعف حجم التجارة العالمية في السلع بست (6) مرات تقريبا لتصل إلى 30 تريليون دولار أمريكي سنة2016 مقارنة بـ 5 تريليون دولار أمريكي في عام 1996 ، ويمثل هذا معدل نمو سنوي قدره 7،6 ٪ في المتوسط ، وخلال الفترة نفسها، حدث انخفاض بنسبة 15 ٪في متوسط التعريفات الجمركية المطبقة من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية، [1] بعدما كان متوسط التعريفة المطبقة من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية سنة 2013 هو 9٪ ، كما يوضحه الشكل رقم 11 .

الشكل رقم 11: تطور التعريفات التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال 1975-2015

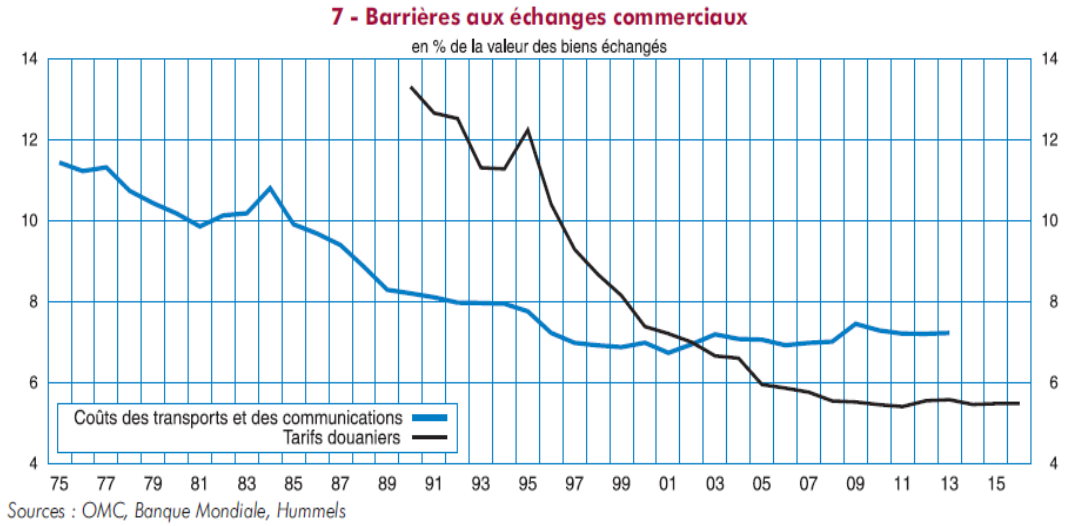

Source : David Berthier ,Brieuc Monfort,Anne-Marie Stoliaroff-Pepin, En2017 le taux l'économie mondiale se redresserait enfin , juin 2017 ,p 26.

من خلال الشكل رقم11، يتضح أنه قبل اتفاقية GATT كان معدل تطبيق الحواجز الجمركية في العالم مرتفعا جدا لينخفض بشكل ملحوظ في السنوات المقبلة، ما يعني أن العالم آنذاك كان يطبق الحمائية التجارية ، ليأتي بعدها تحرير التجارة في أوائل التسعينيات بفضل نجاح جولة أوروغواي (1986-1994) وانتشار الإقليمية والتجارة الحرة ، لكنها تباطأت بقوة حتى قبل أزمة 2008-2009 ،

[1] OMC, word trade statistical review ,2017,op.cit,p15

بسبب فشل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة الدوحة (من 2001 إلى 2008 للمرحلة الأولية من المحادثات) إلى منع زيادة الرسوم الجمركية أكثر، فقد أدى الركود الكبير إلى زيادة محدودة في الحمائية التجارية ، وذلك أساسا من خلال تدابير تستهدف بعض المنتجات مثل الصلب أو ارتفاع بعض الحواجز غير الجمركية ، غير أن التعريفات التي طبقتها فعلا قد انخفضت بنسبة 22 ٪على مدى السنوات العشرين الماضية، وهو ما يتجاوز بكثير متوسط الانخفاض العالمي البالغ 15 ٪ في سنة 2016، وهو ما يوضحه الشكل 12الموالي .

الشكل رقم 12: مجموعة التعريفات التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال سنتي 1996و2013

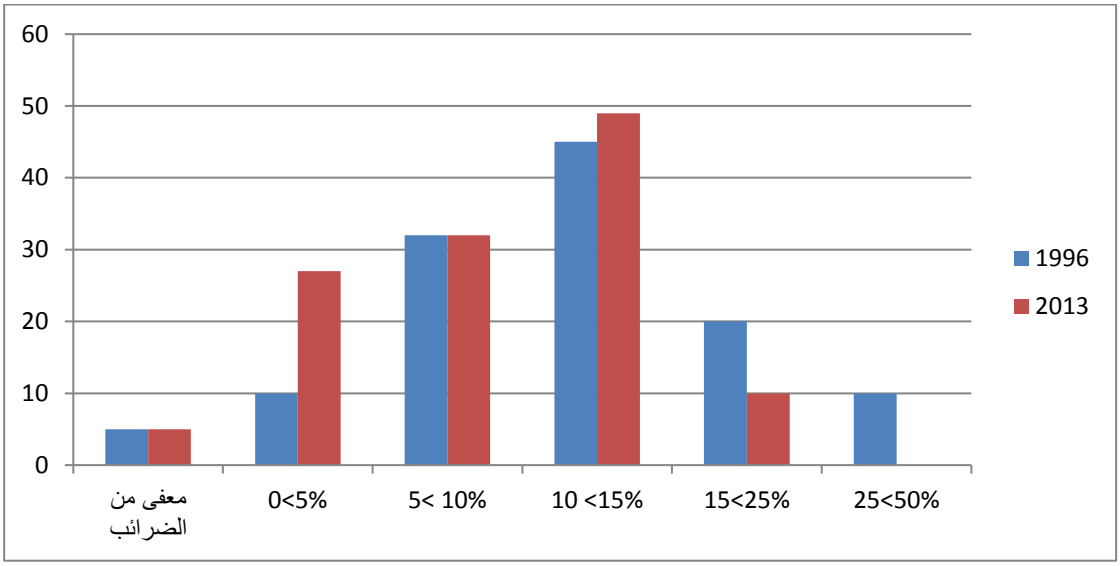

Source : OMC , trade and tariffs,2016.

تختلف التعريفات التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية تبعا لفئات السلع المستوردة، ويبين الشكل رقم ، أن التعريفات الجمركية في نطاق (25>15) قد انخفضت على مدى السنوات العشر الأخيرة بشكل كبير، في حين اختفت التعريفات التي بلغت في المتوسط 25 % أو أكثر، وتتراوح أغلبية التعريفات بين 10% و 15 %، أما السلع المعفاة من الضرائب لم يتغير عدد مطبقوها من الأعضاء منذ 1996 ، في حين زاد عدد الدول المطبقة للتعريفة (10%>5%) .

خلاصـــــة الفصـــل:

يعتبر قيام المنظمة العالمية للتجارة من بين أبرز الأحداث الهامة على ساحة العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية في هذا العقد الأخير من القرن العشرين، باعتبارها وريثة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، المسؤولة عن متابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف ، هدفها الأول والأخير هو تحرير التجارة الدولية، الذي يعتبر القاعدة الأساسية للنظام التجاري العالمي من خلال المفاوضات متعددة الأطراف ، التي ساهمت بشكل كبير في تحرير التجارة الدولية ، من خلال معدلات الانفتاح التجاري العالمي التي تعتبر مؤشرا جيدا لعدم انغلاق الدول على نفسها وتشجيع التجارة الخارجية وكذلك إدخال اتفاقات التجارية جديدة لم تكن مدرجة أصلا في الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، وهي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS ،و اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية TRIPS) ، كل ذلك ساهم في القضاء على الحماية التي كانت ممارسة سابقا في أغلب القطاعات الاقتصادية .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته كل من الاتفاقية الـ GATT ومنظمة OMC ، في مسار تحرير المبادلات التجارية الدولية، وتخفيض مستويات التعرفة الجمركية ، إلا أن الحمائية لا تزال **موجودة** ، فنجاح الـGATT الذي حققته حتى جولة الأورغواي و منظمة OMC محدود مقارنة بهدف النظام التجاري العالمي المتعدد الذي لم يتحقق (المبدأ العام :تحرير التجارة الدولية من كافة القيود) ، ويتعلق الأمر بمنتجات القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات والملابس ، وبما أن الجهود مازالت متواصلة لتحرير التجارة من كافة القيود المعرقلة لها ، وخاصة في القطاعات التي لم تحرر بعد ، تبقى تلك المستويات من التحرير معتبرة .

الفصل الثالث :

دور الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحرير التجارة الدولية

تمهيد :

أصبحت التكتلات أو التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف ، التي نشأت بعد الحرب العالمية وتطورت لتصبح ملاذ معظم دول العالم ، وبذلك تحولت الخارطة التجارية للعالم من العالمية إلى الإقليمية ، التي أصبحت تسيطر على أكثر من 70٪ من التجارة العالمية حتى في ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة ، لأنها ظهرت كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول المتكاملة ، التي لم تستطع أن تؤكد حضورها في ظل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف .

زادت أهمية التكتلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة ، إذ وصل عددها لـ 290 اتفاقية مفعلة سنة 2018 لتستحوذ على أكثر من ثلث التجارة الدولية تتم من خلالها ، وأمام هذا العدد الكبير للتلك الاتفاقات التجارية الإقليمية ، فهل ستساهم جنبا إلى جنب المنظمة العالمية للتجارة لتحرير التجارة الدولية ؟

لذلك سنتعرض لموضوع الاتفاقات التجارية الإقليمية وموقعها داخل النظام التجاري متعدد الأطراف ، بالإضافة إلى أهميتها في تحرير التجارة ، من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة : نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية

المبحث الثالث: موقع الاتفاقات التجارية الإقليمية داخل النظام التجاري متعدد الأطراف

المبحث الرابع : التكتلات الاقتصادية : الإستراتيجية الجديدة للعودة لتطبيق الحماية التجارية في ظل الأزمات

المبحث الأول : التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي

يشهد العالم منذ مدة، نشاطا متسع النطاق في مجال تكوين التكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و هو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، الذي يتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا، لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بينها، لذلك سوف نتعرض من خلال المباحث التالية على أهم الجوانب المتعلقة بالتكامل .

المطلب الأول :ماهية التكامل الاقتصادي

انتشر مفهوم التكامل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأخذ التكامل الاقتصادي يتوسع وتزداد أهميته أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي ، نظرا لما يحققه من مزايا للدول الأطراف فيه .

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي

تدل كلمة "التكامل" من الناحية اللغوية، التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها البعض لتكوين كل متكامل .[1]

أما الناحية الاصطلاحية ، هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم مصطلح التكامل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم بين الدول المختلفة ، على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو أخر من أشكال التكامل الاقتصادي ، لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

يعرف التكامل الاقتصادي أنه "اتفاق بين الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي ، على إلغاء القيود على حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال فيما بينها مع تنسيق بين سياساتها الاقتصادية ."[2]

---

[1] عمر صقر ، **التكامل الاقتصادي الاقليمي و الدولي** ،مكتبة عين شمس ، مصر ، 1996 ،ص 36 .

[2] هشام محمود الإقداحي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 201 .

ويعرف أيضا على أنه مسار تعاون اقتصادي بين دولتين أو أكثر ، وعملية تقارب الآليات الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشتركة ، كما أنه يمكن أن يصل إلى التنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة .[1]

هناك بعض الاقتصاديين الذين تطرقوا لموضوع التكامل الاقتصادي ، كالاقتصادي B.BELASSA* ،الذي يعتمد على مناقشة قضية التمييز والتدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[2]، إذ يعرفه على أنه عملية وحالة في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف .[3]

ويرى الاقتصادي" **ماخلوب** **أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ،ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.

أما تعريف الاقتصادي" **جونار ميردال*** الذي ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة .[4]

---

[1] فايزة قاشي ، مرجع سابق ، ص 194 .

* – بيلا الكسندر بالاسا: هو اقتصادي هنغاري وأستاذ في جامعة جونز هوبكنز ومستشارا للبنك الدولي ،ولد ببودابست 06 أفريل 1928، صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 ، حصل على الماجستير والدكتوراه درجة في الاقتصاد في عام 1958 و 1959، على التوالي جامعة بيل الأمريكية ، اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة ، توفي 10 ماي 1991.

[2] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،مرجع سابق ، ص 279 .

[3] كمال مقروس ، **<u>دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الوروبية والتجربة المغاربية</u>** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2013/2012 ، ص 04.

** فريتز مخلوبFritz Machlup: ولد سنة 1902 اقتصادي نمساوي ،و حصل على جنسية أمريكية ، أول اقتصادي فحص المعرفة كمورد اقتصادي ، له اسهامات في الاقتصاد الدولي والتكامل الاقتصادي ، توفي سنة 1983 .

** *جونار ميردال هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6 ديسمبر 1898 و توفي في سنة 1987.

[4] سامي عفيفي حاتم ،مرجع سابق ، ص280.

يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ليس له تعريف محدد ، فقد تعددت تعريفاته وفقا للزمان والمكان الذي تتطور فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالدول الأطراف فيه ، فأمام هذه التعريفات ، فإن التكامل الاقتصادي ليس بالعملية البسيطة فهو مقعد التطبيق، يبين مدى عمق العلاقات الاقتصادية للدول الأطراف فيه ، فهو يسعى إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدول الأطراف .

الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى

إلا أن العديد من الاقتصاديين لم يفرقوا بين التكامل والتعاون والاندماج الاقتصادي ، مع أن هناك علاقة تربط بينها المصطلحات الثلاثة :

أولا :العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي : يعرف BELASSA التكامل الاقتصادي " بأنه عملية وحالة(تجارية)، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة ، وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصادات القطرية " [1] ،عند هذا التعريف يميز بيلا بالاسا بين التكامل والتعاون ، يرى أن كلا المصطلحين من طبيعة واحدة إلا أنهما يختلفان نوعا وكما ، فعملية التكامل الاقتصادي تتضمن اجراءات تؤدي إلى إلغاء التمييز داخل المنطقة التكاملية ولا تتدخل فيه الإجراءات المختلفة في ميدان التعاون الدولي[2]، فالفرق يكمن بينهما في أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى حفاظ كلّ بلد على استقلاليته فيما يتعّلق بسياسته الاقتصادية الوطنية، حيث تكتفي البلدان المتعاونة بتوحيد جهودها بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة بدقة وواقعية، عكس التكامل الاقتصادي الذي يستدعي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة و المعنية بالاتحاد إلى تأسيس و تطبيق سياسات اقتصادية مشتركة تديرها بشكل منجسم يتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية .[3]

---

[1] علي القزويني ، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل الاقتصادي)** ، الكتاب الأول، منشورات أكديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، 2004 ، ص 128.

[2] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص ص : 192 – 193 .

[3] محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص 04 .

ثانيا :العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي : إن مسألة التخصص التي أثارها بعض المفكرين كهدف للتكامل الاقتصادي تظهر من خلال فكرة الاندماج على طريق التكامل، فحدوث عملية الاندماج بين مجموعة من الدول قد يدفعها أن تطبق التخصص ،في حين أنه ليس بالضرورة أن تندمج الدول التي تتخصص بما لديها فيه ميزة نسبية ، ومؤيدو فكرة الاندماج في التكامل كثيرون، فنجد من يرى أن التكامل بصيغته اندماجي ،فالاندماج الاقتصادي هو الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة، وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية ، وهذا الاتجاه الاندماجي في طبيعة التكامل قد عبر عنه بعض الاقتصاديين باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي ، الذي قال فيه الاقتصادي ميد Mead أنه اندماج اقتصاديات الدول المنضمة إليه ، بحيث تصبح اقتصاد واحد تتوافر داخله حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية عليها ،كما تتوافر داخله أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص" ، أما "جاكوب فاينر" يرى أن فكرة الاتحاد الاقتصادي تقوم على عدة أسس هي: إلغاء الحواجز الجمركية إطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال، إطلاق حرية انتقال الأشخاص ،توحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية ، تنظيم شؤون النقد وتحويل العملات وتنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج ، يوضح هذا التعريف يوضح المراحل النهائية للاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء ، مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي هو طريق متعدد المراحل للاندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء هدفه الوحدة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول من أجل النمو والتقدم. [1]

إلا أن هناك فرقا بين التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية الكاملة ،حيث أن التكامل هو عملية جارية على طريق طويل ذو مراحل متعددة ،بينما الوحدة هي هدف يتحقق عند اكتمال ظروف معينة في نهاية هذا الطريق ،وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست هدفا في حد ذاتها إن لم تؤد إلى رفع معدلات النمو والتقدم ورفع مستويات المعيشة للشعوب.

ثالثا : علاقة التكامل الاقتصادي بالاتفاقات الثنائية

الاتفاقات الثنائية وهي الاتفاقات التي تتم بين دولتين أو طرفين فقط ، من أجل تنظيم العلاقات التجارية ، حيث يتم الاتفاق على تحديد حجم التبادل التجاري ، قوائم السلع المصدرة والمستوردة ، شروط الدولة الأولى بالرعايا و مدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها بين الدولتين وتشمل تجارة الترانزيت

[1] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص ص : 195-196 .

عبر الدولتين وطريقة تسوية المدفوعات الناتجة عن تنفيذ الاتفاقيات [1]، فمن خلال تلك الشروط والالتزامات القائمة بينها ، تنشأ العلاقة التكاملية بين الدوليتين.

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي ومقوماته

تسعى الدول من وراء التكامل إلى تحقيق جملة من الأهداف ، التي تختلف من دولة إلى أخرى ، إلا أنها تتفق في جملها إلى تحقيق أعلى مستويات التكامل بينها والاستفادة منه ، ويتحقق ذلك بشروط يجب توفرها في الدول المتكاملة من أجل تحقيق تلك الأهداف .

الفرع الأول : دوافع التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مجموعة من الدوافع التي تؤيده ، بل تجعله ضرورة ملحة لا غني عنها في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية ، تنوعت هذه الدوافع بين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وهي :

أولا : الدوافع الاقتصادية : أهم دوافع أو مبررات التكامل عموما هي اقتصادية أكثر من غيرها، نذكر أهمها :

1. **توفير المواد الأولية** : إن الطبيعة هي المحدد الوحيد لكيفية توزيع المواد الأولية ، سواء كانت زراعية أو معدنية ، فنجدها متوفرة في بعض المناطق ، في حين تندر على مناطق أخرى ،لذلك نجد أن المنطقة التي لديها الإمكانات الفنية الملائمة للقيام بصناعة معينة ، ولكنها لا تحوز المواد الأولية اللازمة لها ، تلجأ إلى التكامل الذي يضمن لها توفير المواد الأولية .
2. **اتساع نطاق السوق** : إن العقبة المؤكدة التي تقف أمام لدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، هي ضيق نطاق السوق لدرجة تؤدي إلى عدم التمكن قيام صناعة كبيرة ، والتكامل الاقتصادي يتيح إقامة صناعات كبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة ، وكذلك زيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج ،كل هذه المزايا تنبثق عن المزايا الأساسية ، وهي اتساع حجم السوق ،لذلك التكامل سيمكن من إنشاء مجموعة متكاملة من الصناعات ذات الحجم الكبير ، وهو ما يطلق عليه تكامل الطلب أو

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، **العولمة والتجارة الالكترونية** ، دار حامد ، عمان ، 2004 ، ص 141.

عدم قابلية دوال الطلب للتجزئة ،حيث أن كل صناعة من هذه الصناعات تمثل طلبا على منتجات الصناعة الأخرى .[1]

3. **الحصول على مزايا الإنتاج الكبير" وفورات الحجم" :** حيث تتمكن الدول الأعضاء من خلال التكامل الإقليمي وما يترتب عليه من حرية النفاذ لأسواق بعضها البعض من توسيع حجم السوق، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات النطاق الداخلية والخارجية، حيث تنتج الوفورات الداخلية عن كبر حجم المشروع ،و يترتب على ذلك مزايا تؤدي إلى وفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة ، كزيادة تخصص العمالة ، وبالتالي ارتفاع الإنتاجية و إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الكفاءة العالية ، وانخفاض تكلفة النقل والشحن وأبحاث تطوير المنتجات، أما الوفورات الخارجية فهي التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع كاستفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات، وكذلك تؤدي إلى تحسن الطرق والمواصلات وجذب العمالة الماهرة .

4. **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية** :لأن التكتل يقوم بوضع خطط للسياسات الاقتصادية تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، ما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، وذلك بدعم الدول الأعضاء في تحقيق الرفاهية الاقتصادية .[2]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدوافع الاقتصادية ، تختلف من دولة إلى دولة ، باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي لها، فالدول المتقدمة تسعى من خلاله إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية، الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، ولأن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، فإن أي تغيير يطرأ على هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ، في حين أن الدول النامية لا تحقق هذه المكاسب بالقدر نفسه من الفعالية ، والديناميكية التي يفرزها التكامل الاقتصادي، كما أن عوائد الكفاءة ليست بالحجم نفسه الذي هو عليه في الدول المتقدمة، وهذا لأن الهياكل الصناعية لهذه

[1] صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 363

[2] بلال بوجمعة ، فرطاقي جابر ، **أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية** ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 05 ، مارس 2015 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، ص 180 .

الدول صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ككل وبالنسبة لخطط التنمية بوجه خاص، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا .[1]

ثانيا : الدوافع الاجتماعية

يعد التكامل الاقتصادي أساسا للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضا، بتمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة ، فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ،ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول ، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، بل إن هذه المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لأمة واحدة (الأمة العربية كمثال) ، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القربى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة .[2]

ثالثا : دوافع أمنية

الكثير من الدول تنظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدولة أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي ، لذلك تلجا هذه الدولة إلى التكامل الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على معونات اقتصادية خارجية ، تتمثل في المواد الغذائية ، البترولية والمعدات الحربية ، بالإضافة إلى اعتبار أراضي الدولة الداخلة في التكامل بمثابة عمق استراتيجي يتيح الكثير من حرية الحركة .[3]

الفرع الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي

لنجاح عملية التكامل لابد من توفر بعض الشروط أو المقومات ، والتي تعني الوسائل التي تؤمن تطور التكامل ، ومن بين تلك المقومات ما يلي :

---

[1] أسامة المجدوب ، **العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 ، ص 54.

[2] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص :275-276 .

[3] صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص ص : 363 - 364 .

أولا : المقومات الاقتصادية : المتمثلة في : [1]

-**انسجام السياسات الاقتصادية:** وخاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق وتوحيد السياسات ،إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية ؛

- آليات النظام الاقتصادي (دور كل من القطاع العام والخاص والعلاقة بينهما، أو المنافسة والاحتكار ومدى تكامل الأسواق)؛

- يقوم التكامل الاقتصادي على وفرة أكبر في الموارد وعلى أسواق أكثر اتساعا، إذ من الواضح أن الأولى (الموارد) تمثل إمكانيات الإنتاج والعرض، في حين تحدد الثانية (الأسواق) نطاق الطلب ولكي يمكن توظيف هذه الموارد واستخدام الأسواق بشكل فعال؛

- **تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:** ويعتبر هذا أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، لأن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة، هي الحجر المعيق والمطب الذي يهوي بالتكامل، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب من تكامل الأنداد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع « **التكامل الإتكالي** » إلى « **التكامل المتكامل** » إلى التكامل الذي يتحمل فيه البعض عبء العالة ، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل؛

- **الموارد الطبيعية والقوى العاملة** :فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردين أوكليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردين أوكليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما وفقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ؛

- توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة؛

- الجوار الجغرافي: حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت في الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية

[1] عبد الرحمان روابح ، مرجع سابق ، ص ص :22- 23 .

– التخصص وتقسيم العمل: حيث تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفورات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ربما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل .

ثانيا : المقومات الجغرافية

تتمثل في توافر الإطار المكاني أو الفضاء الجغرافي المناسب لإقامة تكتل اقتصادي قابل للاستمرار والتطور ، الذي ينطوي على خصائص جغرافية كالمساحة ، السكان ، الحدود الطبيعية للمنطقة المناخ ، طبيعة الأرض... ، وموارد طبيعية (في باطن الأرض وعلى سطحها وفي أجوائها ومياهها وسواحلها) ، كلما كانت هذه الخصائص أفضل نوعية وأكثر وفرة (مطلقة أو نسبية) ، كلما ساعدت على تسريع خطوات التكامل الاقتصادي ؛

رابعا : المقومات التاريخية

تتمثل في قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات الدول المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة نظر تاريخية ، بما في ذلك كفاحها المشترك ضد الاستعمار ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة ، فكلما كانت هذه الروابط التاريخية أوثق وعناصر مشتركة بين هذه المجتمعات كان التكامل أسرع ؛[1]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها وضع إطار نظري، موزع بين أربع مدارس أساسية ، المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "دافيد ميتراني" ، الوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين " إرنست هاس" و أخرون ، المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني" كارل دويتش " وأخير المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها " إيتزيوني" .

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 279 .

الفرع الأول: المدرسة الوظيفية

ظهرت في الفترة ما بين الحربين العالمتين، وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة ديفيد ميتراني David Mitrany ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة إثر الانتقادات التي وجهت لها، وقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكامل الدولي وفتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير وإعطاء الأهمية لكل ما من شأنه أن يؤثر في تحقيق النمو والرفاه الدولي.

أولا: النظرية الوظيفية الأصلية

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية ، يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929 ، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك (الشرقية والغربية) وظهور أنظمة تسلطية ، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية ،والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني" الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة، إذ يرى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية، غير أن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها، وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية منذ البداية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود ،كما أن التعاملات التي تأخذ بها المدرسة التعاملية والوظائف التي تضعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحو التكامل لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي بل قد تتسع بعض المجالات لتشمل العالم كله مثلما هو الأمر في الكثير من المنظمات العالمية التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة.

وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك

اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.[1]

وتقوم نظرية " ديفيد ميتراني " على أربعة مبادئ أساسية هي :[2]

– الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية ، الاقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية ؛

– مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم ؛

– مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية ؛

– مبدأ التفرع والتشعب، بحيث يؤدي تطور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي ساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى، ناتج عن حاجات مستشعرة تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع أخر .

ثانيا : المدرسة الوظيفية الجديدة : سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من **ارنست هاس (Ernst Hass)** و **أميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni)** و**كارل دويتش Karl) Deutsch)** الذين أكدوا على توفر عدد من ،الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية :

1. توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى .

2. وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع .

---

[1] آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حركة التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة الحاج للخضر باتنة ، 2007/2006 ، ص 10 .

[2] السعيد بوشول ، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية ، مذكرة غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009/2008 ، ص 12 .

3. وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

ومن خلال دراسة **إرنست هاس** لهيئة الصلب والفحم الأوربية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيس ية التي ستدخل في إطار التكامل .

وفي دراسة ل **هاس** بالتعاون مع **فليب شوميتر**، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات هي :

1. المتغيرات القاعدية ؛
2. المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي ؛
3. المتغيرات الحركية .

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوربا الغربية .

ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي :

- صعوبة أو استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة ؛
- أن الدول بشكل عام لن تبدي رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات ؛
- هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار ؛
- أن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية .[1]

الفرع الثاني : المدرسة التعددية

لقد ساهم **كارل دويتش** نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي ، وفي وضع نظرية جديدة هي نظرية الصفقات، إذ يرى بأن وجود صفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول هي الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول ، وأن عامل الاتصال

[1] السعيد بوشول ، مرجع سابق ، ص 13 -14 .

والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية .

وقد قام " **دويتش** " بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لـ " منطقة شمال الأطلسي "، حيث قام بدارسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني ، مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي، وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات :

النموذج الأول : النموذج القائم على « الأمن الموحد » كما هو الحال في الولايات المتحدة (حيث كانت عدة ولايات ، ثم أصبحت دولة واحدة، ولها حكومة تمثلها جميعا وأمنها أصبح مترابطا) ؛

النموذج الثاني: « الأمن المتعدد » مثل علاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة ،(حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة) .[1]

الفرع الثالث : المدرسة الاتحادية (الفدرالية)

تسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا ، وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.

وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين التاليتين :

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين :

القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

[1] المرجع السابق ، ص 14 .

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة جان مونيه، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى كالديجوليين لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.

وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل .[1]

الفرع الرابع : نظرية الاتصالات

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم كارل دويتش أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في الدولة القطرية.

وبناءا عليه، فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وقد أوضح "كارل دويتش" في محاولة منه الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول، في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية والتي تتلخص فيما يلي :

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص ص :09-08 .

1. ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل ؛
2. وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول أط ا رف التكامل، في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية) ؛
3. دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل ؛
4. ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سيرورة العملية التكاملية ؛
5. يجب أن تكون النخب والقوى الحاكمة مستعدة للتعامل مع هذه الشروط.[1]

المطلب الرابع: أشكال التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي خمسة أنواع مختلفة ، يعبر كل نوع عن تكتل معين وفي نفس الوقت تعبر تلك الأنواع مجتمعة عن درجات التكامل ، تبدأ بأدنى مستويات التكامل وهو اتفاقات التجارة التفضيلية وتنتهي بالإتحاد الاقتصادي والنقدي ، و هناك نوع آخر من التكامل لا يعد من مراحل التكامل يتمثل في الجمعيات ومنتديات التعاون الاقتصادي ، يمكن التفرقة بين أشكال مختلفة ومتدرجة من التكامل هي :

الفرع الأول :الجمعيات و منتديات التعاون الاقتصادي Associations and economic cooperation forum

يتعلق الأمر بجمعية بلدان، قائمة على منطق إقليمي ،و تهدف إلى تنظيم تعاون بين الدول حول مسائل اقتصادية في المفهوم الواسع كتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، التجارة، الاستثمار، المعايير و المقاييس، سياسات المنافسة، البيئة...الخ.

ولا تقوم هذه الجمعيات على مفاضلة تجارية، فهي تهدف عادة إلى تحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو إلى تطبيق اتفاقيات مبرمة و نتكلم عادة، في هذه الحالة عن تكتل إقليمي مفتوح عكس التكتل الإقليمي المغلق القائم على اتفاقيات تفضيلية، بالرغم من ذلك، قد يكون هدف المنتديات تحضير إقامة منطقة تبادل حر [2]، و من بين هذه المنظمات الناشطة **منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC** والتي يتألف من 21 دولة عضوا، بما في ذلك كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ،الصين ،المكسيك ،روسيا و نيوزيلاندا ، و**منظمة الأمم المتحدة OEA** تتألف هذه

[1] كمال مقروس ، مرجع سابق ، ص ص :37 – 38 .

[2] محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 15 .

المنظمة من 35 بلد عضوا ، معظمهم من أمريكا الشمالية ،أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، و**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE** هي منظمة عالمية تضم ثلاثين دولة ،كما تحافظ على علاقات عمل مع 70 دولة أخرى [1]، وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء 90% من القيود الكمية المتمثلة في نظام الحصص التي كانت تخضع لها الواردات ، غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة وبدرجات متفاوتة [2]،كما يتولى الاتحاد العضو في هذه المنظمة النشاطات التالية :[3]

- يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو من اجل تقديم القروض لها البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة .
- تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات سواء بالعجز أو الفائض ، بالذهب والعملات الأخرى.
- يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية .

الفرع الأول : الفرع الأول :الجمعيات و منتديات التعاون الاقتصادي Associations and economic cooperation forum

يتعلق الأمر بجمعية بلدان، قائمة على منطق إقليمي ،و تهدف إلى تنظيم تعاون بين الدول حول مسائل اقتصادية في المفهوم الواسع كتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، التجارة، الاستثمار، المعايير و المقاييس، سياسات المنافسة، البيئة...الخ.

ولا تقوم هذه الجمعيات على مفاضلة تجارية، فهي تهدف عادة إلى تحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو إلى تطبيق اتفاقيات مبرمة و نتكلم عادة، في هذه الحالة عن تكتل إقليمي مفتوح عكس التكتل الإقليمي المغلق القائم على اتفاقيات تفضيلية، بالرغم من ذلك، قد يكون هدف المنتديات تحضير إقامة منطقة تبادل حر [4]، و من بين هذه المنظمات الناشطة **منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC** والتي يتألف من 21 دولة عضوا، بما في ذلك كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ،الصين ،المكسيك ،روسيا و نيوزيلاندا ، و**منظمة الأمم المتحدة OEA** تتألف هذه المنظمة من 35 بلد عضوا ، معظمهم من أمريكا الشمالية ،أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، و**منظمة**

---

[1] Naji jammal , Sophie Fournier , **COMMERCE INTERNATIONAL (théorie- techniques- application**),Québec , canada , 2005 , p66 .

[2] منيس أسعد عبد المالك ، مرجع سابق ، ص194 .

[3] عثمان أبو حرب ، **الاقتصاد الدولي** ، دار أسامة ، عمان ، 2007 ، ص 154 .

[4] محمد عباس محرزي ، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 15 .

التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE هي منظمة عالمية تضم ثلاثين دولة ،كما تحافظ على علاقات عمل مع 70 دولة أخرى [1]، وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء 90% من القيود الكمية المتمثلة في نظام الحصص التي كانت تخضع لها الواردات ، غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ظلت مرتفعة وبدرجات متفاوتة [2]،كما يتولى الاتحاد العضو في هذه المنظمة النشاطات التالية :[3]

- يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو من اجل تقديم القروض لها البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة .
- تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات سواء بالعجز أو الفائض ، بالذهب والعملات الأخرى.
- يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية .

الفرع الثاني : ترتيبات التجارة التفضيلية:Preferential Trade Agreement

تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها ، مع الاحتفاظ بمعدلات رسوم جمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة ،منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932 [4] ، يتميز هذا النظام بتخفيض العوائق التجارية قد يكون من جانب واحد، بمعنى أن تقوم مجموعة صغيرة من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى، في حين لا تقوم هذه الأخيرة بالمعاملة بالمثل أي لا تخفض العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات المعاملة التفضيلية التي تمنحها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لواردات من عدد من الدول النامية[5] ، كما يمكن للدول الأعضاء الحق بصياغة ورسم سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي دول العالم . [6]

---

[1] Naji jammal , Sophie Fournier , **COMMERCE INTERNATIONAL (théorie- techniques- application**),Québec , canada , 2005 , p66 .

[2] منيس أسعد عبد المالك ، مرجع سابق ، ص194 .

[3] عثمان أبو حرب ، **الاقتصاد الدولي** ، دار أسامة ، عمان ، 2007 ، ص 154 .

[4] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص200 .

[5] محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ، ص 177 .

[6] يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 145 .

الفرع الثالث: منطقة التجارة الحرة:Free Trade Area

تعتبر منطقة التجارة الحرة ثاني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ، سنبدأ بتعريفها أولا ،ثم نعرض الآثار المترتبة عن إقامة المناطق الحرة ، بعدها نعرض بعض المناطق الحرة الهامة في العالم .

أولا : مفهوم منطقة التجارة الحرة *:هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ، يتم من خلالها إزالة جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول ،بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل[1]، وتلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة .[2]

ثانيا : الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التجارة الحرة فيما بين دولها

من بين الآثار الناتجة عن إقامة منطقة تجارة حرة ما يلي :[3]

1. **انحراف التجارة :** يحدث انحراف للتجارة إذا وجد تحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول أعضاء المنطقة،التي تطبق تعريفة جمركية مرتفعة في تجارتها مع دول خارج المنطقة ، وذلك بأن تقوم دولة عضو في المنطقة بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على السلع المستوردة من دولة غير الأعضاء في المنطقة تطبق تعريفة جمركية منخفضة، بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة ، الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ألا وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة ؛

2. **انحراف الإنتاج :** يحدث هذا الانحراف في بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها، و لكنها غير متوافرة في دول المنطقة ، الأمر الذي يستوجب استيرادها

* تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين منطقة التجارة الحرة و المنطقة الحرة ، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع و التجهيز والتصدير وإعادة التصدير ... ، كل الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات و جلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها ، وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول ، عندها تصبح منطقة حرة إقليمية .

[1] عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ،**التكتلات الاقتصادية :وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية** ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 02، جوان 2012 ،جامعة حمة لخضر الوادي ، ص 09 .

[2] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 310 .

[3] حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص :30-32.

من الخارج ، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعرفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعرفة الجمركية منخفضة نسبيا من بين دول المنطقة ؛

3. **انحراف الاستثمار** : قد يصاحب انحراف في الإنتاج انحراف في الاستثمارات في منطقة التجارة الحرة ذات الرسوم المرتفعة على المواد الأولية والسلع غير التامة ، فيقبل المستثمر على الدول ذات الرسوم المنخفضة ، مع إقامة بعض مشاريع تجميع الجزاء في بعض الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، وهو ما يعني ضمنا ابتعاد المستثمرين عن استثمار أموالهم في دول منطقة التجارة الحرة التي تكون فيها الرسوم الجمركية مرتفعة .

ثالثا : أشهر مناطق التجارة الحرة بالعالم

1. **منطقة التجارة الحرة الأوروبية*** EFTA: نشأت هذه المنطقة سنة 1959 بين سبع دول هي: إنجلترا ، البرتغال ،النمسا ، سويسرا ، النرويج ، الدانمارك ، ولم تتضمن هذه الاتفاقية إقامة تعريفة موحدة فيما بين هذه الدول السبعة والعالم الخارجي ، ولكن تبقي لكل دولة أنظمتها الجمركية الخاصة بها ،وقد لاقت هذه المنطقة صعوبات عديدة من بينها اتجاه بعض دولها إلى الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وكذا عدم التجاوز الجغرافي بين دولها مما أدى إلى ضعف نسبة نجاحها .[1]

2. **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA*: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement (NAFTA** : توصلت كل من أمريكا وكندا إلى ترتيبات ثنائية خاصة بالتعامل التجاري في السيارات وقطع غيارها ، وفي 1987 بدأت ترتيباتهما حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية التي دخلت حيز التنفيذ 1989 ، أما المكسيك بدأت إصلاحها الاقتصادي منذ 1986 الأمر الذي مهد للدول الثلاثة التفاوض حول منطقة تجارة حرة لشمال أمريكا في أوت 1992 ، وبدأ سريان مفعولها في أول جانفي 1994 ، التي تناولت التحرير التصاعدي لتجارة السلع والخدمات المالية ، تحرير سياسات الاستثمار ، وإزالة المكون المحلي ومتطلبات أداء التصدير ، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ، وقد تم إزالة التعريفة الجمركية بينهم دفعة واحدة على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة ،وأصبحت الصادرات الأمريكية للمكسيك تقدر بـ 70% أما صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما

* وتعرف منطقة التجارة الحرة بالغة الفرنسية :AELE: l'association européenne de libre –échange

[1] ايمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 220 .

* تعرف باللغة الفرنسية :ALENA :l'association de libre–echange nord–américain

من التعريفات والحصص [1] ، في حين تورد المكسيك لأمريكا وكندا البترول والغاز الطبيعي ، إلا أنه هناك احتمال لتوسع أمريكا في أقطار أمريكا اللاتينية .[2]

3. **منطقة التجارة الحرة ASEAN:** نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا سنة 1967 بموجب إعلان بانكوك ، مكونة من خمس دول في مواجهة الشيوعية في أندونيسيا ،ماليزيا ،سنغافورة ، الفلبين و تايلاندا ، وقد توسعت عضويتها فيما بعد لتشمل خمس دول أخرى هي : بوناي ، فيتنام ميانمار (بورما) ، لاوس وكمبوديا ، تشترك كل هذه الدول في أنها تقع جنوب شرقي آسيا المتجاورة جغرافيا، والمتشابهة في الثقافة السياسية[3] ، وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ،ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 ، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة (PTA) ، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان ،فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والميزة النسبية. فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة .[4]

الفرع الرابع: الاتحاد الجمركي

الاتحاد الجمركي هو ثالث مراحل التكامل الاقتصادي حسب Bella Balassa ، لذلك سنأتي على تعريف الاتحاد الجمركي، والآثار المترتبة عنه ، ثم نعرض أشهر الاتحادات الجمركية الموجودة في العالم .

أولا : مفهوم الاتحاد الجمركي: هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول الأطراف في الإقليم الجمركي الواحد، ويتفق الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على كافة الواردات فيما بين الدول الأعضاء مع اعتماد تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول

[1] أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص ص : 73 – 74 .

[2] نهال فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، مرجع سابق ، ص 134 .

[3] محمد السيد سليم ، **خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيات)** ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 366، أوت 2009 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ص 100 ,

[4] علي خالفي ، عبد الوهاب رميدي ، رابطة **جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN)** " **نموذج الدول النامية للاقليمة المنفتحة**" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص ص 82 –83 .

الأخرى ، وإلغاء المراقبة الجمركية على الحدود البينية للدول الأعضاء [1]، ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي اتحاد البنلوكس الذي تأيي في 1944 من طرف ثلاثة دول بلجيكا ، هولندا ولوكسمبورغ .[2]

بإقامة الاتحاد الجمركي يمكن تجاوز المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة ،المتمثلة بانتقال السلع من الدول التي تفرض رسوما عالية داخل هذا الاتحاد، إلا أنه يؤدي إلى نشوء مشكلة توزيع العوائد الجمركية بين الدول المتكاملة ، لذلك يمكن القول أن الاتحاد الجمركي عبارة عن منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة لمواجهة العالم الخارجي .

ثانيا : آثار الاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء فيه وغير الأعضاء

تمثل نظرية الاتحاد الجمركي أساس نظرية التكامل الاقتصادي ، ولقد كان أول من" تناول موضوع الاتحاد الجمركيjacob viner بالبحث والتحليل في كتابه الذي صدر عام 1950 ، حيث أصبح تحليله يعرف باسم قانون "فاينر" للاتحادات الجمركية أو ما يصطلح عليه"بالنظرية الأساسية للاتحاد الجمركي" و إذا كانت حرية التجارة وفقا للتقليديين (الكلاسيك) تؤدي إلى الحصول من الموارد الاقتصادية المحدودة للعالم على أكبر ناتج ممكن والى الوصول بمستوى إشباع المستهلكين إلى أعلى مستوى ممكن، فان الاتحاد الجمركي وإن كان يعتبر تطبيقا جزئيا لمبدأ حرية التجارة، فان بحث تأثير قيام اتحاد جمركي على الرفاهية الاقتصادية يمثل الجدل الأساسي الذي أثارته النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي [3]، من خلال الآثار الساكنة والآثار الديناميكية .

1. الآثار الساكنة : يقصد بها تلك الآثار التي تنطوي على إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات الناشئة باستخدام الإمدادات الموجودة من عناصر الإنتاج، التكنولوجيا المتوفرة .

أ- **خلق التجارة(الأثر الإنشائي)**: يقصد به إنشاء مبادلات بين الدول الأعضاء في الاتحاد تحديدا في تعويض الإنتاج غير الكفء لصالح الإنتاج ذو الكفاءة العالية ، والتكلفة الأقل ، بمعنى انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي المرتفع التكلفة (قبل إقامة تكتل معين) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد الدول الأعضاء بعد إقامة تكتل معين ، وهذا راجع إلى التمتع بالميزة النسبية للدولة في إنتاج منتج معين ، وبالتالي يزيد الإنتاج نتيجة التوسع في السوق ، مما يعني أن لهذا الأثر إيجابية بالنسبة لدول التكتل ، إلا أنه قد ينطوي على أثرين سالبين عند :

---

[1]Naji Jammal, Sophie Fournier , op.cit , p 37 .

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص 204 .

[3] محمد بن عزوز ، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المطروحة للفترة 1990-2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، غير منشورة ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر ، 2010/2009 ، ص 74.

- احتمال وجود مصدر آخر خارج التكتل تنتج بأقل تكلفة.
- تضرر بعض الأعضاء إذا كان المنتج الأقل كفاءة سيخسر وينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة في الإنتاج ، وذلك في الأجل القصير. [1]

الشكل رقم :13 : أثر خلق التجارة

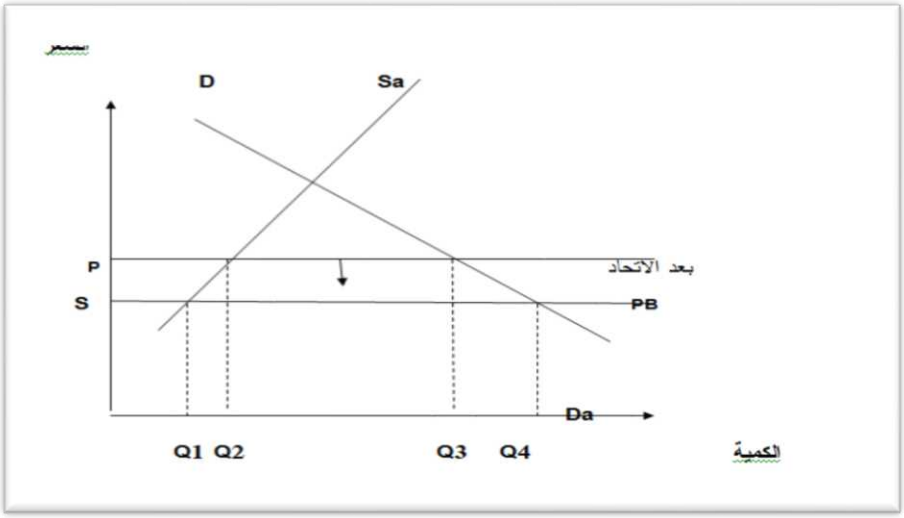

المصدر : علي القزويني ، <u>التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل الاقتصادي)</u> ، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، ، ص 151 .

من خلال الرسم البياني 13، الذي يوضح الآثار السكونية للتكامل الاقتصادي، حالة خلق تجارة في اتحاد جمركي ، حيث يمثل كل من DDa و SSa منحنى الطلب والعرض على التوالي للسلعة X في الدولة A ، ويمثل Pb منحنى عرض للدولة B والذي يفترض أنه لا نهائي المرونة ، كما أن الدولة A تفرض تعرفة قدرها ST على كل وحدة مستوردة من السلعة X من الدولة B، وعرض السلعة X متاح في الدولة A بسعر قدره OT وأن مجموع الطلب في الدولة A على السلعة X هو OQ3 ، ويجهز من هذا المجموع المقدار OQ2 من قبل المنتجين المحليين داخل الدولة A وتستورد الكمية المتبقية OQ3من الدولة B، وبعد تكوين اتحاد جمركي بين الدولتين Aو B ، ستكون السلعةX المستوردة من الدولة B متاحة للمستهلكين في الدولة A بالسعر OSفي مقابل السعر السابق OT (بعد إلغاء التعرفة ST على التجارة بين الدولتين) ، وينتج عن انخفاض السعر عن OS إلى زيادة الطلب الداخلي في الدولة A على السلعة Xإلى المقدار OQ4 وتساهم الإمدادات الداخلية من هذا المقدار بما يعادل الكمية OQ1 فقط ،

[1] علي القزويني ،مرجع سابق ، ص ص : 136- 137 .

بعد أن كانت في السابق تعادلOQ2 عندما كان السعر OT، أما الكمية المتبقية Q1Q4 فتستورد من الدولة [1]

ب- **تحويل التجارة (الأثر التحويلي):** يقصد به ، تحويل مجرى المبادلات من خارج المنطقة إلى داخلها ، أي التحول من العالم الخارجي إلى الدول المتكتلة مع بعضها [2]، كأن يحدث التحويل التجاري لدولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى الاتفاقية ، وبعد قيام التكتل تصبح الدول الأعضاء في التكتل متفوقة على الدول غير الأعضاء ، مما يؤدي إلى تغير نمط التجارة وتستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو ، وبذلك تفقد هذه الأخيرة مبيعاتها التي تتحول من منتجين من دول الأعضاء الذين يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج منتج معين ، وبالتالي تتحول التجارة من الدولة ذات الكفاءة المنخفضة إلى الدول ذات الكفاءة العالية ، من خلال الشكل التالي الذي يمثل ثر تحويل التجارة .[3]

الشكل رقم 14: أثر تحويل التجارة

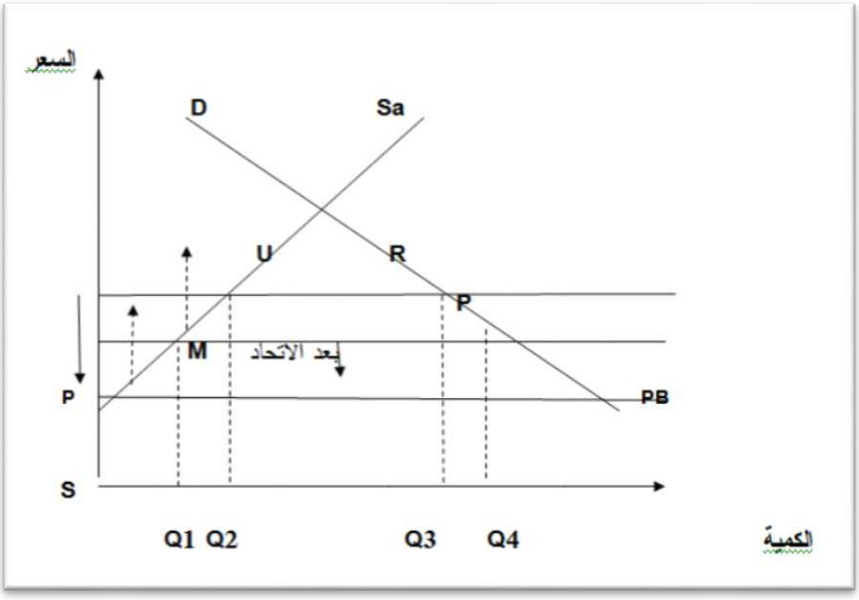

المصدر : علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل الاقتصادي) ، الكتاب الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، ، ص 155 .

يمثل المنحنى SSa العرض الداخلي للدولة A ،والمنحنى DDa الطلب الداخلي على السلعة Y ، ويمثل CCaمنحنى الدولة C ويمثل BBaمنحنى عرض الدولة Bمن السلعة Y ، ويفترض أن كلا من

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 151 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 137 .

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 390 .

المنحنيين ذو مرونة تامة ، فإذا فرضت الدولة Aتعرفة قدرها CTعلى كل وحدة مستوردة من السلعة Y ، فإن السلعة Y المستوردة من الدولة C ستكلف OTفي الدولةA ويتحول منحنى العرض الدولة C من السلعة y في الدولة Aإلى TTa ، ويكون سعر السلعة y المستوردة من الدولة Bهو OZ (OB + التعرفة+ CT) ، وعليه فإن السلعة yلا تستورد من المصدر الأقل تكلفة في الدولة C ولا يوجد استيراد من الدولة B ، فيكزن مجموع الطلب على السلعة Yفي الدولة A هو OQ3 ، والمقدار OQ2يشبع عن طريق العرض المحلي ، والقسم المتبقي Q2Q3يتم إشباعه عن طريق استيراد من الدولة C ، وتستوفي الحكومة عن استيراد الكمية Q2Q3 من السلعة Yبتعرفة مقدارها URGF .

وبعد إقامة اتحاد جمركي بين الدولتين Aو B ، وبسبب إلغاء التعرفة عن استيراد السلعة Y من الدولة B تكون متاحة بالسعر OBفي الدولة Aبالمقارنة مع السعر OTفي حالة استيراد من الدولة C مما يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة Yمن OTإلى OBويزيد الطلب عليها من OQ3إلى OA4ويتقلص العرض الداخلي من OQ2إلى OQ1في حين يزيد الاستيراد من Q2Q3إلى Q1Q4 ويتوقف الاستيراد من الدولة C ، ويكسب المستهلكون جزء واحدا فقط هو UNKR والجزء المتبقي يمثل خسارة للدولة بسبب التحول من مصدر منخفض التكلفة إلى مصدر إمداد مرتفع التكلفة وهو الدولة B .[1]

وفي الأخير، كان الفضل الكبير في اقتراح مفهومي خلق التجارة وتحويلها ، لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة نظر تحليلية ، للاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر J.Viner ، فإذا كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة يقال أن جهود التكامل لصالح الدولة محل التحليل ، والعكس صحيح بالمسبة لكون الأثر الصافي لصالح تحول التجارة [2]، والشكل التالي يوضح آلية خلق التجارة وتحولها .

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص : 155 ، 156 .

[2] أحمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة جسر التنمية ، الكويت، العدد 81 ، مارس 2009، ص 07 .

الشكل رقم 15: آلية خلق التجارة وتحويلها

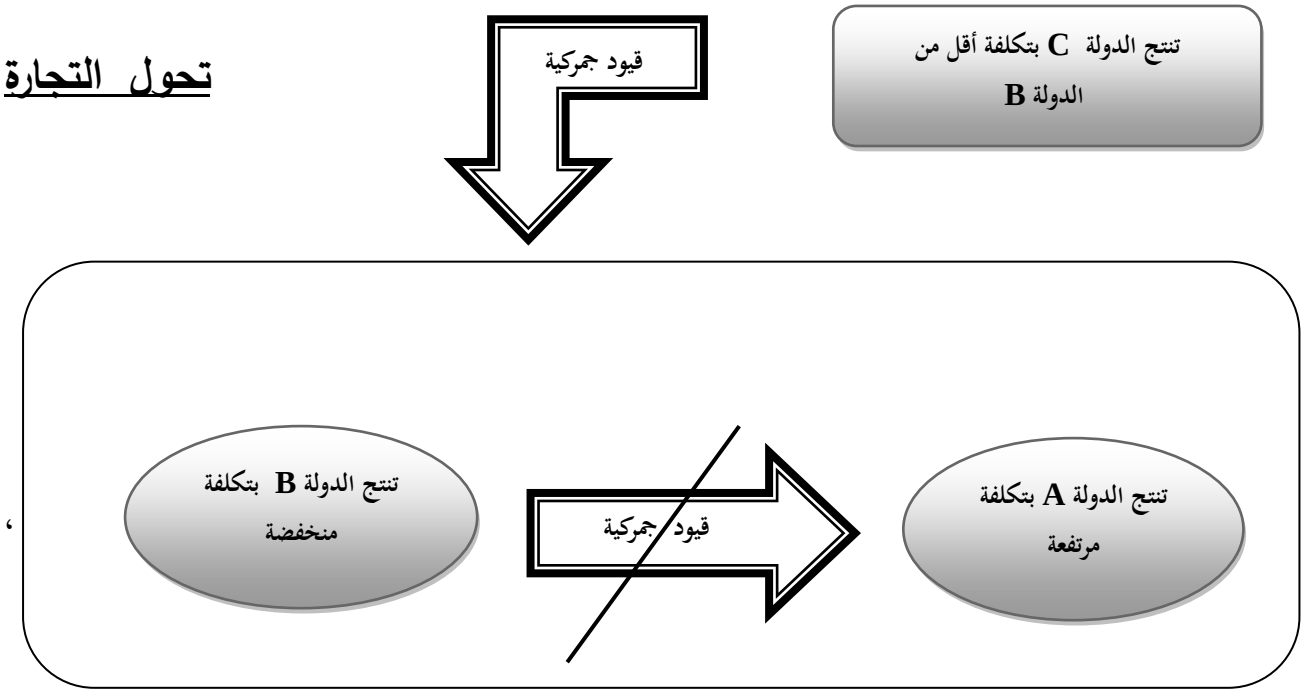

المصدر :أحمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة جسر التنمية ، الكويت، العدد 81 ، مارس 2009، ص 08 .

2. الآثار الديناميكية (الحركية)

يقصد بالآثار الحركية ، التطورات إلي من شأنها أن تزيد من الكفاءة أو الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد [1]، ومن أهم الآثار الحركية ما يلي :

أ-اتساع السوق واندماج المنشآت الاقتصادية القطرية (وفورات الحجم الكبير): نميز بين نوعين الوفورات الخارجية والوفورات الداخلية .

- **الوفورات الخارجية:** وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات،مثل وفورات التركيز والمعرفة والتخصص.
- **الوفورات الداخلية:** وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم،مثل الوفورات الفنية (تصميم العمل،استيفاء الطاقة الإنتاجية للماكينات) والوفورات الإدارية (تخصص العمل،وتحصيل الخبرة)،وفورات التسويق والعمليات التجارية (ارتفاع كمية المدخلات يؤدي إلى انخفاض سعرها،والحصول

[1] المرجع سابق ، ص 158 .

على امتيازات وتخفيضات في وسائل النقل والشحن،الاقتصاد و نفقات التوزيع)، ويساهم اتساع السوق في رفع مستوى حجم الإنتاج الأمثل المرتبط بالتكاليف الوحدوية الدنيا للفعالية،إذ في حالة سابقة لتشكيل الاتحاد الجمركي لا تصرف الشركات الوطنية منتجاتها إلا في السوق الداخلي ،وإذا كانت هذه الأخيرة ضيقة (صغيرة) فتتحمل الشركة تكاليف زائدة،وباتساع السوق تنخفض هذه التكاليف أو تنعدم ، ويختلف مصدر وفورات الحجم ومستواها من فرع أو قطاع إنتاجي لآخر، فنجدها مرتفعة في ميدان الطباعة ،وصناعة السيارات والطائرات،والمنتجات الصيدلانية، ومتوسطة في صناعة المطاط والمواد البلاستيكية... أما عن مصدرها فيرجع إلى نفقات البحث والتطوير في القطاع الصيدلاني، ونفقات التطوير في صناعة الطائرات والسيارات،والتوزيع والتسويق بالنسبة للصناعات الغذائية .

ب-زيادة المنافسة وتحسين الإنتاجية والوضع التنافسي الخارجي: بإزالة الحواجز الجمركية يرتفع عدد المتنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وتخفيض الأسعار ،وهذا ما يخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية،الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير أساليب الإنتاج .

ويمكن للتجمعات الإقليمية أن تخلف آثارا إيجابية للدول الأعضاء في مجال المنافسة الخارجية للشركات المحلية، ولعل ذلك ما دفع مسيري الشركات الصناعية الكبرى (قطاع السيارات مثلا) بالدول الأوربية إلى الدفاع عن تشكيل سوق أوربية مشتركة .

ج- **زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل الاتحاد:** يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في ارتفاع التجارة ما بين الفروع أفقيا وعموديا ونمو التبادل التجاري بصفة عامة،حيث أن قيام التكامل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة،وهو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية،وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي،إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة.[1]

[1] مداني لخضر ، **تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي)**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص ص : 100 - 101 .

ثالثا : أشهر الاتحادات الجمركية في العالم

الجماعة الأوروبية الاقتصادية :European Economic Community (CEE) :تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ودلو اتحاد Benelux ، على توقيع الاتفاقية في 25 مارس 1957 ، وارتبطت هذه الدول على إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل ، وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1958 ، وقبل إقامة هذه السوق تم تمديد فترة انتقالية مداها 12 سنة ويمكن أن تصل إلى 15 سنة [1]، وبالرغم من أن هذه السوق الأوروبية قد أزالت الحدود والحواجز الجمركية الداخلية والحواجز المالية والتجارية الأخرى بينها ، إلا أنها لم تلغي هوية الأفراد وانتمائهم إلى الوطنية ، فاكتفت بشعور هؤلاء الأفراد بانتمائهم الأوروبي [2] ، ومنذ إنشائها وهي تسعى دول المجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية :[3]

- استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة ، توسيع العضوية في السوق لضم باقي دول أوروبا الشرقية ، ليصل عددها إلى 30 دولة أوروبية .
- إقامة نظام نقدي أوروبي ، مع استكمال الوحدة النقدية لدول المجموعة .
- تنظيم أنماط لعلاقاتها مع دول العالم الثالث .

الفرع الرابع: السوق المشتركة

تأتي السوق المشتركة في المرحلة الثالثة حسب Bella Balassa ، بعد مرحلة الاتحاد الجمركي ، مضافا إليه بعض الإجراءات التي تمس حركة عوامل الإنتاج ، وفيما يلي سنعرف المستجدات الخاصة بالسوق المشتركة ، مع التطرق إلى أشهر الأسواق المشتركة الفاعلة في العالم .

أولا : مفهوم السوق المشتركة :تعبر السوق المشتركة ، عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء ، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على حركات عوامل الإنتاج خاصة العمل و رأس المال [4]، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة النموذج الأول الذي حقق نجاحا منذ 1993 .

---

[1] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)**، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 152.

[2] نهال فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 133 .

[3] محمودي مراد ، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2002 ، ص123 .

[4] السيد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 205 .

ثانيا : أشهر نماذج السوق المشتركة في العالم

من أشهر الأسواق المشتركة المطبقة ما يلي :

1.السوق الأوروبية المشتركة : تم إنشاؤها سنة 1957 من قبل ايطاليا ، فرنسا ،ألمانيا، لكسمبورغ هولندا وبلجيكا ، شكلت هذه الدول النواة الأولى للسوق ،بعدها انضمت كل من بريطانيا، اسبانيا،السويد الدانمارك، النرويج ،النمسا،البرتغال واليونان، ودول من أوروبا الشرقية رومانيا وبلغاريا ، المر الذي أعطى السوق قوة كبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي[1] ، هدفها تحقيق ما يلي :

- توفير الحماية للمنتجات الصناعية والزراعية للدول المنتمية للسوق ، من خلال فرض الرسوم الجمركية الموحدة على منتجات الدول الأخرى ؛
- الحاجة لتوفير المواد الأولية من الدول التي كانت نحت سيطرة الدول الأوروبية أي مستعمراتها سابقا بهدف إمداد أسواق الدول المنتمية للسوق الأوروبية بالمواد الأولية ، وجعل تلك المستعمرات سوقا لتصريف المنتجات الفائضة بأسعار عالية ؛[2]

2.**السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)** : ترجع الجذور التاريخية لتجمع الكوميسا إلى الاتحاد الجمركي الذي قام بين كل من أوغندا وكينيا في سنة 1917 تحت راية الاستعمار البريطاني للبلدين، وانضمت إليه مستعمرة ثالثة هي تنجانيقا في 1922 و قد تم في عام 1927 إزالة جميع العوائق الجمركية تقريبا بين الدول الثلاث [3]، وحاليا يضم هذا التجمع 20 دولة *تقع في شمال شرق وجنوب القارة الإفريقية ، وهو ثاني اكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة ، وقد بدأت الإرهاصات الأولية لتكون هذا الاتحاد منذ عام 1966 ، إلا انه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية إلا منذ إنشاء منظمة التجارة التفضيلية عام 1981 ، حيث تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول [4] ، تشكل تجمع الكوميسا في نوفمبر 1993 خلال اجتماع عقدته الدول الأعضاء في كمبالا عاصمة أوغندا في 5 نوفمبر 1993 ، وخلال القمة اللاحقة التي عقدت في

---

[1] عطا الله علي الزبون ، **التجارة الخارجية** ، دار اليازوردي ، عمان ، الأردن، 2015 ، ص 193 .

[2] نفس المرجع ، ص 194 .

[3] بلال بوجمعة ، فرطاقي جابر ، مرجع سابق ، ص 184 .

* وصل أعضاء الكوميسا إلى 22 دولة سنة 1997، حيث انسحبت منها مجموعة من الدول من بينها تنزانيا في سبتمبر 2000، إلى أن وصل عددها حاليا 19 دولة وهي: بوروندى – جزر القمر – الكونغو الديمقراطية – جيبوتى – إريتريا– إثيوبيا – كينيا – ليبيا – مدغشقر – مالاوى – موريشيوس – رواندا– سيشل – السودان – سوازيلاند – أوغندا – ا زمبيا –زيمبابوى، مصر .

[4] فوزية خداكرم ، **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية** ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 43 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص 183 .

ليون جوي عاصمة مالاوي في 8 ديسمبر 1994 تم التوقيع على المعاهدة الجديدة لتفسح الطريق إلى قيام تجمع الكوميسا الإفريقي، وفي نفس التاريخ تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بنسبة % 60 على التجارة البينية للدول الأعضاء في تجمع الكوميسا .[1]

3. **السوق العربية المشتركة** :تمخضت فكرة السوق العربية المشتركة من إحدى قرارات مجلس الوحدة العربية الاقتصادية سنة 1964 ، وقد تشكلت بواسطة كل من الأردن ، الكويت ،العراق،سوريا ومصر، من أجل الخروج من الظروف التي عاشها تحت وطأة الاستعمار [2]، كما نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على مجموعة من الأهداف ، تكمن فـــي :[3]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال و تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ؛
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل و الموانئ و المطارات المدنية .

4. **جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA** :خرجت الدول التالية : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الشيلسي ، كولومبيا ، الإكوادور ، المكسيك ، براغواي ،البيرو ، الأورغواي ، فنزويلا ، برأيين مختلفين ، البعض يرى بضرورة تحويل الجمعية إلى سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية ، ويرى البعض الآخر الاكتفاء بتعزيز جمعية التجارة الحرة ثم اتخاذ إجراءات لتحويلها إلى سوق مشتركة ، وفي 1969 تم التوقيع على بروتوكول كراكاس يتعلق بمستقبل الجمعية بتنفيذ برنامج لدراسة مشاكل الجمعية ، واستغرق الأمر أربع سنوات ، بالإضافة إلى خطة عمل تغطي الفترة بين سنتين (1970– 1980) ، استهدفته هذه الخطة تطبيق مبادرات لتعزيز التعاون الإقليمي بمعالجة الموضوعات الأساسية التالية :تحرير التجارة بينها ، تنسيق السياسات التجارية ، تشجيع الصادرات الإقليمية ، وضع سياسة مشتركة لمقاومة المعاملات غير شرعية كالإغراق ، تنسيق الإحصاءات التجارية .[4]

الفرع السادس: الاتحاد الاقتصادي النقدي

وهو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء ، مع وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عوامل

[1] بلال بوجمعة ، فرطاقي جابر ، مرجع سابق ، ص 186 .

[2] عطا الله علي الزبون ، مرجع سابق ، ص 195 .

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 195 .

[4] اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ص ص 77 ، 78 .

الإنتاج بينها ، بالإضافة إلى توحيد السياسات المالية والنقدية ، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد فهي تتفق مع السوق المشتركة مع توحيد السياسات الاقتصادية والعملة النقدية، والجدير بالذكر أن الاتحاد النقدي هو إقامة سعر صرف ثابت بين دول الأعضاء(منطقة العملة) ، مع انسجام السياسات المالية والنقدية وليس توحيدها كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاقتصادي .[1]

والشكل التالي يوضح أشكال التكامل الاقتصادي ، والتي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهي بالاتحاد الاقتصادي والنقدي تمثل مجتمعة مراحل التكامل الاقتصادي .

الشكل رقم 16 : مراحل التكامل الاقتصادي

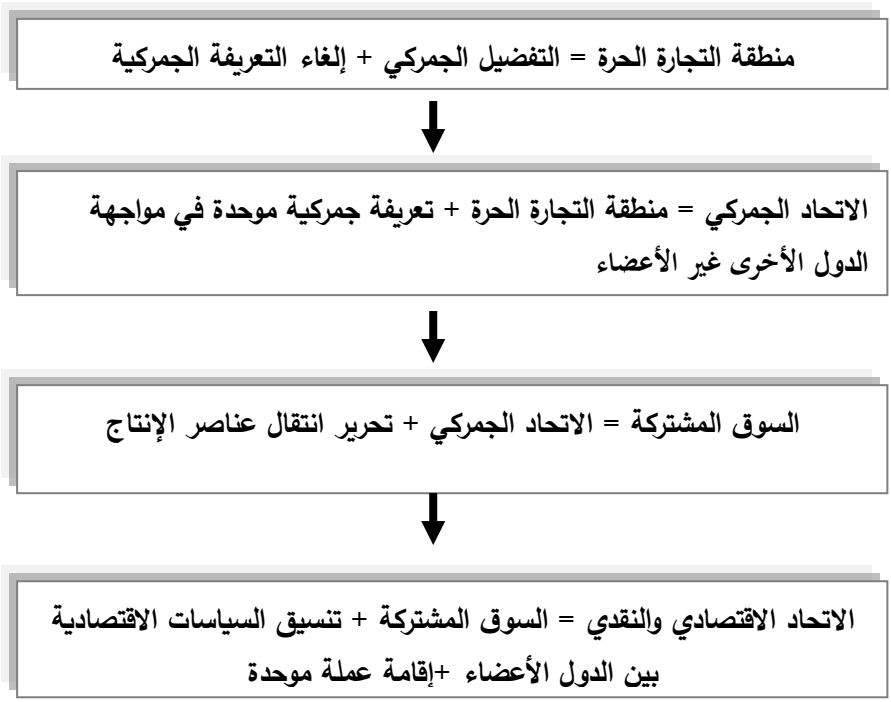

المصدر : يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة ، الجزائر ،2010 ، ص ص: 147-148 .

[1] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب أبو النجا ، مرجع سابق ، ص 180 .

المبحث الثاني : الإقليمية الجديدة : نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الترتيبات الإقليمية ، وكانت أول موجة ملحوظة لهذه الترتيبات في ستينات وسبعينات القرن الماضي ، وهو ما اصطلح عليه بالإقليمية القديمة (régionalisme traditionnel) ، ثم ظهر جيل جديد من هذه التكتلات منذ مطلع التسعينات انسجاما مع التحول في البيئة الاقتصادية الدولية نحو الانفتاح والتكامل الاقتصادي وهو ما اصطلح عليه بـ " الإقليمية الجديدة " (nouveau régionalisme) .

المطلب الأول : مفهوم الإقليمية الجديدة

أصبحت الإقليمية الجديدة أمرا منطقيا في وقتنا الراهن ، بسبب اجتياح العولمة لمختلف مجالات الحياة ، فقد أصبح العالم إقليميا ، مقسم إلى عدة مناطق اقتصادية مختلفة ، رغم ترسيخ فكرة تحرير التجارة العالمية بين دول العالم موجودة ، من خلال المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أن هذا النوع من التكتلات تطور بشكل ملفت للنظر ، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، بعد ما كان التكامل بين دول منطقة واحدة ،أصبح المر يتعلق بالتسابق نحو تكامل دول الشمال المتقدم مع دول الجنوب حديثة الاستقلال من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية ، بالمقابل تقديم مساعدات مالية وتقنية للنهوض باقتصاديات هذه الدول النامية ، لذلك نعرف من خلال ما يلي مفهوم الإقليمية الجديدة ، وأهم ما يميزها عن الإقليمية التقليدية .

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للإقليمية

الإقليمية التقليدية أو ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية ،هي درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي ، التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا و ثقافيا واجتماعيا ، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية ، لتحقيقي أكبر عائد ممكن من التبادل بينها ، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها.[1]

وتعرف أيضا على أنها مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية لأخرى حيث يغطي بعضها مجالاً محدوداً من التفضيلات الجمركية

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 21 .

لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع واشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض التعرفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيداً مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئة والمعونات التجارية. [1]

الفرع الثاني : مفهوم الجديد للإقليمية

يستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى نموذجين التاليين : [2]

•**النموذج الأول** :هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الإتحاد الاقتصادي، مثل الإتحاد الأوروبي.

•**النموذج الثاني** : فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

فعملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة ، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح **الإقليمية المفتوحة** و هي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء في تكتل (APEC)، و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء ، و يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط و هي:

-**أن تكون مفتوحة العضوية** : هي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.

-**شرط عدم المنع** : وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير التجارة لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء.

---

[1] محمود ببيلي ، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية** ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مصر ، 2008 ، ص 3 .

[2] محمد لحسن علاوي ، **الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي** ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 109 .

-**التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة:** و هي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح **تكتلات التجارة القارية** ، وهي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات هي :أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل ثانيها أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم ، ثالثها أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار .

المطلب الثاني : أنواع الإقليمية الجديدة

تميز الربع الأخير من القرن العشرين ، بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم تنوعت بين ثلاث مجموعات رئيسية هي : شبه إقليمية وإقليمية وعبر الإقليمية ، لذلك سنستعرضها بشيء من التفصيل ، للتعرف على مدى قوتها ومساهمتها في التجارة العالمية .

الفرع الأول : التكتلات الاقتصادية شبه الإقليمية

يقصد بها تلك التكتلات الاقتصادية التي تضم عددا محدودا من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي ، بالإضافة إلى روابط اللغة و التاريخ المشترك *، ويندرج تحت هذا النوع من التكتلات ، اتحاد البينيلوكس الذي أنشئ سنة 1957 ، بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين بلجيكا ولكسبورغ وهولندا وأيضا مجلس التعاون الخليجي 1981 ، الاتحاد المغاربي ، فهذه التجمعات تعاني من حالة التبعية التي تربط اقتصادياتها بالدول المتقدمة ، وتعتمد على المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل القومي .[1]

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تضم هذه التكتلات الإقليمية عددا من الدول الواقعة في إقليم معين ، وتكون فيه العضوية مفتوحة لكافة الدول التي تنتسب إلى هذا الإقليم ، وينتشر في معظم قارات العالم ، كتجمع الإكواس ،الكوميسا في

* باستثناء التكتلات الاقتصادية التي نشأت في أوروبا الغربية ومجلس التعاون العربي الذي انحل عقب حرب الخليج الثانية في 1990 ، رغم أنها تصنف شبه إقليمية ، إلا أنها تعثرت بسبب عدم توفر مقومات التكامل الاقتصادي ، وتشابه هياكلها ، واعتماد صادراتها على السلع الأولية ، وعدم توفر شبكة مواصلات ،ولا توفر معلومات وإحصاءات عن مقومات الدول الداخلة في التكتل .

[1] صلاح الدين فهمي محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام (دراسة مقارنة) ، ص 27 .

افريقيا ، الآسيان في آسيا ، وتجمع الأندين ، الميركوسور ، النافتا في أمريكا اللاتينية ، والاتحاد الأوروبي في أوروبا ، على الأقل هناك تجمع واحد من هذه التجمعات هو الناجح الكوميسا والآسيان والنافتا ، والاتحاد الأوروبي هو الأنجح فيها بمساهمته في 23٪ من التجارة العالمية .[1]

الفرع الثالث : التكتلات الاقتصادية عبر الإقليمية

لم يقتصر سعي الدول عند تكوين تكتلات إقليمية وشبه إقليمية ، بل تعدى الاهتمام إلى إقامة تكتلات اقتصادية عبر إقليمية ، تتميز باتساع نطاقها وكبر حجم مساهمتها في الاقتصاد العالمي، التي تضم دولا من تنتمي إلى أكثر من قارة ، كمنتدى الأبيك ، مجموعة الثمانية الإسلامية ، مجموعة العشرين التي تأسست في سبتمبر 1990 ، تجمع المحيط الهندي ، لها أهداف مختلفة ، منها من يسعى إلى تفادي الأزمات الاقتصادية في الأسواق المالية الناشئة في آسيا و أمريكا اللاتينية ، والبعض الآخر لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب ، فهذا النوع من التكتلات لا يسعى بالأساس إلى إقامة سوق مشتركة ، بل تعداه لإقامة التعاون الاقتصادي ، وتنسيق مواقفها وسياساتها المشتركة تجاه القضايا التي تمس مصالحها الوطنية ، كتحالف النفط سنة 1998، الذي يضم ثلاث دول من أكبر منتجي النفط في العالم : السعودية ، فنزيلا ، المكسيك ، بهدف الحيلولة دون تدهور أسعار النفط بتخفيض سقف الإنتاج ، وأقصى ما تطمح إليه هذه التكتلات في الوقت الراهن إلى إقامة منطقة تجارة حرة ، وهو ما يسعى إليه منتدى الأبيك ، الذي يهدف إلى تحرير التجارة بين أعضاء تحريرا كاملا بحلول 2020 .[2]

المطلب الثالث : المميزات الأساسية للإقليمية الجديدة ومقارنتها بالإقليمية التقليدية

تختلف الإقليمية الجديدة عن الإقليمية التقليدية في عدة نقاط ، وفيما يلي يتم عرض أهم المميزات التي جاءت بها الإقليمية الجديدة ، ومقارنتها بالإقليمية التقليدية .

الفرع الأول : المميزات الأساسية للإقليمية الجديدة

تميزت الإقليمية الجديدة ببعض السمات التي تميزها عن الإقليمية التقليدية ، بما يلي :[3]

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي ؛

[1] نفس المرجع ، ص ص: 28-29 .

[2] المرجع السابق ، ص ص ص: 33-34-35..

[3] محمد لحسن علاوي ، مرجع سابق ، ص 110.

- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول ، فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية ، كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي ؛
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه و القطاعات ،و تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية ، و سياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية و ليست تجارية فقط ؛
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، و تعتمد النظرة الخارجية و البينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة ؛
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، و تنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة ؛
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل، و سياسات المنافسة، و التكامل النقدي و المالي، و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية ؛
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، و على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة ؛
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة ؛
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة ، تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت ، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA ، و عضو في تجمع آسيا للباسيفيكAPEC .

الفرع الثاني : المقارنة بين الإقليمية الجديدة والإقليمية التقليدية

ركزت الإقليمية التقليدية ، التي نشأت على أساسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي ، التشابه الثقافي والأيديولوجي ، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي ،بينما ركزت الإقليمية الجديدة

على تشابه مصالح الدول ، مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا ، وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا ، كذلك ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسات (الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة) ، وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات في حين قامت الإقليمية الجديدة على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون ، على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعادها ، حيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات ، وأيضا ركزت الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية ، بدءا من تخفيض التعريفة الجمركية ، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ، في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية الجديدة على تحرير التجارة البينية ، نقل التكنولوجيا وتسهيل انتقال الاستثمارات [1]، والجدول رقم 14 يوضح الفروقات الأخرى بين النموذجين ، فيما يلي :

الجدول رقم 14 : مقارنة بين النموذجين للإقليمية الجديدة و التقليدية

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج الجديد
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين ،أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات ، تبادل التفاهم
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الصادرات	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفر الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية بحركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع العمال والعابرة للقارات

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 17 .

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ص 98-99 .

المطلب الرابع : دوافع ظهور الإقليمية الجديدة

يمكن إيجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة: [1]

1- -بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا؛

2- -ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز مبادرتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية؛

3-تأثير الاتحاد الأوروبي: حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وإتمام مرحلة التحرك هذه الأخيرة الموحدة للسلع والخدمات (EC) حول توسيع نطاق السوق الأوروبية والعمالة ورأس المال ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي الدول بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد ،لذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم؛

4- -تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول، فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم؛

6- -الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛

7- -سعي الدول الصغيرة لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر؛ الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فالدول الأعضاء يرون أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير.

[1] روابح عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص ص 67- 68 .

-8- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصداقية؛

-9- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث؛

المبحث الثالث: علاقة الإقليمية الاقتصادية بالمنظمة العالمية للتجارة: توافق أم تناقض ؟

إن أهم ما يميز عصرنا هذا هو اجتياح العولمة لكافة مجالات الحياة خاصة الاقتصادية منها ، وجعل العالم كله كقرية صغيرة تنعدم فيه الحدود ، من خلال سعي الدول لإزالة الحواجز التي تقف أمام تجارتها ، من أجل الوصول إلى تحرير التجارة الدولية ، سواء بعقد اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف ، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يتنافس حول ظاهرتين مختلفتين ،هما :

الظاهرة الأولى تتمثل في اتجاه العديد من دول العالم للانخراط في ترتيبات إقليمية ، لبناء نظام تجاري إقليمي ،بدء من ترتيبات التجارة التفضيلية وصولا إلى أعلى مستويات التكامل .

أما **الظاهرة الثانية** المتمثلة في الاتجاه نحو التعددية ، التي تكون فيها العضوية مفتوحة لكافة الدول من دون استثناء .

المطلب الأول: الجوانب القانونية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية داخل المنظمة العالمية للتجارة

أجازت الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT للدول الأعضاء في إقامة تكامل اقتصادي ، في شكل تجمعات اقتصادية إقليمية لتحرير حركة انسياب السلع والخدمات فيما بينها ، وبالتالي قيام هذه التجمعات يعتبر أفضل السبل لمواجهة التحديات المستقبلية التي تنجم عن تطبيق اتفاقية GATT، وقد تم التوصل إلى الوثيقة الختامية لجولة مفاوضات GATT في ظل وجود العديد من التكتلات الاقتصادية [1]، يجب على هذه الاتفاقات التجارية أن تخضع لثلاث قوانين أساسية حددتها المنظمة ، متعلقة أساسا في المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية GATT ، المادة الخامسة من اتفاقية العامة على التجارة في الخدمات.

الفرع الأول : المادة الرابعة و العشرون من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة

تضمنت اتفاقية GATT مجموعة من الأحكام التي تلزم الأطراف المتعاقدة بالإخطار بكافة الاتفاقات التجارية التي تنضم إليها، والمتمثلة في أحكام المادة 24 من GATT في الجزء الثالث من

[1] فوزي عبد الرزاق ظاهر ، **العولمة وأبعادها الاقتصادية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 34 .

الاتفاقية ، باسم " التطبيق الإقليمي ، الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة "، التي تحدد الشروط التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة فيما بينها ، وقد تم اعلان منظمة التجارة العالمية في فيفري 2010 عن 345 اتفاقية ضمن المادة 24 من اتفاقية GATT[1]، وشملت هذه المادة 12 بند ، نستعرض أهمها بإيجاز فيما يلـي :

– تم تحديد الفترة المعقولة لقيام تكتل اقتصادي بما لا يزيد في المتوسط عن عشر سنوات ،وفي حالة إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة ، فإنه لا يجب أن تكون الترتيبات الخاصة بهذين الترتيبين متضمنة لبرنامج أو جدول لاستكمالها خلال هذه الفترة ، للدول الأعضاء في GATT أن يناقشوا مثل هذه الترتيبات ، وأن يقترحوا إجراء تعديلات عليها للتأكد من أنها ستقود إلى الصيغة التكاملية المقترحة ، بينهما يحق لأعضاء التكامل طلب التشاور معهم حول أي تعديلات يقترحونها ، ويرون فيها ما يعوق استكمال الصيغة التكاملية المعنية ؛

– يتعين على التجمع التكاملي أن يتخذ من الإجراءات ما يراه كفيلا بتحقيق التزام أعضائه باتفاقية الأوروغواي لمفاوضات GATT ، فإذا قرر جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية أن هناك مخالفات لنصوص هذه الاتفاقية ولم تقم التجمعات التكاملية المعنية بإزالتها ، يجوز إقرار تعويضات أو حرمان هذه التجمعات من مزايا معينة ؛[2]

– تقر الأطراف المتعاقدة بالرغبة في زيادة حرية التجارة من خلال التجمعات التكاملية المختارة كما تعترف أيضاً بأن الهدف من الإتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة يجب أن تؤدى إلى تسهيل التجارة من الأقاليم المكونة لها وليس إلى إقامة عوائق أمام تجارة الأطراف المتعاقدة الأخرى مع تلك الأقاليم ؛

– يجب ألا تكون الضرائب والرسوم والتنظيمات الأخرى الخاصة بالتجارة التي تفرض عند إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو أي اتفاق آخر مؤقت ، في مواجهة التجارة مع أطراف متعاقدة ليست أطراف في هذه التجمعات – بوجه عام– أعلى من العبء العام للضرائب والتنظيمات الخاصة بالتجارة المطبقة في الأقاليم المكونة لها قبل تكوين تلك الاتحادات أو أي اتفاق مؤقت [3]،

---

[1] أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 07 .

[2] نفس المرجع ، ص 35 .

[3] محمود محمد أبو العلا ، **الجات (النصوص الكاملة لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ،لقرارات المصدرة لها في مصر)** ، دار الجميل ، الاسكندرية ،بدون ذكر سنة النشر، ص ص 181–182 .

الفرع الثاني : المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تأتي تحت عنوان " التكامل الاقتصادي " ،وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات و إلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية [1]، وتم إعلان منظمة التجارة العالمية في فيفري 2010 عن 68 اتفاقية ضمن هذه المادة[2]، وقد حددت المادة الخامسة الشروط التي يتوجب على الدول الأعضاء التقييد بها كطرف في اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين دولتين أو أكثر، حيث يجب أن يشمل هذا الاتفاق جزء كبير من قطاع الخدمات، وأن تنص الاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز، والتي تشمل إلغاء التدابير التمييزية القائمة وحظر تدابير أخرى جديدة مثلما تنص عليه المادة السابعة عشر من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، كما يجب توفير مرونة فيما يخص الاتفاقات التي تكون الدول النامية والأقل نموا طرفا فيها، وذلك لاعتبارات التنمية والتشغيل، ويجب على الدول الأطراف في هذا الاتفاق إخطار وتقديم جميع المعلومات وإن أمكن تقارير دورية للمجلس التجارة في الخدمات، كما يجب أن تقدم إخطارات في حالة تعديل أو إلغاء الاتفاق في ظرف 90 يوم .

أما فيما يخص الاندماج في سوق العمل، فلا تمنع هذه المادة – المادة الخامسة مكرر –الأطراف في تشكيل أو بناء تكامل لأسواق العمل، شريطة إعفاء مواطنين الدول الأعضاء من رخص الإقامة والعمل، بالإضافة إلى إخطار مجلس التجارة في الخدمات .[3]

يبدو من خلال المادتين السابقتين اللتان تهتمان بالاتفاقات التجارية الإقليمية ، أنهما متكاملتان من حيث اشتراطهما إلغاء التمييز بجميع أنواعه عند تنفيذ الاتفاقية بفترة زمنية معقولة ، على السلع والخدمات على حد سواء ، بالنسبة للدول الأعضاء في اتفاق التكامل ، بالإضافة إلى عدم زيادتها أمام تجارة الدول غير الأعضاء داخل التكتل ، كل هذا من أجل تحرير أكبر قدر من التجارة ، على اعتبار أن أغلب دول المنظمة العالمية للتجارة داخلة في تكتل واحد على الأقل .

---

[1] علاوي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص 113 .

[2] أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 07 .

[3] خير الدين بلعز ، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف–مع الإشارة إلى حالة الجزائر–** ،أطراحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ، ص 155 .

الفرع الثالث : شرط التمكين للدول النامية

أضيف إلى المادة 24 حكما مكملا ،تخص فئة من الدول ، وهي الدول النامية، أطلق عليها اسم "شرط التمكين " ،الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو 1979 ، لتسهيل إبرام اتفاقات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية، و الاسم الكامل لشرط التمكين أو التخويل هو قرار الأطراف المتعاقدة بشأن المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الكاملة من جانب الدول النامية ، وهذا القرار يقدم غطاء قانونياً للامتيازات التجارية الممنوحة للدول النامية، وبالتالي فهذا الحكم يتضمن أيضا المعاملة الخاصة للترتيبات الإقليمية أو العالمية التي تدخل فيها الدول النامية من أجل التقليل المتبادل أو حتى إزالة الإجراءات التعريفية وغير التعريفية [1]، وقد تم اعلان منظمة التجارة العالمية في فيفري 2010 عن 31 اتفاق ضمن شرط التمكين العام من اتفاقية GATT .[2]

المطلب الثاني : مبدأ الدولة الأولى بالرعايا والاتفاقات التجارية الإقليمية

ترجع الخلفية التاريخية لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية إلى أوائل القرن السابع عشر، حيث أدرج هذا المبدأ في العديد من الاتفاقات التجارية آنذاك، وتعتبر معاهدة الأنجلو–فرنسية ،التي تم التفاوض عليها سنة 1860 نموذج للعديد من الاتفاقات الأخرى ،لأنها تعتبر الأولى التي شملت الإمتيازات الجمركية لجميع دول العالم ، بعدما كانت ثنائية فقط، وقد أخذ مبدأ معاملة الدولة الأولى برعاية صيغتين ، المتملتين في : [3]

- **الأولى مشروطة** : حيث تقوم الأطراف المتعاقدة بمنح مزايا جمركية لطرف ثالث في إطار أي اتفاقية كانت .

- الثانية **غير مشروطة** أي منح امتيازات جمركية تقدم لطرف ما وتمنح لجميع الأطراف ، وهو ما تناولته الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة سنة 1947، ومنظمة التجارة العالمية سنة 1995، وتسري على هذا المبدأ استثناءات مرتبطة بالتجمعات الاقتصادية ، وهـــي :[4]

---

[1] ميموني سمير، بركنو قوسام، **الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول :واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي26 و27 فيفري 2012 ، بالمركز الجامعي بالوادي ، ص 14 .

[2] أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 07 .

[3] خير الدين بلعز ، مرجع سابق ، ص 156 .

[4] عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 52 .

– استثناءات لا حاجة لموافقة أعضاء المنظمة عليها ، وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي ، كما أن التفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة من شرط الدولة الأولى بالرعايا بعد جولة طوكيو 1979 ؛

– استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها ، تخص التكتلات الاقتصادية التي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة رقم 05 ، التي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية .

والشكل رقم 17الموالي يوضح تأثير معاملة الدولة الأولى بالرعاية و اتفاقات التجارية الإقليمية على تحرير التجارة ، هذا التحليل مقدم من طرف كل من بالدوين وويبلوسز(Baldwin, Wyplosz) سنة 2004، حيث نفترض أن التجارة في البداية مفتوحة بين جميع الدول في ظل هذه الظروف ، تستورد بلد المنشأ الكمية M بالسعر PFT المحدد من خلال التوازن بين العرض المستورد (MS) ومنحنى طلب الاستيراد (MD) ، ونلاحظ أن M هي مجموع الكميات المصدرة من قبل بقية دول العالم (XR) والدول الشركاء (XP) الناتج عن تقاطع خط التجارة الحرة PFT ومنحنى عرض صادرات كل دولة الموافقة للنقاط 1 و 2 على التوالي من الشكل البياني رقم 17 الموالي .

الشكل رقم 17 : تأثير رسوم الدولة الأولى بالرعاية على تحرير التجارة الدولية

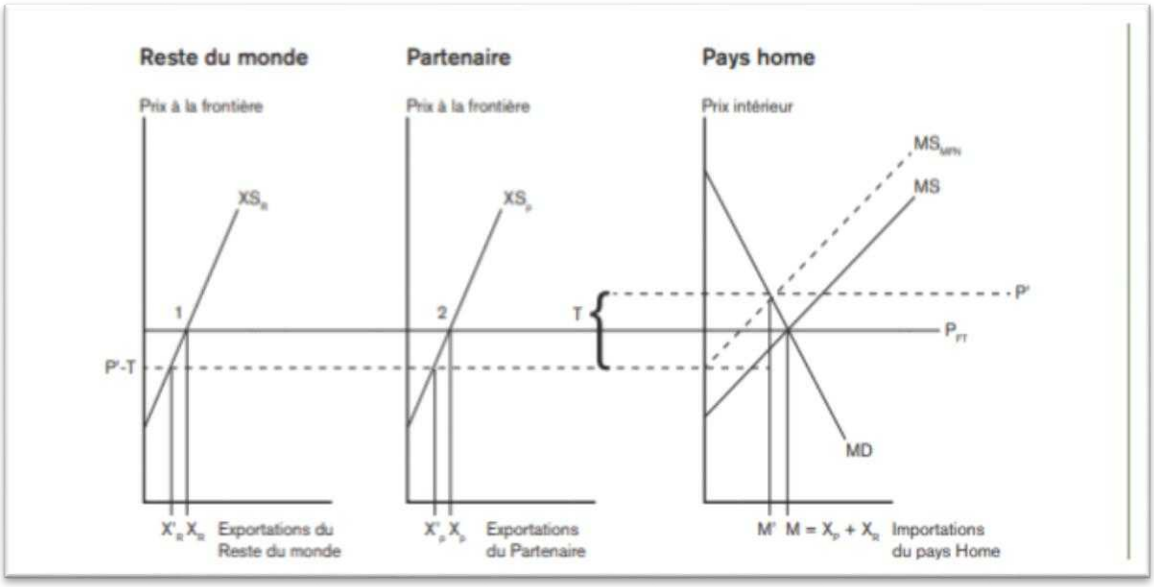

Source : OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiels : de la coexistence à la cohérence, publication de l'OMC, suisse, 2011, p118.

من خلال الشكل رقم 17، إذا تنازل بلد الموطن عن التجارة الحرة لتطبيق واجب الدولة الأكثر رعاية على جميع البلدان ، فإن فرض هذا الواجب يحول منحنى عرض الواردات إلى اليسار إلى

MSMFN تحت تأثير الواجب T، والسعر المحلي للمنتج في الدولة يزيد إلى P " وكذلك يتم تخفيض الكمية المستوردة إلى M" ، وفي نفس الوقت فإن السعر الحدودي الجديد للدول المصدرة إلى المتنازل عنه ، يتم إعطاؤه من قبل T –' P عند هذا السعر الأقل ، يقوم المنتجون من باقي دول العالم بتخفيض العرض والصادرات وصولا الى X'R و X'P على التوالي، فالرسم المقدر بـ T ، سيؤدي إلى انتقال منحنى عرض الواردات إلى يسار منحنى عرض الدولة الأولى بالرعايا MS_{mfn} ، وتنخفض الكمية المستوردة إلى M' ،بسبب ارتفاع السعر p' ، وبانخفاض الأسعار إلى Pt' تنخفض الكمية المعروضة للتصدير من طرف الدول الشريكة وباقي دول العالم .[1]

المطلب الثالث : مبدأ المزايا التفضيلية للاتفاقات التجارية الإقليمية

تؤثر المزايا التفضيلية للاتفاقات التجارية الإقليمية على كمية وأسعار المنتجات المصدرة بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية و الدول الأخرى غير الأعضاء ، نفرض أن دولة ما أبرمت اتفاقية تفضيلية مع دولة عضو في الاتفاقية ، بالمقابل تتحصل هذه الدولة بموجبها على إلغاء الرسوم الجمركية ، أي أنها منحتها ميزة تفضيلية عن باقي الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية، في حين يبقى باقي دول العالم تدفع رسم مقدر بـT ، والمنحنى MS_{PTA}' هو منحنى عرض الواردات فيا لدولة المقدمة للتفضيل ، وعليه تكون آثار تطبيق المزايا التفضيلية على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، من خلال الشكل الموالي رقم 18 الموالي .

[1] OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011, op.cit , p 118 .

الشكل رقم18 : أثر المزايا التفضيلية للاتفاقات الاقليمية على التجارة الدولية

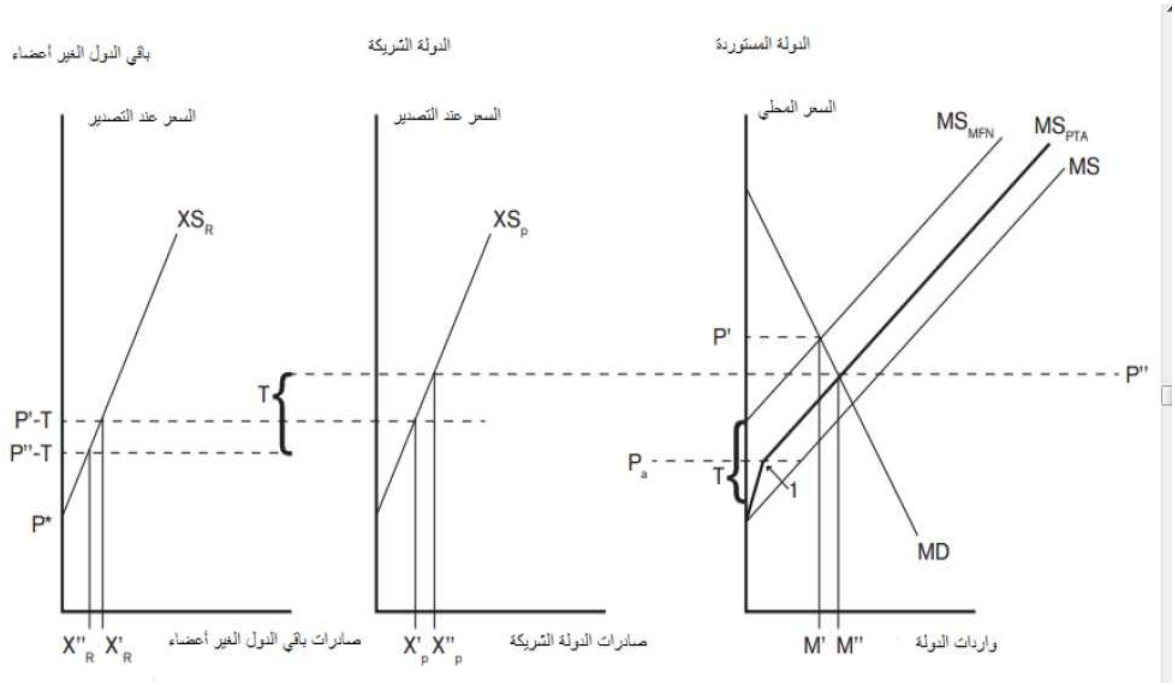

Source : OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiels : de la coexistence à la cohérence, publication de l'OMC, suisse, 2011 ,p118 .

من خلال الشكل رقم 18نلاحظ ان منحنى عرض الصادرات في الدولة التي قدمت التفضيلات MS_{pta}، يكون بين منحنى العرض الأول الذي هو في حالة التحرير الكامل للتجارة وبين منحنى العرض القائم على مبدأ الدولة الأولى بالرعايا MS_{mfn} ،فعند التقاء منحنى العرضMS_{pta} بمنحنى الطلب MD ، أي أن الدولة استوردت الكمية ''M بالسعر المحلي الجديد ''P السعر الذي طبق عليه الرسم T، وهو اقل من السعر المحلي 'P المتعلق بالمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، فتأثير الاتفاقات التجارية لإقليمية على الأسعار عند الحدود معقد ، بتحرير التجارة فإن الأسعار عند المنتجين الشركاء في الإتفاقية الإقليمية ترتفع من'PT إلى ''P ، ولكن بالنسبة لمنتجي باقي الدول فالسعر ينخفض من P'Tإلى P''T ، وهو ما يعني أن الدول الغير معنية بالاتفاق الإقليمي ملزمة بتخفيض الأسعار إلى ''P من أجل دخول السوق الدولية .[1]

وبالتالي بتطبيق الدولة للرسوم T على صادراتها للدول غير الأعضاء ،فإن الكمية المستوردة من قبل الدول غير الأعضاء تنخفض إلى X''r ، وترتفع بالنسبة للدول الأعضاء إلى X'p بسبب إلغاء

[1] OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011 ,p118.

الريوم الجمركية بينها ، وهو ما يدل على أن هناك تمييز بين الدول جراء فرض الرسوم الجمركية على الدول غير الأعضاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية .

المطلب الرابع :أهمية المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الإقليمية وأهميتها ضمن التجارة العالمية

لقد ساهمت التكتلات الإقليمية في التأثير على اتجاهات التجارة الدولية، سواء داخيا أو خارجيا ويتجلى ذلك من خلال وزن المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، ووزن المبادلات التجارية الإقليمية ضمن التجارة الدولية .

الفرع الأول: تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية المفعلة خلال 1949- 2018

لقد أثار التوسع المتزايد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالمنظمة جدلا واسعا بين العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، حيث أضحت إشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية في النظام التجاري العالمي ،رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح من حيث المبدأ بإنشاء مثل هذه الترتيبات الإقليمية شريط أن تكون نية أطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، وليس كوسيلة لإتباع سياسات تمييزية ،الأمر الذي أدى بالدول الأعضاء في المنظمة إلى الجمع بين عضويتها والدخول كأعضاء في أحد الترتيبات التكاملية [1]، والتي ازداد عددها بشكل ملفت للنظر عما كانت في التسعينات من القرن الماضي ، وذلك من خلال الشكل رقم19الموالي

[1] ميموني سمبر ،بركنو قوسام ، مرجع سابق ، ص 16 .

الشكل رقم 19: تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية المفعلة خلال 1949- 2018

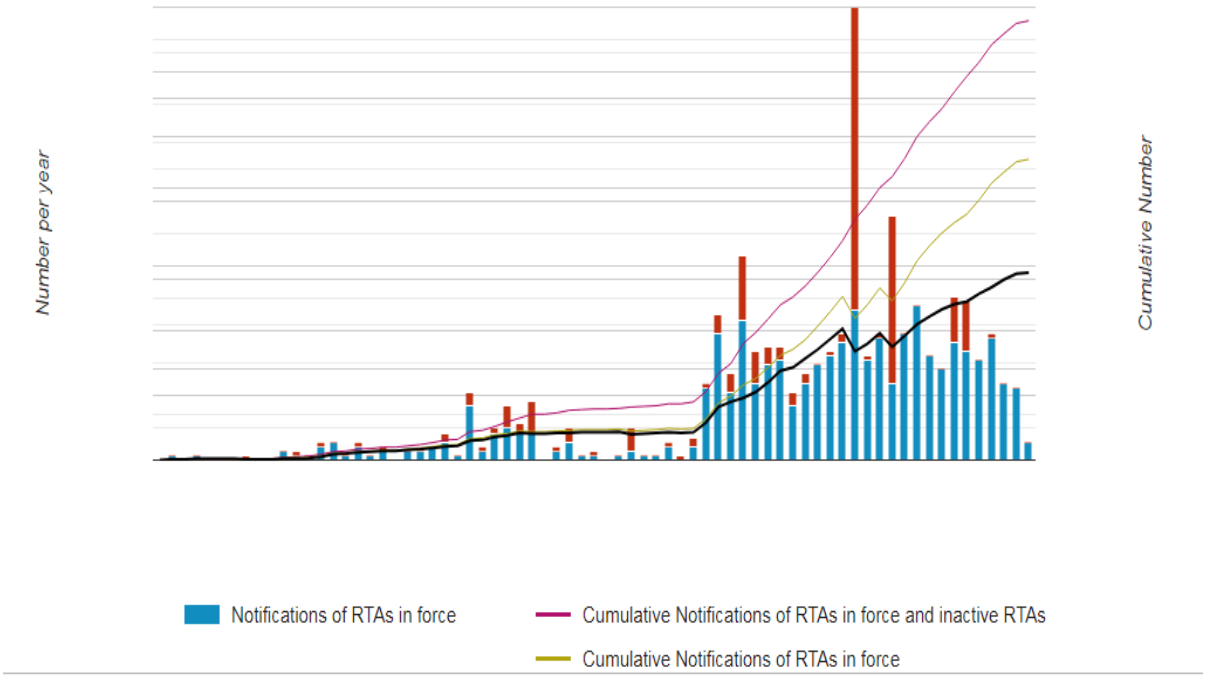

Source : www.wto/english/tratop_region_e/htm; consulte le01/09/2018 , a 11 :00

يوضح الشكل رقم 19 تطور الاتفاقات التجارية الاقليمية منذ 1948 حتى سنة 2018 ، حيث تتضح جليا الزيادة المتصاعدة لهذه الاتفاقات والممثلة بالخط المنحني الأسود ، و بإجماع الاقتصاديين على هذا التنامي المتسارع لعدد الترتيبات الإقليمية حيث وصل عددها حسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة من 37 اتفاقية سنة 1994إلى 176 اتفاقية سنة 2008 ليصل عددها إلى 290 اتفاقية سنة 2018، وهو ما يدل على تهافت الدول على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل حاليا.

الفرع الثاني :وزن المبادلات التجارية البينية في إطار التكتلات الإقليمية

إن المتتبع لمسار التجارة الدولية يجد أنها ارتفعت ولكن لصالح المبادلات البينية داخل الأقاليم،يمكننا أن نلاحظ هذا الارتفاع لصالح المبادلات البينية على حساب المبادلات الخارجية ، من خلال الشكل رقم 20 الموالي .

الشكل رقم 20 : نسبة المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية سنة 2016

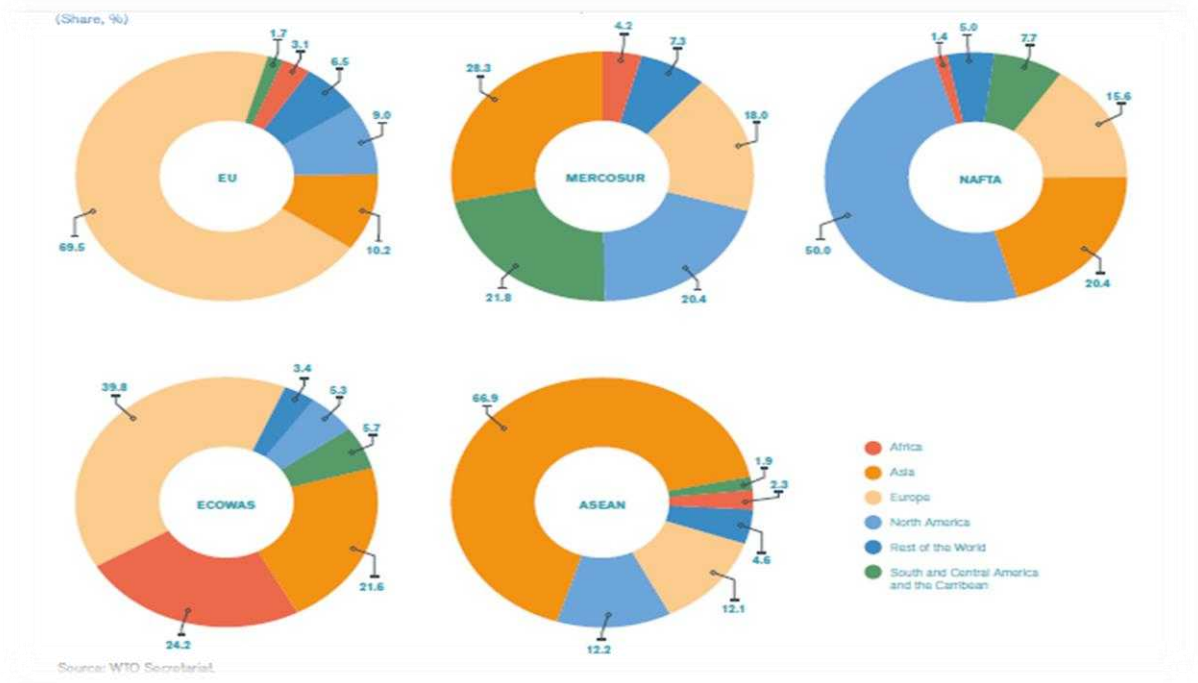

Source :OMC ,Word Trade Statistical Review2017 ,p 52 .

من خلال الشكل رقم 20 ، الذي يوضح أهمية المبادلات التجارية البينية على حساب المبادلات الخارجية لكل إقليم ، فقد فاقت نسبة مساهمة المبادلات البينية في التجارة الدولية 50% في كل من الاتحاد الأوروبي بنسبة 69,5% و الآسيان بنسبة 70% ثم النافتا بنسبة 50% ، أي تصاعد إقليمية التجارة الدولية، فكل تكتل له شبكة من المبادلات التجارية تربطه بالدول الأقرب إليه جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، كالاتحاد الأوروبي الذي تمثل تجارته مع دول أوروبا غير الأعضاء فيه ودول الشرق الأوسط وإفريقيا أكبر مقارنة الدول الأخرى ، في حين حازت التكتلات الأخرى نسب تفوق 25% أي أكثر من الثلث من التجارة وهي أيضا نسبة تفوق التجارة الخارجية للتكتل ، وهو ما لا يعبر عن ظاهرة الإقليمية إلا بصفة محدودة ، ولكن الشكل الموالي 21 يوضح أهمية التجارة الاقليمية في التجارة العالمية .

الفرع الثالث: توزيع التجارة الدولية حسب التكتلات التجارية الإقليمية

من خلال الشكل رقم 21، المتضمن توزيع المبادلات التجارية حسب التجمعات الإقليمية ، يبين هذه ظاهرة الإقليمية بصورة جلية، رغم تلك النسب الكبيرة من التجارة البينية داخل التكتل إلا أنها أعطت للتجارة الإقليمية نسبة لا بأس بها مقارنة بالتجارة العالمية، فهي نسبة لا يستهان بها ، حيث تعتبر أوروبا هي المنطقة الأفضل أداءً سنة 2016 ، تليه آسيا وأمريكا الشمالية، فقد بلغت صادرات السلع الأوروبية 5.94 تريليون دولار ، تليها آسيا 5.75 تريليون دولار أمريكي ، و 2.22 تريليون دولار أمريكي في أمريكا

الشمالية، أما من ناحية الواردات ، فقد استحوذت أوروبا أيضا على الصدارة بـ5.92 تريليون دولار أميركي، بينما بلغت واردات آسيا وأمريكا الشمالية 5.21 تريليون دولار أمريكي و 3.07 تريليون دولار أمريكي على التوالي، وظلت صادرات وواردات أوروبا ثابتة بشكل عام سنة 2016 مقارنة بانخفاض قدره 13 % سنة 2015 ، وهو ما يظهر في الشكل رقم 21 الموالي .[1]

الشكل رقم 21: مساهمة التجارة الإقليمية في نمو حجم التجارة العالمية حسب المنطقة ، 2011-2015

%

Source :OMC ,Word Trade Statistical Review2016 , p 20.

لقد ساهمت آسيا أكثر من أي منطقة أخرى في انتعاش التجارة العالمية بعد الأزمة المالية 2008 ومع ذلك ، انخفض تأثير المنطقة على الطلب العالمي على الواردات سنة 2015 مع تباطؤ الصين والاقتصادات الآسيوية الأخرى، وقد ساهمت آسيا بـ 1.6 نقطة مئوية في الزيادة التي بلغت 2.3 في المائة في حجم العالم ، وعلى النقيض من آسيا ، فقد أثرت أوروبا في معظمها على نمو التجارة العالمية منذ الأزمة المالية ، مما أسهم إسهاما سلبيا في نمو الواردات العالمي خلال 2012 و 2013، ولكن بحلول عام 2015 كانت مساهمة أوروبا جد إيجابية إلى حد كبير ، حيث بلغت 1.5 نقطة مئوية من 2.4 %، أي 64 % من نمو التجارة العالمية، و كان الانتعاش التدريجي للتجارة داخل الاتحاد الأوروبي خلال 2014 و 2015 مسؤولاً عن الكثير من الانتعاش في أوروبا ، كما قدمت أمريكا الشمالية مساهمة إيجابية لنمو الواردات العالمية سنة 2015 (1.1 %) ، في حين سجلت المساهمات السلبية سنة 2015

[1] OMC ,Word Trade Statistical Review2017 , op.cit, p 49

في أمريكا الجنوبية والوسطى (-0.2 %) ومناطق أخرى بما في ذلك أفريقيا والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة الولايات (-0.6 %) .[1]

وحسب الاحصائيات المقدمة من طرف منظمة التجارة العالمية لسنة 2017 ،فقد استحوذت كل من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) على 58 %من التجارة العالمية في سنة 2016 ، بما في ذلك 56% من الصادرات العالمية (8.73 تريليون دولار) ،و 60 %من الواردات العالمية ، ويمثل أعضاء هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية الثلاثة 53% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2016 ، بمتوسط معدل نمو يبلغ 1.9 % سنة 2016 .[2]

إن تحليل الاتفاقات الإقليمية ومنتديات التعاون ما بين التكتلات الاقتصادية يشير إلى فكرة مهمة ألا وهي أنه إذا وجدت ظاهرة إقليمية المبادلات التجارية فلا بد أن تكون منفتحة ،وهذا ما يمكننا أن نلمسه من تجربة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكAPEC،وكذا انضمام بعض الدول إلى عدة تجمعات،نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تابعة في نفس الوقت لمنطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة ALENA،وكذا لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكAPEC،والأمر نفسه بالنسبة للشيلي إذ إضافة إلى عضويتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك APECوقعت سنة 1996 اتفاقية حرية التبادل مع السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR بأمريكا اللاتينية ثم مع كندا،ومن جهتها تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق والتعاون مع دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN في إطار القمة الأوروبية الآسيوية .[3]

وبالتالي فإن التجارة الإقليمية تساهم في تحرير التجارة على مستوى متعدد الأطراف ، وهو ما يؤكده الاتحاد الأوروبي الذي عزز وتيرة التحرير التجاري متعدد الأطراف من خلال اتفاقات تجارية حرة داخل القارة وخارجها .

[1] OMC ,Word Trade Statistical Review2016 , op.cit, p 21

[2] OMC ,Word Trade Statistical Review2017 , op.cit, p 51 .

[3] لخضر مداني ، مرجع سابق، ص 124 .

الفرع الرابع : موقع الاتفاقات التجارية الإقليمية داخل النظام التجاري متعدد الأطراف

تكمن أهمية الاتفاقات التجارية الاقليمية في كونها تدعو إلى تحرير المزيد من التجارة الدولية ، أم تخالفها ، فقد انقسم الاقتصاديون اتجاهين رئيسيين، همـــا :

أولا : الرأي الأول

يرى بأن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ، من خلال تبادل المزايا ضمن إطار التكتل من جهة، و فرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره من جهة ثانية [1]، وقد استند أصحاب هذا بدورهم على مجموعة من الحجج التي تؤيد موقفهم وتدعمه يمكن ذكر بعضها على النحو الموالي [2]:

- الزيادة المتوقعة في التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية يمكن أن تغري الدول الأعضاء فيها التي سوف تقوم بزيادة القيود التجارية في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء ،مثلما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد إبرام اتفاق النافتا ،نتيجة زيادة وارداتها من المكسيك ، حيت زادت من رسوم الإغراق ضد وارداتها من دول شرق آسيا، وهو الأمر الذي يؤكده بول كروغمان *Paul KRUGMAN* ، حيث يرى أن وجود التكتلات الإقليمية من شأنه أن يشجع الدول الأطراف على رفع تعريفاتها الجمركية بهدف استغلال الوضع الاحتكاري لمنتجيها مما يترتب عنه وقوع حروب تجارية تؤدي في النهاية إلى انهيار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- قيام التكتلات التجارية تأتي دائما في مصلحة المنتجين الذين يطالبون بأن توفر لهم حكوماتهم الحماية في مواجهة الدول الأخرى، وغالبا ما يستفيد هؤلاء في ظل الاتفاقيات التفضيلية من الأثر التحويلي للتجارة المترتب عنها، ومن المنطقي أن ترفض تلك الدول المستفيدة من تحويل

---

[1] زنودة منى ، **محاضرات الإقليمية والعولمة** ، مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية ، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012/2011 ، ص42 .

[2] ميموني سمير ، بركنو قوسام ، مرجع سابق ، ص 19 .

* **كروغمان:** ولد في 1953/02/28 ، اقتصادي امريكي ، وهو حاليا أستاذ متميز في الاقتصاد بمركز الدراسات العليا بنيويورك ، وكاتب في صحيفة نيويورك تايمز، وقد حصل كروغمان في 2008 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لمساهمته في نظرية التجارة الجديدة والجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، وقد أشارت لجنة الجائزة إلةى عمل كروغمان الذي شرح أنماط التجارة الدولية والتوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي ، من خلال دراسة آثار وفورات الحجم وتفضيلات المستهلكين للسلع والخدمات المختلفة .

التجارة أي جهد يستهدف تحرير التجارة العالمية طالما سوف يعرض منتجيها للمنافسة الشديدة من دول أخرى ؛

- إن التوجه الإقليمي قد يتوافق مع السياسة التجارية لدولة ما في مرحلة معينة، وبالتالي تتجه الجهود إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتحقيق مزايا معينة لقطاعات التجارة الخارجية ،وذلك بهدف تشتيت الانتباه عن التوجه إلى تحقيق أي تقدم على صعيد تحرير التجارة العالمية،كما أن تعدد الكيانات الإقليمية من ناحية أخرى سوف يؤدي إلى خلق العديد من الصعوبات والمشاكل الفنية في حالة انضمام أية دولة إلى أكثر من اتفاق إقليمي في آن واحد، وذلك بسبب عدم القدرة في بعض الأحيان بالوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها خصوصا ما تعلق منها بالتفكيك الكلي أو الجزئي لرسومها الجمركية ، وحدوث المنازعات التجارية في ظل غياب قواعد واضحة للتسوية بين الأطراف المختلفة ، كما يمكن أن يحدث بعض الارتباك والخلافات عند تطبيق وتنفيذ القواعد المختلفة للمنشأ في ظل تعدد الترتيبات التجارية الإقليمية التي ينتمي إليها البلد الواحد، لذلك يرى أنصار هذا الطرح أن تحرير التجارة العالمية في ظل قواعد النظام المتعدد الأطراف تعد أكثر سهولة وأقل تعقيد من تحريرها في إطار الترتيبات الإقليمية .

ثانيا : الرأي الثاني

الذي يرى أن مثل هذه التكتلات ستساعد على تعزيز النظام التجاري الدولي والمساهمة في تحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات ،و تعميم الامتيازات الممنوحة بين أعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة [1]، ويمكن ذكر الحجج التي أستند عليها أصحاب هذا الطرح على النحو الموالي [2]:

- النتائج الايجابية التي أسفرت عنها الترتيبات الإقليمية بالنسبة للدول الأعضاء فيها مثلما أيدته العديد من الدراسات التطبيقية التي بينت فضل هذه التكتلات في خلق التجارة بين هذه الدول، فأنصار الإقليمية يفترضون أن الترتيبات الإقليمية سوف تؤدي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وبصورة أسرع من الإطار المتعدد الأطراف، لذا فنجاح هذه الترتيبات الإقليمية من شأنه أن يشجع على تحقيق تحرير تجاري متعدد الأطراف، وقد قام هذا الافتراض على أساس أن الدول الداخلة في التكتل الإقليمي يكون أقل مقارنة بكبر عدد الدول في ظل التعددية، و لكن رغم من

[1] زنودة منى ، مرجع سابق ، ص 42 .

[2] ميموني سمير ، بركنو قوسام ، مرجع سابق ، ص 17 .

الصعب بمكان التسليم بصحة هذه الحجة بشكل مطلق كون التجارب العملية في الواقع أبرزت عكس ذلك، وذلك انطلاقا من إخفاق العديد من التكتلات الإقليمية في تحرير التجارة خصوصا تلك التي تضم الدول النامية وهذا عكس اتفاقيات الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية التي استمرت اتفاقياتها في الإشراف على حسن سير السياسات التجارية الدولية ؛

- يرى أصحاب هذا الطرح في أن ظهور الترتيبات الإقليمية ما هو إلا انعكاس لتحرير التجارة العالمية ما بين الدول المتقدمة، في حين أن الدول النامية الراغبة في إصلاح اقتصادياتها وتطويرها فسوف تلجأ إلى الارتباط بالدول المتقدمة في ترتيبات إقليمية لمساعدتها على تحرير تجارتها بمساعدة المزايا التفضيلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وغيرها، لهذا فالتكتلات الإقليمية ما هي إلا علامة على نجاح النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ،وبالتالي فهي مدعمة له وليست عائقا في طريقه؛

- يرى بعض الاقتصاديين على غرار كل من هيلبمان *HELPIMAN Elhanan* وجان قروسمان *GROSSMAN Gene*، أن إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية سوف يكون له أثر على المنتجين المحليين الذي يشكلون جماعات للضغط من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، ومن شأن هذا أن يؤثر ايجابيا على تحرير التجارة العالمية. فعند قيام التكامل ووجود تباين في التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء، نجد أن المنتجين في الدول ذات التعريفة الأعلى سيشكلون ضغطا على حكوماتهم من اجل تخفيض تلك التعريفة حتى يتسنى لهم الحصول عوامل الإنتاج بأقل الأسعار، مما يجعلهم قادرون على المنافسة، وبالطبع لا يمكن تطبيق هذه الحجة في حالة الاتحادات الجمركية التي يتم فيها توحيد التعريفة الجمركية من قبل كل الأعضاء تجاه باقي دول العالم الأخرى ، وإنما تتجلى أهميتها فقط في حالة مناطق التبادل الحر التي تحتفظ فيها كل دولة بسياساتها التعريفية ؛

- إن الدخول في ترتيبات اقتصادية تكاملية يمكن اعتباره بمثابة قوة تفاوضية من أجل إنجاح الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وذلك انطلاقا من كونها تعد أكثر كفاءة، غير انه ما يعاب على هذه الحجة أن الدول التي تنضم إلى العديد من التكتلات الإقليمية لن يكون لديها الحماس الكافي من اجل تشجيع تحرير التجارة العالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يلاحظ عمليا أن موافقة الدول خصوصا الضعيفة في التكتل الإقليمي على مطالب محددة للدول الأقوى كان بفعل الفروق القائمة بين قوة أطراف التكامل ، ومن ثم فهذه الوضعية ليست مثلى لتقسيم المكاسب

بينها وبالتالي سيتم حتما تشويه النتائج التي يمكن التوصل إليها في ظل الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

المبحث الرابع : التكتلات الاقتصادية : الإستراتيجية الجديدة للعودة لتطبيق الحماية التجارية في ظل الأزمات

تهدف التكتلات الاقتصادية كما رأينا سابقا إلى تحرير التجارة الدولية والوصول بها إلى أعلى المستويات من خلال تنسيق السياسات التجارية بين الدول الأعضاء ، إلا أنها في الحالات الحرجة كالأزمات ،قد تستخدم سياسات تجارية حمائية تنوعت بين الشرعية أي المسموح بها داخل النظام التجاري متعدد الأطراف أو تظليلية بهدف حماية اقتصادها والخروج بأقل التكاليف ، دون مراعاة الطرف الأخر من الاتفاقات ، لذلك سنتناول نظرة عامة حول الأزمات وكذا تأثيرها على التجارة الدولية .

المطلب الأول : التأصيل النظري للأزمات المالية

يعتبر موضوع الأزمات المالية حديث الساعة والأكثر تداولا بين الكتاب، نظرا لطبيعتها الدورية، و انعكاساتها السلبية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وانتشارها الواسع والسريع بين الدول عبر القارات، نظرا لترابط اقتصادات الدول مع بعضها ، لذلك سنتناول موضوع الأزمات المالية بشيء من التفصيل، من خلال تغطية الجوانب الأساسية لهذا الموضوع.

الفرع الأول : مفهوم الأزمات المالية

تنحدر الكلمة الفرنسية " Crise " من الكلمة اللاتينية "Crisis " ، والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية " Krisis" ، وتستعمل في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة ، وتعرف بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وما يجب أن يتم .[1]

أما الأزمة المالية هي ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول وعادة ما تحدث الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، الأمر

[1] العقون نادية ، **العولمة الاقتصادية وأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013/2012، ص 02.

الذي يؤدي إلى فقدان السيولة، و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج .[1]

الفرع الثاني : أسباب الأزمات المالية

قد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصية كمؤشر داو جونز ، وقد ترجع أسباب الأزمات إلـى :

– التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.

– المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.

– التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.

– الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية.

– المضاربة غير المحسوبة.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات و يمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.[2]

الفرع الثالث : أنواع الأزمات المالية

وفقا لصندوق النقد الدولي الذي يصنف الأزمات المالية في ثلاث الأنواع الرئيسية التالية ، وهـــي :

أولا : الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت

[1] **أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي** ، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان : الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي ، جامعة الكويت ، ص 05 ، متاح على الموقع :kalifat.com/site02/index.php، يوم 2016/06/21 ، على الساعة 10:45 .

[2] فريد النجار، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999 ، ص 207 .

تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك ،وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية [1]،وتتخذ شكلين التاليين :[2]

• **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع ،وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة. وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية ؛

• **أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض، خوفًا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

ثانيا : أزمات العملات : ويطلق عليها أحيانا أزمة الصرف الأجنبي أو أزمة ميزان المدفوعات ، تحدث عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، مما يرغم السلطات العامة الممثلة بالبنك المركزي الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ؛[3]

ثالثا : أزمات الديون أو الدين الخارجي: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، أو هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية .[4]

المطلب الثاني :عرض أهم الأزمات المالية التي واجهها العالم

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورات الاقتصادية، وهي ما يميزه عن الأنظمة الأخرى، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ،ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش، ومن هذه الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي ما يلي :

---

[1] عبد الله شحاتة ،**الأزمة المالية : المفهوم والأسباب** ، متاح على الموقع :www.pidegypt.org/arabic/azma.doc ، يوم : 2016/06/21 ،على الساعة 11:30.

[2] جميلة الجوزي ، **أسباب الأزمة المالية وجذورها** ، متاح على الموقع : iefpedia.com، تاريخ الاطلاع يوم : 21/06/ 2016 ، على الساعة 11:00 .

[3] نادية العقون ، مرجع سابق ، ص 07 .

[4] أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق .

الفرع الأول : أزمة الكساد العالمي الكبير 1929-1933

و هي أسوأ كارثة اقتصادية تواجه الاقتصاد العالمي و تسمى أزمة الكساد الكبير، و هي لحد الآن لازالت محل اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل أسبابها، و كيفية خروج الولايات المتحدة منها، التي كانت أكبر المتضررين منها ،بدات بوادر الأزمة فيها منذ تاريخ 1929/09/24 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشترين ، فانتشر الذعر و تسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم و ظلت الأسعار في تدني ، وعند ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز 22.6 % من قيمته، و في نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، بل أن 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب منهاتن .

وانهارت البورصة خاسرة 30 مليار دولار، و 50 % من قيمتها في تشرين الثاني نوفمبر، وبلغ إجمالي الخسائر 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة مابين 1929/10/22 و1929/11/13 ، إلى أن فقد مؤشر داو جونز 98 % من قيمته في عام 1932 ، و هذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى .

واستكملت الأزمة تأثيراتها في يوم الثلاثاء الأسود /1929/10 ، حيث أعلنت العشرات من المؤسسات المالية إفلاسها، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، و سرحت أعداد هائلة من العاملين، و توقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية خصوصا في إنجلترا و فرنسا و ألمانيا، و كانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة ،حيث تسببت في سقوط الحكومة و صعود النازيين، و بلغت الأزمة ذروتها و وصل سعر طابع البريد إلى 5مليون مارك ألماني في حينه ،وقد أفلست مئات البنوك و شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية ،وتوقفت عجلة الإنتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة، و تدهور النظام الاقتصادي برمته، وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب الرأسمالي إلى الاشتراكية حسب تنبؤات الاقتصادي الاشتراكي"**كارل ماركس**" .[1]

الفرع الثاني: أزمات الثمانينات

خلال الثمانينات حدثت أزمتين متتاليتين هما أزمة 1989،1987 ويعود السبب الأساسي لنشوئهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب، وفيما يلي نتناول أهم أسباب وتداعيات الأزمتين ضمن النقاط التالية :

[1] المرجع السابق .

أولا: أزمة 1987 "أزمة الاثنين الأسود": [1] وهي من الأزمات المهمة التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي ، وحدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، يوم الاثنين 1987/10/19 الذي أطلق عليه يوم الاثنين الأسود ، حيث انهارت فيها أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت بنيويورك ، بلغ مجموع الخسائر 500مليار ، ومنها انتقلت الأزمة إلى بقية بورصات العالم ، كبورصة لندن و طوكيو ، وكانت هذه الأزمة أقل حدة من ازمة الكساد العالمي 1929 ، إذ لم تستمر فترة طويلة إلا سنة واحدة ، وفيها تلاشى مؤشر البورصة الاسترالية تماما وهبطت أسعار العقارات وانهار مؤشر نيكاي بمعدل الثلثين ، وعادت بعد هذه السنة المؤسسات المالية والإنتاجية إلى العمل من جديد .

ثانيا: أزمة 1989 : [2]بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر **1989** عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة **09%** ، **05**٪على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي **13 أكتوبر 1989** انخفض مؤشر داوجونز بنسبة **190** نقطة، أي بمقداره **7%**، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي **647** نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز **142** نقطة .

الفرع الرابع : أزمة جنوب شرق آسيا 1997

شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية شديدة ، بدأت بانهيار سعر عملة تايلاندا (Bath) ، بعدما قررت الحكومة التايلاندية تعويم عملتها ، مما أدى إلى عجز الحكومة في دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها ، وانتقلت بعدها على دول جنوب شرق آسيا الأخرى ، اندونيسيا ، الفلبين،ماليزيا ،كوريا الجنوبية ... إلخ ، ومن الأسباب الرئيسية لانفجار الأزمة ، ما يلي : [3]

- انخفاض حاد في عملات دول جنوب شرق آسيا ، بدء من عملة تايلاندا بعد تعويمها ، حيث كانت تعتمد سابقا على نظام سعر الصرف ثابت ، وزيادة الاقتراض الخارجي ؛
- ارتفاع نسب التضخم في هذه الدول خلال فترة قصيرة ، ولم تستطع الحكومات السيطرة عليه والحد منه ؛

[1] وليد أحمد صافي ، **الأزمة المالية العالمية 2008 : طبيعتها، أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي** ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الاسلامي نموذجا ،يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة ، ص 09 .

[2] فريد كورتل ، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية** ، متاح على الموقع : boulemkahel.yolasite.com، بتاريخ 2016/06/15 .

[3] وليد أحمد صافي ، مرجع سابق ، ص 10 .

- ضعف الرقابة الحكومية ونقص الشفافية المتمثلة في عدم دقة البيانات المنشورة عن نشاط الكثير من الشركات ، مما تسبب في خروج الكثير من الأموال نحو الخارج ؛
- وجود الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول جنوب شرق آسيا ، حيث انحازت إلى التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو ، معتمدة في ذلك على دخول الاستثمارات الأجنبية من الخارج ،أو الحصول على قروض خارجية ، مما أوصل تلك الدول إلى الإفراط في الاستثمارات ،يقابله عدم الكشف عن احتياطات تلك الدول من العملات الأجنبية ؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج ، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق العام وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم المديونية للخارج .

الفرع الخامس : الأزمة المالية العالمية 2008 " أزمة الرهن العقاري"

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية حادة ، توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين، نظرا لما خلفته من خسائر كبيرة وصلت لحد إفلاس العديد من الشركات الكبرى في العالم .

1. تعود بداية الأزمة إلى **أغسطس/ أوت** سنة **2007** عبر ما يسمى بـــ"أزمة الرهن العقاري*" أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير" ، حين توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64٪ سنة 1996 إلى 99,2٪ سنة 2004 ، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة **1977** ، الذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ، أثر ذلك سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك ،إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية[1]، ومع بداية سنة 2008 ظهرت بوادر الأزمة وتجلت في عجز كبير للمقترضين في سداد ديونهم ، وانتقل العجز عن

* يعرف الرهن العقاري على أنه : القرض الذي يمكن المقترض من شراء منزل أو أي عقار آخر ، تكون ملكيته ضمان للقرض ، بمعنى أن العقار يبقى مرهون حتى سداد القرض .

[1] فريد كورتل ، مرجع سابق ، ص 08 .

السداد إلى المؤسسات الكبرى ، وامتدت هذه الأزمة إلى دول العالم المرتبط باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير ، ونتج عنها أزمة سيولة نقدية حادة ، ويكفي أن نشير إلى أن هذه الأزمة المالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار ، مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة ، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية ، وساهم تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض ، ولأسعار الفائدة على الودائع وإلغاء الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والمؤسسات وسرعة نمو الائتمان العقاري ، وتتميز أسواق الرهن العقاري بمجموعة من الخصائص التي جعلت من السوق أكثر مرونة وإقبالا من طرف الأعوان الاقتصاديين، المتمثلة في :[1]

- نسبة القرض إلى القيمة (أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة السكن) ومدة القرض: فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد، بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافا إليه الفائدة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها ؛
- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة السكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم: فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للسكن تسمح للجمهور بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار السكنات،وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة ؛
- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال، وتقديم القروض للجمهور إذا ما تساوت الشروط الأخرى .

2. أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

تعود أسباب هذه الأزمة إلى ما يلي :[2]

- توسع المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض في المؤسسات العقارية وشركات المقاولات التي زادت عن 700 مليار دولار ؛

[1] صالح مفتاح ، فريدة معارفي ، **أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية** ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ، يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة ، ص 06.

[2] زهية كواش ، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، **الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة** ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة، ص 13.

- ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى حدوث تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، وتمثل ذلك في انخفاض أسعار المنازل وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية ؛
- تزايد حالات التوقف عن الدفع ، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين للعقارات ، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك ؛
- زيادة حجم القروض المتعثرة للأفراد بنحو 100 مليار دولار ؛
- زيادة عدد المنازل المعروضة للبيع في الولايات المتحدة الأمريكية بـــ75٪ سنة 2007 أي 2,2مليون ، وهو ما يمثل نحو 1٪ من عدد المساكن بالولايات المتحدة الأمريكية كلها ؛
- ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهدد بحدوث كساد .

3. الرؤية الإسلامية كبديل للخروج من الأزمة

على ضوء ما تقدم من تعريف للأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات ، التي كان تأثيرها كان عميقا جدا على الاقتصاد الأمريكي القائم على الرأسمالية، والذي تسبب في أزمة مالية حقيقية، والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري ، الذي يعتمد على ما يلي :[1]

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون أحد الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية ؛
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس لديون ،وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، والتي يزيد حجم التعامل بها عن **180** مليار دولار، وتتوسع يوما بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية ؛
- منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل كالبيع على المكشوف، والشراء بالهامش وهو ما تسبب في حدوث الأزمة المالية في أمريكا وإنجلترا ؛

[1] فريد كورتل ، مرجع سابق ، ص 17 .

- عدم التعامل بالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية، وعقود الخيار والمبادلة، والتعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم كما قرره الفقه الإسلامي، ونهى عن التعامل في المؤشرات بيعا وشراء
- إلغاء الفوائد الربوية، واستخدام أساليب المشاركات والبيوع، ومن الملاحظ أن تخفيض معدل الفائدة إلى **1%** كان أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا وأوروبا ؛
- وضع ضوابط للمعاملات المالية، وهيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية .

ومن أهم النتائج المهمة أيضا لحل الأزمة ، هي عودة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ومراقبته قدر الإمكان ، وكان لتدخل الدولة في دول الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحا عما كان في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كان تدخلها محدود جدا .[1]

المطلب الثالث : دور الأزمات المالية في تعزيز الحماية التجارية

من خلال الاحصائيات السابقة التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية تؤكد أن هناك تراجعًا كبيرًا في التجارة الدولية سنة 2009 جراء الأزمة، وقد وصلت نسبة التراجع % 12 وهو الأكبر منذ سنة 1945 ، مما يوضح مدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية ، وبالتالي لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدة النتائج المترتبة على اقتصاد السوق، خاصة في الدول الرأسمالية ،التي اضطرت إلى التدخل لمواجهة الأزمة وتداعياتها على اقتصادها وحياة مواطنيها، إن التدهور الحاصل في التجارة الدولية كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية يعني أن الدول التي كانت تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة في إطار اقتصاد السوق كانت أكثر تضررًا من بقية دول العالم، وقد أدى هذا إلى العودة إلى أساليب الحماية، التي تعطي الأفضلية للمنتجات الوطنية، مما يتعارض مع توجهات المؤسسات الدولية والليبراليون الاقتصاديون الجدد الذين يحذرون من العودة إلى الحماية، التي تعني برأيهم خلق حالة من الأنانية والصراعات التجارية التي تدمر أي جهد جماعي للدول الرأسمالية الكبرى لإنقاذ النظام الرأسمالي[2] ، ومن هنا نرى أن الأزمة المالية تلعب دورا ملحوظا في تقوية موقف السياسات الحمائية في الاقتصاد العالمي ، وذلك للأسباب التالية :

---

[1] وليد أحمد صافي ، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] منير الحمش، **هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010/03/23، ص 16.

- لم تكن الأزمة المالية هذه المرة في الدول النامية أو الصغيرة، ولا نتاج السياسات الحمائية التي تشوه التجارة وتعطل آليات السوق، وإنما في الولايات المتحدة الأمريكية مركز العولمة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاق واضح حول استخدام السياسات الحمائية لمواجهة الأزمة ، حيث حدث انشقاق واسع بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تدخل الدولة بسياسات حمائية لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي والعالمي من آثار الأزمة وتداعياتها ، كما نتج عن الأزمة أيضا انشقاق بين دول العالم بشأن هذه السياسات و تحميل الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة مسؤولية نشأة الأزمة ، والمطالبة بوضع ضوابط لتنظيم عمل آليات السوق ، وذلك رغم اضطرار دول العالم للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج هذه الأزمة ، وذلك حفاظا على مصالحها المتشابكة بفعل العولمة ؛

- هذه الأزمة – في بعض جوانبها- ناتجة عن عدم اندماج دول العالم في عملية العولمة بنسب متناسبة مع بعضها ، الأمر الذي أحدث تأثيرا سلبيا في عملية العولمة ؛

- العولمة الاقتصادية جعلت الأسواق المالية في ظل هذه الأزمة في بوتقة واحدة ، وهو ما ساعد على تفاقم الأزمة .

المطلب الرابع :الإجراءات الحمائية المطبقة خلال الأزمات

صرح المدير العام السابق للمنظمة العالمية للتجارة في ماي 2012 ، أن التراكم البطيء والمتواصل للإجراءات التجارية الحمائية من سنة 2008 أصبح يمس 2% من تجارة السلع وحوالي 4% من تجارة دول مجموعة 20 ، أي أن الحمائية تعيق نفاذ 534,5 مليار دولار ، ففي الوقت الذي تكافح فيه بعض الاقتصادات النامية لزيادة فرصها التصديرية تنتهج الدول المتقدمة سياسات تجارية تهدف إلى زيادة الرسوم الجمركية وفرض قيود على الصادرات وتعمل على تغيير تنظيماتها بشكل منحرف ، حيث أشار البنك العالمي عن وجود حوالي 80 إجراء حمائي اتخذ مع بداية الأزمة الاقتصادية ، وقد رصد المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة ICTSD مجموعة من الإجراءات الحمائية المطبقة وهي :[1]

1- سياسات إنقاذ قطاع المركبات Auto Sector Bailouts

من خلال إقدام الحكومة الأمريكية على تقديم قروض بقيمة 17,4مليار دولار لكل من كرايسلر وجنرال موتورز، بالمقابل قامت الحكومة الفرنسية بتقديم قرض بـ 4 مليار دولار لكل من رونو وبيجو،

[1] خير الدين بلعز ، مرجع سابق ، ص ص: 234-235 .

في حين وعدت إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا والسويد بالإضافة إلى المملكة المتحدة بتقديم قروض تصل إلى 2 مليار دولار لهذا القطاع .

2- **زيادة الرسوم الجمركية Tariff Increasses**

مع بداية الأزمة الا قتصادية قامت الإكوادور بزيادة نسبة الرسوم الجمركية على 940 منتج ،وتشمل المواد الغذائية، الأجهزة ومعدات النقل، والهند هي الأخرى قامت بزيادة الرسوم الجمركية على بعض منتجات الصلب، في حين قامت روسيا برفع قيمة الرسوم الجمركية على السيارات المستعملة المستوردة، المكسيك أيضا قامت بزيادة في الرسوم لتصل إلى 45% على 90 منتج زاراعي وصناعي ذو منشأ أمريكي ؛

3- **الحواجز الغير جمركية** : Non Tariff Barriers

قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات غير جمركية على عمليات الإستيراد، كإقدام أندونيسيا على تقليص عدد الموانئ و المطارات التي تستخدم لإدخال الواردات، كما قامت الأرجنتين بفرض رخص الإستيراد على قطع غيار السيارات، المنسوجات، الأحذية والمنتجات الجلدية.

4- **حظر الاستيراد** Import Bans

ويمس هذا الإجراء أغلب المنتجات الغذائية تحت غطاء السلامة العامة public safty concerns " ، حيث قامت الهند بحظر لواردات لعب الأطفال القادمة من الصين، في حين قامت هذه الأخيرة بحظر إستيراد لحوم الخنازير الإيرلندية وبعض أصناف الشوكلاطة البلجيكية والبيض الهولندي ومنتجات الألبان الإسبانية ؛

5- **الإجراءات المضادة للإغراق** anti-dumping actions

قام الإتحاد الأوروبي بفرض رسوم ضد الإغراق على المسامير، السحابات، الشموع ومنتجات أسلاك الفولاذ الصينية، في حين أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رسوم مضادة للإغراق على وقود الديزل الحيوي ؛

6- **معايير العمالة** labour-related measures

كقيام ماليزيا بحظر توظيف العمال الأجانب في المصانع، المتاجر والمطاعم، وضع شرط الحفاظ على الوظائف المحلية في حزم الأنقاذ الموجهة للمؤسسات في فرنسا، ايطاليا واسبانيا، إستبعاد الحوافز الضريبية للشركات الأمريكية التي تقلص حصص الوظائف المحلية ؛

7- **تخفيض قيمة العملة** Currency Devaluation

على غرار قيام البنك المركزي الكوري الذي قام بتخفيض عملته بنسبة 19% مقابل الدولار، نفس الشيء للهند، ماليزيا و تايوان.

خلاصـــة الفصـــل :

لقد وصل عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية إلى 290 اتفاقية تجارية سنة 2018، هذه الأخيرة التي اتخذت عدة أشكال ، من ترتيبات تفضيلية،اتحادات جمركية ،مناطق حرة ، الأكثر شيوعا ، والتي ترمي كلها إلى تحرير التجارة الدولية جنبا إلى جنب مع المنظمة العالمية للتجارة ، من خلال إزالة كافة العقبات التي تقف أمام التجارة الإقليمية ، فقد أقرت الـGATT انشاء مناطق حرة واتحادات جمركية ، واعفائها من مبدأ الدولة الأولى بالرعايا .

تهدف الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تحرير التجارة الدولية إلى جانب منظمة OMC ، هذا إذا أدت تلك الاتفاقات إلى خلق التجارة ، كما أنها قد تشكل خطرا يهدد المنظمة العالمية للتجارة ، إذا قامت تلك التكتلات الإقليمية بتحويل التجارة ، بمعنى أن تفضل الدولة المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء معها في الاتفاقية الإقليمية على حساب الدول غير الأعضاء في الاتفاقية ، فتحديد اتجاه الاتفاقات التجارية الإقليمية بالإيجاب أو السلب نحو تحرير التجارة الدولية ، يكمن في قرار الدولة في حد ذاتها ، إذا قررت المساهمة في تحرير التجارة الدولية أو تقييدها ، ويكون هذا القرار ذو تأثير قوي إذا كان من طرف الدول المتقدمة الكبرى ، التي تستطيع التأثير في النظام التجاري متعدد الأطراف .

الفصل الرابع :

تأثير الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي على مسار تحرير التجارة الدولية

تمهيـــد :

يعتبر الاتحاد الأوروبي من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية، ويسعى جاهدا أن يكون دائما على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويمكن أن نلمس ذلك بوضوح من خلال أهدافه المنتشرة حول العالم ، التي يسعى من خلالها إلى إرساء سياسة أوروبية–أجنبية ، قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولاً، ثم بين ضفتي المتوسط، ودول وسط آسيا ، ومن خلال هذه الاتفاقات زادت قوته الاقتصادية والمؤثرة على النظام التجارية العالمي متعددة الأطراف ، و يظهر ذلك جليا من خلال القوة التأثيرية الكبيرة للاتحاد الأوروبي على اتفاقية الـ GATT ، وعلى قرارات المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمة للتجارة .

من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : نشأة الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية

المبحث الثاني : الاتفاقات التجارية الإقليمية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث : الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الرابع : الاتحاد الأوروبي كآلية حمائية جديدة في ظل الأزمات

المبحث الأول التأصيل التاريخي للاتحاد الأوروبي

يعتبر نموذج الاتحاد الأوروبي الأمثل ضمن التكتلات الاقتصادية في العالم ، و أوفاها اكتمالا بوصوله لآخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ، خلال فترة تجاوزت خمسين سنة من المحاولات والتضحيات التي قامت بها دول القارة الأوروبية ، بدءا بمنطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي والنقدي ، و فيما يأتي سنعرف نشأة الاتحاد الأوروبي من خلال المطلب الأول ، ثم معرفة شروط العضوية داخل الاتحاد وتوسعه، ثم البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبية ، بعدها الوحدة النقدية الاوروبية الموحدة .

المطلب الأول : نشأة الاتحاد الأوروبي

مرت التجربة الأوربية لتصل إلى ما هي عليه الآن ، بعدة مراحل بدء بإقامة منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، ثم السوق الأوروبية المشتركة، لتعلن في سنة 1992 بميلاد الاتحاد الأوربي .

الفرع الأول : منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبيOCDE (معاهدة باريس 1947)

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ التفكير في توثيق التعاون الاقتصادي الأوروبي بمساعدة عدة عوامل ارتبطت بتجربة الحرب العالمية وما ترتب عنها من آثار انعكست على القارة الأوروبية ، خاصة إعادة تعمير أوروبا ، الذي اتخذ شكلا جماعيا من خلال مشروع مارشال الأمريكي ، فكانت هذه الخطوة بمثابة أول تجربة للعمل المشترك فيما بين الدول الأوروبية [1]، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا عندما ألقى الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية05 جوان 1947 من جامعة هارفارد خطابا ، وضح فيه الشروط الواجب توفرها في المساعدات المالية المقدمة لأوروبا ، مع دعوة دول أوروبا الغربية إلى التكتل واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية لوضع خطة اقتصادية لفترة زمنية محددة بأربع سنوات (1951-1948)، بهدف استعادة قدرتها الإنتاجية من جهة ، وتشجيعها على الوحدة لمواجهة الخطر الشيوعي من جهة أخرى .[2]

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرون)**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،2013، ص 268.

[2] كامل بكري ، مرجع سابق ، ص 216 .

وكان لإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة أن تقوم أوروبا بالاعتماد على نفسها ، واستخدام مواردها المتاحة أثر في التفكير في إلغاء العوائق على التبادل الحر للسلع ، بعقد مؤتمر الدول الأوروبية في باريس 1947 ، أسفر عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، تعمل على التعاون والوحدة بين الدول الأوروبية ، فعلا زادت التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء خلال الفترة 1949-1955 ، بنسبة 97٪ ، وفي نهاية سبتمبر 1961 تغير اسم المنظمة ليصبح اسمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation de Coopération Economique et Développement، والتي يرمز لها باختصار OCDE بالفرنسية ، و ذلك بعد دخول كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كأعضاء أصليين سنة 1950 .[1]

الفرع الثاني : الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس 1951)

في 09 ماي 1950 ، تم وضع خطة من طرف "جان مونيه " و" روبرت شومان" لإقامة سوق مشتركة لمنتجاتها الفحم والحديد والصلب الفرنسية الألمانية تخضع لهيئة مشتركة ، كما دعت بلدان أخرى للمشاركة في هذا السوق ، وفي 18أفريل1951 عقد ميثاق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، بمشاركة كل من فرنسا ، ألمانيا ، وإيطاليا ودول البينيلوكس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والتي كان من سماتها هو وضع صناعة الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق قومية ،تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء وتمويل مشاريع ،إعادة تدريب العمال ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادية [2]،و دخلت حيز التنفيذ في 23 جويلية1952، مقرها مدينة لوكسمبورغ ، تعد هذه الخطوة حجر الأساس لقيام الإتحاد الأوروبي [3]، وكانت السمة الأساسية لهذه الجماعة هي وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق القومية [4]، وقد أسفرت السوق المشتركة للفحم والصلب عن نتائج أهمها :[5]

- إلغاء القيود الكمية للمنتجات الخاصة بقطاعي الفحم والصلب في الدول الست المنشئة لها ؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، مرجع سابق ، ص 54 .

[2] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص 270.

[3] جمال الدين برقوق ،مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي** ، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2016 ، ص 312 .

[4] سهير محمد السيد حسن ،محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص 270 .

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، مرجع سابق ، ص57.

- إغلاق المناجم غير المجزية ،ادخال الأساليب في المناجم ،حل الاحتكارات في ميدان الفحم والقضاء على سياسة التميز التي كانت متبعة ؛
- إلغاء الازدواج في الأسعار ؛
- تخفيض الإعانات الممنوحة للمنتجين تدريجيا ، بعدما زاد الإنتاج نتيجة الاستثمارات طويلة الأجل ؛
- زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في فترة ممتدة من 1952-1956 ، في منتجات الحديد والصلب بنسبة 16,9٪ ، و42٪ للمنتجات الفحم .

الفرع الثالث :السوق الأوروبية المشتركة (معاهدة روما 1957)

في 1953 عقد مندوبو الدول الست سابقة الذكر اجتماعا في روما، حيث اقترحت هولندا مشروع إقامة سوق أوروبية مشتركة ، إلا أن مناقشة هذا الاقتراح لم يؤد إلى نتيجة ، فاجتمع وزراء خارجية هذه الدول الأوروبية الست في مدينة "مستين "بايطاليا ، وقرروا البدء في إنشاء منظمة ، اقتصادية أوروبية فيما بينهم ، وتم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذا الموضوع، برئاسة السيد "هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا، وسميت بلجنة سباك سنة 1956 ، وتم اجتماع وزراء خارجية نفس الدول في مدينة "البندقية" بايطاليا بنفس السنة لإقراره ،وفي 25 مارس سنة 1957 تم توقيع معاهدتي روما التاريخية[1]، تتمثل الأولى في إنشاء وكالة الطاقة النووية الأوروبية،أما الثانية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وفي 1967نجحت تلك الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب ،الجماعة الاقتصادية الأوربية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة ،عرفت باسم السوق الأوروبية المشتركة[2] ،تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، لتلزمهم بتحقيق المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ، واستشرقت هذه المعاهدة خلق سوق أوروبية مشتركة وتطبيق سياسات موحدة، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح ما بين 12و15 سنة [3]، وتتلخص أهداف هذه السوق كالتالي :[4]

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء؛
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛

[1] جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، مرجع سابق، ص : 313.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 406.

[3] جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، مرجع سابق، ص 313 .

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 406.

- توحيد التعرفة الجمركية التي يتعامل بها الأعضاء مع العالم الخارجي، مع وضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية ؛
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل ؛
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء ؛
- إقامة بنك استثماري أوربي لدعم النمو الاقتصادي.

وفعلا بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق ، كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء ، عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بينها ،واتباع سياسة زراعية مشتركة .[1]

المطلب الثاني : عضوية الاتحاد الأوروبي

يمثل الاتحاد الأوربي حاليا أكبر تكتل اقتصادي عالمي، اقتصرت عضوية الجماعة الاقتصادية في البداية على ست دول هي: ألمانيا وفرنساو، إيطاليا ودول البنيلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا)، لتضم حاليا 28 دولة أوربية، انضمت للاتحاد الأوروبي لاحقا لتشكل أكبر قوة اقتصادية عالمية ، وفقا لشروط انضمام محددة .

الفرع الأول: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

أما عن شروط العضوية في الاتحاد، لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أية شروط للانضمام ، ما عدا الشروط العامة المحددة في معاهدة التأسيس "ماستريخت" ، وفي 1993 تم وضع شروط للانضمام عرفت باسم شروط كوبن هاغن:[2]

أولا : شروط سياسية :وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

ثانيا : شروط اقتصادية :فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد؛

3-شروط تشريعية :وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه .

[1] جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، مرجع سابق، ص 314.

[2] صلاح عباس ، مرجع سابق ، ص 43.

الفرع الثاني : توسع عضوية الاتحاد الأوروبي

بعدما أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية ، فطلبت الانضمام إلى معاهدة روما في 1961 ، مع كل من الدانمارك ،ايرلندا والنرويج سنة 1962 ، واستمرت مفاوضات الانضمام لمدة عامين ،إلى أن تم رفضها، مما أسفر عن تجميد هذه الطلبات إلى سنة 1973 ، حيث انتهت بانضمام كل من بريطانيا، ايرلندا والدانمارك ، ورفض انضمام النرويج لعدم قبول انضمامها من خلال استفتاء شعبي [1]، وفي 1961 تكونت منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم رابطة التجارة الحرة الأوروبية EAFTA، وفي 1967 حققت المنطقة حرية تجارة في السلع الصناعية مع تخفيض الحواجز على التجارة في المنتجات الزراعية .[2]

وتوسعت المجموعة من مجموعة الست إلى مجموعة التسع ،ثم اسبانيا ، البرتغال في 1981 اليونان في 1985 ثم الدول الإسكندنافية . [3]

عقب قرارات دورة كوبنهاغن 2002 ، اختتمت المفاوضات مع جمهورية التشيك استونيا، المجر،لاتفيا،ليتوانا، بولندا وسلوفاكيا بنجاح ، وتم التوقيع على اتفاقية انضمامها خلال قمة أثينا في 16 أفريل2003 ، وفي 01 ماي 2004 انضمت كافة دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد ، ما عدا بلغاريا ورومانيا في 2007 ، من خلال اتفاقات تعاون تعرف باتفاقات أوروبا وقعت عليها الدول[4]، وفقا للجدول رقم 15 الموالي .

[1] نصري ذياب خاطر ، مرجع سابق ، ص 314 .

[2] كامل بكري، مرجع سابق،ص165

[3] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 270.

[4] مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، **توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي** ، 2005، ص 28 .

الجدول رقم 15 : اتفاقات أوروبا مع دول وسط وشرق أوروبا

الـــدولـــــــــــة	تاريخ التوقيع على الاتفاقية	تاريخ سريانها
المجـــــر	ديسمبر 1991	فيفري 1994
بولنـــدا	ديسمبر 1991	فيفري 1994
بلغاريا	مارس 1993	فيفري 1995
جمهورية التشيك	أكتوبر 1993	فيفري 1995
رومانيا	فيفري 1993	فيفري 1995
سلوفاكيا	أكتوبر 1993	فيفري 1995
استونيا	جوان 1995	فيفري 1998
لاتفيا	جوان 1995	فيفري 1998
ليتوانيا	جوان 1995	فيفري 1998
سلوفينيا	جوان 1996	فيفري 1998

المصدر : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، 2005 ،ص 28 .

تعتبر المجر وبولندا أول الموقعين على اتفاقية منطقة التجارة الحرة في ديسمبر 1991، وبحلول جوان 1996 ، تم توقيع آخر دولة موقعة على الاتفاقية " سلوفينيا " ، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في فيفري 1998 ، تهدف هذه الاتفاقات إلى إقامة منطقة تجارة حرة ، وقد بدأ فعلا تحرير التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة بصورة تدريجية ، تعتبر هذه المبادرة أول خطوة من طرف الاتحاد لفتح أسواقه أمام الدول الشرقية .

و الآن اتسع حجم الاتحاد الأوروبي أصبح عدد دول الأعضاء 28 دولة في الاتحاد الأوروبي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، كرواتيا، والدانمرك، اسبانيا، فرنسا، فنلندا ، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطة، هولندا، البرتغال، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بريطانيا، السويد. [1]

[1] Antoine daratos ,**l'union européenne (présentation générale)** ,lire et écrire commaunité française, Belgique,2015 , p 03.

والجدير بالذكر أن في 23 جوان 2016 أجرت بريطانيا استفتاء حول البقاء أو الخروج من الاتحاد ، وقد فاز أنصار الرأي الذي يؤيد الخروج من الاتحاد بنسبة 52٪ تقريبا .[1]

المطلب الثالث : البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي

تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات مؤسسات صنع القرار، المؤسسات والهيئات الرقابية ،والأجهزة والفروع الأخرى .

الفرع الأول : مؤسسات صنع القرار

وتشمل المجلس بشقيه، المفوضية والبرلمان .

أولا:المجلس : ويشمل مجلسين ، الأول المجلس الأوروبي ، والثاني مجلس الوزراء

1- المجلس الأوروبي [2]

يعد المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي ،ويتكون من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو ، و لا يجو ز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية ،وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته غالبا في بروكسل، حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من المجلس، يضم المجلس مؤسستين رئيستين على المستوى الوزاري هما :

أ-مجلس الشؤون العامة :الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

ب-المجالس المتخصصة :تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية، ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

2-مجلس الوزراء [3]Le Conseil de l'Union européenne (ex Conseil des ministres)

---

[1] وحدة الدراسات الأوروبية ، **التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي** ، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، 2016، ص01 .

[2] أنور محمد فرج ، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط(اعلان برشلونة نموذجا)**، دراسات دولية، العدد 39، ص76-77.

[3] حسن نافعة ،**الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2004 ، ص ص 194-195.

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي للاتحاد ،منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ،والمعروف حاليا باسم مجلس الاتحاد، يتكون من وزراء خارجية فقط ، ويتشكل مجلس الوزراء طبقا للمادة 203 من معاهدة ماستريخت ، ممثل واحد عن كل دولة شرط أن يكون على المستوى الوزاري، ومفوضا يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها، ويمكن التمييز بين ثلاث تشكيلات مختلفة لمجلس الوزاري :

1- مجلس التشريع والشؤون العامة : مكلف بإعداد جدول أعمال مؤتمرات القمة (المجلس الأوروبي) ، وحلقة وصل بينها وبين المفوضية .

2- مجلس وزراء الخارجية : مسؤول عن بلورة السياسة الخارجية الأوروبية.

3- التشكيلات الأخرى (الفنية) لمجلس الاتحاد ، يحضرها وزراء الاقتصاد ،الزراعة، التجارة الخارجية،البيئة... إلخ .

ثانيا : المفوضية الأوروبية La Commission Européenne

هي إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار ،كانت تسمى وقت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب السلطة العليا ، ثم عرفت باسم المفوضية خلال معاهدة روما ،لا يقتصر دورها على الدور التنفيذي التقليدي ، بل تمارس عدة وظائف ك**التشريع** بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها،**التنفيذ** بتنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات ، **المتابعة والرقابة** بضمان تنفيذ أحكام المعاهدات ومسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء باللوائح والقوانين ، و**التمثيل** بالتحدث باسم للاتحاد الأوروبي، وقيادة المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية .[1]

ثالثا :البرلمان Le Parlement Européen

البرلمان الأوروبي: وهو الهيئة التشريعية الوحيدة متعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الاتحاد البالغ عددهم 507 مليون نسمة ، حسب المادة 14 من معاهدة الاتحاد الأوروبي ينتخب أعضاء البرلمان من مواطني الدول الأعضاء، والمقيمين فيها من غير الأوروبيين، الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب ،هذا يعني أن التصويت يشمل المواطنين غير التابعين لقوميات الدول الأعضاء[2]، للبرلمان

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 200-201.

[2] حسين طلال مقلد، **دور المؤسسات فوقية القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجا**، مجلة المستقبل العربي، ص64.

الحق في صنع القرار بالمشاركة مع المجلس ، وفي حال رفض البرلمان المصادقة على الإجراء ،عندها لا يستطيع اتخاذ القرار ، وقد شكلت المشاركة نسبة 60٪ من التشريع خلال الفترة النيابية 2009-2014 ، وهو الإجراء الذي نصت عليه معاهدة ماستريخت ، وسمي " إجراء صنع القرار" ،بعدها أعادت معاهدة لشبونة تسميه بـ" العملية التشريعية الاعتيادية"، التي أصبحت تشمل 90٪ من السياسات ، ماعدا الشؤون الضريبية ، الأمن الاجتماعي ، معظم مجالات السياسة الخارجية [1]،

الفرع الثاني :المؤسسات والهيئات الرقابية

والتي تشمل محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات(محكمة المراجعين)،

أولا : محكمة العدل الدولية Le Cour de Justice

تأسست سنة 1952 بموجب معاهدة باريس، مقرها لوكسمبورغ ، وهي تتألف حاليا من 27 قاضيا (قاض واحد عن كل الدولة عضو) و 8 محامين عامين يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك من قبل الدول الأعضاء لمدة ست سنوات قابلة للتجديد ،و رئيس المحكمة المعين من بين القضاة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يوجه أعمال المحكمة وخدماتها، ويرأس الجلسات والمداولات، ويقوم المحامون العامون بمساعدة المحكمة في عملها عن طريق تقديم استنتاجات بشأن القضايا المعروضة على المحكمة علنا ، وبصورة نزيهة ومستقلة ، والمحكمة بدورها الضامن النهائي للامتثال للمعاهدات بشأن التطبيق السليم لقواعد الجماعة الأوروبية ، وبموجب قانونها فهي في حد ذاتها مصدرا لقانون الجماعة ، وقد منحت كا من معاهدة ماستريخت وأمستردام ونيس سلطة موسعة (لا سيما فيما يتعلق بحق اللجوء والهجرة وما إلى ذلك) .[2]

ثانيا: جهاز المحاسبات (محكمة المراجعين)[3] *La Cour des Comptes*

أنشئت طبقا لمعاهدة خاصة أبرمت في 22 جويلية1975 ، بدأت عملها في جوان 1977،وهي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي من إيرادات ونفقات ،وتختص هذه المحكمة بالتأكد من :

- أن الموارد المدرجة في ميزانية الاتحاد متطابقة ، كما ونوعا ومصدرا، مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجب تطبيقها ؛

[1] المرجع السابق ، ص 65 .

[2] Diemer ,op.cit , p 514

[3] حسن نافعة،مرجع سابق، ص219.

- أن هذه الموارد تم تحصيلها ،ووصلت إلى الجهات المعنية بالفعل، وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب إيرادات من الميزانية العامة .

الفرع الثالث: الأجهزة والفروع الأخرى

وتنقسم إلى قسمين :المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني .

أولا : المؤسسات الاستشارية المعاونة

حرص المؤسسون عمد تصميمهم للبنية التنظيمية للمؤسسات التكاملية ،على وجود قنوات تربط بين المراكز الرئيسية لصنع القرار من ناحية، وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة من ناحية أخرى، بهدف إشراك الجماعات التي ترتبط أو تتأثر مصالحها بما يدور داخل الجماعة الأوروبية ، والتشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، لذلك تم إنشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري كـ :

1- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية:(CES) *Le Comité Economique et Social*

تضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال والعمال ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، وخاصة تلك الممثلة لجماعات المصالح المعنية بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي تتخذها مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، انبثقت هذه اللجنة عن الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ، تضمنت انشاء لجنة استشارية مكونة من 51 عضوا تمثل مصالح المنتجين والمستهلكين والتجار في صناعات الفحم والصلب أو الصناعات المرتبطة بها ، ثم أنشأت لجان أخرى مماثلة عند قيام السوق المشتركة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ،ثم دمجها في لجنة واحدة مكونة من 101 عضوا ،وازداد عددهم مع زيادة الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ثم في الاتحاد، ليرتفع إلى 144 عضو ليصل حاليا إلى 222عضوا .[1]

2-لجنة الأقاليم :استحدثتها معاهدة ماستريخت ، وهي لجنة استشارية تشبه اللجنة الاقتصادية والاقتصادية من حيث صلاحياتها القانونية والدستورية ،تتكون من 222عضوا ، يمثلون السلطات المحلية وسلطات الأقاليم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وزعت المقاعد على الدول الأعضاء وفقا للطريقة المتبعة نفسها في توزيع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،أي 24مقعدا لكل من ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا وايطاليا ، 21 مقعدا لاسبانيا ،12 معقدا لكل من بلجيكا ، البرتغال، اليونان،هولندا،

[1] المرجع السابق ، ص ص 223-224.

النمسا والسويد ،09 مقاعد لكل من الدانمارك ، ايرلندا وفنلندا ، 06 مقاعد للكسمبورغ ، وقد نصت معاهدة الاتحاد الأوروبي وجوب استشارة لجنة الأقاليم في الأمور المتعلقة بالتعليم ، الثقافة ، الصحة العامة ، الشبكات البنيوية الأوروبية، المواصلات ، البنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصال والطاقة ، والأمور التي تمس التماسك الاجتماعي والاقتصادي وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية .[1]

ثانيا : الهيئات والمؤسسات ذات الطابع التقني

1- البنك الأوروبي للاستثمار *La Banque Européenne d'Investissement* (BEI)

تم إنشاؤه في 1958 في لوكسمبورغ بموجب معاهدة روما ،وهو المؤسسة المالية للاتحاد الأوروبي516 يضم الحكومات، يمكن للبنك تعبئة رأس المال وتقديم القروض بأسعار فائدة ، يقترض من أسواق رأس المال الدولية لتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للوكالات الحكومية والشركات في الدول الأعضاء والبلدان النامية المرتبطة بها، وهو يوفر التمويل للمشاريع الاستثمارية ذات الاهتمام الأوروبي الكبير، ومشاريع البنية التحتية، مثل بناء السكك الحديدية والطرق والمطارات أو المشاريع البيئية، و يقدم قروضا لتمويل الاستثمار من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم .[2]

2-البنك المركزي الأوروبي la Banque centrale européenne

البنك المركزي الأوروبي هو المسؤول عن السياسة النقدية في منطقة اليورون وهدفه الرئيسي هو المحافظة على استقرار الأسعار: التضخم السنوي أقل من 2٪ ، وتطور دوره بشكل كبير خلال أزمة اليورو، التي اضطر خلالها إلى اتخاذ سلسلة من التدابير تتجاوز ولايته الأصلية، وله استقلالية تامة ، حيث أنه لا يمكن الحصول على تعليمات من أي مؤسسة أخرى ،ويتمثل دور البنك المركزي فيما يلي : [3]

1. تثبيت أسعار الفائدة الرئيسية داخل منطقة اليورو والتحكم في المعروض النقدي ؛
2. إدارة احتياطيات النقد الأجنبي للحفاظ على توازن سعر الصرف ؛

3- الإشراف، بالاشتراك مع السلطات الرقابية المحلية، على المؤسسات المصرفية في إطار الاتحاد المصرفي ؛

4 – تفويض البنوك المركزية في بلدان منطقة اليورو بإصدار أوراق نقدية مقومة باليورو؛

[1] المرجع السابق ، ص ص:226-227.

[2] Diemer ,op.cit ,p516

[3] Antoine daratos ,op.cit , p 11.

5. مراقبة تطور الأسعار وتقييم المخاطر التي تشكلها لاستقرار الأسعار.

المطلب الرابع : التكامل النقدي الأوروبي

بدأ تطبيق النظام النقدي الأوروبي في 13 مارس 1979 ، الذي يعتبر اللبنة الأولى في بناء مرحلة التكامل النقدي التي أقرتها معاهدة ماستريخت فيما بعد ، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذا النظام في إعادة الاستقرار النقدي لأوروبا الغربية واسترجاع مكانته الدولية ، بعد ما فقده نتيجة لانهيار نظام النقد العالمي في 15 أوت 1971 عندما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار إلى ذهب .

الفرع الأول: التطور التاريخي للنظام النقدي الأوروبي

بدأ الاتحاد الأوربي في التفكير بإنشاء الوحدة النقدية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فكانت أول المبادرات ، في مخطط بار في 1968 ، ثم تقرير وارنر في سنة 1969، ليتم انشاء نظام الثعبان النقدي أوروبي القائم على تعويم العملات الأوروبية .

أولا : مخطط بار

في 1968 وجد عدم كفاية التنسيق النقدي داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية فقامت فرنسا في 24 نوفمبر بفرض سيادتها على النقد الأجنبي ،هذا القرار أدى إلى سلسلة من التدابير الانفرادية فقامت اللجنة بتقديم مذكرة إلى المجلس في 12 فبراير 1969 تعرف باسم "خطة بار" ، تنص الوثيقة على ضرورة أن تعمل أوروبا على تحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ، والسياسات النقدية، جنبا إلى جنب مع التكامل الاقتصادي، مع عدم إجبار الدول الأعضاء على إتباع سياسة متماثلة ، وفي4 مارس 1970 تم عرض خطة ثانية تؤكد أن التنسيق الاقتصادي والتضامن النقدي لا يمكن فصلهما ، ويعد التفاعل عاملا قويا في تحقيق مزيد من التماسك داخل الجماعة .[1]

ثانيا : تقرير وارنر*

في ديسمبر 1969 في لاهاي، وبناء على مقترحات ريموند بار، قرر المجلس الأوروبي أن يعهد إلى لجنة وارنر ، و في 08 أكتوبر 1970، قدمت مجموعة فيرنر تقريرها النهائي، الذي حدد العملية من

[1]jord opperman ,**L'europe monétaire :De l'union européenne des paiements à l'euro** ,groupe de recherche sur l'integration continentale ,Québec , juillet 2000 ,p13

* بيير وارنر ، هو وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ .

ثلاث مراحل لتحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي على مدى عشر سنوات، ويتمثل الهدف النهائي في تحويل العملات والتحرير الكامل لتحركات رأس المال، وتثبيت أسعار الصرف بشكل دائم ، ودعا التقرير إلى زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية، مع تحديد أسعار الفائدة وإدارة الاحتياطيات على مستوى المجتمع المحلي وتنسيق السياسات المالية المحلية .[1]

الفرع الثاني :نظام الثعبان النقدي

في إطار استكمال الاتحاد الأوربي لمسيرته التكاملية ، فقد بادر بإصدار قرار يقضي بإعادة بحث عملية الاتحاد النقدي ، وتنسيق السياسات التقدية بين دول الاتحاد ، ليبدأ العمل في سنة 1972 بالعمل بنظام نقدي جديد يعرف باسم نظام الثعبان النقدي ، أما نظام الايكو الذي يسمح بتسوية المعاملات النقدية بين الدول الأوربية .

أولا : الثعبان النقدي

في 12 أفريل 1972 تم إنشاء نظام العملة الأوروبية، والمعروفة باسم "الأفعى النقدية الأوروبية" ، من طرف وزراء مالية الدول الست (فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيلوكس) ، قرروا إنشاء آلية تضييق هوامش التقلبات بين عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، على ألا يتجاوز الفرق في أسعار بين أدنى عملة محلية وأقوى عملة 2.25٪ ، فتدخلت البنوك المركزية للدول الأوروبية في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على جميع العملات الأوروبية ضمن "الثعبان النقدي" الذي كان قطره على الأكثر 4.5٪ أي (+ أو – 2.25٪) [2]، قد أنشأت المجموعة الإقتصادية الأوروبية تعويما مشتركا لعملاتها مقابل الدولار والعملات الأخرى غير الأوروبية، وينبغي للبنك المركزي الحفاظ على أسعار الصرف الرسمية التدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء عملات الدول ذات العجز أو أن يفرض على دول العجز سياسة نقدية ومالية إنكماشية . [3]

[1] La commission européenne ,**une europe,une monaie (le chemain vers l'euro)** ,luxemgerg ,2015, p03 .

[2]Diemer ,op.cit ,p 521

[3] جون هدسون مارك ، مرجع سابق ، ص 606.

الشكل رقم 22: الثعبان النقدي الأوروبي

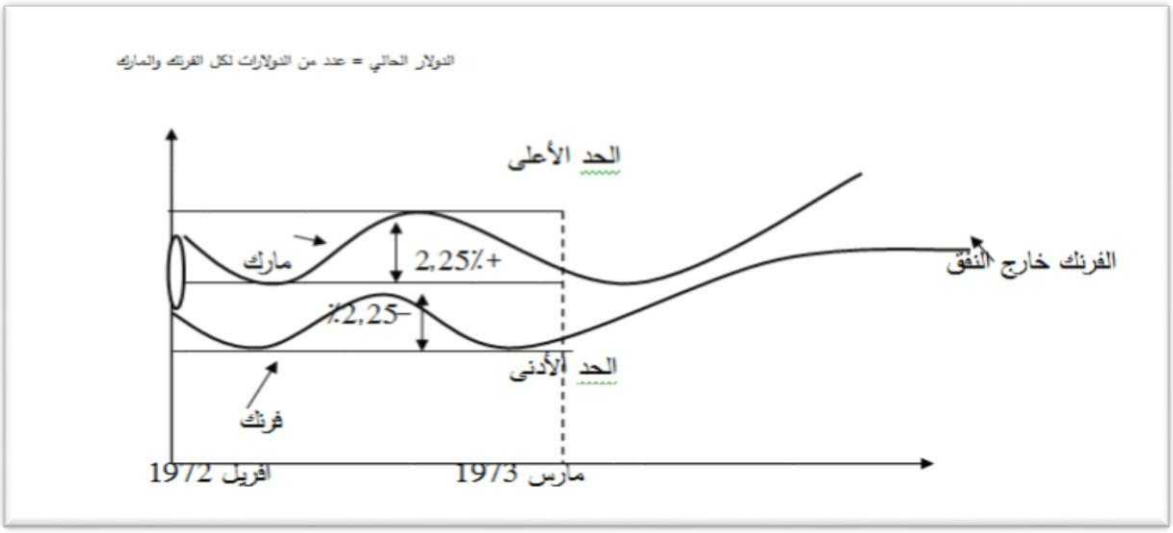

Source :hermet.org/pages/textes/le sms ,op.cit ,p 06 .

من خلال الشكل 19 ، الذي يمثل أسعار عملتي الفرنك الفرنسي والمارك الألماني مقابل الدولار ، ويمثل النفق العملات التي يجب أن تظل ضمن المجال +/- 2.25٪ من تعادلها الرسمي مع الدولار ، أما الثعبان يتمثل في سعري أقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب أعلى الثعبان، أما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب أسفل الثعبان .

ثانيا : نظام ايكو

l'ECU تعني وحدة العملة الأوروبية، أنشئت في عام 1975 ، وهي أيضا العملة الذهبية التي عممت في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وهي سلة من العملات: يتم احتساب قيمتها على أساس صيغة التي تأخذ قيمة كل عملة في البلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ،وفي 13 مارس 1979كانت وحدة نقدية أوروبية رسميا بالشكل التالي :

1ايكو = 0,828 مارك ألماني +1,15 فرنك فرنسي+0,0885 جنيه استرليني+10,9 ليرة ايطالية + 0,286 +3,66 فرنك بلجيكي +0,14 فرنك لوكسمبورغ+0,21دنماركي+0,00795ايرلندي

كل دولة تحدد هذا الوزن من ناتجها المحلي الإجمالي، ومساهمتها في التجارة البينية الأوروبية، وحصتها في آلية الدعم النقدي، بالرغم من أن الإيكو لم تسك كعملة نقدية معدنية أو كعملة ورقية، إلا

أنها تقوم بوظائف النقود، كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعامل بها في القطاع البنكي ، وينقسم الإيكو إلى نوعين : [1]

-**الإيكو العام:** يتم إصداره مقابل 20 % احتياطيات الذهب وعملات الدول الأعضاء، و يتداول بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي ؛

- **الإيكو الخاص:** يطلق على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها كأي تسهيل مقدم بأحد العملات المعتادة، وذلك تميزا له عن الايكو العام الذي لا يتداول إلا بين البنوك المركزية ومن خلال صندوق التعاون النقدي الأوربي، وقد حقق انطلاقة كبرى منذ عام 1981 .

ثالثا : تقرير ديلور*

أنشأ المجلس الذي انعقد في **هانوفر** في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة "جاك ديلور"و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، لوضع مراحل محددة تفضي إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي وكان تقرير "ديلور" هو الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية كأداة لإقامة الاتحاد النقدي والعملة الموحدة وهدفها وضع وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف والاحتياطات، والاحتفاظ بنظام للمدفوعات يسير سيرا حسنا، كما تكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومة الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي ولا يسمح لها بتقديم قروض لهيئات القطاع العام .[2]

الفرع الثالث : معاهدة ماستريخت 1992

لم يتمكن الإتحاد الأوروبي من تكوين سوق مشتركة كما خطط له في معاهدة روما 1957 ، و لانجاز السوق الأوروبية في نهاية عام 1992 ، وعليه فالاتحاد هو جمعية دولية للدول الأوروبية ، يضم 27 دولة ، تأسس بناء على اتفاقية ماستريخت الموقعة في 1992، من أهم مبادئه نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية ،المحكومة بالصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدى ، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد فدراليا ، لأنه ينفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم ، كما أنه سوق موحدة ذو عملة واحدة وهي اليورو، التي تبنتها 17 دولة من أصل 27 دولة مؤسسة .[3]

---

[1] محمود حميدات ، أسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 171.

* **جاك ديلور**: رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي في سنة 1975 ، ولد في باريس 1925 .

[2] بسام الحجار ، مرجع سابق، ص 250.

[3] نصري ذياب خاطر، **التاريخ الأوروبي الحديث**، الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2011 ،عمان ، ص ص:252-253 .

تبنت دول الاتحاد الأوروبي علما ، يمثل شعارا للوحدة و الهوية الأوروبية ، و دائرة النجوم الذهبية تمثل تماسك وتناغم الأوروبيين ، وعدد هذه النجوم 12 لا يمت بصلة لعدد الدول الأعضاء في الاتحاد ، بدليل عدم تغير العلم بعد التوسعات في عضوية الاتحاد .[1]

طبقا لمعاهدة ماستريخت ، تم الإعلان عن الاتحاد الأوروبي واستكماله ، في 07 فيفري 1992، والتي أصبحت سارية المفعول سنة 1993 ، بعد استفتاء شعبي عليها من قبل دول الاتحاد [2]، وقد مرت هذه الاتفاقية بثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة ، المتمثلة في :

أولا :المرحلة الأولى (1990-1994)

وتبدأ المرحلة الأولى من الاتحاد النقدي الأوروبي من1 جانفي 1990 بالتحرير الكامل لتحركات رأس المال داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، واستخدام وحدة نقدية أوروبية "الإيكو "، وتعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، و في 7 فيفري 1992، وقع" بيير بيريغوفوي" pierre Bérégovoy معاهدة ماستريخت لفرنسا، وقد نجحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إقامة الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى ثلاث ركائز: الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والشؤون الداخلية والعدالة، إلا أن هذه الفترة شهدت بعض الأحداث الهامة ، كأزمة النقد الأجنبي في سبتمبر 1992، والجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية إلى ترك نظام النقد الأوروبي ، و أزمة سعر الصرف في 2 أوت 1993، التي اتسعت فيها هوامش التقلبات في نظام النقد الأوروبي إلى +/- 15 في المائة حول المعدلات المركزية .[3]

ثانيا :المرحلة الثانية (1995-1998)

تهدف إلى استكمال إجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة ، من قبل الدول الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ،كما يتم تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء ، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط:

- كأن لا يزيد معدل التضخم عن 1,5٪ من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد ؛

[1] المرجع سابق ، ص 255 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد (وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر)، مرجع سابق ، ص 124 .

[3] Diemer ,op.cit , p 524.

- عدم تجاوز نسبة الفائدة على القروض طويلة الأجل عن 2٪ من متوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدل التضخم ؛
- أن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة ؛
- تطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا:المرحلة الثالثة (1999-2002)

كانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي ، الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة ،على أن يبدأ برأسمال قدره 04 مليار إيكو ،حيث بلغت حصة ألمانيا فيه 25٪ ،وقد تم فعلا إصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو (euro) سنة 2001 ، مع تخلي الدول الأعضاء عن عملاتهم ، والعمل بالعملة الجديدة ، والتي أصبحت ثاني عملة تستخدم في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار [1]، وكانت (1 أورو = ECU1)،

وفي 1 جانفي 2002 تم طرح الأورو بفئتيه الورقية والمعدنية للتداول في 12 دولة أوروبية ، لتحل محل عملتها المحلية وفق أسعار صرف محددة مسبقا [2]ضمن الجدول رقم 16 الموالي :

الجدول رقم 16: أسعار صرف الأورو بعملات الدول الأوروبية

معدل تحويل العملات إلى الأورو بدء من 1 جانفي 1999	
1 أورو = 13,7603 الشلن النمساوي	1 أورو =340,76 دراخم اليوناني
1 أورو = 1,95583 مارك ألماني	1 أورو = 0,787564 جنيه الايرلندي
1 أورو = 40,3399 فرنك بلجيكي	1 أورو = 1936,27الليرة الايطالية
1 أورو = 166,386 بيزيتا الاسبانية	1 أورو = 40,3399 فرنك اللوكسمبورغ
1 أورو = 594573 مارك فنلندي	1 أورو = 2,20371 الغيلدر الهولندي
1 أورو = 6,55957 فرنك فرنسي	1 أورو = 200,482 الاسكودو البرتغالي

Source : Diemer , économie générale, 4 eme partie ,IUFM auvergne, 528 .

[1] جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، مرجع سابق، ص 316.

[2] أوكار غورلار، **انعكاسات إصدار العملة الأوربية الموحدة" اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2003، ص 20 .

ومن أهم المكاسب الناتجة عن تداول عملة واحدة ما يلي :[1]

- القضاء على تكاليف المعاملات على العملة: حسابات التحويل اللجان (المكاسب المقدرة بنسبة 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي) ؛

- إزالة تكاليف صرف العملة المتعلقة باستخدام أسواق العقود الآجلة ومشتقاتها، وفي ظل غياب مخاطر العملة، سيتم استثمار رأس المال في القطاعات الأكثر إنتاجية على مستوى الاتحاد الأوروبي ؛

- تعزيز الشفافية والمنافسة: تعد العملة الموحدة مكملة ومحفزة للسوق الواحد ؛

- غياب الهجمات المضاربة على أسواق الصرف الأجنبي ،وعدم إمكانية الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي .

المبحث الثاني : انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية و الدولية

إن التكتلات الاقتصادية القوية التي تقودها الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي ، يكون تأثيرها على الاقتصاد العالمي كبيرا على التجارة الدولية ، فخلال بتفضيله للتجارة البينية أو الخارجية يكون الأثر على النظام التجاري متعدد الأطراف ،و من خلال معرفة وزن مبادلاته التجارية البينية بالنسبة للتجارة الدولية، يمكننا معرفة اتجاهاته التجارية المؤثرة على التجارة الدولية، وهذا ما سيتم تناوله في المطالب الموالية .

المطلب الأول : مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية خلال الفترة (2006-2016)

بعد قيام الاتحاد الأوروبي بالتوسع أكثر في مناطق وسط وشرق أوروبا ، ازدهرت تجارته ، وأصبح قوة تجارية حاضرة في كل المبادلات التجارية في العالم من سلع وخدمات ،و يضاهي أقوى دول في العالم ، وهو ما يوضحه الشكل رقم 23.

[1] l'intégration monétaire de l'Europe, sur le site :hermet .org/pages/textes/le sme 2 4, consulté le: 10/07/2017 a 09 :00h .

الشكل رقم 23: حصة الاتحاد الأوروبي وبعض الدول من التجارة الدولية خلال 2006-2016

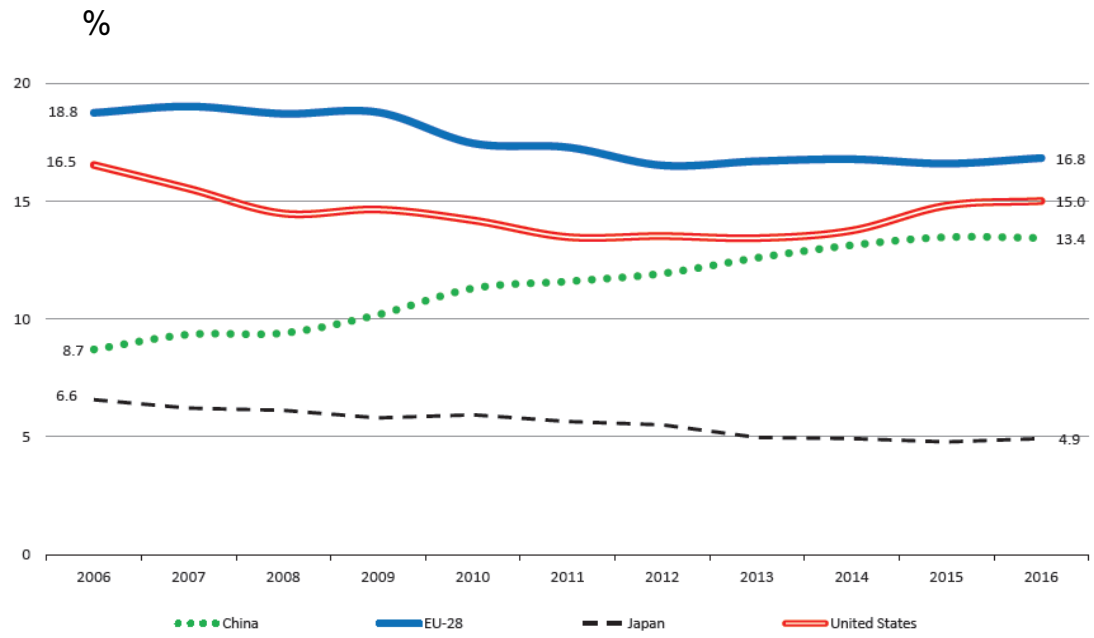

Source : european commission ,DG Trade Statistical guide ,op.cit, p25 .

من خلال الشكل رقم 23، الذي يوضح نسبة مساهمة أقوى دول العالم في التجارة العالمية ، فقد انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية منذ 2006 إلى حوالي 17٪ سنة 2016 ، إلا أنه مازال يحتل الصدارة العالمية على مدار عشر سنوات الماضية ، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بحصة لا تقل أهمية على حصة الاتحاد الأوروبي 15٪ ، في حين شهدت الصين تطورا مستمرا من 8,7٪ إلى 13,4٪ ، وهي بذلك تنافس لوحدها القوتين الأوروبية والأمريكية ،وأصبحت قوة لا يستهان بها، إلا أن اليابان فقد انخفضت حصتها العالمية من التجارة إلى حوالي 5٪ بعدما كانت 6,6٪ في 2006.

تمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشريكان التجاريان الرئيسيان للاتحاد الأوروبي ، إذ أخذت الولايات المتحدة (610 مليار أورو أي ما يمثل 17.7٪ من إجمالي تجارة السلع الاتحاد الأوروبي) ، أما الصين (515 مليار أورو أي بنسبة 14.9٪)، تليها سويسرا (264 مليار أورو، 7.6٪)، ثم روسيا (191 مليار أورو أو 5.5٪)، تركيا (145 مليار أورو أو 4.2٪) واليابان (125 مليار أورو، 3.6٪) ،أما تطور التجارة الأوروبية خلال السنوات من 2000 إلى غاية 2016 من خلال الشكل رقم 24 الموالي .

الشكل رقم 24: تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2016

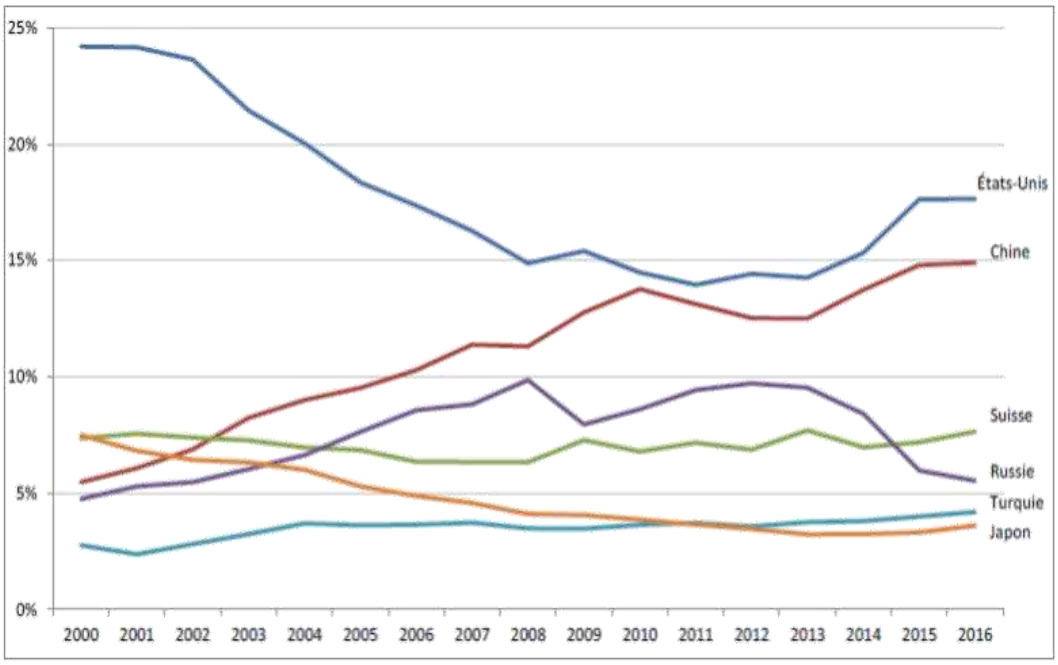

Source :commerce international de biens en 2016, disponible sur le site web d'Eurostat , consulté le 10 /09/2017 , a 10 h.

من خلال الشكل رقم 24 ، نلاحظ تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين ، ففي السنوات الأخيرة حدث تغير في اتجاه الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي ، بعد رصد انخفاض كبير ومستمر تقريبا في التجارة الأمريكية حتى عام 2011 ، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على دول العالم بأسره ، بعدها بدأت حصة الولايات المتحدة من إجمالي تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي في الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 17.7٪ سنة 2016، أما الشريك الصيني قد تضاعفت حصته ثلاثة أضعاف تقريبا منذ سنة 2000، من 5.5 ٪إلى 14.9 في المائة في 2016 ، وبالنسبة للشريك الروسي ، فمنذ عام 2013، انخفضت حصته من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع إلى النصف تقريبا ووصلت إلى 5.5٪ في سنة 2016، ونفس الشيء بالنسبة لحصة اليابان منذ عام 2000 انخفضت إلى 3.6٪ سنة 2016، أما سويسرا وتركيا، فقد ظلت حصتهما مستقرة نسبيا طوال الفترة المذكورة .

أما في مجال تجارة الخدمات للاتحاد الأوروبي، تركزت في الفئات الثلاث التالية: الخدمات التجارية الأخرى والنقل و السفر ، ويبقى الاتحاد في هذا النوع من التجارة أيضا الرائد عالميا، ففي سنة 2016، سجل الاتحاد رصيدا قدره 130.4 مليار أورو في معاملات الخدمات مع بقية دول العالم،

وبلغت الصادرات 819.9 مليار أورو، وواردات 689.4 مليار أورو، و قد شكلت التجارة في الخدمات 32٪ من الصادرات و 28.8٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من السلع والخدمات ، وكانت الولايات المتحدة وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وآسيا من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد في تجارة الخدمات.

أما درجة الانفتاح التجاري الخارجي للاتحاد الأوروبي ، فإننا سنقوم بحساب نسبة التجارة الأوروبية من السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي الأوربي ومقارنتها على بعض دول الأخرى لمعرفة مكانة الاتحاد الأوروبي ضمن العالم ومدى تأثيره على التجارة الدولية ، من خلال الجدول رقم17

الجدول رقم 17 درجة الانفتاح التجاري الخارجي للاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى الوحدة : ٪

	2006	2009	2013	2016
الاتحاد الاوروبي 28 دولة	27,4	26,6	34,6	33,5
فرنسا	19,4	19,4	23,3	23,4
ألمانيا	30,3	28,2	35,0	34,0
ايطاليا	21,6	19,6	25,8	24,1
بريطانيا	24,6	28,0	34,8	31,8
و م أ	26,8	24,7	30,0	26,4
روسيا	47,6	42,2	46,7	46,2
شمال افريقيا	55,8	51,8	65,4	62,5

Source : european commission ,GD Trade Statistical Guide,2017,p 18

الجدول رقم17، يوضح زيادة حصة الصادرات والواردات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن،تحتل التجارة مكانة هامة في الدولة بالمقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنها مثلت بأكثر من 20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، ما نسبته 33,5٪ للاتحاد الأوروبي في 2016 بعدما كانت **27,4**٪، وبالنسبة(وم أ) و روسيا بنسبة 26,4٪ و **46,2**٪ **على التوالي** بقيتا محافظتان على تلك النسبة منذ سنة 2006، ونلاحظ أن شمال أفريقيا شكلت تجارتها بالنسبة للناتج المحلي بأكثر من 60٪ في 2016 ،غير أنها انخفضت قليلا في 2009 بسبب تأثير الأزمة

المالية 2008 على اقتصادات دول العالم ، هو ما يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم .

المطلب الثاني :انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية في السلع

تتعامل الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي مع بعضها البعض بدرجات متفاوتة ، ومن أجل قياس مدى انفتاح اقتصادات الدول الأعضاء على بعضها . يتم استخدام متوسط صادرات وواردات السلع البينية لدول الاتحاد الأوروبي و تقسيم ذلك المتوسط على الناتج المحلي الإجمالي للدول ، ثم نقارن هذه النسبة قبل انشاء الاتحاد وبعد انشاءه ، وهو ما يظهره الشكل رقم 25.

الشكل رقم 25: نسبة التجارة البينية في السلع للاتحاد الأوروبي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال 1995-2015

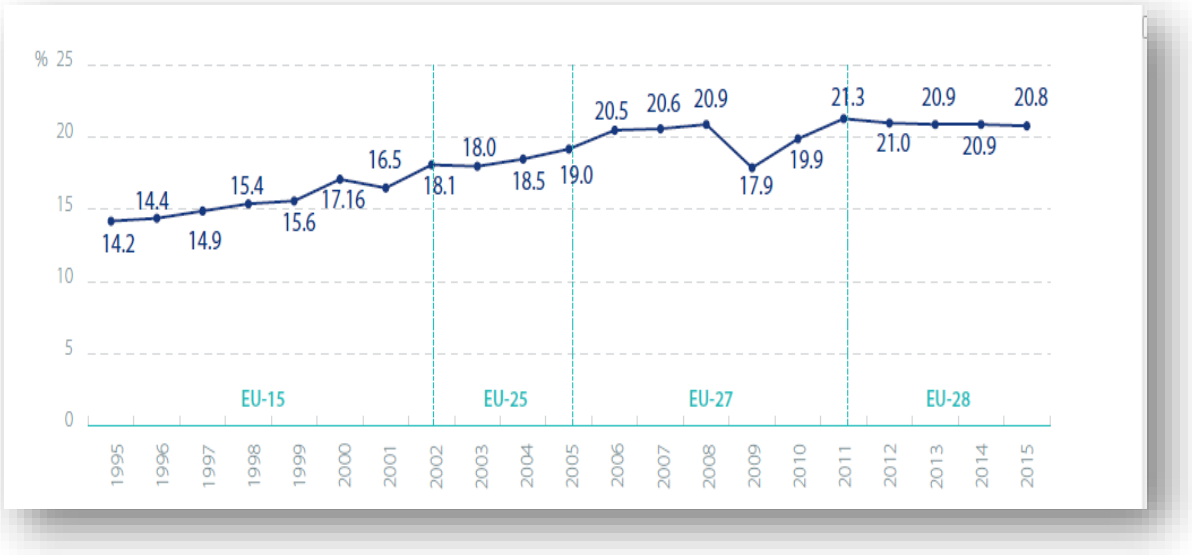

Source : Patrice Muller and Athers,The EU Single Market: Impact on Member States ,American Chambre of commerce to the EU , LE EUROPE, belguin, 2017, p 12

من خلال الشكل رقم **25** شهدت التجارة داخل الاتحاد الأوروبي منذ عام 1992 انتعاشا كبيرا ، حيث ارتفعت نسبة إجمالي الصادرات البينية للاتحاد الأوروبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انتقلت من 14.2٪ سنة 1995 إلى 20.8٪ سنة 2015 ، وبقيت تلك النسبة متذبذبة حول النسبة 21٪ ولا مزيد من النمو في الصادرات البينية داخل الاتحاد الأوروبي تم تحقيقه بعده ، ويرجع ذلك إلى أن انشاء السوق الأوروبية الموحدة كان له تأثير كبير في جعل اقتصادات الدول الأعضاء أكثر اندماجاً في الاتحاد الأوروبي، تعتبر اليونان والمملكة المتحدة من الأكبر انفتاحا بين دول الاتحاد في التجارة البينية، سنوضحه في الشكل رقم 26 الموالي .

الشكل رقم :26 نسبة إجمالي التجارة والتجارة البينية إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2015

Source : Patrice Muller and Athers,The EU Single Market: Impact on Member States,American Chambre of commerce to the EU, LE EUROPE, belguin, 2017, p 56.

من خلال الشكل رقم 26 ، تظهر المجر وليتوانيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك من أعلى مستويات التجارة الدولية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ، وكذلك التجارة البينية في السلع(كنسبة من إجمالي تجارة التجارة)، حيث يوضّح الجمع بين هذين العاملين سبب إظهار هذه الدول الأعلى نسب التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك دول أخرى لوكسمبورغ لها حصة صغيرة نسبيا من التجارة في السلع في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها من بين أعلى المعدلات في نسبة التجارة في السلع في التجارة داخل الاتحاد الأوروبي .

المطلب الثالث : الاتحاد الأوروبي و دول شرق آسيا

بعد أن وصلت عملية التكامل الأوروبي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والنقدي ، وظهور عملة أوروبية موحدة ،والتوسع أكثر نحو التكامل الأفقي (التوسع نحو دول أوروبا الشرقية والوسطى) ، أصبح الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مرحلة جديدة من مراحل التكامل ، والتي تعرف بالتكتلات العابرة للاقليمية نحو دول شرق آسيا.

الفرع الأول :الانفتاح التجاري لدول شرق آسيا

يتيح التكامل التجاري دول شرق آسيا أن تستخدم مزاياها النسبية، وبالتالي فإنها تحقق نموا في الأجل المتوسط، فقد شهدت اقتصاداتها انفتاحا كبيرا منذ أن دخلت في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يوضحه الشكل رقم 27 .

الشكل رقم 27: الانفتاح التجاري لدول شرق آسيا خلال الفترة 2000-2008

معدل الانفتاح٪

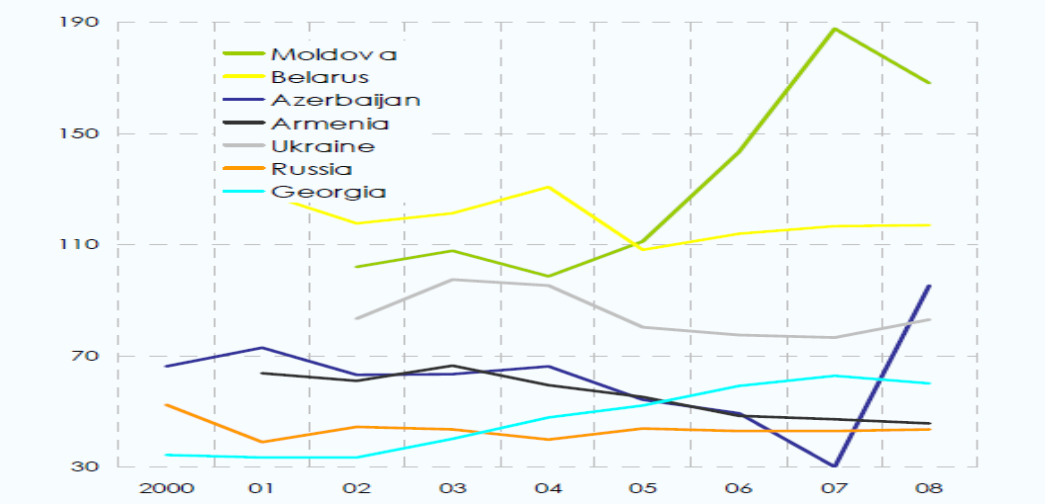

Source: European commission, The EU's neighbouring economies: coping with new challenges, Belgium, 2011, p 48 .

من خلال الشكل رقم 27 ، الدول ذات المستوى المنخفض نسبيا من التكامل التجاري هي بلدان القوقاز الثلاثة وروسيا، وفي هذه الدول، تمثل التجارة ما بين 40٪ و 60 ٪من الناتج المحلي الإجمالي، أما الدول التي لديها مستوى عال من التكامل التجاري هي أوكرانيا ومولدوفيا وبيلاروس لكنها لا تزال تختلف اختلافا كبيرا من بعضها البعض، حيث أن التكامل التجاري الأوكراني منذ سنة 2000 كان 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مولدوفيا وبيلاروس لديها انفتاح عال ، بنسبة 130٪ و 120٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، وهو ما يدل على أن اتجاه التكامل التجاري آخذ في الازدياد منذ أوائل القرن الحادي والعشرين بالنسبة لأغلب الدول .

الفرع الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي في صادرات الدول وسط الآسيوي

أخذ الاتحاد الأوروبي مكانة هامة ضمن صادرات دول وسط آسيا ، بأكثر من الثلث تجارة تلك الدول موجهة للاتحاد الأوربي لوحده ، ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم 28 الموالي .

الشكل رقم 28: تطور صادرات الدول الآسيوية خلال الفترة 2007-2012

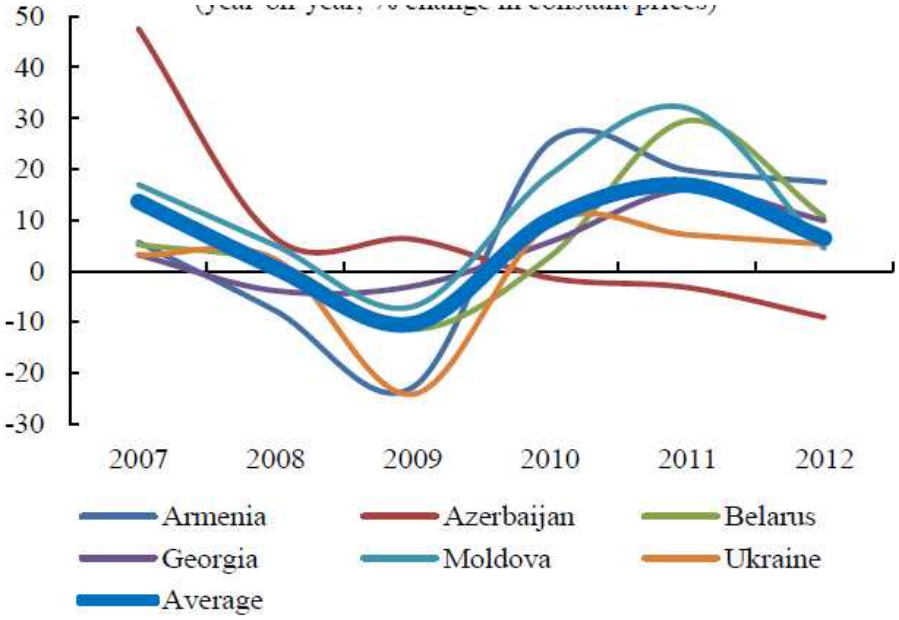

Source : European commission, The EU's neighbouring economies: maning policies in a challenging global environment ,belguim,2013,p56.

شهدت صادرات دول شرق آسيا انخفاضا في الفترة 2008-2009 ، مما يعكس جزئيا ارتفاع درجة الاعتماد على الصادرات المصنعة، التي كانت أكثر تأثرا بسبب الأزمة العالمية ، وكان هذا الانخفاض حادا بالنسبة لأوكرانيا وأرمينيا ، بعدها انتعشت الصادرات خلال الفترة 2010-2011، وفي بيلاروس وأوكرانيا، ساهمت سياسات الاقتصاد الكلي التي غذت الطلب المحلي والواردات أيضا في تباطؤ الصادرات، حيث أعادت صناعات التصدير توجيه جزء من مبيعاتها نحو السوق المحلية، وفي أذربيجان، حيث يعزى تباطؤ الصادرات في معظمه إلى انخفاض إنتاج النفط، تقلصت أحجام الصادرات بالقيمة الحقيقية بنسبة 12 في المائة في عامين منذ عام 2010، وشهدت جورجيا بالفعل تسارعا في نمو الصادرات في عام 2011، إلا أن هذا تبع ذلك تباطؤ حاد في عام 2012 لأن ضعف الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي لم يقابله إلا جزئيا الطلب المتزايد من بلدان رابطة الدول المستقلة خاصة أذربيجان .[1]

[1] European commission, **The EU's neighboring economies: manning policies in a challenging global environment**,2013 ,op.cit,p56

الجدول رقم 18: حصة الاتحاد الأوروبي(٪) من صادرات دول الشرق الآسيوي لسنة 2012

الدولة	الصادرات الأوروبي	للاتحاد الصادرات لروسيا
ارمينيا	39,3	19,6
اذربيجان	54,1	2,6
بيلاروسيا	38,3	35,4
جورجيا	26,5	3,5
مولدافيا	53,5	21,1
أوكرانيا	25,3	24,1
في المتوسط	39,5	17,7

Source : European commission, **The EU's neighbouring economies: maning policies in a challenging global environment**,2013 ,p54

من خلال الجدول 18 ،الذي يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات لأهم متعاملين رئيسيين لدول شرق آسيا وهما الاتحاد الأوروبي وروسيا ، وقد أخذ الاتحاد الأوروبي أكبر حصة من الصادرات تلك الدول ،فقد فاقت 50 ٪ في أذربيجان ومولدافيا ، في حين أنه أخذ ثلث الصادرات لكل من أرمينيا ،بيلاروسيا،أوكرانياو جورجيا ، و 39٪ كمتوسط حصة الاتحاد من صادرات الدول الشرقية لسنة 2012، و أيضا روسيا التي تعتبر كشريك تجاري لكثير من الدول المجاورة الشرقية (خاصة بيلاروسيا ،أوكرانيا ، مولدوفيا وأرمينيا) .

المطلب الرابع: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الفترة 1995-2009

تدرج منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية في إطار الإقليمية الجديدة ،التي تقوم على أساس التكتل بين الدول بغض النظر عن تباين مستويات النمو بينها ، تزامنت مع نتائج جولة الأوروغواي ، وبموجب اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية يتم تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة خلال فترة أقصاها اثنا عشر(12) سنة ، ابتداء من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق ، والتحرير يكون كاملا في مجال المنتجات الصناعية بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع للنظام الأفضليات المتبادل بين الطرفين ، في حين أن تجارة في الخدمات فسوف تخضع لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (gats) ، ووفقا للمادة 24 من اتفاقيات GATT ، وفي إطار منطقة التجارة الحرة يكون مرفقا

بمساعدات مالية ، يقوم خلالها الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية قصد إعادة هيكلة وبناء اقتصاديات الدول المتوسطية الملزمة بتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية المقدرة باثني عشرة سنة لكل دولة [1].

الفرع الأول : اتفاق الشراكة الأورو متوسطية وإعلان برشلونة

في مدينة برشلونة بإسبانيا يومي 27و28 نوفمبر 1995، عقد اجتماع بين وزراء خارجية دول الإتحاد ودول البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا والكيان الصهيوني وفلسطين ، وتم في هذا المؤتمر مناقشة مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي والمالي والجانب الإجتماعي والثقافي والانساني [2]، وقد حددت عملية برشلونة عام 2010 ليُبرم بحلوله جميع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي، وبلدان جنوب البحر المتوسط؛ ليؤسس بمقتضاها ما كان من المأمول حينئذٍ أن يصبح أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وبحلول 2010 بالفعل، غالبية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة هذه لم تدخل حيز التنفيذ بالكامل بعد ، وعلى وجه العموم، يستغرق التنفيذ الكامل لاتفاقية الشراكة اثني عشر عامًا من تاريخ بدء العمل بها، وحتى الآن، بدء العمل باتفاقيات الشراكة التالية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسط: تونس 1998 ، والكيان الصهيوني المحتل 2000 ، والمغرب 2000 ، والأردن 2002 ، ومصر ، 2004 ، والجزائر 2005 ، ولبنان 2006 ، بالإضافة إلى اتفاقية مؤقتة مع السلطة الفلسطينية 1997 ، أما سوريا، فقد اكتملت المفاوضات معها في عام 2004 ، ولكن لم تُبرم الاتفاقية رسميًا بعد، أو تدخل حيز التنفيذ [3]، وذلك ضمن الجدول رقم 19 الموالي .

[1] علاوي محمد محسن،**اتفاقيات الشراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات- التركيز على تجارة المنتجات الزراعية**- ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 16، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 141 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة من التكتلات حتى الكويز، مرجع سابق، ص161 .

[3] أحمد فاروق غنيم،**منطقة التجارة الحرة وسيلة للتكامل المتوسطي: حالة اتفاقيات الشراكة للبلدان الموقعة على اتفاقية أغادير مع الاتحاد الأوروبي، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed**، دار فضاءات للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2010، ص 83.

الجدول رقم 19: تواريخ اتفاقات الشراكة الأورو–متوسطية

الدولـــــة	انطلاق المفاوضات	نهاية المفاوضات	توقيع الاتفاقية	الدخول حيز التنفيذ
تونـــس	ديسمبر 1994	جوان 1995	جويلية 1995	ديسمبر 1997
الكيان الصهيوني	ديسمبر 1993	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغـرب	ديسمبر 1993	نوفمبر 1995	فيفري 1995	مارس 2000
فلسطيـن	ديسمبر 1993	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997 *
الأردن	ماي 1995	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصـــر	جويلية 1995	جوان 1999	جوان 2001	جوان 2004
الجزائـر	جوان 1997	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنـــان	نوفمبر 1995	جانفي 2002	جوان 2002	أفريل 2006
سوريـا	مارس 1998	أكتوبر 2004 (ديسمبر 2008)		

* اتفاق مؤقت بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية (لصالح فلسطين) .

المصدر : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed، 2010، ص 397.

قبل أن تدخل "اتفاقات الشراكة" حيز التنفيذ، يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي وبرلمان الدولة الشريكة وكذا برلمانات الدول الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) ، أما سوريا ، ففي 2008 تم مراجعة "اتفاق الشراكة" معها، و كان من المرتقب أن يتم تعديله في 26 أكتوبر 2009 ، إلا أنها أجلت توقيع "اتفاق الشراكة" مع الاتحاد الأوروبي إلى أجل غير مسمى .[1]

و تعمل الشراكة الأورو–متوسطية على أساس التعاون الثنائي و الاقليمي ، من خلال [2]:

- **التعاون الثنائي :** ويقوم الاتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية مع كل دولة ،تتمثل أهم هذه الأنشطة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأنها مع كل من الشركاء المتوسطيين على حدى ، وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطية شريكة إلى أخرى.
- **التعاون الإقليمي :**ويتناول مسائلا سياسية واقتصادية وثقافية مثل الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة، التي لها أهميتها لكثير من الشركاء المتوسطيين، ويعد هذا التعاون الإقليمي

[1] ملحق الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed، 2010، ص 397.

[2] أنور محمد فرج ،**السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (اعلان برشلونة نموذجا)**، دراسات دولية، العدد39، ص 87.

أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية، التي يجري اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملا لها في الوقت نفسه.

تتركز الشراكة الاقتصادية والمالية في إطار اعلان برشلونة على إقامة منطقة تبادل حر الأورو-متوسطية ، ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية تقرر ما يلي :[1]

- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات ؛

- اتخاذ إجراءات مناسبة في ما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة ؛

- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية ؛

- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط ؛

- تحديث وتعديل البنية الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل .

الفرع الثاني :معدل الانفتاح التجاري للدول المتوسطية 1995-2009

مرت الدول البحر الأبيض المتوسط بعملية هامة لتحرير التجارة منذ التسعينيات ، وكانت إصلاحات السياسة التجارية في هذه الدول من خلال تخفيضات في معدلات التعريفات الجمركية، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، وإلغاء ترخيص الاستيراد والتصدير، في ظل اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، ومع ذلك، لا تزال التعريفات مرتفعة ، مع وجود الحواجز غير الجمركية ،فهناك العديد من الدول في المنطقة تحتل أعلى درجاتها في تدابير تقييد التجارة [2]، كما هو مبين في الشكل رقم 29.

[1] علاوي محمد محسن،اتفاقيات الشراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات- التركيز على تجارة المنتجات الزراعية- ، مرجع سابق ، ص 142.

[2]European commission, The EU's neighbouring economies: coping with new challenges,op.cit. 2011, p 59.

الشكل رقم 29: معدلات الانفتاح التجاري للدول المتوسطية خلال الفترة 1995-2009

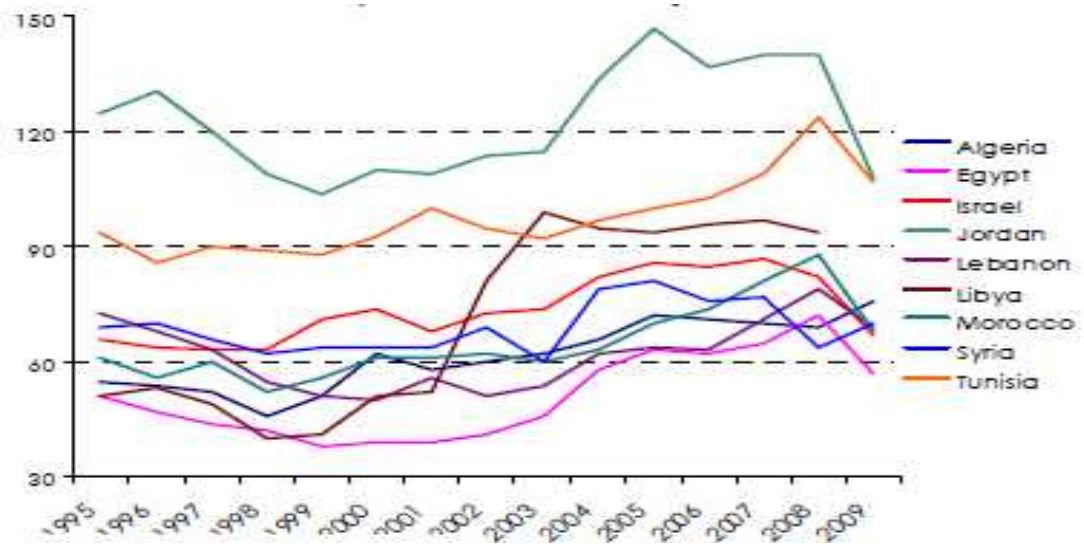

Source : European commission, The EU's neighboring economies: coping with new challenges,2011, p 59.

من خلال الشكل رقم 29 يتضح أن الانفتاح التجاري زاد بشكل ملحوظ في معظم دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1995-2007، مدعوما بجهود تحرير التجارة والتوسع السريع في التجارة العالمية ، وتعتبر مصر اقتصادا مغلقا نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، فقد توسعت تجارتها بنسبة 40٪ تقريبا بين عامي 1995 و 2008، كما أحرزت كل من المغرب تقدما كبيرا في عملية تكاملها التجاري وصلت نسبة تحرير تتراوح بين110٪ و 120٪ خلال الفترة 1995-2008 ، ثم لبنان بنسبة تتراوح بين 40٪ إلى 70٪ ، ثم الكيان الصهيوني بين 90٪ إلى 120٪ خلال نفس الفترة ، إلا أنه حدث انخفاض سنة 2008 و2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات دول العالم، فقد أظهرت التجارة في منطقة جنوب المتوسط عموما اتجاها نزوليا، ففي الأردن، انخفض إجمالي التجارة بنحو 30٪ في عام 2009 مقارنة بمستوى الذروة في عام 2005 ، بينما شهدت تونس انخفاضا بنسبة 15٪ في التجارة بين عام 2008 و 2009 ، وفي الوقت الذي شهدت فيه التجارة انتعاشا ملحوظا مع تراجع الركود العالمي.

بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أخذ الاتحاد الأوروبي مكانة هامة في التجارة البينية ، وأصبح أهم سوق للتصدير لمعظم الاقتصادات المجاورة من الدول المتوسطية ، وقد أخذ نسبة تفوق 50٪ من الصادرات في بعض الدول، وهو ما يظهر في الشكل رقم 30.

الشكل رقم 30: حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات الدول المتوسطية لسنة 2008

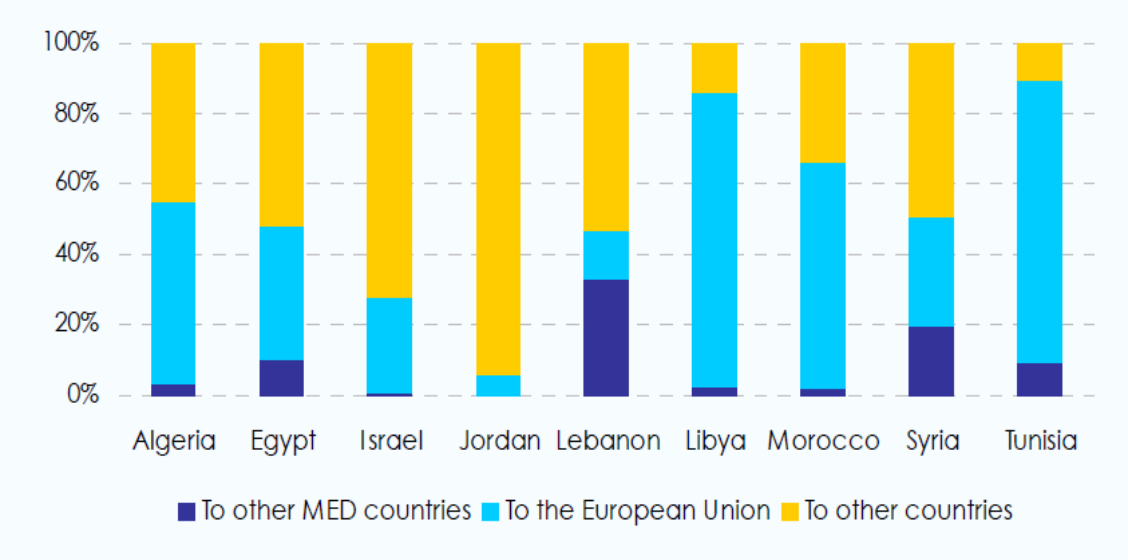

Source : European commission, The EU's neighboring economies: coping with new challenges,2011, p23

من خلال الشكل رقم 30 ، الذي يوضح المبادلات التجارية للدول المتوسطية ، حيث احتل الاتحاد الأوروبي ما يقارب 50٪ من تلك المبادلات ، في كل من الجزائر ، مصر ، المغرب ، وأخذ أكثر 70٪ في كل من ليبيا وتونس ، في حين لم تتعدى حصته الثلث ، في اسرائيل، الأردن ،لبنان، وسوريا ، أما التجارة البينية للدول المتوسطية لم تتعدى الثلث ، تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالمبادلات أخرى من الاتحاد وغيره ،كما احتلت حصة الواردات من المناطق الأخرى كآسيا والولايات المتحدة نسبة معتبرة من المبادلات .

أما من ناحية الواردات ، فقد احتل الاتحاد الأوروبي مكانة هامة ضمن واردات الدول المتوسطية ، وهم ما يدعم الشراكة القائمة بين الطرفين ، كما يوضحه الشكل رقم 31 الموالي .

الشكل رقم 31 : حصة الاتحاد الأوروبي من واردات الدول المتوسطية لسنة 2008

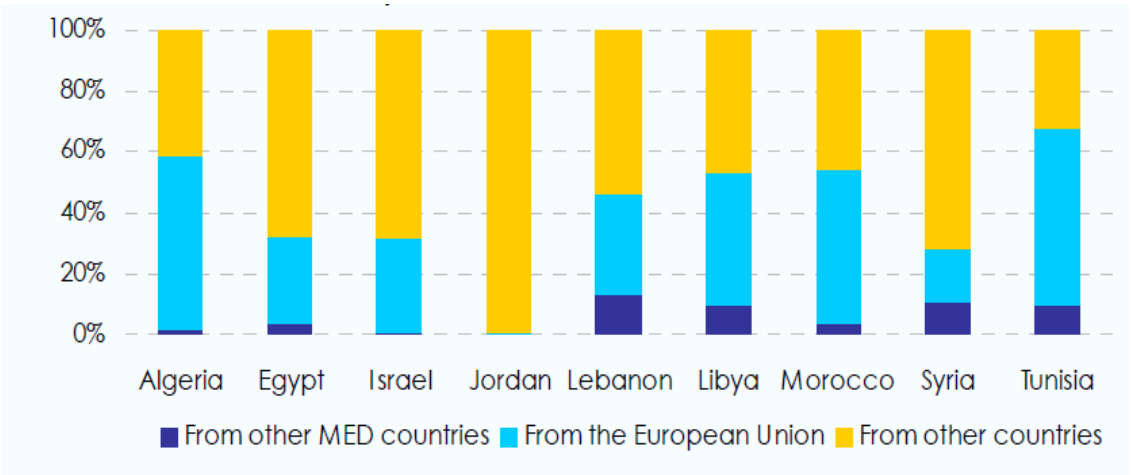

Source : European commission, The EU's neighbouring economies: coping with new challenges,2011, p23

من خلال الشكل رقم 31 ، مازال الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة مهمة في واردات الدول المتوسطية ، بما يقارب 50 ٪ ، في الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس، في حين أنه يكاد ينعدم في واردات الأردن ، كما أنه واردات الدول المتوسطية لم تتجاوز في المتوسط 10٪ من التجارة البينية بينها ، ويرجع السبب الرئيسي للاستيراد الدول المتوسطية الكبير من أوربا والمناطق الأخرى إلى توافر المنتجات الصناعية ذات التقنية العالية، و المنتجات الغذائية و السلع التي لا تتوفر بسهولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

الفرع الرابع: تخفيض الحواجز الجمركية: المحور الرئيسي لتحرير التجارة الأورو–متوسطية

نص اعلان برشلونة على أهمية حرية تنقل السلع بين الأطراف المتشاركة، إذ حددت الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة ،وهذا في ظل أحكام المنظمة التجارة العالمية .

أولا : تحرير السلع الصناعية

قبل التطرق للتخفيضات التي مست القطاع الصناعي للأطراف الشراكة ، يجب معرفة أهمية القطاع الصناعي للدول المتوسطية وفقا لجدول رقم 20.

الجدول رقم 20: تطور صادرات الدول العربية المتوسطية من السلع الصناعية لسنتي 2000 و 2014

الدولة	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية مليون دولار		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات العربية %		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى اجمالي الصادرات العربية %	
	2000	2014	2000	2014	2000	2014
الأردن	1310.3	5 824	69,0	70,9	16,4	20,7
تونس	4 504.5	12 248	77,0	73,1	9,4	10,2
الجزائر	506.7	2 140	2,3	3,4	0,2	0,5
سوريا	361.5	–	7,8	–	15,1	–
لبنان	505.5	2 510	70,7	55,2	21,7	22,2
مصر	2 026	13 951	38,4	51,4	15,8	20,4
المغرب	4 763.9	15 641.2	64.1	66.1	23.4	19.8

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2016، ص 458 .

من خلال الجدول رقم 20، نلاحظ أن بلغت صادرات الدول المتوسطية 52,3مليار دولار ، وبذلك فقد شكلت حوالي 3,4٪ من إجمالي الصادرات الدول العربية سنة 2014 ، وتحتل المغرب المرتبة الأولى ضمن هذه المجموعة من حيث قيمة الصادرات بقيمة 15,6مليار دولار ، أي ما يعادل حوالي 66,1٪، تليها مصر بقيمة 13,9 مليار دولار ، ثم تونس بقيمة 12,2 مليار دولار ، أما من حيث أهمية الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات الدول العربية ، تتصدر تونس المجموعة المتوسطية ، إذ شكلت صادراتها من الصناعات التحويلية حوالي 73,1٪ من إجمالي صادراتها ، تليها الأردن بـ 70,9٪، ثم المغرب بحوالي 66,1٪ ، وبذلك فإن الدول المتوسطية تزخر بصناعات تحويلية جيدة مقارنة بإجمالي الدول العربية .

1- التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في منطقة التبادل الحر

يتم التعامل التجاري في إطار منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية بموجب قاعدة المعاملة بالمثل ، يتم فيها التحرير الكامل للمبادلات التجارية من المنتجات الصناعية، وذلك بإلغاء جميع القيود التعريفية والغير تعريفية من قبل كل من الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية ، وقد تضمن اتفاق الشراكة كيفية تحرير السلع الصناعية ، بالنسبة للدول الأوروبية والدول المتوسطية ، كل على حدا ، كما يلي :

أ- الصادرات المتوسطية للإتحاد الأوروبي: يتم إعفاء الصادرات المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى وذلك فور دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ. ويستثنى من هذا السلع النسيجية والملابس التي تعامل معاملة خاصة.

ب- الصادرات من الدول المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوروبي : وبالمقابل، لا يطالب الإتحاد الأوروبي من شركاءه المتوسطين تبادل التحرير الجمركي بشكل متماثل، حيث يعتمد منهجا غير متماثل لتبادل الالتزامات في النفاذ إلى الأسواق الدول المتوسطية، الموقعة اعترافا منه بالتباين الشاسع بين الإمكانيات الصناعية والتصديرية والمستويات التنموية لدى كل طرف، وبالتالي يقبل بأن تقوم الدول المتوسطية بموجب اتفاقيات الشراكة بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات الأوروبية إلى أسواقها بشكل تدريجي[1]

2- الاتحاد الأوروبي : المورد والعميل الرئيسي للدول المتوسطية في المنتجات الزراعية

تستورد الدول المتوسطية ما قيمته 31,59 مليار دولار ، أي بنسبة 3,3 ٪ من الواردات العالمية ، تنوعت بين مصادر عديدة لتوريد المنتجات الزراعية والغذائية، وكان من مورديها الرئيسيين في سنة 2009، الاتحاد الأوروبي و تكتل النافتا ، بنحو 10 مليار دولار، أي بنسبة 32٪ من إجمالي واردات هذه المجموعة من الدول للاتحاد الأوروبي و 5.4 مليار أي بنسبة 17٪ للنافتا ، وهو ما يبينه الجدول رقم 21 الموالي .

[1] علاوي محمد محسن،اتفاقيات الشراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات- التركيز على تجارة المنتجات الزراعية- ، مرجع سابق ، ص 150 .

الجدول رقم21: توزيع واردات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية حسب المناطق لسنة 2009

الجهة المستوردة	الواردات		الحصة من الواردات العالمية
	مليار$	%	%
الاتحاد الأوروبي	10,20	32,3	2,3
النافتا	5,40	17,1	3,6
باقي العالم	4,46	14,1	2,4
البرازيل	2,89	9,1	5,4
الميركوسور	2,56	8,1	5,7
الدول المتوسطية	2,27	7,2	11,3
روسيا	2,15	6,8	23,2
الصين	0,85	2,7	2,2
افريقيا	0,76	2,4	4,4
اليابان	0,42	0,1	1,0
المجموع	31,59	100	3,3

Source : jean-louis rastoin et autres , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne ,IPEMED ,2012 ,p 12

من خلال الجدول رقم 21 ، بعد تصدر تكتل الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا قائمة واردات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية ، تأتي بقية العالم المجموعة المختلفة من الدول ، تزودها بمنتجات غذائية صغيرة بقيمة 4.5 مليار دولار أي بنسبة 14٪ ، تليها البرازيل بقيمة 2.9 مليار دولار بنسبة 9٪ ، وعند جمع واردات الأمريكتين (النافتا +البرازيل + تكتل الميركوسور)٪34.3، بذلك فإنها تتجاوز واردات الاتحاد الأوروبي 32٪ ، وبالتالي فإن الكتل الأوروبية والولايات المتحدة توفر أكثر من ثلثي حجم الواردات للدول المتوسطية وتنافس على القيادة في البحر الأبيض المتوسط ، أما توزيع صادرات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية لدول العالم ، وهو ما يوضحه الجدول رقم 22 الموالي .

الجدول رقم 22: توزيع صادرات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية والغذائية حسب المناطق لسنة 2009

الجهـة المصـــدرة	الصـــــــــادرات		الحصة من الصادرات العالمية
	مليار $	%	%
باقي دول العالم	7,26	36,1	3,4
الاتحاد الأوروبي	7,17	35,6	1,6
الدول المتوسطية	2,27	11,3	7,2
روسيا	1,19	5,9	5,0
النافتا	1,04	5,2	0,8
افريقيا	0,84	4,2	3,2
اليابان	0,22	1,1	0,5
الصين	0,06	0,3	0,1
البرازيل	0,05	0,3	0,8
الميركوسور	0,02	0,1	0,2
المجموع	20,13	100	2,1

Source : jean-louis rastoin et autres , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne ,IPEMED ,2012 ,p 12.

تقوم الدول المتوسطية بتصدير منتجاتها الزراعية والغذائية إلى بقية مناطق العالم بنسبة 36٪ ، وهو ما يعادل الاتحاد الأوروبي لوحده 35.6٪ أي بنسبة 7.1 مليار دولار، تليها التجارة بين الدول المتوسطية بقيمة 2.3 مليار دولار أي 11.3٪ ، وبذلك فإنه الوجهة الأولى لصادرات المجموعة المتوسطية .

3- الإعفاءات الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية المتوسطية

تتمتع المنتجات الزراعية للدول المتوسطية بأفضليات وإعفاءات عند دخولها الأسواق الأوروبية ، وهو ما لا تجده الدول المتوسطية من ميزة تفضيلية ضمن عضويتها في منظمة التجارة العالمية ، والجدول رقم 23 الموالي ، الذي يوضح الدول المتوسطية المستفيدة من الامتيازات في المنتجات الزراعية.

الجدول رقم 23 : الإعفاءات الاتحاد الأوروبي على المنتجات الزراعية لبعض الدول المتوسطية

الدولة المستفيدة	عدد المنتجات الزراعية التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية
الأردن	يشمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي حوالي ٧٠ بندا جمركيا زراعيا ويستثني منها صراحة بعض البنود الواردة في الفصل ٢٠ والخاصة بأصناف من منتجات من الخضار والفاكهة، ومن بين ٧٠ بندا جمركيا يشملها التخفيض هناك ١٢ بندا جمركيا يطبق عليها حصص كمية وسعر دخول وكمية مرجعية للمستوردات.
مصر	يشمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي حوالي ٥٢ بندا جمركيا زراعيا منها ١٧ بندا رئيسيا لأربع خانات يخص معظمها منتجات مثل النباتات والخضروات المجففة والأرز. ومن بين البنود الـ ٥٢ المشمولة هناك ٢٩ بندا جمركيا يطبق عليها حصص كمية بينما يطبق على البرتقال الطازج فقط السعر المرجعي بحيث لا يقل عن ٢٦٦ يورو/طن خلال فترة معينة من السنة.
لبنان	جميع المنتجات الزراعية للفصول ١-٢٤ من النظام المنسق معفية تماما من الرسوم الجمركية باستثناء ٣١ بندا جمركيا زراعيا ينطبق عليها تخفيض جمركي محدد بحصص كمية بينما تبقي ٣ منتجات دون أي تخفيض وهي زهور القطف والسكر والنبيذ.
المغرب	بالنظر إلى كبر حجم تجارة المغرب الزراعية مع الاتحاد الأوروبي، تم إعداد بروتوكول خاص بالمنتجات النباتية والحيوانية وبروتوكول آخر خاص بالمنتجات السمكية، وتم النص تحديدا على الإعفاءات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية كالطماطم والبرتقال والكلمنتينا والخيار ضمن نطاق رزنامة زراعية محددة بحصة كمية وسعر دخول مرجعي لكي تحصل على الإعفاء التام. وقد اشتملت الإعفاءات الكلية أو الجزئية على ١٩٥ بندا جمركيا زراعيا خضع العديد منها لحصص كمية وأسعار أو كميات دخول مرجعية.
تونس	كشأن الاتفاقية مع المغرب، هناك بروتوكول خاص بالمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وآخر للمنتجات السمكية المصدرة من تونس. واشتمل البروتوكول الزراعي الأول على إعفاءات كلية أو جزئية لـ ١٤٠ بندا جمركيا زراعيا يخضع الكثير منها لأسعار وكميات مرجعية أو حصص كمية بينما تمت معالجة زيت الزيتون في الفقرة ٣ من بروتوكول ١ الملحق باتفاقية الشراكة الأوروبية–التونسية بالسماح بإدخال لغاية ٤٦ ألف طن زيت زيتون خام سنويا حتى عام ١٩٩٩ وبرسم مقداره ٧٨١ يورو لكل ١٠٠ كيلوغرام.

المصدر :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية ، نيويورك ، المتحدة،2005، ص 68.

من خلال الجدول 23، هناك تباين في الأفضليات الممنوحة للدول العربية المذكورة في التجارة الزراعية ، حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : الأولى ذات تحرير متحفظ ، والثانية ذات تحرير متوسط، إلا أن كلا المجموعتين لا يرقى إلى ان يكون تحريرا جوهريا بين الجانبين .

أما المجموعة الأولى ، تشمل الاتفاقات مع الأردن ومصر ، حيث أن محدودية عناصر التحرير الجمركي المقدمة من الاتحاد الأوروبي ، والتي يقابلها تحرير متحفظ من الجانب الآخر ،ولم تشمل الإعفاءات بشكل أساسي إلا حوالي 70 و50 بندا جمركيا زراعيا للدولتين على التوالي ، ما يعني إلقاء عبء الحصول على إعفاءات أوسع للتجارة الزراعية على جولات المفاوضات الثنائية القادمة ، تنفيذا للمادتين 15 و13 من اتفاقي الشراكة الأوروبية مع كل من الأردن ومصر ، وتتصف المجموعة الثانية بأنها أكثر تحريرا للتجارة الزراعية كاتفاقية لبنان ، التي تبين القراءة الأولية بأنها أكثر اتفاقات الشراكة تحريرا في الجانب الزراعي ، تليها الاتفاقات مع كل من تونس والمغرب فالعلاقات السياسية والاقتصادية

بين الدول ، لعبت دورا أساسيا في صياغة اتفاقات الشراكة معها ، بشكل يبدو أكثر تفضيلا عن غيرها من الدول ، فالمجموعة الأولى مطالبة بالدخول في مباحثات لتوسيع التحرير الزراعي بموجب اتفاقات الشراكة .[1]

4- مستوى الحماية الجمركية المطبق على واردات الاتحاد الأوربي من المنتجات الزراعية وغير الزراعية

تعاني السوق الأورو-متوسطية من عدم التجانس في حصص تحرير التبادلات في مختلف دول جنوب المتوسط ، ومن خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأجنبية تسهل من الوصول السلع الدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية، وبالمقابل تمنح دول الاتحاد الأوروبي منافع تفضيلية لصادرات تلك الدول المتوسطية ، إلا أن نظامها الحمائي التجاري معقد بشكل حد من الوصول إلى السوق الأوروبية ، وفيما يلي التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الدول المتوسطية على الواردات من الاتحاد الأوروبي .

الجدول رقم 24: مستوى الحماية الجمركية المطبق على واردات الاتحاد الأوربي من المنتجات الزراعية وغير الزراعية لسنة 2014

الدولة المتوسطية	المنتجات الزراعية		المنتجات غير زراعية	
	الواردات EU (مليون $)	الرسوم الجمركية ٪	الواردات EU (مليون $)	الرسوم الجمركية ٪
الجزائـــر	61	12,7	35,96	3,7
مصـــــر	1,002	14,8	9,868	4,5
الكيان الصهيوني	1,180	15,3	12,041	4,3
الأردن	–	–	381	4,4
لبنـــان	113	15,2	309	4,2
المغرب	2,015	15,0	11,442	5,1
تونـس	340	13,8	10,772	4,9
تركـيا	5,257	15,7	62,654	4,5

المصدر : **من إعداد الطالبة بناء على معطيات مجمعة من المرجع :**

OMC ,ITS ,OCDE , Word Tariff Profiles ,2016.

عند تقييم مستويات التعريفة المفروضة على واردات الاتحاد الأوربي ، نجد أنها ما زالت بعيدة عن المستوى المطلوب تطبيقه في اتفاق الشراكة فنسب التعرفة المطلقة على القطاع الزراعي تبدو مرتفعة مقارنة بالقطاع غير الزراعي ، والذي بقي تحريره معلقا ، نظرا لأهمية القطاع الزراعي في اقتصاديات

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية** ، نيويورك ، المتحدة،2005 ، ص 69.

الدول التي تعمل على حمايته منه الاتحاد الأوروبي، وتبقى عملية التحرير التجاري عائقا أمام نجاح منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية ، من المفروض أن الدول المتوسطية قامت بتحرير التجارة الكامل في أجل أقصاه 12 سنة ، وهذا راجع إلى أن اقتصاداتها تخضع لإعادة الهيكلة ، و أنها واجهت مشكل مالية نتيجة عملية التفكيك الجمركي أثرت بشكل كبير على إيراداتها ، إلا أنها تستطيع وهذا إعادة هيكلة التفكيك الجمركي وتمديدها ، بموافقة لجنة الشراكة ، وهو ما حدث فعلا مع الجزائر التي من المفروض بدخول سنة 2017 تكون قد قامت بتحرير القطاعات ، أجلت عملية التفكيك النهائي للتعرفة الجمركية حتى سنة 2020 ، وهي الأولى من نوعها ، أين يطلب بلد متوسطي مراجعة اتفاق الشراكة ، وفي أعقاب ثمان جولات تفاوضية ، تم تأجيل منطقة التبادل الحر من سنة 2017 إلى غاية 2020 .

5– الحواجز غير الجمركية: عقبة للتبادل الأورو– المتوسطي

إن تخفيض التعرفة الجمركية غير كاف لإتمام عملية التكامل الأورو–متوسطي ، وإلغاء التعريفات لا يعني إلغاء الحماية التجارية نهائيا، فالحواجز غير التعريفية لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام التكامل الأورو–متوسطي ، وتحد هذه الحواجز من إمكانات الشراكة الأورو–متوسطية، كحماية القطاع الزراعي ، والتحرير غير الكامل للخدمات ،قواعد المنشأ التقييدية، والحواجز التقنية أمام التجارة.

أ– الدعم الزراعي

منذ عام 1962 حتى الآن اختلف نموذج دعم السياسات الزراعية العامة ،ويمكن التمييز بين نموذجين لهذا الدعم ، نموذج قديم (من عام 1962 حتى عام 1992)، وآخر جديد من 1992 ولتاريخه، فقد كان النموذج القديم مرتبطا بكمية الإنتاج، حيث أن الدعم المقدم من خلال السياسات السعرية والتدخل بالأسواق دعم مرتبط ونسبي إلى الكمية المنتجة (المزارع الأكثر إنتاجاً هو المزارع الأكثر تلقياً لدفعات الدعم) ،رافق هذا النموذج السياسات الزراعية العامة من أيامها الأولى حتى عام 1992) العام الذي تم فيه إصلاح ماك شاري) ،والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوربية ،حيث بدأ النموذج يتحول باتجاه نموذج غير مرتبط بالإنتاج الزراعي معتمداً على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية، بعد رزنامة عام 2000 وإصلاحات عامي 2003 و2004 ،

أصبح معدل الدفعات غير المرتبطة أعلى ليصل إلى نسبة 75 %تقريباً منفصل عن الإنتاج[1]، وهو ما يوضحه الجدول رقم25 الموالي .

الجدول رقم25 : الدعم الزراعي ومؤشراته المقدم للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2001

الوحدة: مليون أورو

السنوات	سقف الالتزام	الصندوق الاصفر	الصندوق الازرق	دعم الحد الأدنى	الصندوق الأخضر	الدعم	قيمة الإنتاج
1996-1995	78 672	50 026	20 746	777	18 779	71 649	607 400
1997-1996	76 369	51 009	21 521	727	22 130	73 258	219 700
1998-1997	74 067	50 194	20 443	487	18 167	71 164	217 800
1999-1998	71 765	46 673	20 504	347	19 168	67 535	213 500
2000-1999	69 463	47 886	19 792	290	19 930	67 968	233 700
2001-2000	67 159	43 654	22 223	538	21 844	66 415	243 359

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية ، نيويورك ، المتحدة،2005، ص 62

ملاحظة : الصندوق الأصفر : هو من أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة ، ويتضمن الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج ، ويشمل نوعين من الدعم :الدعم الكلي المقدم للمنتجين المزارعين ، الدعم الكلي المقدم لمنتجات محددة .

-**دعم الحد الأدنى** : هو الجزء المعفى من الدعم في إطار الصندوق الأصفر ،وينقسم إلى نوعين ، دعم محلي مقدم إلى منتج معين لا يزيد عن 5٪ من قيمة الانتاج الكلية للدولة، ودعم محلي غير مرتبط بمنتج معين لا يزيد عن 5٪ من قيمة الانتاج الزراعي الكلي

-**الصندوق الأزرق:** يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج ،وتعتبر كل من الصندوق الأصفر، ودعم الحد الأدنى والصندوق الأزرق ، أنواع من الدعم المشوه للتجارة ، أما **الصندوق الأخضر** : هو دعم غير مشوه للتجارة .

من خلال الجدول رقم25 ، الذي يوضح سعي الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض سقف الالتزام منذ 1995 ،من 78672 مليون أورو إلى 67159 مليون أورو في 2001 ،و بالمقارنة مع الدعم المقدم ، نلاحظ أنه مازال مرتفعا ، كما شهد الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر تناقصا مستمرا ، مع استمرار الصندوق الأزرق في الزيادة ، أما مجموع الصناديق الأصفر والزرق والحد الأدنى يقترب من

[1] محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي(مذكرة سياسات رقم 18)**، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC،2006 ، ص 03 .

مستويات الالتزام، فمعدل استيفاء سقف الالتزام (الدعم المقدم من الصندوق الأصفر والأزرق / سقف الالتزام) في ارتفاع مستمر ، من 91٪ سنة 1995 إلى98٪ سنة 2001 ،أما نسبة الدعم المشوه للتجارة إلى الإنتاج فهي في انخفاض مستمر .

ب- تدابير الوقاية الخاصة

يستخدم الإتحاد الأوربي تدابير الوقاية الخاصة spicial safeguards ، إذا ما تجاوزه الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، حيث يعتبر الإتحاد الأوربي على المستوى العالمي أكبر مستخدمي آليات الوقاية الخاصة حيث تم استعراض عدد المرات التي أستخدم فيها الإتحاد الأوربي تدابير ، والواقع أن الإتحاد الأوربي أيضا وضمن البنود العامة الوقاية خلال الفترة 1995-2005 ، التي تنطبق على كل من المنتجات الزراعية والمصنعة، قد حرص على تضمين اتفاقيات الشراكة نصوصا للتدابير الوقائية يتم استخدامها في حالة زيادة الواردات من منتج معين بحيث تهدد أو تسبب تهديدا للمنتجين المحليين أو لقطاع إنتاجي أو إقليم معين، ومن المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييم الواردات باستخدام طرق مثل إلغاء التفضيل الجمركي، وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضييق حصص الاستيراد أو التوقف تماما عن ذلك المنتج أو فرض خليط من هذه الإجراءات تستخدم في ذات الوقت التدابير ذاتها، بالإضافة إلى ما هو أصلا موجود من آليات حمائية، وبالتالي عدم إمكانية زيادة صادرات الدول العربية الزراعية إلى الإتحاد الأوربي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة لأن ذلك وإن تم، فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها[1].

ج. قواعد المنشأ التفضيلية للاتحاد الأوروبي

وهي " القواعد المطبقة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية *، ويقصد بالتراكم في إطار الاتفاقات الأورو-متوسطية أن يسمح باستخدام المنتجات التي اكتسبت منشأ دولة

[1] علاوي محمد محسن،اتفاقيات الشراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات- التركيز على تجارة المنتجات الزراعية- ، مرجع سابق ، ص 160.

* دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية : (النمسا – بلجيكا – قبرص – جمهورية التشيك – الدانمرك – أستونيا –فنلندا – فرنسا – ألمانيا – اليونان – المجر – أيرلندا – إيطاليا – لاتفيا – ليتوانيا- لوكسمبورج – مالطا – هولاندا – بولندا – البرتوغال – أسبانيا – سلوفاكيا – سلوفنيا- السويد – المملكة المتحدة) و بلغا ريا ، جزر الفارو ، أيسلندا ، ليشتنستين ، النرويج ، رومانيا ، سويسرا ، تركيا ، الجزائر ، مصر ، الكيان الصهيوني ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، تونس و السلطة الفلسطينية للضفة الغربيه و قطاع غزة.

عضو و المنتجات ذات منشأ دولة أخرى دون الإخلال بالمعاملة التفضيلية التي يتمتع بها المنتج النهائي.[1]

وفي حالة التراكم، ليس من الضروري أن تكون عمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم في كل دولة عضو على منتج ناشئ " عمليات تشغيل أو تصنيع كافية، " و لكنها طبقا لما ورد في المادة (6) من اتفاق الشراكة الأوربية، لابد أن تكون عملية تشغيل أو تصنيع تفوق العمليات البسيطة المذكورة في المادة (7) ، مثلا في حالة إرسال سلعة متحصل عليها بالكامل في الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر ، وأجريت عليها عمليات تشغيل تفوق العمليات البسيطة (كما هو منصوص عليه في الاتفاق) ،فإن السلعة تكتسب المنشأ الجزائري ، فالمنتج النهائي اكتسب المنشأ الجزائري ، لأن عمليات التصنيع أو التشغيل التي أجريت عليه في الجزائر فاقت مجرد العمليات البسيطة الواردة في المادة(7) .

•**أنواع التراكم** : يوجد ثلاثة أنواع من التراكم التي تم تناولها في ظل الشراكة الأورو–متوسطية وهي : التراكم الثنائي، التراكم القطري ،التراكم الكلي .

–التراكم الثنائي : يطبق التراكم الثنائي بين دولتين ،ويقصد به أن المنتج في أي من الدولتين ، يمكنه استخدام مواد ومكونات ناشئة في دولة الأخرى ، كما لو كانت ناشئة في بلده ، فإن عمليات التشغيل التي يتم إجرائها في احد الدولتين ، يمكن أن تتراكم مع العمليات التي تجري في الدولة الآخر لإكساب السلعة المتبادلة بينهما منشأ أيًا منهما ، كأن يتم تصدير أقمشة من كتان منشأها الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر ، حيث تم تقطيعها وقصها و تصنيع ملابس جاهزة ،باستخدام و تصدير تلك الملابس إلى الاتحاد الأوروبي، وكون منشأ الأقمشة الإتحاد الأوروبي ، فإنها تعامل علي أنها ذات منشأ جزائري ، و يمكن كذلك تصدير تلك الملابس الجاهزة إلي أي من الدول ا لمشاركه على انها مكتسب ة للمنشأ التفضيلي الجزائري ، و لكن في إ طار " التراكم القطري " .

– التراكم القطري: يطبق التراكم القطري بين أكثر من دولتين، بينها اتفاقيات تنص على تطبيق قواعد منشأ واحدة فيما يتعلق بعمليات التشغيل أو التصنيع اللازمة لإكتساب المنشأ ،، فإن الدولة A يمكنها أن تطبق التراكم القطري في تجارتها مع B و C ، بشرط أن يسمح الاتفاق بينهم بتطبيق هذا النوع من التراكم، فعلي سبيل المثال يمكن استخدام مواد ناشئة في الدولتين (C)وB) لإنتاج منتج مستوفي المنشأ في الدولة (،(A) ، يتم الاستيراد بين الدولة (A) و أي من الدولتين Bو C ،وفقا لأحكام

[1] دليل المستخدم لقواعد المنشأ التفضيلية المستخدمة في التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية الأخرى و الدول الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية ، متاح على الموقع : www .tas.gov.eg/NR/rdonlyres، تاريخ الاطلاع 11.10.2017،على الساعة9h .

الاتفاقية الثنائية، إلا انه نظرًا لتطبيق الدول الثلاث لقواعد منشأ واحدة يجوز الرجوع إلى منشأ المكونات جميعها لإكساب السلعة النهائية المنشأ .

ج- التراكم الكلي : في إطار قواعد منشأ التراكم الأورو- متوسطي ،فإن التراكم الكلي يطبق فقط بين أعضاء المنطقة الإقتصادية الأوروبية (EEA) ، كذلك يتم تطبيقه بناء على بروتوكولات موقعة مع كل من تونس والمغرب والجزائر.

- **أشكال قواعد المنشأ الأورومتوسطية**

ومن أشكال تعقيد تطبيق تراكم قواعد المنشأ المطبق من قبل الاتحاد على منتجات الدول المتوسطية ، أن يكون منتج الاتحاد الأوروبي نصف النهائي الذي تم تصديره إلى الدول المتوسطية من أجل الانتهاء (المرحلة النهائية)، فإنه لا يستفيد استفادة كاملة من تراكم قواعد المنشأ في وقت تصدير المنتج النهائي إلى الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون هذه المنتجات من أصل الاتحاد الأوروبي بحيث يمكن شحنها إلى الاتحاد الأوروبي ، ترتكز قواعد المنشأ على الصناعة، وتلخص بعض حالات القيود المتعلقة بهذه القواعد في الدول المتوسطية في تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي. في الجدول رقم 26 .

الجدول رقم 26: قواعد المنشأ بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية

قواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي	القطـــــــــاع	الدول المتوسطية
قواعد المنشأ المعقدة: القيود، البيروقراطية للحصول على شهادات المنشأ...	الآلات	المغرب ، تونس ،الكيان الصهيوني .
	السيارات والنقل	
قواعد المنشأ لا تتماشى مع تطور الاقتصاد الحديث	المنسوجات	أغلب الدول المتوسطية
قواعد المنشأ تطبق بشكل تعسفي المنتجات	مادة كيميائية	تونس

Source : Leila mkimer-bengeloune , modelisation des barrieres non tarifaires et leur impact sur les echange internationaux : une application aux méditerranéens ,thèse pour obtenir le grade de docteur,en sciences economique, école doctorale,toulon ,2013 /2014 ,p159.

إلا أن هذه القواعد ليست معممة على كل الدول المتوسطية ، فهناك إجراءات قواعد المنشأ تسهل التبادلات بين شريكين، تعتمد على الدولة وقطاع النشاط، وهو ما حدث فعلا على بعض الصادرات من مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تستفيد من تنفيذ قواعد المنشأ المبسطة .

المبحث الثالث : الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية دولية كبيرة ، يتجلى ذلك في سيطرته على اتجاه التجارة الدولية بتفضيل التجارة البينية على الدولية ، ذلك أصبح مركزه داخل النظام التجاري متعدد الأطراف يؤهله لكي يتحكم في توجيه قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ، وكان له التأثير الكبير في نجاح أو فشل تلك المؤتمرات الوزارية في المنظمة ، كما أنه قام بفرض سياسته التجارية خارج الاقليم لتمس بالتفضيلات الممنوحة للدول النامية على حد سواء ، فقد قام بالتفرقة بين الدول النامية ،بمنح مزايا تفضيلية لدول نامية كالدول افريقيا ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على حساب الدول النامية أخرى ، ويظهر ذلك من خلال مايلي .

المطلب الأول : موقف GATT من السوق الأوربية المشتركة

نظرا للانتشار الكبير للاتفاقات التجارية الإقليمية ، عملت المنظمة العالمية للتجارة على إضفاء نوع من الشرعية لتلك الاتفاقات التجارية ، لكي تكون تلك الاتفاقات التجارية الاقليمية منظمة وعلى شفافية تامة تحكمها قوانين عامة وخاصة ، من خلال المواد 24 من GATT والمادة الخامسة من اتفاقيةGATS ،فقد وردت استثناءات تسمح بإقامة مناطق حرة واتحادات جمركية مؤقتة ،وعليه فإن الاتحاد الأوروبي يتعارض مع أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة من خلال مبدأ عدم التمييز ومبدأ الدولة الأولى بالرعايا .

تتعارض الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع مبدأ عدم التمييز، ويستوجب هذا المبدأ العريضة بأن كل دولة معنية بالالتزام بنفس المعاملة لجميع الدول التي تقيم أو تبرم تعاملات تجارية متساوية و موحدة مهما كانت صفة هذه الدولة ووضعها الاقتصادي.

كان الغرض من اتفاقية روما 25 مارس 1957 هو إنشاء اتحاد جمركي لدول السوق الأوروبية المشتركة، و الاتحاد الجمركي هو حلول إقليم جمركي محل إقليمين أو أكثر، إذا كان من شأن هذا الحلول إلغاء إقليم أو تحديد الرسوم الجمركية و قيود التجارة حسبما يقتضيه التبادل التجاري بصفة أساسية بين الأقاليم المكونة للاتحاد.

وعلى ضوء هذه الأسس تتعارض معاهدة روما في ذلك الوقت مع اتفاقية الجات، ولقد أصبحت هذه الاتفاقية محل دراسة فعلية ودقيقة من قبل الجات، على مستوى اجتماعات الوزراء وعن طريق مجموعات عمل متخصصة.

كانت الجات ترى من الناحية القانونية أن مشروع التكامل الأوروبي مخالف لأحكام المادة 24 من الاتفاقية العامة، وفي نهاية الدورة الثالثة عشر للأطراف المتعاقدة، رأت لجنة الوساطة بأنه من المفيد تجنب المواجهة و الاصطدام المباشر مع الاتحاد الأوروبي و الإبقاء على النقاش مفتوحا، و البحث عن حلول توفيقية تقرب وجهات النظر المختلفة .

المطلب الثاني :تأثير الاتحاد الأوروبي على قرارات OMC

لقد أثر الاختلاف في المواقف المسبقة للدول الأعضاء المشاركة على السير العادي للمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، وخاصة بين الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الدول التي أثرت على مسار تحرير التجارة الدولية ، ومن بين المواقف التي ساهم الاتحاد الأوروبي في تقرير مسار المؤتمرات ما يلي:

الفرع الأول : مؤتمر سياتل

لقد كان الملف الزراعي في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات و ذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة أوروجواي ، لذلك شهد مؤتمر سياتل صراعا قويا ومواجهة كبيرة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وتوسع الدول في الاتحاد الأوروبي في إتباع سياسات التدخل، و الدعم للقطاع الزراعي.

سعى الاتحاد الأوروبي إلى عدم قبول تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، كما ترغب الدول الأخرى التي تؤيده في مراعاة الطبيعة الخاصة لقطاع الزراعة عند تحديد معدلات التحرير، وهنا يتضح أن القضية تشمل شقين يتعلق إحداهما بخلاف بين الدول النامية و الدول المتقدمة حيث أنه على الرغم من أن جولة أوروجواي تقرر إلا تحرير ا جزئيا لتجارة السلع الزراعية فإن حتى هذا التحرير الجزئي لم يكن محل التزام من الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية بالنسبة للدول النامية، والشق الثاني الخلافات القائمة داخل الدول المتقدمة نفسها حيث أن العديد من الدول الصناعية المتقدمة تمنح الدعم لصادراتها الزراعية. [1]

وبالتالي فإن الدول الأوروبية تريد معاملة القطاع الزراعي معاملة خاصة ، ما يعني إبقاء نوع من القيود على تحرير تجارة السلع الزراعي ، وهو ما يفسر ببقاء الملف الزراعي خارج مجال التحرير التجاري بسبب قرارات الاتحاد الأوروبي التي أثرت فعلا على تعثر مسار التحرير التجاري .

[1] حشماوي محمد ، مرجع سابق، ص 176 .

الفرع الثاني : مؤتمر الدوحة

من أهم المواقف الأوروبية التي من المفروض أنها أثرت على مسار مفاوضات مؤتمر الدوحة ، التي تمثل سببا في فشل المؤتمر ، لأنها لم تتعدى أن تكون وعودا ، التي لم تطبق فعلا خلال هذه الجولة ، بل طبقت لاحقا في المؤتمرات اللاحقة :

- فقد قام الاتحاد الأوروبي بطرح فكرة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي ، ولكنه لم يحدد خطة زمنية بهذا الشأن ، أما في مجال البيئة فقد تم فتح باب المفاوضات بشأنها بين الدول الموقعة على اتفاقية " كيوتو" المتعلقة بالمنتجات المتسببة في الاحتباس الحراري .[1]

-رفض الاتحاد الأوروبي تضمين الإعلان الوزاري أي إشارة إلى إلغاء الإعانات الزراعية على نحو تدريجي، و هو الرفض الذي لابد من زواله حتى يتسنى للدول الأعضاء الاتفاق على إطلاق جولة جديدة من مباحثات تحرير التجارة العالمية، و قال الناطق الأوروبي إن الاتحاد قد يقبل بتخفيف الإعانات الزراعية شريطة موافقة الآخرين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على خفض المساعدات التي تقدمها للقطاع الزراعي، و التي تعوق التجارة في هذا المجال لكنه أضاف أنه لن يكون هناك تعهدات أوروبية لرفع المساعدات الزراعية قبل بدء المفاوضات المستقبلية على هذه المسألة .[2]

الفرع الثالث : مؤتمر كانكون

دائما في الملف الزراعي ، فقدم الاتحاد لأوروبي في مؤتمر كانكون رؤيته لإصلاح السياسة الأوروبية المشتركة تجاه تحرير التجارة الزراعية، وهي رؤية لا تتخلى عن دعم دول الاتحاد للزراعة على صعيد دعم الصادرات الدعم المحلي ،حيث بلغ إجمالي الدعم الزراعي سنة 2000 في دول الاتحاد ما يقارب 112,5 مليار دولار ، وقد تضمن موقف الاتحاد ما يلي : [3]

-خفض جوهري في الدعم السعري والمدفوعات المرتبطة بالإنتاج وتحويل الفائض إلى دعم المنتج الملتزم بتشريعات البيئة، وسلامة الغذاء،وصحة النبات والحيوان، ويشمل ذلك:الحبوب،المحاصيل البروتينية، المنتجات المولدة للطاقة ،القمح ، البطاطا، العلف المجفف،الأرز والمكسرات، منتجات الألبان والشيح ؛

[1] فلة عاشور ، مرجع سابق ، ص 125

[2] محمد صفوت قابل ،مرجع سابق، ص 164 .

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 176

-الاستعداد لتقديم تنازلات في الدعم المحلي المشوه للتجارة شريطة السماح باستمرار الدعم المقدم في الصندوقين الأخضر والأزرق، معتمدا في ذلك على دراسات تشير إلى أن دعم الصندوق الأزرق اقل تشوها للتجارة من الدعم السعري والدعم المرتبط بالإنتاج؛

الفرع الرابع : موقف الاتحاد الأوروبي في مؤتمر هونغ كونغ

كان للاتحاد الأوروبي موقفا ايجابيا في مؤتمر هونغ كونغ ، فقد قام بإلغاء دعم صادراته من المنتجات الزراعية خاصة القطن ، السلعة التي تمركزت حولها المفاوضات ، وذلك حتى سنة 2013 ولكنه لم يلتزم بوقف الدعم لمنتجيه المحليين ،بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الزراعية في حدود 35% إلى 60% ، رغم أنه وعد بإلغاء دعم الصادرات في سياسته الزراعية المشتركة ولم يلتزم بذلك .[1]

المطلب الثالث : قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية

تعرف منظمة التجارة العالمية قواعد المنشأ على أنها القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام من قبل أي عضو في المنظمة والمستخدمة في تحديد بلد المنشأ للسلعة والتي لا تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية ، وبموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية لقواعد المنشأ والتي يجب أن تكون مطبقة بشكل متماثل بين جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ، وبالتالي فهي معيار تحتاج إليه الدول لتحديد المنشأ الوطني للسلعة[2].

تحدد المادة الخامسة من اتفاقية قواعد المنشأ في إطار منظمة التجارة العالمية، الآلية التي يتم من خلالها تعامل كل دولة مع الاتفاقية الجديدة، حيث نصت في الفقرة الأولى على أن يقدم كل عضو في المنظمة،" قواعد المنشأ" الخاصة به والأحكام القضائية والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام المتعلقة بقواعد المنشأ، السارية المفعول في ذلك التاريخ (تاريخ سريان مفعول منظمة التجارة العالمية)، إلى الأمانة العامة خلال تسعين يومًا من سريان الاتفاقية، وفي حال نسيان قاعدة ما لم يتم تقديمها خلال تلك الفترة، يقوم العضو المعني بتقديمها فورًا بعد أن تصبح هذه القاعدة معروفة، وتقوم الأمانة العامة بتعميم المعلومات الواردة إليها والمتاحة لديها من الأعضاء على باقي الأعضاء، وفي حال إجراء تعديلات على

[1] عاشور فلة ، مرجع سابق ، ص 124

[2] هاجر بغاصة ، **قواعد المنشأ** ،مذكرة سياسات رقم 19 ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2006، ص 01

قواعد المنشأ، أو استخدام قواعد جديدة من قبل أي عضو لم يبلغ الأمانة العامة بذلك، على ذلك العضو أن ينشر ويعمم تلك التعديلات أو القواعد الجديدة، قبل 60 يومًا على الأقل من بدء نفاذ القاعدة، بطريقة تمكن الأطراف الأخرى المعنية، من الوقوف على القصد من التعديل أو استخدام القاعدة الجديدة.[1]

قواعد المنشأ تختلف وفقا للاتفاقات ، فهي غير محددة من قبل منظمة التجارة العالمية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي وشركائه يتفاوضون حول قواعد المنشأ على أساس كل حالة على حدى، حاليا تتاجر الدول التي وقعت أو تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لاتفاقيات التجارة الحرة أو الاتفاقيات المؤقتة بموجب قواعد المنشأ المختلفة ،وهكذا فإن جميع اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الاتحاد الأوروبي أو تفاوض بشأنها تتضمن بندًا يشير إلى قواعد منشأ محددة للاتفاقية ، حيث أن هذه الاتفاقات غالبًا ما يتم تضمينها كمرفقات في اتفاقات الشراكة [2]، وفقا **للملحق رقم 04** الذي يوضح النظم المختلفة لقواعد المنشأ الأوروبية المطبقة وفقا لاتفاقات الشراكة الاقليمية .

تخضع قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية لقواعد صارمة من شأنها عرقلة عمل المنظمة العالمية للتجارة ، وهي :[3]

- هي أن قواعد المنشأ قد تكون معقدة ومكلفة، فعلى سبيل المثال يشترط الاتحاد الأوربي يتوجب على منتجي الدول العربية والذين يسعون للاستفادة من منطقة التجارة الأورومتوسطية الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن تصنيف التعريفة الجمركية ليس فقط للمنتجات النهائية وإنما أيضا للمواد الأولية والوسيطة المستوردة من دول أخرى، وتقدر التكاليف الإدارية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الحدودية بأنها كبيرة وتتراوح بين3 % و5% من قيمة السلعة المصدرة ؛

- انحراف التجارة نتيجة التأثير على كفاءة نظم الإنتاج في الدول المتمتعة بالمعاملة التفضيلية فعلى سبيل المثال من أجل تحقيق متطلبات قواعد المنشأ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي قد يطلب من الدول العربية بصفتها دول متمتعة بالمعاملة التفضيلية أن تستورد مستلزمات معينة من الاتحاد الأوروبي

---

[1] بن داودية وهيبة ، مرجع سابق ، ص 103 .

[2] Adrien Brondel , **SÉCURITÉ ALIMENTAIRE ET AGRICULTURE DANS LES ACCORDS DE LIBRE-ÉCHANGE DE L'UNION EUROPÉENNE AVEC LES PAYS DU SUD** , Contenu et flexibilités des accords de l'Union Européenne ,partie 02 ,2010 , p 36

[3] سعد الله عمار ،**معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 ،2016، ص 101 .

الأكثر تكلفة من تلك المستوردة من دول أخرى، مما يجعل هذا الأمر يشكل حماية فعالة لبعض القطاعات الحساسة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما لا تتوافق وأهداف النظام التجاري متعدد الأطراف ؛

- أما الثالثة فتتمثل في ضرورة إدراك المشاكل العملية لتشابك اتفاقيات المناطق التجارية الحرة لكونها تقود إلى التنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة (بسبب استرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعا للدولة المصدرة) وعادة ما يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام" المحور والمحيط "،Hup and Spoke" ،حيث أن المنتجون في الاتحاد الأوروبي اللذين يرتبطون بعدد من اتفاقيات المناطق الحرة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف أفضل من كل دولة من دول المحيط (الدول العربية الشريكة) ، حيث تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط .

المطلب الرابع : النظام التفضيلي المعمم (اتفاق كوتونو)

بادرت الدول المتقدمة إلى ابرام اتفاقات مع الدول النامية في إطار التنمية والتعاون الدوليين ، وبذلك انتشرت ظاهرة التعاون شمال –جنوب في الساحة الدولية ، أطلق عليها اسم " اتفاقات تجارية اقليمية غير متجانسة " ، إلا أن هذا النوع من الاتفاقات الإقليمية بقي بدون تسوية ، فقد حظيت الدول النامية بمعاملة خاصة بشرط التمكين والنظام التفضيلي ، في حين تطبق المادة 24 من اتفاقية GATT على الدول المتقدمة ، يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا مثاليا في تعاونه مع دول الجنوب من خلال اتفاقات تجارة وتعاون مع الدول الإفريقية ، وأيضا اتفاقية لومي التي تجمع بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP ، هذه الاتفاقية لم تدرج في المادة 24 من اتفاقية GATT.

هناك رأي قائل بضرورة إدراجها ضمن النظام التفضيلي العام SGP الممنوح للدول النامية ، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يقدم منح لهذه الدول وإنما يوجد تعهد تعاقدي بين الأطراف المتعاقدة ، ومن جهة أخرى التفضيلات الممنوحة للنظام SGP تكون لصالح الدول النامية دون تمييز ، أما مزايا اتفاقية لومي تخص دول ACP ، فقرر فريق عمل كندا عدم أن دول ACP لا تنتمي لقائمة الدول التي تعنى بمعاملة خاصة في العلاقات التجارية ، وبالتالي فإن لا يمكن الأخذ بمعيار المعاملة بالمثل في اتفاقية لومي كون الاتحاد الأوروبي يلتزم ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بنسبة 99% لواردات دول ACP دون أي التزام متبادل منها ، لذلك اتفاقية لومي ليست منطقة تبادل حر وبالتالي لا تخضع الأحكام المادة 24 من اتفاقية GATT التي تفرض التزامات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة ،فكان الحل في المادة 25 في الفقرة الخامسة من اتفاقية GATT ، والتي يعمل الاتحاد الأوروبي لتصحيح حالات التنافي

القانونية الواردة باتفاقية لومي مع النظام التجاري متعدد الأطراف ، من خلال تحضير مفاوضات جديدة منذ 2002 مع دول ACP ، لإزالة تدريجية للتفضيلات الأحادية الخاصة بدول ACP لتأخذ في وقت لاحق شكل مناطق حرة تتطابق مع قواعد المادة 24 من اتفاقية GATT .[1]

أفضليات كوتونو :

منح الاتحاد الأوروبي أفضليات تجارية للدول الأقل نموا من خلال اتفاق كوتونو للشراكة مع دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ، من خلال نظام الأفضليات المعمم ،وقد حددت الأفضليات كما يلي : [2]

أ- قامت الدول الأقل نموا من بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالاستفادة من أفضليات كوتونو أكمل استفادة من الدول الأخرى الأقل نموا من نظام الأفضليات المعمم ، فقد تجاوزت متوسط معدلات الاستفادة من أفضليات كوتونو بنسبة 70% بين سنتي 1998 و2002 ، وهذا المعدل المرتفع للأداء في الاستفادة من تلك الأفضليات ناشئ عن الطبيعة الزراعية الغابية لصادرات دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، لأنه من الأيسر الامتثال لقواعد المنشأ في حالة هذه المنتجات مما في حالة المنتجات المصنعة ؛

ب- لم يكن خاضعا للرسوم الجمركية إلا ربع السلع التي استوردها الاتحاد الأوربي من الدول الأقل نموا في إفريقيا والبجر الكاريبي والمحيط الهادئ (وهي سلع تخضع للرسوم الجمركية لو كانت مصدرة من دول غير معنية بالأفضليات) ، وفي المقابل كان ثلاث أرباع الصادرات من تلك الدول إلى السوق الأوروبية الوحيدة معفاة من الضرائب على أساس شرط الدولة الأولى بالرعايا ، أما المنتجات الزراعية المصدرة من تلك الدول والأكثر استفادة من أفضليات كوتونو فقد وقعت في تسعة خطوط تعريفية سنة 2002 ويرد بعضها في **الملحق رقم 05** .

ت- وبعد نفاذ مبادرة " كل شيء ماعدا السلاح" لسنة 2001 ، كان من المتوقع أن ينتقل مصدرو الدول الأقل نموا في افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من الاستفادة من أفضليات كوتونو إلى شروط نظام الأفضليات المعمم ، إذ يشكل نظام الأفضليات المعمم النظام الملائم لتلك الدول الأقل نموا ، غير أن غالبية تلك الدول ظلت تصدر سلعا في سنة 2002 بأفضليات كوتونو رغم ان نظام

[1] بن هدي أمال ، **الاتفاقات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون الأعمال المقارن ، غير منشورة ، جامعة وهران ، 2013/2012، ص ص: 94-95 .

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **تآكل الأفضليات التي تستفيد منها أقل البلدان نموا: تقييم الآثاروخيارات التخفيف منها** ، مذكرة من أمانة الأنكتاد ، جنيف، 2005، ص 10 .

كوتونو قد أصبح على المستوى العالمي أفل ملاءمة للدول الأقل نموا من المخطط المعزز لنظام الأفضليات المعمم ،وهذا الوضع الغريب الذي يوضح فئتي السجلات التجارية(شروط كوتونو وفئة مبادرة كل شيء ماعدا السلاح) المبينة في **الملحق رقم 05**، سببه الفرق بين شهادة المنشأ اتفاق كوتونو وشهادة المنشأ نظام الأفضليات المعمم ، فالمصدرون بموجب اتفاق كوتونو الذين اعتادوا استخدام شهادة المنشأ " أوروبا 1" " EURO 1"المفروضة بموجب ذلك الاتفاق واصلوا في سنة 2002 ما اعتادوا عليه بدلا من شهادة المنشأ المسماة " الاستمارة أ" " FORM 1" المطلوبة بموجب نظام الأفضليات المعمم.

المبحث الرابع :تأثير الاتحاد الأوروبي على اتجاه التجارة زمن الأزمات

في مجال التجارة ، غير الاتحاد الأوروبي من سياسة الحمائية مع مرور الوقت أثناء جولة أوروغواي ، فقد كان ينظر إليه على أنه ممثل مغلق مع أعلى التعريفات الجمركية (على غرار اليابان والنرويج وسويسرا) ، ومنذ بداية جولة الدوحة ، أصبح الاتحاد الأوروبي ممثلاً أكثر انفتاحًا في السوق،إلا في بعض الحالات عند حدوث الأزمة المالية سنة 2008 ، يمكن ملاحظة حدوث ارتجاع نحو الحمائية في جميع أنحاء العالم ،والاتحاد الأوروبي من أكثر الدول هيمنة على إقامة حواجز تجارية جديدة ، و يكون الاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن 10٪ من إجراءات الحماية الجديدة سنة 2005 ، خاصة على قطاع الخدمات والآلات، في حين أن الزراعة والمواد الأولية بالكاد كانت محمية أساسا ،استخدمت تلك التدابير التي سمحت علنا من قبل منظمة التجارة العالمية، كتدابير الدفاع التجاري (المسموح بها إذا تم تطبيق الإعانات أو الإغراق المحظورة من قبل الشركاء التجاريين) ، وبعض المساعدات الحكومية في الأزمات.

المطلب الأول : أزمة الديون السيادية 2011

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة ،عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية ، التي بدأت باليونان ثم انتشرت إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي ، وكذلك تأثره بالأزمة المالية 2008 ، من خلال تراجع حجم مبادلاته مع العالم الخارجي ، ما ولد لديه تصاعد النزعة الحمائية من أجل حماية اقتصاداته من الآثار السلبية للأزمة ، باستخدام عدة أساليب جديدة من شانها تقييد التجارة الاقليمية والتجارة متعددة الأطراف .

1. نشأة الأزمة :

شاع استخدام مصطلح الديون السيادية بصورة كبيرة منذ تعرض اليونان لأزمة التوقف عن سداد ديونها نحو دائنيها، ففي حالة تقوم الحكومة بإصدار سندات دين ، تكون أمام خيارين ،الأول سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار "الدين الحكومي" ، والخيار الثاني إصدار سندات بعملة دولية أخرى ، تكون موجهة للمستثمرين في الخارج ، يسمى الدين في هذه الحالة بالدين السيادي[1]،

بدأت هذه الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 ، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة الأورو، وتعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة الأورو، حيث أنه خلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2 %، بالمقارنة بنسبة 1.8 ٪ نموا في منطقة الأورو بأكملها ، تعود أسباب هذه الزيادة إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري، الذي ارتفع من 5.8 % في سنة 2004 إلى 14.4 % في سنة 2008 ،كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لسنة 2008 حوالي 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلي 13.6 % في أبريل سنة 2010 ، ووصل حجم الدين العام في اليونان في سنة 2008 إلى 112 %،و بلغ في سنة 2011 إلى 18 مليا دولار أمريكي .[2]

[1] ابرهيم السقا ، **ما هي الديون السيادية** ، مجلة اقتصادية الكترونية ، متاح على الموقع : http:// alphabeta.argaam .com ، تاريخ الاطلاع يوم : 2017/01/10، على الساعة :14:30.

[2] بوالكور نور الدين ، **أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول** ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، سنة 2013 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 59 .

2. أسباب الأزمة اليونانية

تعددت أسباب أزمة اليونان السيادية بين داخلية وخارجية يمكننا ايجازها فيما يلي:

أ- أسباب داخلية : تتمثل في ما يلي :[1]

- تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة للتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المتنافسة مع واردات ؛
- عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في*GIIPS*(*)، وبدلا من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات الـ *GIIPS* في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان؛
- منذ عام 2001 كانت اليونان تعاني من متوسط عجز ميزانية سنويا 5 % وعجزاً في الحساب الجاري 9 % وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعة للانضمام للاتحاد الأوروبي 2 % و1 % على التوالي ؛
- كانت اليونان تقدر أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد النقدي، وهو ما جعلها تعاني الآن من ما يقرب 300 مليار يورو ديون، مما أدى إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وايرلندا وايطاليا واسبانيا للظهور على السطح أيضا ؛

تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 .

---

[1] رحيمة بوصبيع صالح ، موسى رحماني ، **الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي (قراءة في خطط وحلول الأزمة)**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري و علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 26و 27 فيفري 2012 ، ص 06 .

(*)- اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً PIIGS أو PIGS.

ب-أسباب خارجية : تتمثل أهم الأسباب الخارجية في :[1]

- **الدخول في عضوية العملة الأوروبية** : أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت- نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي- ، وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل ؛

- **الأزمة المالية العالمية 2008** : تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% سنة 2009 ، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6 %من نفس السنة ، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%؛

- **المبالغة في الدين العام** : منذ نهاية عام 2009 ، ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية(اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) ،وهو ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية، و مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية .

المطلب الثاني: تراجع حجم المبادلات التجارية الأوروبية 2008-2013

في سنة 2013 احتل الاتحاد الأوروبي مكانة رائدة في أكبر تصدير للسلع في العالم ، بحصة سوقية تبلغ 2307 بليون دولار أمريكي أي بنسبة 15.3 ٪ ، يليه ثاني أكبر المصدرين في العالم هي الصين 2209 بليون دولار أمريكي أي بنسبة 14.7 ٪ ، ثم الولايات المتحدة بحصة سوقية تقدر بـ 1.5 بليون دولار المقابلة 10.5 ٪ ، أما من ناحية الواردات فقد حددت منظمة التجارة العالمية أكبر مستورد في العالم ، وهي نفس أكبر 3 شركات رائدة - الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 2329 بليون دولار أمريكي (15.4 ٪) ، والاتحاد الأوروبي بقيمة 2235 بليون دولار (14.8 ٪) ، والصين (12.9 ٪) ، وفي سنة 2013 .

[1] بو الكور نور الدين ، مرجع سابق ، ص 61 .

الشكل رقم32 : تطور الصادرات والواردات الأوربية خلال الفترة 2008-2013

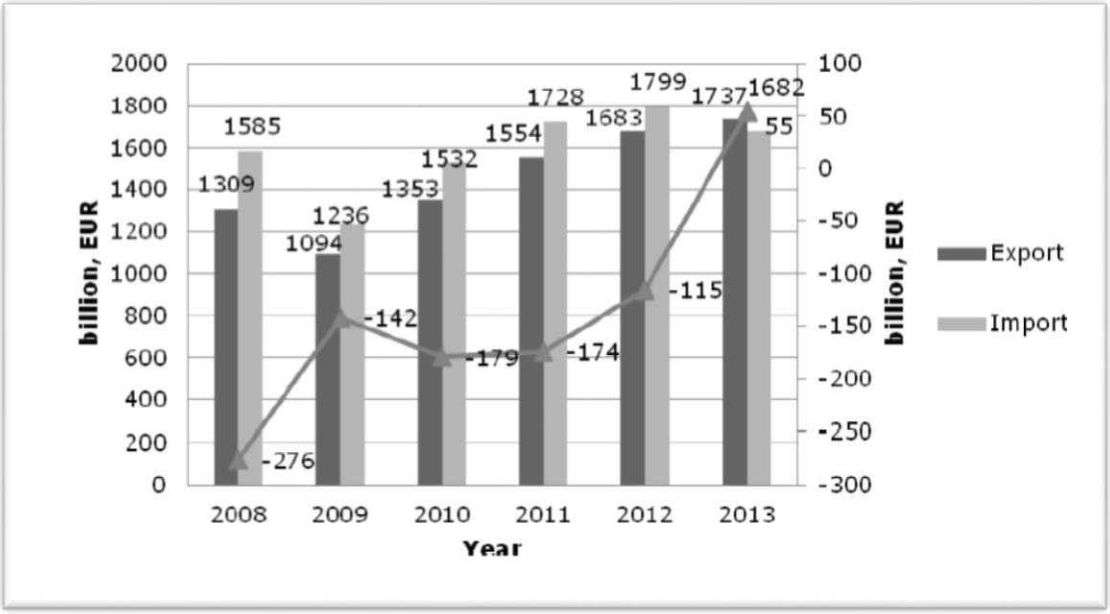

Source :Guinita Mazure ,Sandra Tiltina, EXPORT-IMPORT DYNAMICS WITHIN THE EUROPEAN UNION TRADE POLICY, Proceedings of the 2015 International Conference" ECONOMIC SCIENCE FOR RURAL DEVELOPMENT "No37 , Jelgava ,LLU ESAF, 23 24-April 2015, Faculty of Economics and Social Development, Latvia University of Agriculture p 271.

كما هو مبين في الشكل 32 ، فقد تجاوز إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2012 حجم الصادرات ، مما أدى إلى وجود رصيد تجاري سلبي ، ومع ذلك فقد بلغ مستوى الصادرات سنة 2013 ما مجموعه 1737.02بليون أورو ، في حين انخفض مستوى الواردات بمقدار 116.19 بليون أورو مقارنة بسنة 2012، وهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها الميزان التجاري إيجابيًا بفضل التنفيذ الناجح للسياسة التجارية ، بسبب تداعيات ازمة اليونان 2011، هذه الأزمة التي أثرت على التجارة الأوروبية بشكل كبير .[1]

[1] Guinita Mazure ,Sandra Tiltina, **EXPORT-IMPORT DYNAMICS WITHIN THE EUROPEAN UNION TRADE POLICY,** Proceedings of the 2015 International Conference" ECONOMIC SCIENCE FOR RURAL DEVELOPMENT "No37 , Jelgava ,LLU ESAF, 23 24-April 2015, Faculty of Economics and Social Development, Latvia University of Agriculture p 271.

المطلب الثالث : تصاعد النزعة الحمائية الجديدة في الاتحاد الأوروبي

أكد التقرير الذي أعده مركز أبحاث السياسة الاقتصادية أكد أن الحمائية رغم تسجيلها إرتفاع مذهل في فترة الأزمة الربع الأول من سنة 2009، إلا أن أسوء فترة تعود إلى الربع الأخير من سنة 2012او للربع الأول من سنة2012 ، ومن بين 431 إجراء حمائي تم رصده مابين الربع الأخير من 2012 والربع الأول من سنة 2013 ، هناك110 إجراء يشمل تدابير الدفاع التجاري(الوقاية، الرسوم التعويضية والإجراءات المضادة للإغراق)، في حين هناك 95إجراء تعلق بالدعم(الدعم المحلي ودعم الصادرات)وسياسات الإنقاذ، أما بخصوص زيادة الرسوم الجمركية فهي تمثل حوالي 15% ، كما تم رصد إجراءات جديدة مثل :القيود على الهجرة المؤثرة على التجارة، في حين هنالك 87 إجراء أخر مختلف [1]، والجدول رقم 27 الموالي، الذي يوضح عدد الاجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي 1967-1985 و2008 .

الجدول رقم 27: تطور الاجراءات الحمائية في الاتحاد الأوروبي خلال 1967-2008

	1967-1980	1980-1985	2008
المنسوجات	6	7	غ.م
المنتجات الجلدية	1	2	غ.م
الخشب والورق	8	9	غ.م
المطاط والسلع الكيماوية	15	30	غ.م
الصلب والمعادن	24	18	غ.م
معدات النقل	1	3	غ.م
الماكنات	8	6	غ.م
سلع أخرى	7	22	غ.م
المجموع	70	97	372

ملاحظة : غ.م : غير متوفر .

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معلومات مجمعة من المرجعين :

- عبد السلام مخلوفي ،سفيان بن عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية : وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2012 ، ص 14.

- بلعز خير الدين ، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف-مع الإشارة إلى حالة الجزائر- ،أطراحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014، ص 238.

[1] بلعز خير الدين ، مرجع سابق، ص 238.

نلاحظ أن النزعة الحمائية في تصاعد مستمر للإجراءات الحمائية المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي من 70 إجراء خلال الفترة 1967 –1980 إلى 372 إجراء حمائي حتى سنة 2008 ، ويفسر هذا الارتفاع الكبير حتى 2008 بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأوروبي .

المطلب الرابع: الأساليب الحمائية الأوروبية الناتجة عن الأزمات

أزمة الرهن العقاري وما صاحبها من آثار سلبية على اقتصادات الدول ، من إفلاس مؤسساتها وتراجع تجارتها مع الغير ، فاتجهت العديد من الدول إلى سياسة الحماية ، بعدما كانت سياسة الحرية التجارة مسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، من خلال العودة لتدخل الدولة لمعالجة الأزمة و تطبيق أساليب حمائية جديدة ، مثلت هذه الأخيرة جزءا من الحلول التي تبنتها العديد من الدول لمواجهة الأزمة، دون الأخذ بعين الاعتبار الإضرار بالدول الأخرى ، فقد ساعدت هذه الأزمة بعودة ظاهرة الحمائية من جديد ، ومن بين هذه الأساليب الحمائية ما يلـــي:[1]

أولا: الإعانات المالية

من بين التدابير الحمائية الجديدة ، الأكثر انتشارا واستخداما ، هي أسلوب الإعانات المالية لإنقاذ بعض القطاعات ، وهو الأسلوب الذي تلجأ عموما الدول المتقدمة ، في حين تستخدم الدول النامية في الغالب أساليب أكثر بساطة كالرسوم الجمركية ، ومن أكثر القطاعات استفادة من هذه الإعانات ، ومن الدول التي قررت تقديم الدعم لصناعة السيارات لديها في كل من فرنسا ،ألمانيا ،كندا ،بريطانيا ، والسويد ،بالإضافة إلى صناعة الطائرات الفرنسية والبريطانية اللتان لا تزال تحصل على دعم حكومي كبير لتطوير طائرة الكونكورد ، بغرض فرض سيطرتها وبسط نفوذها على السوق العالمي ؛

ثانيا: الحمائية الشرعية

التي أصبحت القالب الحمائي الجديد الذي تتستر خلفه الدول المتقدمة في مجال القطاع الزراعي ، فالقوانين السارية تؤدي تلقائيا إلى زيادة الإعانات المالية ، نتيجة انخفاض أسعار الخامات الزراعية ،هناك العديد من برامج حماية المواد الغذائية المحلية ، تحديدا دول الاتحاد الأوروربي التي تقضي بحماية المزارعين من انخفاض الأسعار ، لذلك عندما تنخفض الأسعار تزيد الإعانات المباشرة تلقائيا التي تقدمها الدولة للمنتجين ، إن إمكانية زيادة الرسوم الجمركية بصورة شرعية تمثل عائقا أمام تحرير التجارة الدولية؛

[1] عبد السلام مخلوفي ،سفيان بن عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ص ص: 18، 19،20.

ثالثا : الحماية الداخلية الأوروبية

خلافا للرأي السائد حول الحرية المطلقة للتجارة في إطار الاتحاد الأوروبي ، ظلت الدول والشركات الأوروبية ، حتى في سنوات النمو الاقتصادي السريع ، تحتفظ احتياطيا بمجموعة من التدابير الحمائية القاسية ، ولم يتردد في استخدامها عند الضرورة ، فقبل عدة سنوات عمدت شركة Renault الفرنسية، إلى إقفال مراكز الصيانة المتعاقدة معها في وجه شركة Hella (هيلا) الألمانية المنتجة لقطاع الغيار ، وبدورها ردت شركات الصيانة الألمانية العاملة في السوق الألمانية والبالغ حجم دورتها المالية 2,5 مليار دولار ، بمقاطعة الشركات الفرنسية المنتجة لقطاع الغيار المخصصة للسيارات الألمانية ، مما أدى إلى مضاعفة أسعار قطع الغيار بالنسبة للمستهلك ؛

رابعا :أسلوب التركيز على العمالة المحلية

لقد فتحت الأزمة المالية 2008 فصلا جديدا في تاريخ السياسة الحمائية ، فقد أصبحت حماية أسواق العمل المحلية ظاهرة عامة واسعة الانتشار ، فصارت النقابات العمالية في العديد من الدول تطالب بفرض قيود على استخدام العمالة الأجنبية ، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في أكبر دول الاتحاد الأوروبي ، ففي بريطانيا أدى استخدام الأجانب في مصافي النفط التابعة لشركة روايال داتش/ شل Royal datch/ chaille، إلى موجة احتجاج واسعة في مطلع 2009 ، حيث اعتبر العمال البريطانيون أن الشركة تتجاهل وجود كوادر ماهرة ذات كفاءة عالية في البلد ، و تفضل استخدام اليد العاملة الأرخص من دول أوروبا الشرقية والجنوبية .

خامسا :الحماية التنظيمية (حماية المعايير)

توجد وسائل أخرى غير تقليدية للحماية تم إدخالها أعقاب الأزمة على غرار الحمائية التنظيمية المتعلقة بالمعايير الواجب توفرها في المنتجات ، إذ تشير التقارير المتواترة إلى تطبيق أكثر صرامة لمعايير التقنية والسلامة الغذائية على الواردات منذ بدء الأزمة ، فبسبب خطط تجارة الانبعاثات خاصة في الاتحاد الأوروبي ، التي تفرض تكاليف كبيرة على القطاعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة محليا ، فمن المتوقع أن يزيد الضغط لفرض تكاليف مماثلة على إنتاج أرخص ذو استهلاك عال من الكربون في أماكن أخرى لا تخضع لسياسات خفض الكربون ، ومن ثم يطل شبح العقوبات التجارية على الدول التي تستهلك أكثر من نصيبها العادل من الموارد الحكومية ،أو تتحمل أقل من نصيبها العادل من تكاليف الإنتاج ، خاصة الصين ، وتم التهديد أيضا بفرض تعريفات على الكربون في إطار ما يصطلح عليه

بضرائب الكربون ، ولكن حمائية تغير المناخ هذه يمكن أن تشمل أيضا إعانات خضراء تنطوي على تمييز لصالح المنتجين المحليين وجميع انواع المعايير التمييزية الأخرى .

خلاصـــة الفصـــــل :

من خلال التحليل المعروض في هذا الفصل من خلال اتفاقات التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي ، أصبح من الضروري أن تعمق عملية التحرير التجاري ، وأن يتم القضاء بسرعة على العقبات التي تعرقل التجارة بين الأطراف المتعاقدة ، حتى يتسنى الاستغلال الكامل لإمكانات التنمية في منطقة التجارة الحرة ، وجعل هذه الاتفاقية أكثر مصداقية ، وتفاعلا بين أطرافها ، إلا أن الاتحاد الأوروبي يشجع الاتفاقات التجارية البينية أكثر من الاتفاقات التجارية الإقليمية وهم ما تفسره النسبة 70 % في المتوسط من إجمالي التجارة الأوروبية هي تجارة بينية .

كما أن اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي لا تقر مبدأ حرية النفاذ إلى السوق الأوروبية، بل أن الواردات الزراعية للاتحاد الأوربي القادمة من الدول العربية والمتوسطية تتعرض لقيود شديدة وصارمة تحت مسمى مطابقة المعايير مع ما هو معمول به داخل الاتحاد الأوربي، في حين قيام الاتحاد الأوربي بحماية إنتاجه الزراعي بشتى الأساليب الجمركية وغير الجمركية ، في المقابل لا تستطيع الدول العربية ان تمارس تلك الحماية ، حيث تعاني المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء من عدم قدرة الدول العربية المتوسطية التي تصدر منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي من تقديم أي دعم لصادراتها الى السوق الأوروبية ، وهو ما يخالف مبدأ الحرية التجارية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف ، ويبدو أكثر وضوحا خلال الأزمات ، من خلال التطبيق المفرط للعراقيل التجارية غير التقليدية كالنظام التفضيلي ،الحصص الجمركية ، العوائق الفنية، قواعد المنشأ التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في وارداته من خارج الاتحاد تعيق الدول الخارجة عن نطاقه وتحد من قدرتها على التصدير لدول الاتحاد الأوروبي، كلها حلت محل جميع التدابير التقييدية الأخرى، ويمكن اعتبار ذلك انتقالا من عصر الحمائية الذي يتسم بالصيانة القوية لأنواع مختلفة من الحواجز غير الجمركية ، إلى عصر يتسم بتنظيم استبدال الحواجز غير الجمركية بالتدابير غير الجمركية .

وبالتالي فإن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة تم إلغائه في اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى بسبب ظاهرة تآكل الأفضليات الناتج عن نظام الأفضليات المعمم، الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي عند التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة جديدة، فالنظام التفضيلي الأوروبي التي يروج له الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقات التجارة الحرة ما هو إلا حبر على ورق ، لا يمت صلة بالواقع .

الخاتمة العامة

يشهد القرن العشرين توجها كبيرا نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية و هذا ناتج عن تزايد الشعور لدى الدول بأهمية المدخل الإقليمي كإطار جديد للتكيف مع مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، و استجابة للتغيرات الاقتصادية التي فرضها العولمة من جهة أخرى، التي جعلت العالم كقرية صغيرة ، معدومة الحواجز ، و قد تزامن هذا التوجه العام نحو إقامة اتفاقات تجارية إقليمية بتزايد الجهود متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، وهو ما أثار العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة حيث يرى البعض أن الاتفاقات التجارية الإقليمية تسعى إلى عرقلة و إعاقة النظام متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والتفضيلات الجمركية للدول الأطراف في الاتفاقية ، مع فرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى الخارجة عن الاتفاقية ، في حين يرى البعض الآخر ضرورة إحداث توافق بين الاتفاقات الاقليمية ومتعددة الأطراف من أجل تحرير التجارة أكثر ، من خلال إشراك الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقات تجارية إقليمية .

1- <u>نتائج اختبار الفرضيات :</u>

من خلال هذه الدراسة التحليلية والمقعمة للتحرير التجاري بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعدد الأطراف ، تمكنا من تقييم صحة الفرضيات السابقة :

أ- **الفرضية الأولى** " ميزان القوى داخل النظام التجاري العالمي يرجح كفة الاتفاقات التجارية الإقليمية للدول المتقدمة على حساب الاتفاقات متعددة الأطراف للدول الأخرى المشاركة كالدول النامية "، وهي **فرضية صحيحة** ، لأن الواقع فعلا يقوم على سيطرة تلك الاتفاقات التجارية الإقليمية خاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد الأوروبي (محل الدراسة) ، الذي يسعى إلى إقامة اتفاقات تجارية اقليمية حول العالم وخاصة مع الدول النامية وفقا لسياسته الجوارية (شمال-جنوب)، في ظل الإقليمية الجديدة،أفضل من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف نظرا لما يتعارض مع مصالحه ، أمام الولايات المتحدة الأمريكية ،واليابان ، في مجال الزراعة والخدمات اللتان لم يتم تحريرهما بالكامل، وهو ما يفسر بالتزايد المستمر للاتفاقات التجارية الاقليمية .

ب- **الفرضية الثانية** " يعتبر التزايد المستمر للاتفاقات التجارية الإقليمية مؤشر قوي لنجاح النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال تحرير أكبر قدر ممكن من التبادل التجاري الإقليمي والقضاء على المسائل العالقة ضمن النظام التجاري متعدد الأطراف ، وبالتالي تشجيع التحرير التجاري متعدد

الأطراف" ،وهي **فرضية خاطئة** ، لأن الزيادة الكبيرة في عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية تشكل تهديدا للنظام التجاري متعدد الأطراف في ظل اجتياح العولمة ،لأن هذا النوع من الاتفاقات التجارية الإقليمية يتضمن التزامات أكثر تشددا من تلك الالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، خاصة تلك القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في إطار الإقليمية الجديدة ، والتي تبين أنها تجاوزت المادة 24 من اتفاقية GATT القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعايا ومبدأ عدم التمييز .

ت- **الفرضية الثالثة** " حق الأفضلية يرجح كفة التجارة في اتفاقات الاتحاد الأوروبي الاقليمية على حساب الاتفاقات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة " **وهي صحيحة** ، خاصة اتفاقات الاتحاد الأوروبي داخل الاقليم ، فقد تجازت نسبة التجارة البينية للاتحاد الأوروبي إلى التجارة الخاريجية للاتحاد الأوروبي 60 % في أغلب دول الاتحاد ، وهو مؤشر لتفضيل التجارة الإقليمية على حساب التجارة الدولية .

ث- **الفرضية الرابعة** " يمارس الاتحاد الأوروبي نوع من اللاعدالة في توزيع المكاسب من التجارة الدولية مع باقي دول المنظمة العالمية للتجارة الأقل نموا " وهي فرضية **صحيحة** ، من خلال المقارنة بين اتفاقات الاتحاد الأوروبي والدول النامية ، نجد أنه فرقّ بين الدول المتوسطية (شراكة أورومتوسطية) ودول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي (APC ضمن اتفاق كوتونو) ،فقد استفادت ودول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي من أفضليات كوتونو أكمل استفادة من الدول الأخرى الأقل نموا من نظام الأفضليات المعمم ، فقد تجاوزت متوسط معدلات الاستفادة من أفضليات كوتونو بنسبة 70% بين سنتي 1998 و 2002، في حين لم تستفد الدول المتوسطية رغم كونهم دولا نامية أيضا من تلك الاستفادة .

ج- **الفرضية الخامسة** " تتعرض الدول غير الأعضاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية للاتحاد الأوروبي إلى خسائر نتيجة لتحويل التجارة رغم كونها أعضاء في OMC " وهي فرضية **خاطئة** ، وفقا للمادة 24 من اتفاقية GATT التي تضع شروطا لتشكيل المناطق الحرة والاتحادات الجمركية ، لكنها لم تقر حق تعويض الأطراف المتكتلة تجاه الدول غير الأعضاء في الاتفاقية بسبب الخسارة التي يتكبدونها نتيجة الأثر السلبي للاتفاقية ، المتمثل في تحويل التجارة من الدول غير الأعضاء لصالح الدول الأعضاء في الاتفاقية إذا كانت هذه الاتفاقية اتحادا جمركيا أي أعضاء الإتحاد الجمركي يضعون تعريفة جمركية مشتركة للسلع المستوردة تفوق تلك التي كانت قبل إقامة اتحاد جمركي ، فإنه من حق الدولة غير العضو طلب التعويض ،أما إذا كانت هذه الاتفاقية منطقة حرة بمعنى لا توجد سياسة تجارية مشتركة

تجاه الدول غير الأعضاء في المنطقة التجارية ، وبالتالي حق الدول غير الأعضاء في الاتفاقية محفوظ شرط أن يكون حق التعويض غير منافي لاتفاقية GATT.

ح- **الفرضية السادسة** " يستخدم الاتحاد الأوروبي الحمائية التجارية كورقة رابحة في ظل الأزمات لتشجيع التجارة الأوروبية البينية وحماية أسواقه الداخلية من المنافسة الأجنبية " ،وهي **فرضية صحيحة** و تتجلى هذه الخاصية في اتفاقاته الخاصة بالمناطق التجارية الحرة ، هذه الأخيرة التي تتميز بتوحيد سياسته الجمركية الموحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء ، فمثلا في إطار الشراكة الأورومتوسطية هناك تمييز ضد السع المستوردة من دول أخرى افريقية أو عربية ليست طرفا في اتفاق الشراكة الأورومتوسطية لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة ضمن اتفاق الشراكة كتركيا ،باعتبارها عضو في منطقة التجارة الحرة.

2- <u>نتائج الدراسة :</u>

من خلال هذه الدراسة ، تمكنا من الخروج بالنتائج التالية :

- أصبح اللجوء إلى لإقامة تكتلات اقتصادية هربا من القضايا العالقة التي لم يتم التوصل فيها إلى حلول في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف ، من أجل تحقيق مستويات أعلى من التحرير التجاري .

- رغم التطور الكبير الذي عرفته التجارة الدولية من تحرير كامل ، من خلال المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أن الاتفاقات التجارية الاقليمية التي تدعو للتحرير في الظاهر ،إلا أنها تستخدم أيضا للحماية عند اشتداد الأزمات ، هذه الأخيرة التي أثبتت أنه لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمواجهة الأزمة وتداعياتها على اقتصادها و التخفيف من حدة الأزمة ، وهو ما حدث فعلا في أغلب الدول المتقدمة الرأسمالية .

- تقبل المنظمة العالمية للتجارة للدول بإقامة تكتلات اقتصادية ، وفقا للمادة 24 من اتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والمادة 5 ، نظرا لما تقوم به تلك التكتلات من تسريع عملية التحرير التجاري ، إلا أنها استخدمت في تعزيز الحماية التجارية ، وهو ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من خلال خلق عقبات جديدة ، رغم النتائج التي جاءت بها جولة الأرغواي من إزالة العقبات غير الجمركية واستبدالها بالتعرفة الجمركية؛

– في ظل الإطار متعدد الأطراف، من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة ، عن طريق إزالة القيود التجارية ، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد الدول غير الأعضاء ؛

– بنهاية جولة الأورغواي تم الاتفاق على قيام الدول بحد أدنى من التخفيض بنسبة 15 ٪ على كل منتج في الدول المتقدمة ، إلا أنه لم ينتج تخفيض جوهري ، لأن التخفيض كان على أساس التعريفة المربوطة (bound) ، التي تكون في اغلب الأحيان أعلى من التعريفة المطبقة ، وهذا جراء عملية التي حولت القيود غير التعريفية إلى المبالغة في مستويات التعريفة المربوطة ،

– مازالت معدلات التعريفة الجمركية مطبقة على تلك قطاعي الزراعة والخدمات أكثر من قطاع الصناعة ، وبالتالي فإن الـGATT أخفقت في تحرير قطاعي الزراعة والخدمات و الذين بقيا لوقت طويل خاضعين للحماية، وظلّ تحرير تجارة السلع الزراعية أملا يراود الدول الزراعية التي عجزت عن تحريرها أمام إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ومجموعة الدول الاقتصادية الأوروبية في بداية الستينات من القرن العشرين ؛

– إن تخفيض الحواجز غير التعريفية القائمة في التجارة الأوروبية المتوسطية لا تزال غير كافية نظرا لأهمية هذه الحواجز غير التعريفية في تجارة كلا الشريكين ، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي بالغ في تقدير تلك الحواجز بما يتماشى واقتصاداته ؛

– معظم اتفاقات التجارة الحرة حديثة نسبيا، وبالتالي يصعب تقييم تأثيرها ونتائجها على التجارة، من منطلق المعطيات المتوفرة حاليا، إلا أن نتائج الأبحاث التي تم التوصل إليها ، تؤكد أن التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط لا يزال دون مستوى إمكاناته، فتحقيق اندماج أعمق يعمل على تخفيف العوائق الجمركية وغير الجمركية في دول المتوسط لتصل إلى مستوى مشابه لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يؤدي إلى توسيع نطاق التبادل التجاري بين هاتين الكتلتين.

–السياسة الزراعية المشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوربي، التي تستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته، وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد مخاطر وسلبيات في اللوائح التنظيمية ، التي تظطر للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية .

–إن التسهيلات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دولة ما من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تبقى محدودة سواء من حيث عدد أو نوعية المواد المتمتعة بالتخفيضات أو الإلغاء للرسوم الجمركية أو ما يتعلق بتحديد الحصص أو بإجراءات الحماية، وتحسين ظروف نفاذ المنتجات الزراعية المصنعة إلى سوق الإتحاد الأوروبي ، يبقى مرهونا بشرطين ، ألا تكون تلك التسهيلات خارجة عن متطلبات سياسته الزراعية ، فضلا عن عدم معارضتها لمفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

– على الرغم من توصيات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية بإلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية أمام حركة التجارة الدولية ،إلا أن الإتحاد الأوروبي استطاع ايجاد نظام معقد من التعريفات استطاع من خلاله تجاوز هذه التوصيات من خلال : الملف الزراعي ،تصعيد التعريفة، الهوامش التفضيلية، ونظام الحصص الجمركية ، واستغلال كل الثغرات التي لم تستطع المنظمة العالمية للتجارة تحريرها بالكامل .

3– التوصيات :

من خلال النتائج المتوصل لها ، نقترح التوصيات التالية :

– كون المنظمة العالمية للتجارة الإطار الرئيسي لتحرير المبادلات التجارية الدولية ، عليها تكثيف مجهوداتها في مجال التحرير من خلال المؤتمرات الوزارية ، وسد الثغرات والاستثناءات التي تستخدمها الاتفاقات التجارية الإقليمية كأساس لتكتلها ، وجعلها أكثر شفافية ووضوح .

– لابد على الدول المتوسطية مراجعة سياستها التجارية والتبادلية الإقليمية ، وتكييفها بما يتماشى واقتصادها ، بدلا من إعادة التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي على تمديد الفترة الانتقالية وهي غير مستعدة على الأقل في المدى القصير .

– من خلال الشراكة الأورو–متوسطية يمكن للدول المتوسطية وخاصة الجزائر الاستفادة من التجربة ، لإقامة برامج طموحة لتأهيل القطاع الزراعي والخدماتي ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، خاصة وأن تلك القطاعات لم تحرر كاملا بعد ؛

4-آفاق الدراسة :

يعتبر تحرير التجارة الدولية ، من المواضيع الشائكة والمتجددة ، نظرا لتأثرها الكبير بالمتغيرات الاقتصادية الراهنة ، نذكر أهم تلك المتغيرات التي :

- التفاعل بين العولمة و الإقليمية الجديدة ؛
- تأثير الأزمات الاقتصادية على توجهات حركة التجارة للدول النامية خاصة الجزائر ؛
- أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة البينية والدولية للاتحاد الأوروبي .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1. ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995.
2. إبراهيم توهامي ، إسماعيل قيرة، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 2004 .
3. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، 1999 ، بدون ذكر دار النشر .
4. أحمد عبد الرحمان أحمد ،مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض ، 2001 .
5. أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية) ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000 .
6. اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر .
7. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 .
8. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003 .
9. بها جيراث لال داس ،تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ، اتفاقات المنظمة التجارة العالمية (المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة) ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .
10. جلال أمين ، العولمة ، ط4 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2009 .
11. جمال الدين برقوق ،مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي ، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2016 .
12. جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .
13. جون هدسون ، مارك هرندر ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة : طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1987
14. حسن نافعة ،الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2004 .
15. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 .
16. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2007 .

17.رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، 2000 .
18.رضا عبد السلام ، انهيار العولمة ، المكتبة العصرية ، مصر ،2007 .
19.زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الفتح ،الاسكندرية ، 2003 .
20.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية العربية، القاهرة ، ط2 ، 1993.
21.سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية)، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة،2005 .
22.سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 .
23.سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية) ، دار حامد ، عمان ، 2003 .
24.سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، ط2 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 .
25.سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005/2004 .
26.سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة، عمان ، 2009 .
27. السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
28.صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 .
29.صلاح الدين حسن السيسي ، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية–النظريات والسياسات– ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2014.
30.عوض طالب ، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995.
31.عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
32.عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2003 .
33.عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 .
34.عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 .
35.عاطف السيد، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة) ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2002 .

36.عبد الباسط وفا ، سياسات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، 2000 .
37.عبد الحليم عمار غربي ، العولمة الاقتصادية (رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين) ، مجموعة دار أبي الفداء العالمية ، سوريا ، 2013 .
38.عبد الرحمان أحمد يسري ، الاقتصاديات الدولية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، 2007 .
39.عبد الرحمان يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
40.عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، العولمة والتجارة الالكترونية ، دار حامد ، عمان ، 2004 .
41.عبد القادر فتحي لاشين ،الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **GATS**وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 .
42.عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الناشر قسم الاقتصاد ، الإسكندرية ، 2005/2004 .
43.عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003 .
44.عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
45.عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من الأورغواي لسياتل وحتى الدوحة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005.
46.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، سلسلة 2 للدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .
47.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية–منظماتها،شركاتها وتداعياتها–، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 .
48.عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .
49.عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة ، عمان ، 2007 .
50.عطا الله علي الزبون ، التجارة الخارجية ، دار اليازوردي ، عمان ، الأردن، 2015 .
51.علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (الإطار النظري للتكامل الاقتصادي) ، الكتاب الأول، منشورات أكديمية الدراسات العليا ، طرابلس (ليبيا)، 2004 .
52.علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، 2007 .
53. عمر صقر ، التكامل الاقتصادي الاقليمي و الدولي ،مكتبة عين شمس ، مصر ، 1996 .
54.فريد النجار ،إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسية) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .

55.فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999 .

56.فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي والدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 .

57.فريد مصطفى ، نبيلة عباس ، أساسيات الأعمال في ظل العولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .

58.فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001 .

59.فوزي عبد الرزاق ظاهر ، العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .

60.قاشي فايزة ، الاقتصاد الدولي (تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج) ، منشورات دار الأديب ، وهران، الجزائر ، 2007 .

61.مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 .

62.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادي الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2006

63.محفوظ لشعب ، المنظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 .

64.محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2012

65.محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرون)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،2013 .

66.محمد دويدار ، محاضرات في الاقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .

67.محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة نشر .

68.محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 .

69.محمد عمر أبوعبيدة ، عبد الحميد محمد شعبان ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2009 .

70.محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

71.محمد محمد الغزالي ، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 .

72.محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مصر ، 2008 .

73.محمود حميدات ، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر .

74.محمود صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009/2008 .

75.محمود محمد أبو العلا ، الجات (النصوص الكاملة لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ،لقرارات المصدرة لها في مصر) ، دار الجميل ، الاسكندرية ، بدون ذكر سنة النشر.

76.محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 .

77. محمودي مراد ، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) ، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2002 .

78.مصطفى رشدي شيحة ، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2003 .

79.مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ،2000.

80.موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 .

81.موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار صفاء ، عمان ، 2001 .

82.نصري ذياب خاطر، التاريخ الأوروبي الحديث، الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2011 ،عمان .

83.هشام محمود الإقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009.

84.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ،دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان ،2013 .

85.يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة ، الجزائر ،2010 .

II. الملتقيات الدولية والوطنية

86.رحيمة بوصبيع صالح ، موسى رحماني ، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي (قراءة في خطط وحلول الأزمة)، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولى الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري و علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 26و 27 فيفري 2012 .

87.زهية كواش ، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة.

88.صالح مفتاح ، فريدة معارفي ، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا ،يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة .

89.صفية أحمد أبو بكر ، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

90.محمد خالد المهايني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقات التجارة العالمية ، مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي الثالث حول منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام – الإجراءات – المفاوضات)، دمشق ، مارس 2008 .
91.محمد محمود الداغر،طارق قدوري،قراءة لسياسات البنك المركزي الأوروبي الحديثة في مواجهة الأزمة المالية الحالية ، مداخلة مقدمة ضمن المتقى الدولي الثامن حول: إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات، يومي 07و08 ماي 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أت 1955 بسكيكدة .
92.منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010/03/23 .
93.ميموني سمير، بركنو قوسام، الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول :واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي26 و27 فيفري 2012 ، بالمركز الجامعي بالوادي .
94.وليد أحمد صافي ، الأزمة المالية العالمية 2008 : طبيعتها، أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثاني : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الاسلامي نموذجا ،يومي 05و06 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة .

III. المجلات العلمية والدوريات العلمية

95.أحمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة جسر التنمية ، الكويت، العدد 81 ، مارس 2009.
96.أنور محمد فرج ، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط(اعلان برشلونة نموذجا)، دراسات دولية، العدد 39.
97.أنور محمد فرج ،السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (اعلان برشلونة نموذجا)، دراسات دولية، العدد39.
98.أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوربية الموحدة" اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، 2003 .
99.بلال بوجمعة ، فرطاقي جابر ، أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 05 ، مارس 2015 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار .
100. بن داودية وهيبة ، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، سنة 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

101. بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، سنة 2013 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

102. حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوقية القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجا، مجلة المستقبل العربي.

103. رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة التجارة الدولية ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،دمشق ،المجلد 05، العدد17، 2013 .

104. سعد الله عمار ،معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق **الأوروبية** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 ،2016

105. عبد السلام مخلوفي ، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها ؟ ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 03 ، ديسمبر 2005 .

106. عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ،التكتلات الاقتصادية :وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 02، جوان 2012 ،جامعة حمة لخضر الوادي .

107. العزيز المنصور ، العولمة والخيارات العربية المستقبلية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25، العدد 02، السنة 2009 .

108. علاوي محمد محسن،اتفاقيات الشراكة أورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات– التركيز على تجارة المنتجات الزراعية– ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 16، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

109. علي خالفي ، عبد الوهاب رميدي ، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN) " نموذج الدول النامية للاقليمة المنفتحة" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

110. علي لزعر ،بوعزيز ناصر ،تأهيل المؤسسات الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009،جامعة محمد خيضر بسكرة .

111. عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله ، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 02 ، سنة 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

112. غربي محمد ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2009 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

113. فوزية خداكرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 43 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

114. ماجدة مدوخ ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 03،، جامعة غرداية ، 2008 .
115. مبروك رايس ، هشام حريز ، أبعاد العولمة واشكالية الألفية الجديدة ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، العدد الافتتاحي،السنة غير مذكورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .
116. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، 2005 .
117. محمد السيد سليم ، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيات) ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 366، أوت 2009 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان .
118. محمد لحسن علاوي ، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
119. مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02 ،جوان 2005 .
120. مقدم عبيرات ، عبد المجيد قدي ، العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .
121. ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل ،مجلة الباحث ، العدد 03 ، سنة 2004 .
122. ياسر الحويش ، العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية : تكامل أم تناقض ؟ ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 03 ، 2013 .

IV. أطروحات الدكتوراه و مذكرات الماجستير

123. الأخضر بن عمر ، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ،مالية ونقود ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ، 2007/2006 .
124. آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حركة التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة الحاج للخضر باتنة ، 2007/2006 .
125. آيات الله مولحسان ، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر– مصر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 .
126. باريك مراد ، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد قياسي مالي وبنكي ، غير منشورة ، جامعة أبو بكر تلمسان بلقايد ، 2014/2013 .

127. بلعز خير الدين ، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف–مع الإشارة إلى حالة الجزائر– ،أطراحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.

128. بن هدي أمال ، الاتفاقات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون الأعمال المقارن ، غير منشورة ، جامعة وهران ، 2013/2012 .

129. حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 .

130. خلوفي عائشة ، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف.

131. خير الدين بلعز ، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف–مع الإشارة إلى حالة الجزائر– ،أطراحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 .

132. السعيد بوشول ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية ، مذكرة غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009/2008 .

133. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص تخطيط ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 .

134. عبد الرحمان روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي على ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة(دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية دول مجلس التعاون الخليجي 2000–2010) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012 .

135. عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، فرع التسيير ،جامعة الجزائر ، 2003/2002،

136. عتيقة وصاف ، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع ٱشارة إلى حالة الجزائر (2009–1999)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص غير مذكور ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013 .

137. عريبي مريم ،آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية) ، مذكرو لنيل شهادة الماجستير فب إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصاية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس سطيف ، غير منشورة ، 2014/2013 .

138. العقون نادية ، العولمة الاقتصادية وأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012/ 2013.

139. فلة عاشور ، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية– دراسة حالة الجزائر منذ 1994– ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص غير مذكور ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012.

140. كمال بن موسى ، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 .

141. كمال مقروس ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الوروبية والتجربة المغاربية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2013/2012 .

142. محمد بن عزوز ، الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المطروحة للفترة 1990–2007، أطروحة دكنوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، غير منشورة ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر ، 2010/2009 .

143. محمد عباس محرزي ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 .

144. مداني لخضر ، تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

145. مفتاح حكيم ، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، غير منشورة ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 .

146. ميموني سمير ، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع– مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ،رسالة ماجستير ،في علوم التسيير ،تخصص تسيير ، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة ،2006/2005.

V. التقارير

147. أحمد فاروق غنيم،منطقة التجارة الحرة وسيلة للتكامل المتوسطي: حالة اتفاقيات الشراكة للبلدان الموقعة على اتفاقية أغادير مع الاتحاد الأوروبي، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed، دار فضاءات للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2010 .

148. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية ، نيويورك ، المتحدة،2005.

149. محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي(مذكرة سياسات رقم 18)، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC،2006 .

150. منظمة التجارة العالمية ، نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية (نيروبي– كينيا ، 15–19 ديسمبر2015)،مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016 .

151. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تآكل الأفضليات التي تستفيد منها أقل البلدان نموا: تقييم الآثاروخيارات التخفيف منها ، مذكرة من أمانة الأنكتاد ، جنيف، 2005.

152. وحدة الدراسات الأوروبية ، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، 2016.

VI. المحاضرات :

152. زنودة منى ، محاضرات الإقليمية والعولمة ، مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية ، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012/2011 .

153. سمير يحياوي ، محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة ، الجزء الأول : دراسة تطور ظاهرة العولمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2014/2013 .

154. صالح مفتاح ،**المالية الدولية** ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الرابعة ليسانس مالية نقود وبنوك ،منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2006/2005 .

VII. المواقع الالكترونية :

155. ابرهيم السقا ، ما هي الديون السيادية ، مجلة اقتصادية الكترونية ، محملة من الموقع :

156. أحمد فاروق غنيم ، تحرير التجارة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، محملة من الموقع :**www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp**، تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/14 .

157. أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع بعنوان : الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي ، جامعة الكويت ، ص 05 ، محملة من الموقع :kalifat.com/site02/index.php .

158. بريش عبد القادر ، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية GATS ، منشورة في الموقع الالكتروني : www .neevia.com.

159. الجوزي ، أسباب الأزمة المالية وجذورها ، من الموقع : iefpedia.com.

160. دليل المستخدم لقواعد المنشأ التفضيلية المستخدمة في التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية الأخرى و الدول الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية ، على الموقع www .tas.gov.eg/NR/rdonlyres:

161. عبد الله شحاتة ،الأزمة المالية : المفهوم والأسباب ، محملة من الموقع : www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

162. كورتل فريد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، محملة من الموقع : boulemkahel.yolasite.com.

163. منتدى الطالب، متوفر على الموقع، http// :etudiantdz.com .

164. المنظمة العالمية للتجارة ، على الموقع : www.wto.org

ثانيا: المراجع بالأجنبية :

I. Ouvrages :

169. André Dumas , l'économie Mondiale (commerce, Monnaie, Finance) ,3 éme Edition , De Boeck , Paris ,

170. Annick Busseau , stratégies et techniques du commerce international , Masson , Paris ,1994.

171. Antoine daratos ,l'union européenne (présentation générale) ,lire et écrire commaunité française, Belgique,2015 .

172. Bettina Rudolff , Moritz Laurer , The EU as global trade and investment actor – The time

173. Brahim guendouzi , Relations Economiques Internationales, El Maari,Alger.

174. Diemer , économie générale, 4 eme partie ,IUFM auvergne.

175. jean-louis rastoin et autres , pour une politique agricole et agroalimentaire euro-méditerranéenne ,IPEMED ,2012 .

176. jord opperman ,L'europe monétaire :De l'union européenne des paiements à l'euro ,groupe de recherche sur l'integration continentale ,Québec , juillet 2000

177. Lamia Ben Jamia, Relations Economiques Internationales ,centre de publication universitaire , T unis ,2005

178. Naji jammal , Sophie Fournier , COMMERCE INTERNATIONAL (théorie- techniques- application),Québec , canada , 2005.

179. Philippe D'arvisenet , Economie Internationale , Dunod , paris, 1999.

180. Roger Dehem , précis d'économie internationale, les presses de l'université laval, Dunod, québac,1982.

II. Les mémoires

181. Leila mkimer bengeloune , modelisation des barrieres non tarifaires et leur impact sur les echange internationaux : une application aux méditerranéens ,thèse pour obtenir le grade de docteur,en sciences economique, école doctorale,toulon ,2013 /2014 .

III. les séminaires

182. Gunita Mazure, Sandra Tiltina , Export-Import Dynamics Within The European Trade Policy, Intervention within Proceedings of the 2015 International Conference "ECONOMIC SCIENCE FOR RURAL DEVELOPMENT" Jelgava, LLU ESAF, 23-24 April 2015 .

IV. Rapports et revues

184. Guinita Mazure ,Sandra Tiltina, **EXPORT-IMPORT DYNAMICS WITHIN THE EUROPEAN UNION TRADE POLICY,** Proceedings of the 2015 International Conference" ECONOMIC SCIENCE FOR RURAL DEVELOPMENT "No37 , Jelgava ,LLU ESAF, 23 24-April 2015, Faculty of Economics and Social Development, Latvia University of Agriculture .

185. Word trade orgainization , dispute settlement , united nations conference on trade and development,2003.

186. OMC ,ITS ,OCDE , Word Tariff Profiles ,2016.

187. OMC, word trade statistical review ,2016

188. OMC, word trade statistical review ,2017

189. European commission, The EU's neighbouring economies: coping with new challenges, Belgium, 2011.

190. European commission, The EU's neighbouring economies: maning policies in a challenging global environment ;belguim,2013.

191. La commission européenne ,une europe,une monaie (le chemain vers l'euro) ,luxemgerg ,2015.

192. european commission ,GD Trade Statistical Guide,2017

193. OMC , trade and tariffs,2016

194. OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiels : de la coexistence à la cohérence, publication de l'OMC, suisse, 2011.

195. David Berthier ,Brieuc Monfort ,Anne-Marie Stoliaroff-Pepin, En2017 le taux l'économie mondiale se redresserait enfin, juin 2017

196. Adrien Brondel , SÉCURITÉ ALIMENTAIRE ET AGRICULTURE DANS LES ACCORDS DE LIBRE-ÉCHANGE DE L'UNION EUROPÉENNE AVEC LES PAYS DU SUD , **Contenu et flexibilités des accords de l'Union Européenne ,partie 02 ,2010**

197. Patrice Muller and Athers,**The EU Single Market: Impact on Member States** ,American Chambre of commerce to the EU , LE EUROPE, belguin, 2017

198. Diponible sur :**www.fr/vikidia.org/wiki/Serpent_monétaire_européen** http:// alphabeta.argaam .com

199. l'intégration monétaire de l'Europe, sur le site :hermet .org/pages/textes/le sme 24.

200. Leonard bierman and athers, THE GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE: WORLD TRADE FROM A MARKET PERSPECTIVE,p827, on site web:www.brookings.edu, day 01/08/2017.

201. commerce international de biens en 2016, disponible sur le site web d'Eurostat.

الملاحق

الملحق رقم :01 معدلات التعرفة الجمركية المطبقة من قبل بعض الدول بعد جولة الأوروغواي

TABLE 6.6 Post–Uruguay Round Simple Bound Tariff Rates for Selected Countries

(mean percentages by HS section)

HS Section	Product group	Australia	Brazil	Canada	EU	India	Indonesia	Japan	Korea	Malaysia	Mexico	New Zealand	Norway	Poland	Sri Lanka	Switzerland	Turkey	United States	Venezuela
01	Live animals and products	1.0	36.2	2.8	25.5	87.2	46.3	8.1	27.1	20.5	49.5	4.2	151.9	52.4	50.0	28.9	80.4	5.4	59.8
02	Vegetable products	1.8	35.1	3.7	13.5	110.2	44.0	6.8	109.6	9.0	34.8	4.6	106.3	30.3	50.0	66.2	42.4	3.3	54.5
03	Fats and oils	3.1	34.5	5.3	12.8	215.0	40.9	5.0	24.9	7.2	46.8	3.9	93.7	30.8	50.0	0.2	32.5	4.2	72.1
04	Prepared food	6.6	36.8	6.0	19.2	136.5	52.8	17.4	38.2	15.9	51.0	14.2	103.4	64.9	50.0	27.7	68.6	7.1	52.9
05	Mineral products	1.7	34.4	2.4	1.0	38.8	39.4	0.8	5.9	6.3	33.9	2.6	0.2	6.7	50.0	4.9	22.9	0.6	34.0
06	Chemicals	7.9	23.8	4.0	4.7	46.4	36.9	2.4	9.7	9.8	35.1	3.1	7.3	9.8	50.0	6.2	22.8	3.2	34.2
07	Plastics and rubber	10.5	25.2	6.2	5.0	53.8	38.8	2.7	9.1	21.6	34.8	16.5	4.1	8.9	0.0	1.2	48.2	3.3	33.8
08	Hides and skins	8.7	34.6	5.9	2.7	61.5	40.0	10.3	18.0	14.5	29.6	12.4	2.6	15.6	50.0	1.4	100.7	5.5	34.9
09	Wood and articles	3.5	20.7	3.7	1.9	41.5	40.0	2.9	10.7	20.4	34.8	8.8	0.0	8.2	50.0	2.5	33.4	2.0	35.0
10	Pulp, paper, etc.	6.6	32.8	0.0	0.0	57.2	39.2	0.0	0.0	15.7	33.5	0.0	0.6	8.0	0.0	2.3	40.3	0.0	33.1
11	Textiles and clothing	21.9	35.0	12.3	7.9	88.3	40.0	6.6	18.5	20.3	34.8	25.2	8.4	13.0	50.0	4.5	75.7	8.0	35.1
12	Footwear, headgear	18.5	35.0	13.1	8.0	100.0	40.0	26.0	13.0	27.0	35.0	29.9	4.6	14.4	50.0	4.3	94.2	13.0	35.0
13	Articles of stone	9.6	34.7	4.1	3.9	51.4	40.0	1.2	15.5	24.3	35.2	12.2	1.3	10.0	50.0	1.5	58.3	4.6	34.3
14	Precious stones	5.4	34.9	3.4	0.7	54.2	37.4	1.4	8.4	11.0	35.0	7.9	0.3	8.5	50.0	0.4	20.3	3.1	35.0
15	Base metals and products	4.5	32.9	3.1	1.7	61.8	36.9	0.9	7.5	13.7	34.7	11.8	1.2	10.6	50.0	1.1	31.2	1.8	33.2
16	Machinery	9.8	32.2	4.1	2.6	39.6	37.2	0.1	13.2	11.9	34.7	15.1	2.8	9.5	50.0	0.6	27.1	1.7	33.0
17	Transport equipment	11.7	33.3	6.5	4.6	53.0	53.9	0.1	23.3	28.6	35.8	17.3	3.3	18.4	50.0	2.2	25.8	2.4	34.2
18	Precision instruments	3.5	32.1	3.2	2.6	55.5	37.1	0.3	11.0	6.7	34.4	6.6	2.0	10.0	0.0	0.7	29.1	3.5	32.6
19	Arms and ammunition	4.4	34.2	5.0	2.5	100.0	22.4	6.7	7.4	15.7	35.0	12.0	1.8	21.0	0.0	0.8	65.8	1.4	35.0
20	Miscellaneous manufactures	12.6	34.0	5.9	2.4	96.7	39.5	1.7	10.1	19.4	35.0	19.3	2.4	11.2	50.0	1.9	70.9	3.1	33.8
21	Works of art	0.8	35.0	1.5	0.0	57.1	25.2	0.0	0.0	14.0	35.0	1.4	0.0	0.0	0.0	0.1	42.7	0.0	35.0
	Agriculture	3.3	35.3	4.6	19.5	124.3	47.2	11.7	62.2	13.6	42.9	8.7	123.7	52.8	50.0	51.1	63.9	5.5	55.4
	Industry	10.6	29.7	5.3	4.1	59.0	38.6	3.6	11.4	16.4	34.8	13.8	3.4	10.6	50.0	1.9	40.7	3.8	33.8
	All lines	9.7	30.3	5.2	7.4	67.4	39.8	5.1	18.3	16.1	35.5	13.1	26.0	19.9	50.0	8.9	44.1	4.1	36.7

SOURCE: *Post–Uruguay Round Tariff Regimes: Achievements and Outlook* (Paris: OECD, 1999).

الملحق رقم 02 :الشركاء الثلاثة الرئيسين لصادرات دول الاتحاد في 2016

	Premier partenaire	%	Deuxième partenaire	%	Troisième partenaire	%
UE*	**États-Unis**	**21**	**Chine**	**10**	**Suisse**	**8**
Belgique	Allemagne	17	France	15	Pays-Bas	11
Bulgarie	Allemagne	14	Italie	9	Roumanie	9
République tchèque	Allemagne	32	Slovaquie	8	Pologne	6
Danemark	Allemagne	16	Suède	12	États-Unis	8
Allemagne	États-Unis	9	France	8	Royaume-Uni	7
Estonie	Suède	18	Finlande	16	Lettonie	9
Irlande	États-Unis	26	Royaume-Uni	13	Belgique	13
Grèce	Italie	11	Allemagne	8	Chypre	6
Espagne	France	15	Allemagne	11	Italie	8
France	Allemagne	16	Espagne	8	États-Unis	7
Croatie	Italie	13	Slovénie	12	Allemagne	12
Italie	Allemagne	13	France	11	États-Unis	9
Chypre	Grèce	13	Royaume-Uni	8	Libye	8
Lettonie	Lituanie	17	Estonie	11	Russie	11
Lituanie	Russie	13	Lettonie	10	Pologne	9
Luxembourg	Allemagne	23	Belgique	17	France	15
Hongrie	Allemagne	28	Roumanie	5	Slovaquie	5
Malte	États-Unis	27	Allemagne	14	France	8
Pays-Bas	Allemagne	24	Belgique	11	Royaume-Uni	9
Autriche	Allemagne	30	États-Unis	6	Italie	6
Pologne	Allemagne	27	Royaume-Uni	7	République tchèque	7
Portugal	Espagne	26	France	13	Allemagne	12
Roumanie	Allemagne	22	Italie	12	France	7
Slovénie	Allemagne	19	Italie	10	Autriche	7
Slovaquie	Allemagne	22	République tchèque	12	Pologne	8
Finlande	Allemagne	13	Suède	10	États-Unis	8
Suède	Allemagne	11	Norvège	10	États-Unis	7
Royaume-Uni	États-Unis	15	Allemagne	11	France	6

الملحق رقم 03 :الشركاء الثلاثة الرئيسين لواردات دول الاتحاد في 2016

	Premier partenaire	%	Deuxième partenaire	%	Troisième partenaire	%
UE*	Chine	20	États-Unis	14	Suisse	7
Belgique**	Pays-Bas**	16	Allemagne	13	France	9
Bulgarie	Allemagne	13	Russie	9	Italie	8
République tchèque	Allemagne	31	Pologne	10	Chine	7
Danemark	Allemagne	21	Suède	12	Pays-Bas**	8
Allemagne	Pays-Bas**	13	Chine	7	France	7
Estonie	Finlande	13	Allemagne	11	Lituanie	9
Irlande	Royaume-Uni	29	États-Unis	15	France	13
Grèce	Allemagne	11	Italie	9	Chine	7
Espagne	Allemagne	15	France	12	Chine	7
France	Allemagne	19	Belgique**	11	Pays-Bas**	8
Croatie	Allemagne	16	Italie	12	Slovénie	11
Italie	Allemagne	16	France	9	Chine	7
Chypre	Grèce	21	Allemagne	17	Italie	7
Lettonie	Lituanie	17	Allemagne	12	Pologne	10
Lituanie	Russie	14	Allemagne	12	Pologne	11
Luxembourg	Belgique**	29	Allemagne	24	France	10
Hongrie	Allemagne	26	Autriche	6	Chine	6
Malte	Italie	21	îles Caïmans	12	Canada	10
Pays-Bas**	Allemagne	15	Chine	14	Belgique**	8
Autriche	Allemagne	43	Italie	6	Suisse	5
Pologne	Allemagne	28	Chine	8	Pays-Bas**	6
Portugal	Espagne	33	Allemagne	14	France	8
Roumanie	Allemagne	21	Italie	10	Hongrie	7
Slovénie	Allemagne	17	Italie	13	Autriche	10
Slovaquie	Allemagne	20	République tchèque	17	Autriche	10
Finlande	Allemagne	17	Suède	16	Russie	11
Suède	Allemagne	19	Pays-Bas**	8	Norvège	8
Royaume-Uni	Allemagne	14	États-Unis	9	Chine	9

الملحق رقم 04 : نظام قواعد المنشأ الأوروبية لسنة 2009

Tableau 8: Modalités de cumul selon les règles d'origine des ALE de l'UE

Pays	Type de cumul	Modalités
Accords Euromed	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : oui cumul régional : non cumul total : /	• Cumul diagonal avec : Suisse, Liechtenstein, Islande, Norvège, Andorre, Saint Martin, Turquie. • Cumul diagonal avec pays Euromed (Algérie, Égypte, Israël, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie, Tunisie, Cisjordanie, bande de Gaza). • Cumul total seulement entre Algérie, Maroc et Tunisie.
Pays d'Europe de l'Est (Albanie, Bosnie, Croatie, Macédoine, Monténégro)	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : oui cumul régional : non cumul total : non	• Cumul diagonal avec la Turquie. • Cumul diagonal uniquement entre Albanie, Bosnie, Macédoine et Monténégro.
Chili, Mexique	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : non cumul régional : non cumul total : non	/
Pays ACP engagés dans des APE et APE intérimaires (CARIFORUM, ESA, EAC, SADC, Fidji, Papouasie, Cameroun, Côte d'Ivoire, Ghana)	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : oui cumul régional : non cumul total : non	• Cumul diagonal entre les pays engagés dans APE et APE intérimaires. • Cumul diagonal avec Afrique du Sud. • Cumul diagonal avec PED voisins (2 zones : « Algérie, Egypte, Lybie, Maroc, Tunisie » et « Colombie, Costa Rica, Cuba, Salvador, Guatemala, Honduras, Nicaragua, Panama, Venezuela »)
Pays bénéficiaires du SPG, SPG+ et SPG-TSA	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : oui cumul régional : oui cumul total : non	• Cumul diagonal avec Norvège et Suisse. • Cumul régional au sein de 3 zones : « Brunei-Darussalam, Cambodge, Indonésie, Laos, Malaisie, Philippines, Singapour, Thaïlande, Vietnam » ; «Bolivie, Colombie, Costa Rica, Équateur, Salvador, Guatemala, Honduras, Nicaragua, Panama, Pérou, Venezuela » ; «Bangladesh, Bhoutan, Inde, Maldives, Népal, Pakistan, Sri Lanka »
Afrique du Sud	cumul bilatéral : oui cumul diagonal : oui cumul régional : non cumul total : oui	• Cumul diagonal avec pays ACP engagés dans APE et APE intérimaires. • Cumul total avec pays membres de la SACU.

الملحق رقم :05 المنتجات الرئيسية المستوردة من الدول الأقل نموا في إطار المخططات التفضيلية للاتحاد الأوروبي سنة 2002

وصف المنتج	أسعار التعريفة			الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				الحصة من إجمالي التجارة التفضيلية ذات الصلة	الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة
	الدولة الأولى بالرعاية	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة		
الواردات الرئيسية من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشروط كوتونو التفضيلية									
التبغ	١٨,٤ في المائة الحد الأدنى ٢٢ يورو والأقصى ٢٤ يورو لكل ١٠٠ كلغ	٠,٠	غير متاح	٦٩ ٧١٣	٦٩ ٧١٣	٦٩ ٧١٣	٦٨ ٣٠٣	٪٢٠,٩	ملاوي (٪٨٤,٧)

وصف المنتج	أسعار التعريفة			الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				الحصة من إجمالي التجارة التفضيلية ذات الصلة	الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة
	الدولة الأولى بالرعاية	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات من المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة		
زيت الفول السوداني الخام	٪٦,٤	٠,٠	غير متاح	٧٤ ٤٦٢	٧٤ ٤٦٢	٧٤ ٤٦٢	٦٧ ٢٥٤	٪٢٠,٥	السنغال (٪٧٨,٩)
الفانيلا	٪ ٦,٠	٠,٠	غير متاح	٧٢ ٧٣٩	٧٢ ٧٣٩	٧٢ ٧٣٩	٦٠ ٤٠٠	٪١٨,٥	مدغشقر (٪٨٣,٨)
إجمالي الواردات ذات الصلة				٤٠٢ ٢٦٩	٤٠٢ ٢٦٩	٤٠٢ ٢٦٩	٣٢٧ ٢٩٦	٪١٠٠	

الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشروط كوتونو التفضيلية									
الألمنيوم	٦,٠٪	٠,٠	غير متاح	٤٠٤ ٧٩٢	٤٠٤ ٧٩٢	٤٠٤ ٧٩٢	٣٩٧ ٨٢٠	٣٤,٠٪	موزامبيق (١٠٠٪)
القرنبيط والإربيان	١٢,٠٪	٠,٠	غير متاح	١٩١ ٢٧٢	١٩١ ٢٧٢	١٩١ ٢٧٢	١٨١ ٥٢٤	١٥,٥٪	مدغشقر (٥٥,٣٪)
شرائح السمك الطازجة أو المجمدة	٩,٠٪	٠,٠	غير متاح	١٤٢ ٣٣٣	١٤٢ ٣٣٣	١٤٢ ٣٣٣	١٠٣ ٤٩٣	٨,٩٪	تنزانيا (٦٤,٦٪)
إجمالي الواردات ذات الصلة				١ ٢٩٢ ٠٩٣	١ ٢٩٢ ٠٩٣	١ ٢٩٢ ٠٩٣	١ ١٦٨ ٣٧٤	١٠٠٪	
الواردات الرئيسية من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً خلاف تلك الواقعة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالشروط التفضيلية لنظام الأفضليات المعمم									
حضراوات أخرى طازجة أو مجمدة	١٢,٨٪	غير متاح	٠,٠	٧ ٠٦٣	٧ ٠٦٣	٧ ٠٧٢	٧ ٠٣٠	٦٤,٨٪	بنغلاديش (٩٩,٧٪)
إجمالي الواردات ذات الصلة				١١ ٣٤١	١١ ٣٤١	١١ ٣٤٩	١٠ ٨٤٥	١٠٠٪	

الواردات الرئيسية من المنتجات غير الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً خلاف تلك الواقعة في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالشروط التفضيلية لنظام الأفضليات المعمم									
قمصان تي شيرت	١٢,٠٪	غير متاح	٠,٠	٥٤٩ ٧٧٦	٥٤٩ ٧٧٦	٥٤٩ ٥٠٣	٤٩٥ ٤٢٤	٢٥,٩٪	بنغلاديش (٩٥,٥٪)
جرازي، بولوفرات، وما شابهها مصنوعة من ألياف صناعية	١٢,٤٪	غير متاح	٠,٠	٤٧٢ ٩٨٩	٤٧٢ ٩٨٩	٤٧٣ ٣٦٦	٣٣٥ ٧٥٨	١٧,٦٪	بنغلاديش (٧٢,٩٪)
جرازي، بولوفرات قطنية وما شابهها مصنوعة حياكةً أو	١٢,٤٪	غير متاح	٠,٠	١٧١ ١٤٨	١٧١ ١٤٨	١٧١ ١٩٧	١١٧ ٥٩٨	٦,١٪	بنغلاديش (٦١,٥٪)

وصف المنتج	أسعار التعريفة			الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة				الحصة من إجمالي التجارة التفضيلية ذات الصلة	الموردون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي الواردات ذات الصلة
	الدولة الأولى بالرعاية	أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	أقل البلدان نمواً	إجمالي الواردات من المجموعة الفرعية المعنية من أقل البلدان نمواً	ما يخضع للرسوم الجمركية من الواردات المجموعة الفرعية من أقل البلدان نمواً	الواردات من السلع المشمولة بالمعاملة التفضيلية ذات الصلة	الواردات من السلع التي تتلقى فعلاً المعاملة التفضيلية ذات الصلة		
كروشيه									
قريدس وإربيان مجمّد	٪١٢,٠	غير متاح	٠,٠	٩٠ ٣٥٤	٩٠ ٣٥٤	٩٠ ٣٨٢	٨٩ ٣٥٥	٪٤,٧	بنغلاديش (٪٩٩,١)
سراويل قطنية عادية وقصيرة للرجال والأولاد وما شابهها	٪١٢,٤	غير متاح	٠,٠	١٨١ ٦٦٢	١٨١ ٦٦٢	١٨١ ٥٩٨	٨٨ ٤٤٦	٪٤,٦	بنغلاديش (٪٨٢,٣)
إجمالي الواردات ذات الصلة				٢ ٩٨١ ٤٣٠	٢ ٩٨١ ٤٣٠	٢ ٩٨١ ٥٢٢	١ ٩١٢ ٤٧٥	٪١٠٠	

المصدر: الأونكتاد.